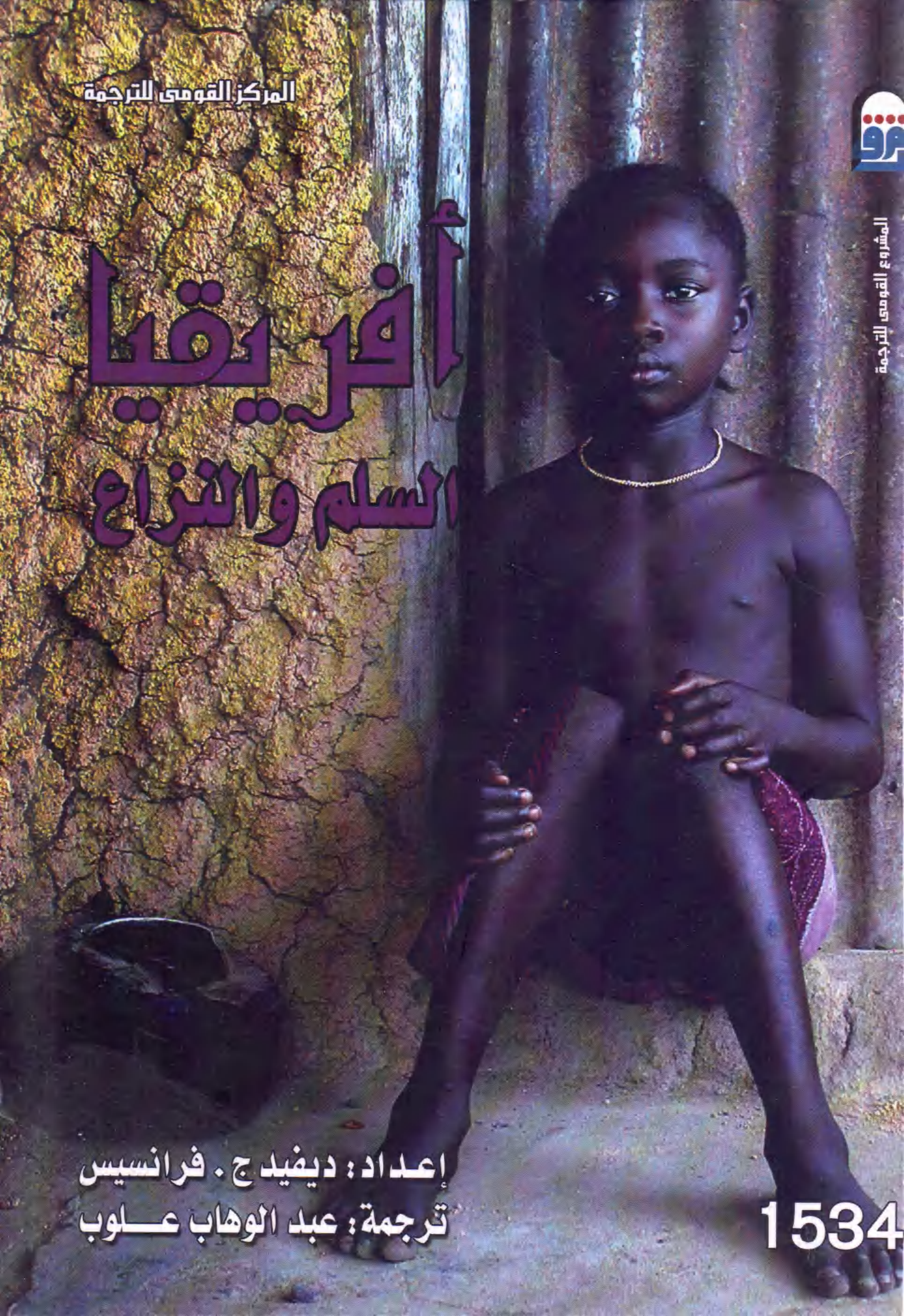


المركز القومى للترجمة
أفريقيا
السلم والنزاع
إعداد: ديفيد ج . فرانسيس
ترجمة: عبد الوهاب علوب
1534
المشروع القومى للترجمة



ظل السلم مفهوماً محيراً طوال معظم تاريخ أفريقيا بعد الحقبة الاستعمارية، وثبت أن السلم والتنمية أصعب وأعقد فى تحقيقهما مما تنبأ به المتفائلون الأفارقة فى الحقبة، التى تلت الاستقلال مباشرةً، وذلك لعدد من العوامل المحلية والخارجية. وهناك صورتان ثابتتان متناقضتان هيمنتا على المفهوم العام إن لم يكن العالمى عن أفريقيا. أولاهما صورة أفريقيا التى يحفها الخطر ويلفها الغموض، وتتمثل فى الحروب الضارية المتصلة والنزاعات المسلحة الدامية، والاضطراب السياسى الدائم والأزمات الاقتصادية الخانقة والمجاعات والأمراض والفقر - وكلها أمور ترمز إلى "القارة اليائسة" وإلى المأزق الأفريقى. والصورة الأخرى رحلات الصيد البرية وصورة أفريقيا فى السينما الأمريكية، وهى صورة ظهرت مع نشأة السياحة وتنامى شهرة رحلات الصيد البرية بهذه القارة، والصور التى تنشرها مجلة "ناشيونال جيوغرافيك" وتصورها أفلام هوليوود بلغة المتناقضات، أى بوصفها مكاناً ذا طابع رومانسى ترتع السباع والفيلة والزرافات فيه دون قيود فى مشهد مثالى للطبيعة، ويتناول هذا الكتاب هذه الصور النمطية ومشكلة السلم والنزاع فى هذه القارة التعسة.

أفريقيا

السلم والنزاع

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1534
- أفريقيا السلم والنزاع
- ديفيد ج. فرانسيس
- عبد الوهاب علوب
- الطبعة الأولى 2010

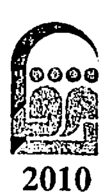
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo.,
Tel.: 27354524 – 27354526 **Fax:** 27354554

أفريقيا

السلم والنزاع

إعداد: ديفيد ج. فرانسيس

ترجمة: عبد الوهاب علوب



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فرانسيس، ديفيد ج.
أفريقيا السلم والنزاع / إعداد: ديفيد ج. فرانسيس ، ترجمة: عبد الوهاب علوب ؛
ط ١ – القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2010
٣٢٠ ص، ٢٤ سم
١ – أفريقيا – الأحوال السياسية
(أ) علوب، عبد الوهاب (مُترجم)
٢ – العنوان ٣٢٠,٩٦

رقم الإيداع ٢٠٠٤٧/ ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 479 - 614 - 1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الباب الأول

تحديد المفاهيم والقضايا

مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع فى أفريقيا

ديفيد ج. فرانسيس

أفريقيا: سياق السلم والصراع

ظل السلم مفهومًا محيرًا طوال معظم تاريخ أفريقيا بعد الحقبة الاستعمارية. وثبت أن السلم والتنمية أصعب وأعقد فى تحقيقهما مما تنبأ به المتفائلون الأفارقة فى الحقبة التى تلت الاستقلال مباشرة، وذلك لعدد من العوامل المحلية والخارجية. وهناك صورتان ثابتتان متناقضتان هيمنتا على المفهوم العام إن لم يكن العالمى عن أفريقيا. أولاهما صورة أفريقيا التى يحفها الخطر ويلفها الغموض وتتمثل فى الحروب الضارية المتصلة والنزاعات المسلحة الدامية والاضطراب السياسى الدائم والأزمات الاقتصادية الخانقة والمجاعات والأمراض والفقر – وكلها أمور ترمز إلى 'القارة اليائسة' وإلى المأزق الأفريقى. والصورة الأخرى رحلات الصيد البرية وصورة أفريقيا فى السينما الأمريكية؛ وهى صورة ظهرت مع نشأة السياحة وتنامى شهرة رحلات الصيد البرية بهذه القارة، والصور التى تنشرها مجلة 'ناشيونال جيوغرافيك' وتصورها أفلام هوليوود بلغة المتناقضات، أى بوصفها مكانًا ذا طابع رومانسى ترتع السباع والفيلة والزرافات فيه دون قيود فى مشهد مثالى للطبيعة كما نراه مثلاً فى أفلام 'الملكة الأفريقية' (The African Queen، 1951) و'الخروج من أفريقيا' (Out of Africa، 1985) و'الملك الأسد' (The Lion King، 1994)؛ ولكنها فى الوقت نفسه صورة لقارة تحفها الأخطار ويلفها الغموض والغرابة كما نرى فى أفلام من قبيل 'كلاب الحرب' (Dogs of War، 1980) و'سقوط الصقر الأسود' (Black Hawk Down، 2001) و'الماسة

الدامية' (Blood Diamond، 2006). وهاتان الصورتان المتناقضتان لأفريقيا استعملتا فى صوغ التصور العام عن هذه القارة وفى ترسيخه، بل فى تعميق الرؤية العالمية السائدة عن 'القارة البائسة' و'حالة العجز الكلى'. من ثم فليس مستغربًا أن يعكس الجزء الأكبر من التغطية الإعلامية لأفريقيا الصور النمطية المثيرة للأسى عن هذه القارة. يقول روبرت ستوك إن «قصص النجاح فى أفريقيا لا تثير اهتمام الإعلام إلا قليلاً. وتعد التغطية السلبية ذات الصورة النمطية لأحداث أفريقيا فى الإعلام الغربى وسيلة لإقناع الناس والساسة فى الغرب بأن أفريقيا حالة ميؤوس منها» (Stock 2004: 35).(١) من ثم فهذه الصورة السائدة عن القارة فى الإعلام الدولى ليست ممكنة إلا لأن أفريقيا أفقر بقاع العالم ولا يُعرف عنها إلا القليل فى القرن الحادى والعشرين (المرجع نفسه: 6، 15).

هذه الصور السائدة تعطى انطباعًا بأن أفريقيا قارة متجانسة، بل تعرقل إدراكنا طبيعة السلم والصراع وديناميانهما وتعقيداتهما فى أفريقيا. وهناك صورتان نمطيتان شائعتان تستغلان فى نقل فكرة القارة المتجانسة. الأولى صورة

---

(١) ينبغى إدراك أن هذه الصورة الإعلامية الدولية السائدة عن أفريقيا فى القرن الحادى والعشرين ليست سوى امتداد للأسس القديمة المستمدة من الاتصال والتفاعل الاستعمارى مع هذه القارة والمشروع المزعوم لتغريبها وتمدينها وتنصيرها («واجب الرجل الأبيض») ومن دور المستكشفين والرحالة وعلماء الطبيعة والجغرافيين وعلماء الأنثروبولوجيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين. وقام كل من إدوارد سعيد فى كتابه 'الاستشراق' (Orientalism، 1978) وفرانتس فينون فى كتابه 'تعساء كوكب الأرض: جلد أسود وقناع أبيض' (Wretched of the Earth: Black Skin, White Mask، 1967) بنقد الصورة المبسطة الساذجة والمشيأة 'للشرق' والتى كانت تستغل لتبرير الهيمنة على الشعوب والبلاد التى يتم إخضاعها وخلقت عقدة نقص. وواجهت هذه الصور السائدة والنمطية لأفريقيا تحديًا من جانب عدد من المقاربات بعد البنيوية وعلماء ما بعد النزعة الاستعمارية ممن يسعون لتقديم رؤية بديلة وتفسير للقارة قائم على 'تاريخ يركز على أفريقيا' من منظور أفريقى وقائم على واقع أفريقيا وظروفها. انظر أسانتى (Asante 1988) وموديمبه (Mudimbe 1994) وديوب (Diop 1974) وليفكوفيتز (Lefkowitz 1997) وبرنال (Bernal 1987).

'أفريقيا كبلد'، وهى تصف وتصور القارة كلها كبلد واحد.[١] وفى كتابه الأخـــير 'لا تؤفرقنى' (C. P. Eze, Don't Africa Me، 2008) يرفض س. ب. إيز الصورة النمطية والنزعة النمطية لإضفاء طابع التجانس على القارة كما لو كانت بلدًا واحدًا. والصورة الأخرى هى لأفريقيا كمنطقة واحدة لا من حيث الحجم القارى، بل من حيث مناطقها الفرعية، فلا فارق بينما يوصف عادةً بأنه 'الأفريقات الخمس'، أى الغرب والجنوب والشرق والوسط والقرن والشمال المغاربى. هاتان الصورتان النمطيتان والوصفان التبسيطيان يحجبان الحقيقة المهمة وهى أن أفريقيا قارة متنوعة ومتباينة ومركبة، وهو ما ينعكس فى تنوع شعوبها وثقافاتها وبيئاتها وتجاربها التاريخية وجغرافياتها السياسية والاقتصادية الاجتماعية. من ثم يمكن للمرء أن يشير «لا إلى أفريقيا واحدة، بل أفريقات عدة» (Chazan et al. 1999: 14). ومنذ حقبة ما قبل الاستعمار تعرضت أفريقيا لتحولات بفعل بعض التوجهات السائدة والأنماط والتأثيرات ومن بينها الإمبراطوريات القوية والحية والمتطورة فى حقبة ما قبل الاستعمار، والحضارات المحلية والرق والاستعمار والإمبريالية والتحرر والاستعمار الجديد وسياسات الحرب الباردة والدول الوراثية فى حقبة ما بعد الاستعمار والحروب المعاصرة والنزاعات المسلحة. إلا أن من السمات الغالبة لأفريقيا المعاصرة التقدم وتغيير الاتجاه المتزامنين على كل من المستويين القارى والإقليمى. كما أن أفريقيا فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين تختلف كثيرًا عن أفريقيا فى أواسط القرن العشرين. ويظل نمط الاستمرار والتغيير سمة غالبة على القارة.

من هنا فمن أجل فهم سياق أفريقيا والسياسة الأفريقية وكيف تؤدى هذه السياسة إلى الحروب والنزاعات المسلحة والاضطرابات والتخلف وفرص إقرار السلم والصراع غير العنيف علينا أن نبدأ بنزع سمة التجانس عن السياسة

---

(١) هذه الصورة "لأفريقيا كبلد" ترد غالبًا فى أوصاف غير الأفارقة ولدى الأفارقة فى الغرب. فمن يقضى عطلة فى بلد أفريقى بعينه مثلاً يصف رحلته ويشير إليها باعتبار أنها كانت رحلة لأفريقيا لا لبلد بعينه ككينيا أو مصر.

الأفريقية، أى إدراك أننا لا نتحدث عن نمط حكم واحد متجانس أو بناء ثقافى اجتماعى واقتصادى ثابت أو اتجاه سلوكى نمطى (Charlton 1983: 32-48). وعلى الرغم من تنوع القارة والسياسة الأفريقية وتباينها فهناك جوانب مشتركة كسيادة الدولة وأنماط السياسة المحلية القائمة على التوجه بعد الوراثى والإفراط فى الاعتماد على الخارج والانقسام بين الريف والحضر وغلبة سكان الريف وما يصفه ناعومى تشازان 'بأفرقة' السياسة و'إضفاء الطابع المحلى عليها' (1999: 14).

وماذا يقول هذا التحليل عن سياق أفريقيا المعاصرة فى صلته بمشكلات السلم والصراع وتحدياتهما؟ إن أفريقيا قارة غنية بالموارد بل هى الأغنى بالموارد فى العالم. فمن بين الواحد والعشرين معدنًا المعروفين فإن الخمسة الأعلى من حيث التصدير هى النفط الخام وسائر المنتجات النفطية والغاز الطبيعى والماس والفحم. ولبيان وفرة مواردها نقول إن أفريقيا تنتج ما يقدر بعشرة ملايين برميل نفط سنويًا، ويبلغ إجمالى نصيبها من إنتاج خام النفط العالمى 12 بالمئة. وتنتج نيجيريا وهى منتج رئيس للنفط أكثر من ربع إنتاج أفريقيا من النفط. كما تمتلك أفريقيا 18 بالمئة من الغاز الطبيعى المسيل فى العالم. إلا أن وفرة الموارد المعدنية والبشرية فى أفريقيا والثروة الهائلة الناتجة عنها لم تترجم إلى تدنى معدل الفقر أو إلى نمو اقتصادى طويل المدى أو تحسن مستوى معيشة غالبية الأفارقة. ومفارقة 'الفقر وسط الوفرة' هذه وما يصفه بعض المحللين بأنه 'لعنة الموارد الطبيعية' يعزى فى جزء كبير منه إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية من جانب النخب الحاكمة الفاسدة وضعف الدولة وعدد من العوامل الخارجية (بنك التنمية الأفريقى، 2007: 15-19).[١] وبانتهاء الحرب الباردة ظهر اهتمام دولى متجدد بموارد أفريقيا

---

(١) يعرّف تقرير البنك لعنة الموارد بأنها «موقف تمتلك فيه الدولة قطاع موارد طبيعية للتصدير يعود على الدولة بعوائد ضخمة ولكنه يؤدى إلى ركود اقتصادى واضطراب سياسى. وهى عبارة تستخدم عادة لوصف نتائج التنمية السلبية المرتبطة بموارد مستخرجة غير متجددة (النفط وغيره من المعادن)» (ص19).

الطبيعية نتيجة لما تعرضت له موارد الطاقة العالمية من تهديدات، والتنافس الذى تمثله القوتان الاقتصاديتان الناشئتان الصين والهند. يقول مدير بنك التنمية الأفريقى دونالد كابيروكا:

> **«إن تجدد الاهتمام بموارد أفريقيا ناجم إلى حد كبير عن النمو الاقتصادى العالمى لا سيما فى آسيا وما نتج عنه من تزايد الطلب على الوقود والمعادن الحفرية. وهو موقف يطرح تساؤلات منها: كيف يمكن للقارة أن تستغل مواردها فى التنمية فى ظل التعقيدات والموازنة بين الموارد والنفقات. صحيح أن سوق الطلب على موارد أفريقيا الطبيعية منتعش وفى ازدياد، لكن أفريقيا تحتاج هذه الموارد أيضًا لتنمية نفسها».**
>
> **(المرجع نفسه، 3)**

جدول 1-1: مؤشر التنمية البشرية 1990-2007: البلدان الخمس الأخيرة

1990 ترتيب البلدان	1995 ترتيب البلدان	2000 ترتيب البلدان
170 – تشاد	170 – أفغانستان	170 – بوروندى
171 – سييراليون	171 – إثيوبيا	171 – إثيوبيا
172 – بوركينا فاسو	172 – مالى	172 – بوركينا فاسو
173 – مالى	173 – سييراليون	173 – النيجر
174 – النيجر	174 – النيجر	174 – سييراليون

2005 ترتيب البلدان	2007 ترتيب البلدان
173 – تشاد	173 – مالى
174 – مالى	174 – النيجر
175 – بوركينا فاسو	175 – غينيا بيساو
176 – سيير اليون	176 – بوركينا فاسو
177 – النيجر	176 – سيير اليون

وما نتائج سوء الحكم وسوء إدارة موارد أفريقيا الوفيرة؟ طبقًا لمؤشرات البنك الدولى الاقتصادية الاجتماعية والتنموية فى أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ متوسط عمر الفرد 47.2 سنة فى عدد سكان يبلغ 770.3 مليون نسمة (2006). وليس هذا بمستغرب، إذ لا تزيد نسبة من تتم ولادتهم بأيد طبية مدربة عن 44.4 بالمئة من المواليد.(١) كما أن نسبة من تتوفر لهم موارد الماء الصحى لا تزيد عن 54.5 بالمئة (2000) من إجمالى السكان، فى حين أن 52.9 بالمئة من سكان الحضر تتوفر لهم خدمات صحية متطورة. وإذا كان هناك بعض التحسن المتواضع فى معدل النمو الاقتصادى فى أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل إجمالى ناتج محلى قدره 5.6 بالمئة (2006) فإن إجمالى النفقات العسكرية يحد من تأثير التأمين البشرى لهذا المعدل من النمو الاقتصادى لأنه يمثل 1.6 بالمئة (2005) من إجمالى الناتج المحلى. وهناك تزايد ملحوظ فى الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة تفق تبلغ 16.6 مليار دولار أمريكى (2005) إضافة إلى 32.6 مليار دولار (2005) معونات تنمية أجنبية – نتيجة لتجدد 'الغرام' الصينى بأفريقيا والتزام مجموعة الثمانى بالمعونة فى عام 2005. ومع ذلك فحجم المديونية الطويلة المدى لايزال يشكل همًا

(١) إلا أن هذه الإحصاءات الرسمية غالبًا ما تغمط دور القابلات التقليديات المدربات لأنهن لا يستوفين معايير الخدمات الصحية الرسمية فى الغرب.

حقيقيًا حيث بلغ إجمالى الدين الخارجى 176.7 مليار دولار (2005)، وإجمالى 8.8 بالمئة من أقساط الفوائد على الديون على الصادرات السلعية والخدمات والدخل.(١) كما أن مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة يعطى دلالة مهمة على مستوى التخلف وانعدام الاستقرار السائدين فى أفريقيا. فبين عامى 1990 و2007 احتلت دول أفريقيا الضعيفة المتداعية المراكز العشرة الأخيرة على قائمة مؤشر التنمية البشرية. بل إن هناك فى الفترة نفسها بلدين أفريقيين يأتيان بشكل دائم ضمن البلدان الثلاثة الأخيرة ويصنفان بأنهما 'أسوأ مكان للعيش فى العالم'، وهما النيجر وسييراليون (انظر الجدول 1). كما أن المشكلات البيئية العالمية ولاسيما التأثير السلبى لتغير المناخ مقدر لها أن تؤثر سلبًا على أفريقيا. وحسب تقرير بنك التنمية الأفريقى (2007) ففى عام 2025 سيعيش حوالى 50 بالمئة من الأفارقة فى مناطق ذات ندرة مائية أو نقص مائى نتيجة للنضوب المتزايد أو ندرة الموارد المائية. ومع أن أفريقيا تعد أقل القارات من حيث انبعاثات الصوبة الزجاجية فقد تعانى أفدح عواقب تغير المناخ وذلك «لزيادة اعتمادها على الموارد الطبيعية والزراعية القائمة على المطر وتآكل الأرض الزراعية وتآكل الغابات بصورة مطردة – مع تنامى انتشار الفقر والعجز عن التخطيط والرقابة والتكيف مع التغيرات» (المرجع نفسه، 18).

كما أن مؤشرات الاضطراب السياسى وعدم استقرار الحكم تعتبر محبطة. فطبقًا لترتيب مؤشر 'صندوق الدول التى تفتقر للسلم' لعام 2007 نجد أن ثمانى دول من بين الدول العشر الأولى الأكثر اضطرابًا سياسيًا فى العالم فى أفريقيا.(٢)

---

(١) البنك الدولى، بيانات وإحصاءات أفريقيا،

http://web.worldbank.org:/ http://devdata.worldbank.org/external/CPProfile.

(٢) هذه الدول هى السودان (1)، الصومال (3)، زيمبابوى (4)، تشاد (5)، ساحل العاج (6)، الكونغو الديمقراطية (7)، غينيا (9). وجمهورية أفريقيا الوسطى (10). انظر www.fundforpeace.org ./web/index

وعلى مؤشر الفساد الدولى لعام 2007 تأتى سبع دول أفريقية ضمن عشرين دولة هى الأكثر فسادًا فى العالم، ويحتل الصومال مرتبة ثانية أكثر دول العالم فسادًا فى العالم.(١) إلا أن مؤشر الفساد ومؤشر الفشل الحكومى كلاهما مشكوك فيه لأسباب عدة. فمؤشر الفشل الحكومى على وجه الخصوص يستعين بثلاثة مؤشرات عامة (اجتماعى واقتصادى وسياسى) فى تحديد مستوى الاضطراب أو سبب الفشل الحكومى، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المؤشرات المفترضة غالبًا ما يشوبها التحامل السياسى والنزوع نحو الهيمنة. فالسودان وأزمة دارفور على سبيل المثال لا تقارن 'بالفوضى والوحشية' السائدتين فى العراق وأفغانستان. ومع ذلك فهذان البلدان يأتيان فى المرتبة الثانية (العراق) والثامنة (أفغانستان) على مؤشر الفشل الحكومى.

إن الحروب والنزاعات المسلحة هى التى تسيطر على صورة أفريقيا وعلى تغطيتها إعلاميا وذلك بسبب انتشار العنف السياسى وتكرار الحروب والنزاعات المسلحة وكثرتها. وحسب قاعدة بيانات جامعة أوبسالا شهدت أفريقيا حروبًا وصراعات مسلحة أكثر مما شهدت أية منطقة أخرى فى العالم. وفى مسح للصراعات حسب المناطق بين 1946 و2006 سجلت أفريقيا أعلى رقم فى الصراعات (74) مقارنة بآسيا (68) والشرق الأوسط (32) وأوروبا (32) والأمريكتين (26).(٢) وبناء على هذا المسح شهدت الفترة من 1990 إلى 2002 تصاعدًا فى الحروب والنزاعات المسلحة فى أفريقيا. وليس هذا بغريب لأن هذه الفترة شهدت أيضًا نهاية الحرب الباردة وأدى تأثيرها السلبى على القارة إلى

---

(١) هذه البلدان السبع هى الصومال (179)، تشاد (172)، السودان (172)، الكونغو الديمقراطية (168)، جمهورية أفريقيا الوسطى (162). انظر www.transparency.org/surveys/#cpi. ويلاحظ أن هذه البلدان مدرجة على مؤشر تدنى التنمية البشرية بين عامى 1990 و2007، ما يثبت الصلة بين الفساد وسوء الحكم والتخلف والفشل الحكومى.

(٢) www.pcr.uu.se/database/countries.php?regionSelect=1-Africa.

ظهور ما وصف بأنه 'حروب ما بعد الحرب الباردة' فى أفريقيا نتيجة لفرص العولمة الليبرالية المحدثة (Francis 2006a: 80-85، Kaldor 1999، Duffield 2002).

لكن كل هذه المؤشرات العالمية عن أفريقيا ليس بينها إلا قاسم مشترك واحد هو الميل إلى تصوير القارة كمكان دائم الخطر متخلف ويستحيل حكمه، وهو ما يدعم صورة الإعلام الدولى السائدة عن أفريقيا فى عديد من جوانبها. كما أن هذه المؤشرات تخفق فى بيان المسار المتضارب من تغيير الاتجاه والتقدم والذى ميز القارة منذ مطلع القرن العشرين. وعلى عكس معظم بيانات الصراع الخاصة بأفريقيا فالحقيقة أن العنف والحروب والنزاعات المسلحة فى انخفاض. ففيما بين عامى 2000 و2002 لم يكن هناك سوى ثمانية عشرة حربًا وصراعًا مسلحًا نشطًا فى أفريقيا. ومن فبراير 2008 لم يكن هناك سوى خمسة حروب وصراعات مسلحة نشطة فى القارة: السودان (منطقة دارفور)، كينيا (عنف ما بعد الانتخابات بين ديسمبر 2007 وفبراير 2008)، الصومال (باستثناء صوماليلاند)، الكونغو الديمقراطية (المنطقة الشرقية)، وتشاد. وهذا الانخفاض فى الحروب ينعكس أيضًا فى قاعدة بيانات الصراعات الخاصة بجامعة أوبسالا. ويشير الانخفاض الحاد فى الحروب والنزاعات المسلحة إلى مدى وكثافة المشاركة الأفريقية والدولية فى الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات وحفظ السلم.

بناء على المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية ومؤشرات التنمية والحكم التى تتسم بقدر من الإحباط أجمعت بعض قطاعات المجتمع الدولى على اعتبار أن أفريقيا ستخفق فى تحقيق أى من 'أهداف التنمية الألفية' بحلول عام 2015. فورد فى إعلان القمة العالمية بالأمم المتحدة (2005) أن: «أفريقيا القارة الوحيدة التى لا تتخذ سبيل تلبية أى من أهداف 'إعلان الألفية' بحلول عام 2015».[١] وبما أن

---

(١) انظر أيضًا 'لجنة أفريقيا' (2005: 2)؛ الأمم المتحدة (2007c).

’أهداف التنمية الألفية‘ نشأت كإطار تنموى لمؤسسات الحكم العالمية والمؤسسات المالية الدولية والهيئات المانحة فى شراكاتها التعاونية التنموية مع أفريقيا ولا سيما الدول المحدودة الدخل فإن مواصلة تصوير أفريقيا بوصفها خارج مسار تلبية أى من الأهداف يثير بعض القلق. يقول ويليام إيسترلى إن «’أهداف التنمية الألفية‘ وضعت بشكل تعسفى لقياس التغلب على الفقر والحرمان، وتصميمها يجعل أفريقيا تبدو أسوأ مما هى عليه فعليًا» (Easterly 2007: 2). ويتفق إيسترلى على أن أداء أفريقيا ضعيف لكن «أداءها النسبى يبدو أسوأ نظرًا للطريقة الخاصة التى وضعت بها ’أهداف التنمية الألفية‘». وينتقد بعض الباحثين ’أهداف التنمية الألفية‘ فى صلتها بأفريقيا، بل يشككون فى كفاءة قياس التقدم الاجتماعى والاقتصادى أو تحديد مقداره وسياسة تحديد الأهداف والمحكات التى قد لا تناسب مناطق بعينها. ويرى هؤلاء أن الأهداف فى حد ذاتها أكثر طموحًا مما ينبغى ولا تأخذ فى الحسبان الظروف التاريخية الخاصة للقارة ومسارها التنموى. كما يشككون فى الصلة بين زيادة المعونات وإمكانية تحقيق ’أهداف التنمية الألفية‘ (المصدر نفسه: 1–22؛ Clement and Moss 2005؛ Charles et al. 2007: 735-51).

هل أفريقيا قضية خاسرة؟ إن السلم فى أفريقيا وتحدياتها الأمنية وبغض النظر عن كونها ’قارة بائسة‘ ومجرد ’حالة ميؤوس منها‘ أصبح يمثل همًا عالميًا واهتمامًا دوليًا متجددًا بالقارة، ما تبدى فى ’الحرب على الإرهاب‘ وفى التكالب الرأسمالى الضارى الجديد (الصين والغرب) على موارد الطاقة (النفط والغاز) فى أفريقيا. هذا التركيز الدولى غير المسبوق على أفريقيا بدأ فعليًا فى عام 2005 بتشكيل طونى بلير رئيس الوزراء البريطانى السابق ’لجنة أفريقيا‘ كجزء من مبادرة رئاسة الاتحاد الأوروبى وقمة الثمانى لوضع القارة على قمة جدول الأعمال الدولى. وتلتها مبادرات بمعونات تجارية كبيرة وحملات لجمع التبرعات وتسابق مشاهير هوليوود لتبنى أطفال أفارقة، لدرجة أن بعض المعلقين بوسائل الإعلام

يلمحون حاليًا إلى 'حمى أفريقيا'.[١] ولتأكيد تزايد أهمية أفريقيا أعلن الرئيس جورج بوش رسميًا فى فبراير 2007 إنشاء 'قيادة أفريقيا الأمريكية' – أفريكوم – وذلك لـــ «تنامى أهمية أفريقيا عسكريًا وإستراتيجيًا واقتصاديًا فى الشؤون العالمية». وبموازنتها البالغة 75.5 مليون دولار أمريكى (السنة المالية من أول أكتوبر 2007 إلى 30 سبتمبر 2008) ستضطلع أفريكوم بالمسؤولية عن أمن الولايات المتحدة فى أفريقيا.[٢] ودفع التركيز الدولى الجديد على أفريقيا إلى السطح بحتمية إقرار السلم وفض النزاعات بالقارة كضرورة لإقرار الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسى والتقدم الاجتماعى والنمو الاقتصادى الطويل المدى والتنمية المستدامة.

إذا كان الحال كذلك فكيف نقدم تعليلاً منطقيًا للسياسة والتنمية فى أفريقيا المعاصرة بغض النظر عن تنوع القارة وتباينها؟ إن التعليلان والمقاربتان السائدتان لدراسة السياسة الأفريقية فى ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وفيمها هما نظريتا التحديث والتبعية. وهاتان المدرستان الفكريتان كانتا موضوع عديد من النشريات العلمية. لذا فلن يسعى هذا الفصل التمهيدى لإعادة طرح الفرضيات والتعليلات المعتادة.[٣] وعلى خلفية فشل نظريتى التحديث والتبعية فى تفسير السياسة والتنمية فى أفريقيا بعد الاستعمار ظهر تفسير اقتصادى سياسى جديد فى الثمانينيات ليقدم فهمًا للسياسة والتخلف والأزمات الاقتصادية والحروب والنزاعات

---

(١) من هذا الهوس الإنسانى بأفريقيا إطلاق نجم الروك الأيرلندى بونو حملة الهواتف المحمولة "الحمراء" لمساعدة أفريقيا، وافتتاح مقدمة برامج الحوار الأمريكية أوبرا وينفرى مدرسة للبنات تكلفت ملايين عدة فى جنوب أفريقيا، وقيام نجمة البوب مادونا بتبنى صبى مالوى، ما أثار ضجة إعلامية مثيرة للجدل. انظر Ray 2008.

(٢) للمزيد عن أفريكوم انظر www.africom.mil/aboutAFRICOM.asp.

(٣) للمزيد عن أدبيات مدرستى التحديث والتبعية فيما يتصل بالسياسة الأفريقية انظر Kambhampati (2006); Berstein (1971: 141-60); Nash (1984); Apter (1987); Huntington (1965: 386-430); Rostow (1960); Presbish (1950); Frank (1969); Amin (1976); Rodney (1972); Chazan et al. (1999: 14-32).

المسلحة فى أفريقيا المعاصرة. وهذا التفسير السائد يوصف بالتوارثية والتوارثية المحدثة وشبكة المنتفعين من الحاكم والحكم الشخصى والسياسة المأجورة، ويركز فى المقام الأول على مكانة الدولة وتفاعلاتها وتصرفات الدولة وقادة الدولة وطبيعة السياسة المحلية والقوى الاجتماعية الثقافية التاريخية والمحلية والعوامل الخارجية والاقتصاد الدولى.[1] وهذا التفسير الاقتصادى السياسى ينظر بصفة عامة إلى 'التفاعلات الداخلية لسياسة القوى داخل أفريقيا' وما يعمله القابضون على السلطة فى دولة ما بعد الاستعمار و'استخداماتها وتجاوزاتها' وتبعية الدولة الرسمية والمؤسسات التى تحكم الدولة للمصالح المكتسبة للنخب الحاكمة. ويرى تشازان أن الاستخدام النفعى للسياسة والحكم فى أفريقيا المعاصرة بالصورة التى يعرضها المحللون من أنصار الدولة التوارثية المحدثة هو المسؤول عن كثير من المشكلات:

> **«لو كانت أفريقيا تعيش نمطًا مطردًا من الفقر والإفقار فإن زعماء الدولة الجديدة يتحملون وزر هذه الحالة. وما أزمة الغذاء فى أوائل الثمانينيات وأزمة الديون فى أواسط الثمانينيات والحروب الأهلية فى التسعينيات والأزمة المترتبة عليها فى القدرة على الحكم سوى محصلة للرؤية التلخيصية للسياسة والتى وجهت النخب الحاكمة الأفريقية لأكثر من ثلاثة عقود»**
>
> **.(Chazan et al. 1999: 22)**

ومن المفيد فى هذه المرحلة من البحث أن نقدم تعريفًا محددًا ودقيقًا لهذه المصطلحات فى نسق تبادلى تكون العلاقة فيه مفيدة تبادليًا (تعود بدعم وعون عام أو محدد)، إلا أن السلطة والسيطرة والسطوة ينفرد بها الحاكم فى الوقت نفسه.

---

(١) انظر Clapham (1985); Calaghy (1984); Sandbrook (1985); Jackson and Rosberg (1982); Rothchild and Chazan (1988).

وهى كعلاقة سياسية ذرائعية تتكاثر على مستويات شتى تشمل المحلى والقومى والدولى وفيما بين الأفراد والجماعات والطوائف والدول (انظر Francis, 2001). ويتم تداول تسميتى 'الشللية السياسية' و'الشللية العرقية' لوصف هذا النهج من الحكم.

وما التوارثية والتوارثية المحدثة سوى امتداد لسياسة شللية الحاكم والمحسوبية السياسية. وتشتمل التوارثية والتوارثية المحدثة كنسق حكم على ممارسة سلطة سياسية قائمة على فرد بعينه، فى حين يستغل الإرث (الموارد العامة) فى خدمة المصالح الخاصة والمكتسبة للقابضين على السلطة فى الدولة ومنهم النخب الحاكمة. وفى هذا النسق يتم تكريس المؤسسات التى تحكم الدولة واستغلالها وتخريبها وخصخصتها وتخصيصها وإخضاعها لمصالح الحاكم الفرد والنظام الحاكم وأعوانه. فلا يعود هناك فارق بين المجال العام (res publica) والخاص للحكم، وتقوم السطوة السياسية والترقية الفردية على الولاء للقابض على السلطة. والقابض على السلطة فى هذا النسق يبرز فى صورة الحاكم الفرد والمانح الأول للموارد الوراثية، بل يحتكر أيضًا النشاط السياسى الرسمى برمته بينما يتم إخضاع مؤسسات الدولة والحكم الرسمية لمصالح الزعيم المكتسبة والإستراتيجية (Yates 1996: 5; Weber 1958). ويتم تصوير النزعتين التوارثية والتوارثية المحدثة بصورة عامة كسياسة مقررة لوصف الفوائد الشخصية المستمدة أو المكتسبة من الإرث أو المنصب العام. كما يطبق هذان المفهومان على سياق الدول الغنية بالموارد التى تتلقى ريعًا خارجيًا وتعتمد عليه عن طريق استغلال صناعات واقتصاديات استخراجية كالنفط والماس. وهو تفسير يشار إليه باسم 'التأجيرية' أو الدولة المؤجِرة (Mahdavy 1970; Omeje 2008: 1025).

هناك أربعة كتب لها ثقلها فى الفهم الدولى للتوارثية المحدثة فى أفريقيا المعاصرة، هى 'الدولة فى أفريقيا: سياسة البطون' لجان فرانسوا بايار (Jean-François Bayart, The State in Africa: The politics of the belly, 1993)؛ 'تجريم

الدولة فى أفريقيا' لبايار وغيره (Bayart et al. The Criminilization of the State in Africa, 1999)؛ 'سياسة لوءات الحروب ودول أفريقيا' لويليام رينو (William Reno, Warlord Politics and African States, 1998)؛ 'الجشع والظلم: جداول الأعمال الاقتصادية فى الحروب الأهلية' لبردال ومالون (Berdal and Malone. Greed and Grievance: Economic agendas in civil wars. 2000). وهى أعمال أثارت من الجدل قدر ما تلقت من نقد، لكن أهم ما جاءت به إلقاء الضوء على كيفية تحول الدولة والقابضين على السلطة فيها فى أفريقيا إلى وسائل وقنوات للنشاط الإجرامى المنظم فى هيئة خصخصة مؤسسات حكم الدولة والاحتيال والتهريب على نطاق واسع، وظهور الميليشيات الخاصة وخصخصة الحروب الأهلية ونمو اقتصاد قائم على النهب وإعادة المجتمع إلى التقليدية باللجوء للسحر والتنجيم فى الحكم والحروب الأهلية؛ وكل ذلك فى سياق أعم من الفرص والمنافذ توفره العولمة الليبرالية الجديدة (Bayart et al. 1999; Berdal and Malone 2000).

ومن نسخ هذا التأويل التوارثى المحدث للسياسة والتنمية فى أفريقيا المعاصرة مفهوم 'الجدوى السياسية للفوضى' المثير للجدل والذى صاغه كل من باتريك شابال وجان باسكال دالوز (1999). ويعرّف هذان الكاتبان الجدوى السياسية للفوضى بأنها «عملية يسعى من خلالها السياسيون فى أفريقيا إلى تعظيم أرباحهم من حالة الارتباك والشك بل الفوضى أحياناً، وهو ما يميز معظم نظم الحكم فى أفريقيا». والتبرير أن «ما تشترك فيه دول أفريقيا نظام عام من التوارثية ودرجة حادة من الفوضى الواضحة» (المرجع نفسه، 18-19). وهو مجرد تعميم مطلق لا يعكس الواقع فى أغلب بلاد أفريقيا، بل إنه يقع فى فخ ينتقده شابال ودالوز باعتباره «لجوءاً إلى ما يعرف بأسرار 'الهمجية الأفريقية'» (المرجع نفسه، 17). كما أن هذه 'الجدوى السياسية للفوضى' حين تطبق على كثير من بقاع أفريقيا تهمل تأثير الزعماء الأفارقة الأفذاذ ممن تجاوزوا النزعة التوارثية المحدثة إلى التزامات تنموية طويلة المدى، كجوليوس نيريرى فى تنزانيا، وسيريسته خامه وكويت ماسيره فى بوتسوانا، ونلسون مانديلا فى جنوب أفريقيا.[١]

---

(١) للاطلاع على نقد لرأى شابال ودالوز انظر Southall and Melber 2006: xv-xxv.

ومع ذلك فالنزعة التوارثية المحدثة وتطبيقاتها مشكوك فيها لأن الدولة فى أفريقيا ليست كيانًا متجانسًا، بل هى كيان ناتج عن علاقات متباينة ومعقدة بين الدولة والمجتمع. والحقيقة أن السياسة فى أفريقيا والقضايا التى تشعل الحروب والنزاعات لا تتعلق بالزعماء أو 'بالحكم الفردى'، بل بشبكة معقدة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية المحلية والخارجية والتحالفات الرسمية وغير الرسمية المتنازعة حول الهوية والموارد والصراع على سلطة الدولة ومواردها التوارثية. كما أن الدولة التوارثية المحدثة والحكم الفردى لا تتواجد أو تعمل فى فراغ. فالعوامل الخارجية والظروف الدولية كمقتضيات الحرب الباردة كانت تساعد على دعم الطغاة الدمويين والحكام المستبدين كالرئيس موبوتو فى زائير والإمبراطور بوكاسا فى جمهورية أفريقيا الوسطى. لذا فإن شازان يرى أن «السياسة فى أفريقيا (كما فى غيرها) لا يمكن اختزالها بهذه البساطة فى تصرفات بعض العناصر النشطة فى المشهد القومى. ومؤسسات الدولة تتفاعل مع الحكومات حسب تغير الظروف؛ ودوائر السلطة لا تتركز كلها فى الدولة» (Chazan et al. 1999: 23). وفى كتابه بعنوان 'بين الديمقراطية والرعب: حرب سيراليون الأهلية' (Ibrahim Abdullah, Between Democracy and Terror: The Sierra Leone Civil War, 2004) يضع إبراهيم عبدالله مسألة الدولة التوارثية المحدثة وعلاقتها بالسلم والنزاع والحرب فى أفريقيا المعاصرة موضع درس جاد. ومن خلال دراسة حالة لسيراليون – وهى النموذج المعترف به دوليًا لاختزال سياسة لواءات الحروب وتداعى الدولة التوارثية المحدثة – يفند كل من عبدالله ويوسف بنجورا تطبيق الرؤية التوارثية باعتبارها التفسير المنطقى الوحيد للحرب الأهلية. ويرى عبدالله أن «إقرار تحليل تجريدى يقوم على آليات السوق والاستعانة بالثنائى الرائج حاليًا – الجشع والظلم – فى تفسير أزمة سيراليون معناه إهمال الجانب التاريخى والعناصر الفاعلة المتعددة فى دراما الحرب واستمراريتها» (Abdullah 2004: 2). ويرى كل من عبدالله وبنجورا أنه بدلاً من تبسيط منطق التوارثية المحدثة وما تؤدى إليه من حروب ونزاعات مسلحة لابد من تدارس أشكال التراكم الوراثى

داخل أشكال بعينها من التنمية السياسية وكيف يؤدى ذلك إلى أزمات عنيفة وحروب (Bangura 2004: 13-40). ويلفتنا كتاب عبدالله الريادى إلى أن التوارثية المحدثة تعد تفسيرًا قاصرًا للسياسة فى أفريقيا، بل هى مجرد أحد التفسيرات المعتبرة للتيارات التحتية ومحركات السلم والنزاع فى أفريقيا. والحقيقة أن علاقة الدولة والمجتمع نشأت كعدسة مهمة يتم من خلالها التعرف على الآليات السياسية والتنموية فى علاقتها بالسلم والنزاع فى أفريقيا المعاصرة. وهذا الإطار من التفاعل السياسى-التنموى ينظر فيما وراء الدولة ومؤسسات الدولة والزعماء السياسيين، ويركز بصورة أساسية على تفاعل العناصر والقوى الفاعلة الخارجية والأنشطة والقوى والمؤسسات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية الداخلية فى أفريقيا. وبالتالى فإذا بدا السلم خادعًا فى سعينا لفهم مشكلات السلم والنزاع وتحدياتهما وإمكانات السلم وفض النزاعات وفرصهما فعلينا أن نستكشف عديدًا من العوامل والعناصر الفاعلة الداخلية والخارجية بما فى ذلك الجوانب السياسية والثقافية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والعسكرية والأمنية وكذلك العناصر الفاعلة فى الدولة وفى غير الدولة. وهذا هو الهم الأول الذى يشغل البحوث الواردة فى كتابنا هذا.

المخطط التمهيدى للكتاب

لهذا الكتاب هدفان أساسيان، أولهما تقديم فهم نقدى للمفاهيم الأساسية والآراء والتأويلات النظرية لدراسات السلم والنزاع فى أفريقيا. والهدف الآخر تقديم تفسير محدد للسلم والنزاع فى عرض موجز متطور، مع تركيز خاص على المقاربات المحلية الأفريقية للسلم وفض النزاعات والأمن والتنمية وبناء السلم. ولكن ما الجديد أو الأصيل فى هذا التركيز الخاص، وما أهميته بالنسبة للباحثين وواضعى السياسات والجهات الإنسانية والتنموية المعنية؟ ليس هناك نص واحد يتناول الهوة الواضحة فى أدبيات مبحث السلم والنزاع فى أفريقيا. وليس معنى هذا

عدم وجود أعمال أخرى ذات صلة بدراسات السلم والنزاع. وبنظرة عابرة فى القراءات الخاصة فى البرامج الدراسية على المستويين الجامعى والأعلى والمتعلقة بدراسات السلم والنزاع والتنمية والسياسة فى أفريقيا والمقررة فى جامعات الغرب (فى المملكة المتحدة وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلنده) يتبين عدم وجود أى كتاب محدد مقرر عن دراسات السلم والنزاع فى أفريقيا. وهناك بضع أعمال نشرت حديثًا حول الموضوع وتركز على المسائل العامة ودراسات الحالة وتنشغل بدراسات الحالة السوسيولوجية والسياسة الأفريقية السائدة والعلاقات الدولية. ومن ثم فكتابنا هذا محاولة لسد الفجوة فى أدبيات مبحث السلم والنزاع فى أفريقيا.

كما أن الحروب والنزاعات المسلحة المشتعلة فى أفريقيا والمصاعب والتحديات التى تحتاج للتغلب عليها وحلها وإدارة السلم وبناءه فى هذه المجتمعات التى مزقتها الحروب أدت إلى نشأة 'صناعة سلم' جديدة حيث شرعت معظم الجامعات الأفريقية فى وضع مناهج دراسية فى دراسات السلم والنزاع. كما انتشرت الجمعيات الأهلية ومعاهد بحوث السياسات التى تقدم الخبرة فى مجال التدريس وبرامج التدريب المهارية فى تدريس السلم وفض النزاعات وبناء السلم. وبالاطلاع على المناهج الدراسية والبرامج المقررة فى 'مركز أفريقيا' التابع لجامعة برادفورد فى أكثر من ثمانى دول فى أفريقيا وجدنا أن معظم البرامج الدراسية والتدريبية يقوم على الارتجال ويفتقر إلى أى أساس علمى جاد. والمشكلة الرئيسة إلى جانب غياب الخبراء المدربين والمؤهلين تتمثل فى عدم وجود مقرر بعينه عن دراسات السلم والنزاع فى أفريقيا يجمع بين المقاربات الأفريقية والغربية السائدة للسلم والنزاع والأمن والتنمية. من هنا تم وضع هذا الكتاب بغرض تناول هذه الفجوة المعرفية المهمة لعديد من طلاب الجامعات وواضعى السياسات والدبلوماسيين والباحثين والتربويين والعاملين بالشؤون الإنسانية والمعنيين بالتنمية فى هذا المجال.

ومما يذكر أن هذا الكتاب الذى يضم مقالات مجمعة يعد محاولة لتقديم تفسير راديكالى لدراسات السلم والنزاع فى أفريقيا تساعد على فهم برامج نقل الأدب والمعرفة الغربية السائدة عن 'التعليم من أجل السلم فى أفريقيا'. وتخلو دراسات 'تصدير' السلم والنزاع فى أفريقيا منذ التسعينيات وإلى حد كبير من الإلمام العلمى والفكرى الجاد بالأنساق الأفريقية لبناء السلم وفض النزاعات، وكأن هذه القارة التى يعتقد أنها مهد البشرية ليس لديها الموارد المجتمعية والثقافية والتراثية اللازمة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها. ويمثل كتابنا هذا إسهامًا أصيلاً بطرحه النقدى للمسائل الفكرية والقضايا النظرية لمبحث السلم والنزاع فى أفريقيا من منظور أفريقى متميز يدفع إلى تفكيك لغات الخطاب والتفسيرات السائدة وإلى إبراز المفهوم والنهج الأفريقى الذى طال إهماله للسلم وفض النزاعات.

يقع الكتاب فى سبعة فصول فى بابين، ويتناول المفاهيم والقضايا النظرية للسلم والنزاع فى أفريقيا. ونظرًا لاتساع موضوع السلم والنزاع فى أفريقيا فإن الكتاب يتسم بالانتقائية فى تغطيته بعض الموضوعات المهمة ذات الصلة بقضايا السلم والنزاع. فلم تتم تغطية موضوعات مهمة من قبيل الهوية الجنسية وحفظ السلم والتنمية، وذلك لأسباب عدة. فهذه موضوعات تم تناولها باستفاضة ككتاب مستقل فى هذا الكتاب.

وهذه المقدمة، الفصل الأول، تحدد السياق لفهم السلم والنزاع فى أفريقيا. والمحور النقدى للمخطط التمهيدى هو بيان أن السلم والنزاع لا يتواجدان أو يعملان فى فراغ أو عزلة، بل يتفاعلان مع قوى تاريخية واجتماعية ثقافية بعينها ومع طبيعة السياسة المحلية وأبعادها الدولية، ويتأثران بها.

وفى الفصل الثانى يتناول تيم موريثى المقاربات المحلية والأصيلة لبناء السلم وإدارة النزاع وحله فى أفريقيا ما بعد الاستعمار. ومن خلال أمثلة على أعراف إقرار السلم المحلية التى تقوم بها جمعية 'تيف' فى نيجيريا، ونظام 'جورتى' فى صوماليلاند (شمال الصومال)، و'ماتو أوبوت' لبناء السلم بين

الأكولى بشمال أوغنده، وتقليد 'أوبونتو' للمصالحة فى الجنوب الأفريقى، يتناول موريثى صلة هذه الممارسات والمواريث المحلية وجدواها فى إدارة النزاعات الحديثة فى أفريقيا وفى حلها.

ويقدم الفصل الثالث تصورًا وفهمًا لمعنى السلم وبنيته فى أفريقيا بغض النظر عن تنوع القارة وتعدديتها. فيستعين آيزاك ألبرت بإطار فلسفى لفهم السلم فى السياق الأفريقى مستمد من الموارد التراثية الغنية للقارة كالأمثال الشعبية والأغانى والأنساق الثقافية للشيوخ وزعماء العشائر والفن الشعبى والأنساق العقائدية الدينية.

وفى الفصل الرابع يقدم خواو جوميس پورتو تفسيرًا تحليليًا لمنظور تحليل النزاع وتطبيقه على السياق الأفريقى. ويهدف پورتو من تناوله نظريات تحليل النزاع إلى تفنيد بعض التفسيرات السطحية والسائدة المتبعة فى تفسير السلم والنزاع فى أفريقيا، كفرضية 'الجشع والظلم' وتفسيرات 'لعنة الموارد'.

ويركز الفصل الخامس على تعريف التفسيرات النظرية لفض النزاع فى أفريقيا. فيتناول كينيت أوميجى مختلف إستراتيجيات إدارة النزاع وحله والوساطات المتبعة لاحتواء الحروب العنيفة والصراعات المسلحة الدامية فى أفريقيا وحلها مع أمثلة من 'إيكوواس و'سادك' و'إيجاد' والاتحاد الأفريقى.

وفى الفصل السادس يتناول نانا پوكو مفهوم الأمن وتطبيقه فى السياق الأفريقى فى إطار نظام الدولة الأفريقى وإشكالية الدولة فى خلق حالة انعدام الأمن والتخلف فى القارة. ولإيضاح التحديات التى تواجهها إشكالية الأمن فى أفريقيا يسلط پوكو الضوء على بعض القضايا ذات الخطر كالفقر والتخلف والصعاب التى تواجهها القارة فى تحقيق 'أهداف التنمية الألفية' ووباء فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) وكيف تتضاعف هذه الصعاب نتيجة لتراكم أعباء الديون والحروب والاضطرابات.

وفى الفصل السابع يحدد طونى كاربو الرؤى السائدة لبناء السلم وتفسيراته ويتقصى سبب إهمال التوجهات المحلية الأفريقية نحو بناء السلم إبان فرض مشروع السلم الليبرالى فى بناء سلم ما بعد الحرب وإعادة الإعمار فيما يصفه بـ 'الإتجار' ببناء السلم فى أفريقيا و'خصخصته'.

وفى الفصل الثامن يتناول جانى مالان الرؤى والمقاربات النظرية الرئيسة لفهم العدل الانتقالى فى أفريقيا. ومن خلال دراسات الحالة الخاصة بمقاربة 'غاكاكا' التقليدى للعدل والمصالحة و'محكمة الجنايات الدولية' الخاصة بروانده ونموذج 'الحقيقة والمصالحة' الجنوب أفريقى يتناول مالان بالنقد نتائج هذين النموذجين المتناقضين لبناء السلم والعدل والمصالحة فى أفريقيا. ويبين مالان كيف تساعد هذه النماذج على فهم الصلة بين الديمقراطية/التحول الديمقراطى والفرص، وكذلك التحديات التى تواجه السلم والنزاع فى أفريقيا.

وفى الفصل التاسع يتناول بيلاشيو جبريوولد مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطى وبناءهما وتطبيقهما فى السياق الأفريقى. ومن النقاط التى يركز عليها هذا الفصل تقصى المشكلات و'الأخطار' والتحديات وفرص الديمقراطية وتجربة التحول الديمقراطى فى أفريقيا ما بعد الاستعمار. ويرى جبريوولد أن 'الديمقراطية' وإن لم تكن غريبة على القارة فإن ترسيخ دعائم الديمقراطية كنمط 'حياة جماعية' تعوقه عوامل عدة منها غياب المؤسسات الديمقراطية الطويلة المدى والثقافة والنزعة العرقية والتسييس التوارثى المحدث للنزعة العرقية وسوء الحكم والمصالح الإستراتيجية لبعض دوائر المجتمع الدولى.

وفى الفصل العاشر يتناول محمد صالح مختلف التفسيرات والرؤى النظرية للفقر والأمن البشرى فى السياق الأفريقى. وفى تناوله الصلة بين الفقر والأمن البشرى يركز على ممارسة الأمن البشرى ونتائجع ذات الصلة بالسياسات وأبعاد الأمن البشرى فى 'الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا' (NEPAD) و'أهداف التنمية الألفية' فى أفريقيا. وموقع أفريقيا فى سياق العولمة هو بؤرة السياسة والآراء العلمية المثيرة للجدل.

وفى الفصل الحادى عشر يقدم جيم ويتمان تصورًا وتفسيرًا واضحين للعولمة ويتقصى طبيعة الاستثمار الأجنبى المباشر والصين فى أفريقيا وثورة الهاتف الخلوى واتصالات الشبكة العنكبوتية/الفصل الرقمى.

ويختتم الكتاب بموجز للمسائل والآراء الأساسية التى عرضت باعتبارها مهمة لفهم مشكلات السلم والنزاع فى أفريقيا وما يواجهان من تحديات وما ليما من فرص.

المقاربات المحلية والذاتية المنشأ
لبناء السلم وإدارة النزاع وحله

تيم موريثى

إن الجهود الدولية المدفوعة خارجيًا لفض النزاعات فى أفريقيا غالبًا ما تواجه عقبة تتمثل فى أن الأطراف المحلية تكون فى بعض الأحيان معارضة أو عاجزة عن المشاركة فى مثل هذه المبادرات. وتتجه الدبلوماسية العالية المستوى الرسمية إلى التركيز على دفع الحوار بين الأطراف المتحاربة على افتراض أنهم الممثلون الشرعيون للشعب. وهو افتراض قد يتبين خطأه. ولابد لجلسات إقرار السلم أن تشتمل فى الأساس على أطراف محلية حتى يكون لها أساس فى واقعهم وبالتالى تعالج مظالمهم. وتساعدنا المقاربات المحلية والذاتية المنشأ للسلم وفض النزاعات فى أفريقيا على معرفة مدى إمكانية القيام بعمليات أشمل وأكثر تأثيرًا على المجتمع. فالأعراف المحلية والذاتية المنشأ تتمتع بتجارب قيمة قد تساعد على إعادة بناء الثقة الاجتماعية وتهيئة الظروف للتعايش الاجتماعى. ونرى فى هذا الفصل أن هناك تجارب يمكن اكتسابها من مثل هذه المقاربات ويَفيد منها الباحثون وواضعو السياسات وصناع السلم فى المجتمع الدولى.

كانت المبادرات الدولية فى أفريقيا والهادفة إلى النهوض بالدبلوماسية الوقائية ومنع النزاع وإدارته وحله ودفع جهود التنمية ولاتزال تهمل المصادر والإمكانات المحلية التى تساعد على بناء السلم وإعادة البناء. ويسعى هذا الفصل لاستكشاف 'أسباب' هذا الإهمال و'كيفية' حدوثه. كما يتناول أربع دراسات حالة لبيان الفائدة المرتقبة من المصادر المحلية لفض النزاعات الحديثة فى أفريقيا.

ويتناول تحديدا أمثلة لحالات إقرار السلم المحلية من جمعية 'تيف' فى نيجيريا، ونظام 'جورتى' لدعم بالاستقرار فى صوماليلاند (شمال الصومال)، وعرف 'ماتو أوپوت' لإقرار السلم بين الأكولى بشمال أوغنده، وتطبيق عرف الـ 'أوبونتو'،[١] للمصالحة والقائم على تجارب مستقاة من جنوب أفريقيا. وما يمكن الخروج به من هذه المقاربات هو تركيزها على تحقيق السلم من خلال العفو والتعافى والمصالحة وإقرار العدل.

يتحاشى هذا الفصل النزوع للمغالاة فى إضفاء طابع رومانسى على المقاربات المحلية لإقرار السلم، كما يتناول بعض أوجه القصور الكامنة فى هذه الأعراف. ويلقى الضوء تحديدًا على أن الأعراف المحلية وإن اتسمت بمزيد من الشمول تنزع نحو البطء فى إبرام الاتفاقات، وذلك لأنها تعمل من خلال بناء الإجماع. كما أن بعض هذه التقاليد مستقى من مجتمعات أبوية، وبالتالى تبرز الحاجة للتخفيف من القيم المتدرجة الموجودة فى هذه الأعراف عبر التطورات الإيجابية التى تمت فى النهوض بالمساواة بين الجنسين فى عمليات إقرار السلم فى أفريقيا. وأخيرًا يقدم هذا الفصل بعض الرؤى القيمة التى تسهم فى المناقشات النظرية الجارية عن أهمية الاستعانة بالأعراف المحلية والذاتية المنشأ فى الجهود الجارية لإقرار السلم فى أفريقيا.

وضع المحلى والذاتى المنشأ فى سياقهما

إن أنماط النزاع داخل الدولة الواحدة كما نشهدها فى أفريقيا اليوم تقسم سكان الدولة الواحدة عن طريق إضعاف الثقة الاجتماعية وفيما بين الأفراد، وبالتالى فهى تقضى على المعايير والقيم والمؤسسات الاجتماعية التى كانت تضبط التعاون والعمل الجماعى وتنسقهما لما فيه صالح الجماعة. وهو ما يجعل من

---

(١) للمزيد عن مفهوم الأوبونتو فى فض النزاعات والمقاربات المحلية انظر موريثى (2006).

العسير على كل من الجماعات الاجتماعية والدولة نفسها أن تستعيد تماسكها بعد توقف العداء فى حالة ما بعد النزاع. من ثم فمن المفيد أن نعرف ما إذا كانت هناك مقاربات محلية وذاتية المنشأ للسلم وفض النزاع تساعد على إعادة بناء الثقة الاجتماعية من خلال المصالحة. ومن المهم بصفة خاصة أن نتقصى هذه المسائل من خلال منشور إعادة بناء الثقة الاجتماعية، إذ لو كان تركيزنا فى أثناء عملية بناء السلم منصبا على إحياء المجتمع وإعادة بنائه فإن الآليات والمؤسسات التى تقام للإشراف على هذه العملية لابد أن تركز على معالجة الانقسامات الاجتماعية وإصلاح أى إقصاء أو ظلم قد يقع فى جماعة ما. وهذا بدوره يعنى التركيز على إصلاح العلاقات المتضررة عن طريق إشراك العائلة والجماعة بل الأمة ككل. معناه تسليط الضوء على نقاط القوة فى دعم الحكم المحلى وبناء الإجماع وبدء عمليات مصالحة. معناه أيضًا التأكيد على أن الركون إلى المقاربات المحلية قد يحد من مرونة أية عملية نتيجة للالتزام بالمعايير الثقافية التى قد لا يتسم بعضها بالحساسية من ناحية الهوية الجنسية. ومع ذلك فإن دمج الرؤى وأفضل ما فى العمليات المحلية فى السلم الرسمى لإيجاد عملية سلم مهجنة قد يساعد على تحسين فعالية إقرار السلم.

يشير مصطلح 'محلى' إلى ما هو متأصل فى مجتمع ما، ولكنه يشير أيضًا إلى ما هو فطرى وغريزى. ويدل مصطلح 'ذاتى المنشأ' على ما ينشأ عن مجتمع ما. والتعريفان كلاهما مفيد؛ فحين نشير إلى المقاربات المحلية والذاتية المنشأ للسلم وفض النزاعات فإننا نشير فى آن إلى الأعراف المتأصلة فى مجتمع ما عقب سنوات من التراث، وفى الوقت نفسه إلى أعراف يفرزها مجتمع كهذا وينتجها بشكل منتظم. ومسألة وجود أعراف إقرار سلم فطرية أو غريزية فى مجتمع ما ينبغى فى التو أن تسلط الضوء على قيمة مثل هذه الأعراف فى إقرار النظام والاستقرار. والأعراف المحلية والذاتية المنشأ تؤصلها سنوات التراث، وبالتالى فالقيم والممارسات التى تطرحها لا تبدو غريبة على مجتمعها المرجعى. وربط

مفهوم المحلية بمفهوم ذاتية المنشأ قد يبدو غير ضرورى على السطح، فالمصطلحان لهما فى الحقيقة معنيين متشابهين. والفارق بينهما دقيق ولكنه مهم. فالأعراف المحلية قد تنشأ عبر قرون، وبالتالى قد تعد فطرية وأصيلة وغريزية فى مجتمع ما. والأعراف الذاتية المنشأ تركز على وجود عملية زمنية من إعادة صوغ وإنتاج طرق إضافية لفعل الأشياء. من ثم فالأعراف الذاتية المنشأ تنشأ عضويًا عن المجتمع، والأعراف المحلية تعد فطرية فيه. كما أن مفهوم ذاتية المنشأ يسمح بإمكانية ربط المقاربات المحلية لإقرار السلم بعمليات تعرف 'بالحديثة' أو الرسمية لفض النزاعات. والمفهومان فى الحقيقة متصلان بصورة معقدة ويعزز كل منهما الآخر، ويعدان فى بعض الحالات غراء التماسك الثقافى الاجتماعى والسياسى. وبتحديد كيفية الحفاظ على العلاقات الاجتماعية وكيفية إعادة بنائها توجد هذه المقاربات إطارًا قد يتفاعل فيه أفراد المجتمع ويتعايشون. وأخيرًا فمن الواضح أن الصلة بين المقاربات المحلية والذاتية المنشأ تبين أن المجتمعات والعادات والتقاليد غير جامدة، بل متفاعلة وتتغير مع الوقت. وهذا معناه أن هناك استمرارية وتغييرًا حتى فيما يتعلق بأعراف إقرار السلم.

التفوق العالمى للمقاربات المحلية والذاتية المنشأ

كل المجتمعات حول العالم لديها القيم والأعراف والمؤسسات المحلية والذاتية المنشأ معًا. من ثم فمع أن هذا الفصل يركز على أفريقيا فمن الثابت أن القارة ليست استثناء للقاعدة. إلا أن أقرار السلم وبناءه فى أفريقيا لايزال يتم تلقينه وممارسته عبر نماذج تطورت عن تقاليد أوروبية خالصة. والتيار السائد والأدبيات السائدة فى دراسات السلم تقوم على فرض أن القيم والأعراف والمؤسسات التى نشأت عن مواريث غربية تتمركز حول أوروبا فيما يعرف بصفة عامة باسم 'التراث اليهودى المسيحى' لها طابع كونى ويمكن نقلها بسهولة إلى سائر المجتمعات. والتقاليد الغربية اليهودية المسيحية طورت مفاهيم خاصة بها عن

إقرار السلم والمصالحة. والجزء الأكبر من البحث العلمى حول إقرار السلم يتسم بنوع من التحامل الغربى القائم على مركزية أوروبا. من ثم فلابد من تصحيح هذا النمو العشوائى للمعرفة فيما يتصل بإقرار السلم.

مختارات من أعراف فض النزاعات المحلية والذاتية المنشأ فى أفريقيا

منتدى 'جير' للوساطة لدى جماعة 'تيف' فى نيجيريا. يعد النزاع داخل الجماعات وفيما بينها من سمات التجربة الأفريقية، ومع ذلك فمن الواضح أن الآليات القديمة لفض النزاعات المحلية فى أفريقيا ما قبل الاستعمار كانت تحقق قدرًا كبيرًا من النجاح فى حفظ النظام وضمان التعايش السلمى بين الجماعات (Yakubu, 1995). وهذه الطبيعة المتواترة للحروب والاضطرابات تعنى أن الأعراف المحلية كانت لها أهميتها فى ضمان بناء السلم وفض النزاعات فى هذه المجتمعات. يقول ديرى ياكوبو إن «فض النزاعات فى معظم المجتمعات الأفريقية كان يحكمه مبدأ الإجماع والمسؤولية الجماعية والتضامن الجماعى. وكان هذا يعنى أن الجماعات كانت مسؤولة بشكل جماعى عن التناغم والوئام الناجمين عن أفرادها.[(١)] وبالنسبة لجماعة الـ 'تيف' النيجيرية أمكن تشكيل مجلس يعرف بـ 'جير' أى 'جلسة الوساطة فى المنازعات' فى الميدان العام. حيث كان زعماء الجماعات المتنازعة يجلسون فى شبه دائرة فى مواجهة الحضور الذين كانوا يتحلقون أيضًا لإكمال الدائرة، ويجلس المتنازعون فى داخل الدائرة. وبدلاً من القوانين السياسية كانت جماعة التيف ترجع إلى المعايير الثقافية والقيم والضمير الأخلاقى الجمعى فى إدارة فض النزاع.

كان نهج التيف فى فض النزاعات يشتمل على خمسة عناصر أساسية هى:

(أ) التزام بحفظ النظام وضمان التعايش السلمى بين الجماعات.

---

(١) هذا النقاش حول الـ 'تيف' مستقى من ياكوبو (1995: 4-13).

(ب) الرغبة فى ضمان بقاء الجماعة كوحدة متماسكة.

(جـ) وجود الزعماء لا لتقرير مسألة بعينها، بل لحث الأطراف المتنازعة على التصالح فيما بينها.

(ء) العرف برمته يقوم على الإجماع ولكل فرد من أفراد الجماعة الحق فى التدخل والمشاركة فى عملية التسوي.

(هـ) التزام كافة الأطراف المستفيدة من العملية يقوم على الإيمان بأن التسوية أو الحل لا يتم إلا إذا عُقدت جلسة الوساطة فى النزاع (جير) بصورة مرضية.

التطبيق العصرى لعرف الــ 'جير'. فى عام 1994 شارك نارتن دنت الباحث ووسيط السلم فى الإشراف على عملية وساطة إجماعية بين جماعتى التيف المنقسمة بجنوب شرق نيجيريا. وكان دنت ضابطًا استعماريًا سابقًا فى تيفلاند بنيجيريا فى خمسينيات القرن العشرين، وعقد صداقة مع جماعات التيف. وأدت هذه العلاقة إلى فصله من قبل مدير الخدمة المدنية البريطانى بشمال نيجيريا لما اعتُبر إخلالاً بالولاء للإمبراطورية البريطانية برد فعله إزاء سلسلة من أعمال الشغب بالمنطقة.(١)

وقعت فى عام 1994 صدامات جماعية بين جماعة الكوسوف وجماعة إيكوراف تييف حول حدود كل منهما بحذى نهر كونجوا جوف. وأخذت كل من الجماعتين فى إرسال جماعات مغيرة لتنفيذ أعمال قتل وتخريب للممتلكات والبيوت على ضفتى النهر.

وكان دنت ملمًا بعرف الوساطة عند التيف، ودعته الجماعتان فى عام 1994 للوساطة فى النزاع. فاجتمع بزعماء كل من الطرفين وأدرك أن مشاعر كلا الجانبين تميل إلى محاولة إيجاد حل. وكانت السلطات المركزية لا تنشط فى

---

(١) هذه المعلومات مستقاة من Dent 1994: 2-4.

التعامل مع النزاع. وتمكن دنت باللجوء إلى تقاليد النيف المحلية من الجمع بين خمسين من أفراد الجماعتين فى غرفة المجلس العرفى فى جلسة للجير (جلسة الوساطة فى النزاع). وفى أثناء الجلسة أدار النقاش بالتركيز على 'أسباب' النزاع. ومع تقدم الجلسة عرض دنت حلاً يقضى باعتبار نهر كونجوا جوف حدًا فاصلاً ولكن مع السماح لجماعة إيكوراف تييف ببعض الأراضى عبر النهر.

تمسكت كل من الجماعتين بموقفها فى بادئ الأمر فلم يتحقق أى تقدم ووصلوا إلى طريق مسدود. فواصل دنت جهوده وحث الجماعتين على نسيان الماضى والتركيز على مستقبل جديد لمصلحتهما المشتركة. ونظرًا لأن الطرفين كانا يميلان إلى إيجاد حل فإن الطبيعة الشاملة لآرائه ساعدت على التوصل لاتفاق. وانفتح الطريق المسدود و«بدأ المزيد من المتحدثين يطلبون إعلان صلح ينهى النزاع المدمر الذى أريقت دماء كثيرة بسببه» (Dent 1994: 6). واتفق زعماء الجماعتين على إنهاء الخصومة ووقعوا معاهدة صلح. وكان زخم الصلح قويًا فى تلك المرحلة وكان دنت حريصًا على دعم عملية إقرار السلم، فسعى للحصول على دعم السلطات الحكومية (اللجنة الحكومية لفض المنازعات وإقرار الحدود) للعمل على إقرار تسوية نهائية.[١]

فض النزاعات المحلية فى صوماليلاند. فى شمال الصومال الذى يعرف أيضًا باسم 'صوماليلاند' يعتمد الناس على شيوخ عشائرهم التقليديين باعتبارهم «مراجع السلطة الأخلاقية ومحفزين للوئام الاجتماعى فيما يتصل بفض النزاعات والتوزيع الاقتصادى الاجتماعى للموارد» (انظر Murithi 2000). وقواعد حكم الذات داخل الوحدات تتسم بالتكيف وتقوم على مبادئ الاحتواء والإجماع والقرابة بين الشيوخ والمجتمع. ويرى كل من هارون يوسف وروبن لومار أن «العنصرين الأساسيين للقرابة هما صلات الدم و'الخير' وهو عرف غير مكتوب وقانون

---

(١) تم تكريم مارتن دنت على هذه الجهود من قبل المجلس العرفى فى عام 1994 بلقب "أ-سور-تار-او-تيف" ومعناه "صانع السلم فى تيفلاند".

سلوكى مقبول لدى الكافة» (Yusuf and Le Mare 2005: 459). ويحكم 'الخير' العلاقات بين أفراد مختلف الوحدات العشائرية فيما يتعلق بالمشاركة فى الموارد المشاع كالمراعى والمناهل. ويؤكد 'الخير' على «قيم الاعتماد المتبادل والشمول، ويشكل أساس العقود الاجتماعية أو العهود بين الجماعات العاصبة».(١) كما يحدد هذا المفهوم التزامات الجماعة وحقوقها ومسؤولياتها الجماعية (ومنها العقوبات). وفى إطار هذا المفهوم يتعهد الأفراد بمساندة بعضهم البعض. و'الخير' لا يقضى على النزاع، ولكنه يطرح سبلاً مقبولة وناجعة لمعالجة النزاعات والخلافات.

ويرى يوسف ولومار أن «النزاعات حين تنشب حول أمور كحقوق الرعى أو الماء أو غيره من الموارد، أو حول النفوذ السياسى، يُحتكم فيها إلى ما يُعرف بالـــ 'شير' أى ديوان الشيوخ». ويتعامل الـــ 'شير' مع العلاقات بين الجماعات في الحرب والسلم ويسن القوانين والأحكام التى يتصرف وفقًا لها الأفراد». وحين يجتمع 'شير' عشائر مختلفة فإنه يشكل ديوانًا للوساطة بين العشائر يعرف باسم 'جورتى'. ويتولى كل من الـــ 'شير' والـــ 'جورتى' الوساطة ويجتمعا فى ديوان مفتوح لا سرية فيه. وقد يتوسط الـــ 'جورتى' بين الصوماليين ويقر الالتزام بالـــ 'خير' ويراقبه ويدعمه. وفى هذا الصدد تتولى هذه المؤسسة المحلية الحفاظ على التعايش العشائرى والنظام الاجتماعى من خلال إدارة النزاعات حين تنشب.

التطبيقات العصرية لنظام فض المنازعات الصومالى المحلى. عقب انهيار الدولة الصومالية فى عام 1991 لجأ إقليم شمال الصومال أو 'صوماليلاند' المنفصل وعاصمته هرجسيا إلى الآليات المحلية فى إقرار السلم؛ بينما كان جنوب الصومال – وعاصمته مقديشو – ولايزال تمزقه النزاعات العنيفة. وفى عام 1991 عقد شيوخ صوماليلاند دواوين مصالحة بين العشائر أعقبتها جلسات على مستوى الأقاليم والنواحى. وفى يناير 1993 خرج ديوان عقد فى بلدة تسمى إريجافو بميثاق

(١) كافة الاستشهادات عن صوماليلاند مستقاة من Yusuf and Le Mare 2005: 460-65.

سلم أنهى الخصومات فى عديد من بقاع صوماليلاند وأقر حقوق الأفراد فى التنقل والتجارة والعمل داخل نطاق العشائر. وكان هذا فى الحقيقة اتفاق صلح نص على «إعادة الممتلكات والأراضى وسائر الموارد المحتلة أو المسروقة أو المغتنمة إبان الحرب. وتم إنشاء لجان لفض المنازعات لحفظ السلم وتفسير الميثاق». وكان هذا فى الواقع بمثابة إقامة نظام مراقبة لحفظ السلم فى المنطقة على الرغم من التوتر فى المناطق المجاورة الأقل استقرارًا.

أدى ديوان إريجافو إلى مجلس صلح باروما الذى عقد بين يناير ومايو 1993 و«جمع بين أكثر من مئة وخمسين من أعضاء الـــ 'جورتى' من كافة عشائر صوماليلاند، إضافة إلى مئات من المبعوثين والمراقبين من داخل البلاد وخارجها». ونتيجة لوساطة الـــ 'جورتى' تمكنت صوماليلاند من تحقيق ما يلى:

- نقل سلمى للسلطة من الطوائف المسلحة إلى رئيس هو محمد إيجال انتخبه ديوان الشيوخ فى مايو 1993.
- إقرار ميثاق سلم ينشئ إطارًا للأمن القومى.
- إقرار ميثاق وطنى ينشئ مجلسًا تشريعيًا ذا مجلسين ولأول مرة ديوانًا ومجلسًا للشيوخ – أو 'جورتى' قومى – كمجلس أعلى غير منتخب.
- إنشاء مجلس أدنى منتخب.

وفى السنوات الفاصلة وعلى الرغم من المصاعب التى واجهت تطبيق بنود 'ميثاق السلم' وبالاستعانة بالآليات المحلية تمكنت صوماليلاند من الحفاظ على قدر كبير نسبيًا من السلم. واليوم تقدمت صوماليلاند بعد أن حظيت بقدر من السلم بطلب لعضوية الاتحاد الأفريقى وطلبت من الأمم المتحدة منحها وضعًا خاصًا أسوة بكوسوفا وتيمور الشرقية (Jama 2003).

المصالحة الذاتية المنشأ في شمال أوغنده. الحكومة فى شمال أوغنده فى نزاع مع حركة مقاومة تطلق على نفسها اسم 'جيش الرب' وتواصل غاراتها من دولة السودان المجاورة. واشتهر عن حركة التمرد فى أوغنده قيامها باختطاف مدنيين أبرياء منهم أطفال. والحكومة السودانية نفسها متورطة فى نزاع مع حركة تمرد بجنوب السودان تديرها 'حركة تحرير الشعب السودانى'، وللحركة قواعد فى أوغنده. ويشكل كلا النزاعين جزءًا من نسق نزاعى واحد. وفى كليهما هناك أيضًا نقص فى المؤن الاجتماعية التى توفرها الدولة فى العادة (Govier 1998). وأغلبية سكان هذه المنطقةمن جماعة أكولى العرقية. وكثير من الأكولى يجدون أنفسهم ممزقين بين انتماءاتهم المتباينة؛ فمنهم من يؤيد التمرد نتيجة لما يتعرضون له من ظلم من النظم التى تحكمهم؛ بينما يظل بعضهم على الحياد ويؤيد بعضهم الآخر الحكومة نتيجة لغارات المتمردين واختطافهم الأطفال لينضموا لصفوف مقاتليهم. فالتماسك الاجتماعى ممزق وقضى العنف المتواصل وأعمال الاختطاف على الثقة الاجتماعية. ومن هذه الكتلة المعقدة من العوامل والناجمة عن النزاع العنيف برزت الحاجة الماسة لإيجاد آليات ومؤسسات لفض النزاع بما يحقق الهدف المتوسط إلى البعيد المدى لبناء الثقة الاجتماعية والمصالحة.

وتظل المصالحة موضع سجال من حيث ماهيتها وكيفية تحقيقها. وهناك كثير من الجدل حول ما إذا كان يمكن للمؤسسات أن تلعب دورًا أساسيًا فى رعاية المصالحة. ويكمن جزء من المشكلة فى أن معظم المؤسسات الناشطة فى مجال السياسة الدولية والداخلية غير مؤهلة لرعاية مصالحة أو لبناء ثقة اجتماعية. ويلعب كثير من هذه المؤسسات كالهيئات والمحاكم الدولية والإقليمية دورًا فى تنظيم النزاع وإدارته. أما قدرتنا على إعادة بناء المؤسسات السياسية والقانونية الدولية والمحلية للنهوض بالمصالحة فيطرح قضية أكبر – تخرج عن نطاق هذا الفصل – تتعلق بمدى إمكانية إيجاد علاقات أوثق بل تداخل بين القانون والسياسة والأخلاق.

ومما يعيننا على إلقاء مزيد من الضوء على هذا التحدى أن نقدم بعض المعلومات عن سمات آلية المصالحة الموجودة لدى جماعة الأكولى. فالأكولى لديهم آلية لفض المنازعات والمصالحة تسمى 'ماتو أوپوت' التى تعمل أيضًا كمؤسسة للحفاظ على القانون والنظام فى المجتمع (Conciliation Resources 2002). وترجع هذه الآلية إلى ما قبل الحقبة الاستعمارية ولاتزال تعمل فى بعض المناطق. ويكنّ الأكولى تقديرًا كبيرًا للحياة الجماعية. فالحفاظ على صلات إيجابية فى المجتمع يعتبر مهمة جماعية يشارك فيها كل فرد. والنزاع بين أفراد من الجماعة لا يُنظر إليه كمسألة فضول من الفرد فى شؤون جيرانه، بل كنزاع يخص الجماعة نفسها بالمعنى الحقيقى للكلمة. وكل فرد من جماعة الأكولى يعد منتميًا بدرجة أو بأخرى لكل من المتنازعين. وفى ظل هذه الوحدة الأساسية يمكن للناس أن يشعروا بالإساءة أو بقدر من المسؤولية عما وقع من إساءة. ونتيجة لهذا الترابط فالفرد الذى يخرج على العرف يحيل جماعته إلى جماعة خارجة على العرف، والفرد إذا خاصم يحيل جماعته إلى جماعة فى حالة خصام. وبالتالى فإذا تعرض أحدهم لإساءة يحق له أن يركن إلى جماعته فى السعى إلى علاج لما حدث، لأن الإساءة تمسهم أيضًا. وعلى هذا الأساس نشأ فى مجتمع الأكولى عرف الـــ 'ماتو أوپوت' لفض النزاعات والمصالحة بناء على مبدأ بناء الإجماع (Kacoke Madit 2000). وبناء الإجماع عرف تعتنقه جماعة الأكولى كدعامة ثقافية ذاتية المنشأ لجهودهم لتنظيم العلاقات بين أفراد الجماعة.

تقوم بنى الزعامة عند الأكولى على نماذج وضعت لبناء الإجماع. فهناك دواوين للشيوخ أو مجالس قيادة الجماعة وتتألف من رجال ونساء على السواء. ولكافة أفراد الجماعة رأى فيما يمس الجماعة من أمور. ولكن بمرور الزمن قضى الاستعمار وقيام نظم حكم ما بعد الاستعمار على الالتزام بهذا النسق القيمى لدى غالبية السكان. وتبذل اليوم جهود لإحياء هذا النمط الفكرى كوسيلة لإقرار سلم أكثر قدرة على البقاء باللجوء إلى الإجماع فى الفصل فى التعدى وفى اقتراح سبل علاجه.

يشتمل عرف إقرار السلم فى سياق جماعة الأكولى على قدر كبير من المشاركة الشعبية. وكما سبقت الإشارة فإن أى نزاع بين فردين من الجماعة يعد فى نظر الجماعة مشكلة تؤثر على الجماعة كلها. ولإعادة الوئام وإعادة بناء الثقة الاجتماعية لابد من وجود تراضٍ عام بين الناس لا سيما طرفى النزاع على كل من النهج المتبع ومحصلة جهود فض النزاع. وبالتالى فإن عرف الـ 'ماتو أوپوت' يسمح للأفراد بالمشاركة بالرأى. ومن خلال مجلس عام يسمى 'كاكوكى ماديت' يستمع من يتولون الإشراف على عملية المصالحة وهم عادةً أعضاء ديوان الشيوخ (ممن لهم دور استشارى لدى الزعماء) لوجهات نظر أفراد الجماعة ممن يحق لهم استجواب المجنى عليهم والجناة والشهود، وطرح اقتراحات على المجلس.

ونظرًا للتأكيد على الاحتواء والمشاركة فى عملية المصالحة فقد تستغرق هذه العملية وقتًا طويلاً. ويقتضى الأمر أن يتعهد المجنى عليهم والجناة أو طرفا النزاع ببعض الالتزامات. وتمر العملية بصورة عامة بالمراحل الخمس التالية:

١) حث الجناة على الإقرار بالمسؤولية أو الذنب عما وقع من أخطاء عقب عرض الأدلة من جانب الشهود والحضور، وبعد الاستجواب من قبل ديوان الشيوخ.

٢) حث الجناة على إبداء ندم وأسف حقيقيين.

٣) حث الجناة على طلب العفو من المجنى عليهم، وحث المجنى عليهم على الرحمة بالجناة.

٤) إذا تمت المرحلة السابقة بصورة مرضية يقوم الجناة إن أمكن وبناء على اقتراح من ديوان الشيوخ بأداء دية للمجنى عليهم (إشارة رمزية تؤكد فى كثير من الحالات إحساس الجانى بالندم الحقيقى).

٥) تختتم العملية بمصالحة بين ممثلي المجني عليهم وممثلي الجناة. وتتم المصالحة من خلال طقس الـ 'ماتو أوپوت' بتناول عشب مر الطعم من شجرة الأوپوت. ويرمز مشروب الأوپوت المر للمرارة النفسية التي خيمت على نفوس الطرفين في أثناء النزاع. ويرمز فعل الاحتساء إلى أن جهدًا سيُبذل للتغلب على هذه المرارة في سبيل استعادة الوئام وبناء الثقة.

يغطي عرف الماتو أوپوت في جماعة الأكولي كافة أشكال الإساءة بدءًا من التعديات الطفيفة كالسرقة إلى الجرائم الكبيرة كالعنف بين أفراد من المجتمع أو قتل نفس ولو عن طريق الخطأ، والمنازعات. ويتحاشى الأكولي اللجوء للعدالة الجزائية لا سيما عقوبة الإعدام نظرًا للطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى نفسه وما يضفي من قيمة على أفراده. ومع أن طلب الثأر قد يتعاظم لدى بعض المجني عليهم فإن عقوبة الإعدام لن تؤدي إلا إلى مضاعفة المعاناة في أجزاء أخرى من المجتمع ويقضي في النهاية على أي احتمال لاستعادة التعايش المتناغم في مرحلة تالية.

يعقب جلسة صلح الماتو أوپوت طقسان آخران حسب مستوى الجرم. وفي كافة حالات النزاع يقدم زعماء الجماعة أو 'ديوان الشيوخ' من الجنسين – الزعماء يسمون 'روودي مو' والزعيمات 'روودي مُن' – مباركة شفاهية ختامية تدل على انتهاء النزاع. وفي حالة القتل أو الحرب يقام طقس 'ثني الحراب' من جانب الطرفين رمزًا لنهاية النزاع والتخلص من أدوات تنفيذه (Pain 1997).

من الواضح إذن أن المبدأ والقيم المهتدى بها يقوم على مفهوم أن الطرفين لابد من مصالحتيهما حتى يعاد بناء الثقة الاجتماعية والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وبالتالي حتى لا تنشأ ثقافة ثأر أو ضغينة وتتفاقم بين الأفراد والعائلات وسائر وحدات المجتمع. وهذا من بين أسباب الجمع بين المتنازعين والمجني عليهم والجناة وممثليهم معًا في جلسة مصالحة الماتو أوپوت. وللإجماع العام أيضًا دور مهم في حالة ما بعد النزاع، لا سيما حين يستعان بالضغط الاجتماعي لمراقبة

مختلف الأطراف وحثهم على تنفيذ اتفاقات الصلح. فأى خرق للصلح من أى من الطرفين يمثل جرمًا أسوأ كثيرًا من الجرم الأصلى، إذ يمثل سابقة قد تؤدى فى النهاية إلى تمزق حياة الجماعة.

نخلص إلى أن نهج الأكولى الذاتى المنشأ لفض النزاعات يقدم لنا بعض الرؤى العملية عن إمكانية أن نرجع إلى الثقافة فى مساعينا لإيجاد آليات لدعم المصالحة وإعادة بناء الثقة الاجتماعية فى أفريقيا وفى غيرها من بقاع العالم. وتعمل جماعات المجتمع المدنى والزعماء الدينيون ونواب الشعب فى مجتمع الأكولى بشمال أوغنده ومعهم الأكوليون فى الشتات على إحياء عرف الـ 'ماتو أوپوت' وإدراجه ضمن مبادرات الصلح الموجودة. ويتم اللجوء لهذا العرف فى مختلف الجهود المحلية فى المنطقة وبنتائج إيجابية فى إنهاء النزاع العنيف ورأب الصدوع الاجتماعية. ويعتقد الكثيرون أن اعتماد بعض عناصر آلية الماتو أوپوت قد يسهم أيضًا فى علاج التوترات بين 'جيش الرب' وحكومة أوغنده. وهناك مساعٍ لإقرار قانون عفو حكومى للاستعانة بعناصر آلية الماتو أوپوت ومبادرات العفو فى المصالحة بغرض دمج المارقين وبعضهم لايزالون أطفالاً فى نسيج المجتمع من جديد. وتؤيد حكومة أوغنده الحالية بقيادة الرئيس يويرى موسيفينى الاستعانة بعرف الماتو أوپوت فى عمليات إقرار السلم مع 'جيش الرب'. وشارك قائد الجيش اللواء أرونده وكبير مفاوضى الصلح الدكتور روجونده فى سلسلة من جلسات الماتو أوپوت عقدت فى أرجاء إقليم الأكولى. وكما فى أية عملية سياسية لاتزال هناك عراقيل بالطبع تتعلق بتنفيذ السياسات، ما يقضى على فرص الاستعانة بآليات كهذه فى جهود الصلح الراهنة. وعلى القيادة على كافة الجوانب أن تواصل بعض هذه المبادرات.

وهناك بعض القيود على اعتماد المصالحة ضمن آليات إعادة السلم مع العدل. فعنصر التطوع فيما يتصل بإقرار الجناة بالذنب له تأثير على كفاءة نظام كهذا. وفى الحديث عن 'الحقيقة' ليست هناك ضمانات لأن يقبل المجنى عليهم

بمنظور الجناة عن 'الحقيقة' أو أن يتجاوزوا عما اقترفوا من آثام. وقد يحجم الجناة أنفسهم فى كثير من الحالات عن الإقرار بالذنب نتيجة لخوف طبيعى لديهم من العقاب. والمساعى المتواضعة التى بذلت بنظام الأكولى فى المصالحة من حيث تأثيرها على سياسات الحكومة توحى بأن هناك فرصة لدعم القبول القانونى للمقاربات الذاتية المنشأ ضمن البنى القومية كأنماط بديلة لإقامة العدل. فالتداخل أو التزاوج بين القانون والسياسة والأخلاق والقيم الاجتماعية ممكن فعلاً، بل إنه ضرورى ومطلوب أيضًا لمصلحة بناء سلم دائم وتحول ديمقراطى عن طريق المصالحة. ومن الاستنتاجات الأساسية التى يمكن أن نخرج بها من النسق الذاتى المنشأ للمصالحة والحكمة الثقافية لدى الأكولى والذى توارثته أجيال من هؤلاء القوم أن الإجراء العقابى فى سياق العدل الجزائى قد يحد كثيرًا من الثقة الاجتماعية ويقضى على المصالحة على المدى المتوسط أو البعيد، وبالتالى فهو إجراء غير فعال كإستراتيجية لدعم التماسك الاجتماعى.

الأوبونتو والمصالحة المستوحاة من الثقافة المحلية

نظرًا لما تتميز به أفريقيا من تنوع حيث تضم أكثر من خمسة آلاف جماعة عرقية مختلفة فى ثلاث وخمسين بلدًا فإن فهم مختلف الأنساق العقائدية والأحكام القيمية يعد أمرًا ضروريًا. ومفهوم الأوبونتو أحد هذه الأنساق العقائدية التى تدعم مجتمعات أفريقية عديدة منها الهوسا والزولو والسوازى والنديبيلى، وهى جماعات لاتزال تدير شؤونها السياسية فى إطار جماعى أو 'تحت الشجرة' كما يقال. ولا يمكن تقديم إحصاء محدد لعديد الجماعات أو البلاد التى تزاول الأوبونتو. ويكفى أن نشير إلى أن نهج الأوبونتو يعتمده عدد من المجتمعات والجماعات ينتشر عبر الجنوب والوسط والشرق الأفريقى.

يقر الأوبونتو بالترابط البينى الإنسانى فى كل زمان. فيقول الهوسا «أوبونتو أونجامنتو نجابانيه أبانتو» (الإنسان إنسان بمن حوله)، ويقول الزولو «أومونتو نجامونتو نجابانيه» (أنا إنسان لأنى أنتمى وأشارك وأتقاسم). وهو أمر له تأثير عميق على تصورات كيفية فض النزاعات. فمن خلال منتدى لفض النزاعات والمصالحة يعرف باسم 'لكجولتا' يتولى ديوان للشيوخ أو الملك نفسه بالوساطة مستعينًا بمفهوم الأوبونتو هذا لتأكيد أهمية إقرار السلم مبدأى التبادلية والاحتواء وشعور بوحدة المصير بين الناس. والمجتمع بأسره لدى جماعات الأوبونتو له دخل على مستويات شتى فى السعى لإيجاد حل لأية مشكلة تطرأ، إذ تعتبر خطرًا يهدد التماسك الاجتماعى للجماعة. ولأى من أفراد الجماعة الحق فى مساءلة المجنى عليهم والجناة والشهود وفى طرح اقتراحات على ديوان الشيوخ حول ما يمكن عمله. وديوان الشيوخ كوسيط يتولى التقصى والتحقيق، وله أيضًا دور استشارى لدى الملك. وبالاستماع لآراء أفراد الجماعة يقدم ديوان الشيوخ النصح بحلول من شأنها أن تدعم السلم والمصالحة بين الأطراف المتخاصمة، وبذلك يحقق الهدف الأسمى وهو الحفاظ على وحدة الجماعة وتماسكها.[١]

التطبيقات العصرية للأوبونتو. هناك حاجة لمزيد من البحث لتوثيق تطبيق الأوبونتو فى فض النزاعات، لا سيما فى المجتمعات الريفية بالجنوب الأفريقى. وهناك تاريخ شفاهى غنى لهذا العرف ولكن هناك ندرة فى السجلات التوثيقية. ويقول نوموندى ماسينا إن جماعة الهوسا فى جنوب أفريقيا وفى المناطق الريفية بخاصة تتشبث بتقاليدها ولايزال نهجها فى إقرار السلم القائم على مبدأ الأوبونتو يمارس لا سيما فيما يتعلق بالأسرة والنزاعات الزوجية والسرقة والإضرار بالممتلكات والقتل والنزاع (Masina 2000). وتؤكد مقاربات الأوبونتو على وجود صلة بين فض النزاعات والمصالحة ولا تعتبرهما مرحلتين منفصلتين.

---

(١) للمزيد عن المراحل الخمس لفض النزاع لدى الأوبونتو انظر Tutu 1999; Murithi 2006: 9-35.

يتحدث المطران ديزموند توتو رئيس 'لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب أفريقية' من واقع خبرته وعن رأيه الخاص فى كتابه 'لا مستقبل بدون صفح' (Desmond Tutu, No Future without Forgiveness) فيقول إنه استلهم قيمه المسيحية والثقافية لتهديه فى مهامه. ويذكر بصفة خاصة أنه كان دائم الإشارة إلى مفهوم الأوبونتو فى إرشاده ونصحه الشهود والمجنى عليهم والجناة فى جلسات استماع اللجنة (Tutu 1999: 34). وكان مبدأ الأوبونتو يقوم على فكرة أن الطرفين بحاجة للتصالح لكى يعيدا بناء الثقة الاجتماعية والتماسك الاجتماعى ويحافظا عليهما مع الحرص على الحيلولة دون ظهور ثقافة ثأر أو جزاء بين الأفراد والعائلات والمجتمع ككل. ونواصل إشارتنا إلى أن الأفراد وقطاعات المجتمع فى جمهورية جنوب أفريقيا متمثلة فى نلسون مانديلا وديزموند توتو وآلاف من سائر المواطنين يستلهمون هذه الجوانب من قيمهم الثقافية لتمكين بلادهم من تجاوز ماضيها العنيف. وكانت 'لجنة الحقيقة والمصالحة الجنوب أفريقية' وهى لجنة لها من المنتقدين قدر ما لها من أنصار تركن إلى رضا المجنى عليهم بالإقرار بإنسانية الجناة، وهناك حالات موثقة صفح فيها المجنى عليهم عمن جنوا عليهم (Villa-Vicencio and Verwoerd 2000). وكان المطران توتو نفسه ينصح المجنى عليهم دومًا بأن يصفحوا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. وكان مبدأه الهادى ألا مستقبل للجمهورية الجديدة بدون الصفح القائم على مفهوم الأوبونتو الذى كان ينتهز الفرصة لشرح أبعاده. وجنوب أفريقيا نموذج للوحدة فى التنوع، ويشار إليها بأنها 'أمة قوس قزح' (لتعدد أطيافها، المترجم). ومن الواضح أن مختلف جماعات المجتمع وأفراده استلهموا جوانب من ثقافتهم فى تعاملهم مع عملية التحول. واستلهم كثير منهم قيمهم العائلية وخلفيتهم الدينية. وبحثنا هذا لا يحتمل تحليل كافة الخلفيات الثقافية والأنساق العقائدية على اختلافها وكيفية استلهامها فى عملية إقرار السلم. ومع ذلك فلا يسعنا أن نغض الطرف عن أن الأوبونتو وهو نهج أفريقى فى رؤية العالم كان الملهم لتوجهات عديد من الجماعات العرقية والأفراد ممن أسهم بعضهم فى المصالحة بين الطوائف وإرشاد الأمة فى طور أزمتها.

نقاط القوة فى الأعراف المحلية

بناء على ما سبق من نقاش يمكن أن نحدد نقاط قوة أساسية فى أعراف فض النزاع المحلية والذاتية المنشأ. فهى أولاً تعد مألوفة لدى الجماعات التى يتم العمل بها فيها، وتتناسب مع المعايير الثقافية المحلية وبنَى الزعامة. من ثم فالأرجح أن تقبل الأطراف بما تؤدى إليه من نتائج. ثانيا، تبين الحالات التى تم شرحها فى هذا الفصل أن الأعراف المحلية تتسم بالاحتواء وتدعم المشاركة العامة وتسعى إلى الإجماع فى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ثالثا، هناك عنصر ذو قيمة مضافة من حيث الحفاظ على السلم حين تستلهم هذه الأعراف الفرضيات والمعايير والقيم الثقافية المحلية والمفاهيم التراثية والشعبية عن العدل والحوار السياسى الذى يتخذ من الجماعة أساسًا له. وهى فى هذا السياق تكفل الملكية المحلية لأعراف إقرار السلم. رابعًا، الأعراف المحلية اقتصادية التكلفة بمعنى أنها تعتمد على الموارد الذاتية للجماعة لا على ضخ أموال من عناصر من الخارج. وتجربة صوماليلاند مفيدة فى هذا الصدد. وهذا القدر من الاكتفاء الذاتى والقدرة الذاتية يمكن أن يحمى أى إجراء لإقرار السلم من الضغوط الخارجية لتعبئة الموارد. خامسا، تؤكد الأعراف المحلية على الصلة بين الوساطة والمصالحة بدلاً من اعتبارهما شيئين منفصلين ومختلفين. وأخيرًا، تؤكد الأعراف المحلية على أهمية بذل جهد متواصل ودائب لإقرار السلم. فمؤتمر بوراما لإقرار السلم مثلاً استغرق أكثر من خمسة أشهر. وهذا على عكس عمليات أخرى 'حديثة' أو رسمية متقطعة وتتم على حلقات نتيجة لكلفة بقاء أطراف النزاع فى موقع بعينه.

أوجه القصور فى أعراف إقرار السلم المحلية والذاتية المنشأ

علينا أن نتحاشى الميل نحو الغلو فى إضفاء الطابع الرومانسى على الأعراف المحلية للمصالحة وأن نتناول أيضًا بعض أوجه القصور الكامنة فى هذه الأعراف. فمن الغريب أن دوام السلم المحلى قد يعد قصورًا، لأن هذه الأعراف قد

تصبح غير قاطعة حسب استعداد الطرفين للتراضى. ففى حين تتسم الأعراف المحلية بالشمول وتقوم على التراضى فإنها فى الغالب ولأسباب عديدة لا تقوم بالضرورة على أساس الوفاق السياسى الاجتماعى. إلا أن أى عرف شامل من الأرجح أن يتسم بمشروعية وقبول عام. وأية عملية مصالحة تضم عددًا ضئيلاً من المتحاورين قد تؤدى على الأرجح إلى نتيجة مرجوة وأن تيسر علاقات الثقة الضرورية فى أى اتفاق. إلا أن مثل هذه العملية المحدودة تضع مشروعية العرف نفسه أيضًا موضع الشك إذا ما تم إغفال العناصر الفاعلة القوية. فهناك تسوية لابد أن تؤخذ فى الحسبان فى تناول مسألة الشمول أو الاستبعاد فى أعراف المصالحة.

الإقصاء القائم على الهوية الجنسية والنزعة الأبوية المتأصلة فى المجتمعات البشرية

تضم الأعراف المحلية عديدًا من القيم التقدمية بينما تعد بعض ممارساتها أبوية وبالتالى تفتقر إلى حساسية الهوية الجنسية. ومن الغريب أن هذه ليست ظاهرة قاصرة على التجربة الأفريقية. فالمواريث الغربية والأوروبية والممارسات الثقافية تتسم تاريخيًا بإقصاء المرأة من اتخاذ القرار السياسى وأدوار حل المشكلات. ويفضى ذلك إلى تقويض دور المرأة فى السلم والمصالحة. وحتى أعراف المصالحة 'الحديثة' أو الرسمية غالبًا ما تعتبر مزاج المرأة 'متقلبًا' (International Crisis Group 2006). وهناك أحداث قريبة تتعلق بتيار المساواة بين الجنسين السائد فى ممارسة المصالحة. والأعراف المحلية الخاصة بالمصالحة ليست استثناء من القاعدة. ففى حل المشكلات الاجتماعية والسياسية كانت العادات الثقافية التقليدية تميل أيضًا إلى إقصاء دور المرأة. من ثم فهناك حاجة لإصلاح القيم التدمية التى يمكن تعلميا من هذه الأعراف المحلية وما تتميز به أعراف المصالحة فى أفريقيا من تقدم فى النهوض بالمساواة بين الجنسين.

إعادة دمج الأطفال المجندين فى ما بعد النزاع. هناك حالات تواجه فيها الأعراف المحلية قيودًا فى قدرتها على توفير الموارد اللازمة لتعافى الأسر والمجتمعات. وتأثير الحروب المطولة والعنف غير المبرر معناه أنه يتم إرغام الأطفال المجندين فى بعض الحالات على قتل آباء وأمهات وشيوخ وزعماء. هكذا كان الأمر فى سيراليون عقب تجنيد الأطفال فى 'الجبهة الثورية المتحدة'. وفى بعض الحالات تم إجبار الأطفال على ارتكاب فظائع ضد أفراد عائلاتهم. وفى ظل هذه الظروف تواجه الأعراف والمؤسسات المحلية تحديًا جوهريًا فى التعامل مع الفرد حين لا تكون له أسرة فى بعض الحالات. وهو ما يضع بعض الشك حول الاستعانة بالموارد الثقافية التقليدية فى فترة ما بعد الحرب.

الدولة الرسمية وأعراف المصالحة الدولية. يشير تناول الأعراف المحلية والذاتية المنشأ إلى عديد من نقاط القوة وأوجه القصور من حيث فعاليتها. فالأعراف المحلية والذاتية المنشأ للمصالحة وفض النزاعات لا تعترف بها الحكومات كبدائل يعتد بها لإقرار السلم على المستوى الشعبى. وهو ما يعنى بالتالى غياب قاسم مشترك مع جهود إقرار السلم القومية والدولية الرسمية. كما أن الأعراف المحلية والذاتية المنشأ نادرًا ما يتم مراجعتها بعد النزاع من حيث تطور الأطر الدستورية والقانونية لتقصى الانتقال الحيوى إلى الحكم الديمقراطى.

توصى الأبحاث الحديثة بضرورة التفكير فى 'نهج مهجن' يجمع بين أفضل ما فى الأعراف المحلية وما يعرف بالطرق 'الحديثة' أو الرسمية لإقرار السلم وفض النزاعات. والنهج المهجن قد يقوم على مزيج من القيم والمبادئ والمعايير الرسمية والمحلية. ومثل هذا النهج قد يشجع إنشاء منتديات وورش عمل تفاعلية موازية لحل المشكلات بالاستعانة بالأعراف المحلية والرسمية للجمع بين قادة الرأى والمجتمع المدنى على الصعد الإقليمية أو القومية أو المحلية. وأى نهج مهجن سيسعى فى النهاية لتيسير الحوار السلمى القومى، وهو ما قد يعد مكملاً لأية عملية وساطة رسمية، وقد يؤدى أيضًا إلى إشراك قادة الجماعة والمجتمع المدنى فى العملية.

خاتمة

بنظرة عامة على الأعراف المحلية والذاتية المنشأ تتضح نقاط قوتها فى قيامها على أساس المعايير الثقافية المحلية والإقليمية وجمعها بين قادة الجماعة وبنائها الإجماع وتوكيدها على الترابط بين الوساطة والمصالحة. وهذه الأعراف إذا ما تم دعمها على المستوى المحلى وتم الاعتراف بها قوميًا ودوليًا قد تؤدى دورًا أكبر فى الدبلوماسية الوقائية والمصالحة وإقرار السلم.

وأخيرًا فعلى ضوء ما جرت مناقشته فى هذا الفصل لابد أن نعترف بأن الأعراف المحلية قادرة على تحقيق التراضى وتسهيل الاحتواء واستيعاب المعايير القضائية التى يقرها المجتمع ويحترمها. وبما أن الأعراف المحلية تعتمد على معايير التراث التى تطورت عبر قرون فإن القيم والمبادئ التى تعتنقها يمكن استيعابها بسهولة من قبل الجماعات التى تعمل فيها. وإذا كانت ثمة قيود على تطبيق الإستراتيجيات المحلية لإقرار المصالحة والسلم وعلى رأسها الميل للإقصاء القائم على الهوية الجنسية فإن هناك قيمًا تقدمية يمكن إدراكها لدعم أعراف حل النزاعات. لذا فإن هذه القيم والمبادئ التقدمية يجب توثيقها بدرجة أكبر والاستعانة بها فى حل النزاعات فى المستقبل.

ويتبين من هذا النقاش أن هناك الكثير مما يمكن لنا أن نتعلمه من الثقافات الأخرى حول العالم. من ثم فلابد فى حالة إقرار السلم والمصالحة فى أفريقيا من دفع عملية دمج آليات إقرار العدل ومؤسساته فى إطار دساتير الدول والمجتمعات المتحولة بحيث يسهل الوصول إليها والاستعانة بها كأنماط مقبولة ومشروعة لسيادة القانون. ومن الثابت أن مزيدًا من البحث والتحليل مطلوب مع التركيز على جذب مزيد من الرؤى إلى الإستراتيجيات العملية للاستعانة بالأعراف المحلية والذاتية المنشأ والخاصة بإقرار السلم والمصالحة فى أفريقيا.

فهم السلم فى أفريقيا

آيزاك أ. ألبرت

تمثل النزاعات تهديدًا جسيمًا للتنمية فى أفريقيا نظرًا لما تؤدى إليه من خسائر فى الأرواح ودمار للممتلكات وتشريد للناس وعبر الحدود الدولية فى بعض الحالات وتبديد للموارد المخصصة لدفع التنمية المستدامة على شراء الأسلحة وتمويل عمليات دعم السلم المكلفة. وهناك كثير مما نشر عن هذه النزاعات وجهود حليا. ويعتمد كثير من هذه الكتابات النهج التنازلى (المتمركز حول الدولة و'العولمى') فى الخطاب. وتم إنتاج هذه الكتابات فى سياق السلم الدولى والأمن والتعاون فى نهاية الحرب الباردة، وبالتالى فهى تركز بصورة حصرية على الطريقة التى يحقق بها أعضاء المجتمع الدولى السلم ويحفظونه (Sorbo and Vale 1997) فى القارة. وتحوى هذه الكتابات إشارات متفرقة إلى قضايا تتعلق بالآليات التقليدية لفض النزاعات. والبحوث العلمية ليست وحدها التى تتحمل اللوم فى هذا الصدد. فاللوم يقع أيضًا على الهيئات الأهلية المحلية والدولية ومؤسسات التوجيه العالمية والمجتمع الدولى وهيئات التنمية التعاونية الدولية الناشطة بالقارة. فالأنساق الغربية المنحى لإدارة النزاعات والمفروضة على شعوب أفريقيا غالبًا ما توضع فى إطار 'المشروع الليبرالى للسلم' (انظر Fischer 2000; Rosato 2003; Barbieri 2005). وهذا المشروع الذى يعمل على النهوض بالعدل الجزائى/العقابى يهدف إلى حماية مصالح الهيمنة الاقتصادية للغرب فى أفريقيا. وهذا النهج التنازلى يخفى ما يمكن للأنساق التقليدية لإدارة النزاعات فى أفريقيا أن تسهم به فى ضمان السلم، بل تعمل على استمرار النزاع فى بعض الحالات.

يعتمد هذا الفصل النهج 'التصاعدى' الذى يركز على الطريقة التى يحقق بها الأفارقة السلم ذاتيًا. وفى ختام الفصل هناك اقتراح بدمج النماذج التقليدية والغربية لإدارة النزاعات فى التعامل مع النزاعات المعاصرة بقارة أفريقيا. والرسالة المحورية لهذا الفصل توجزها قصيدة صينية تقول: «اذهب إلى الناس ... ابدأ بما يعرفون وابنِ على ما لديهم ... وفى النهاية سيقول الناس هذا من صنع أيدينا» (www.crcvt.org). ورأى فرالسون فى إدارة النزاع فى أفريقيا مفيد بالقدر نفسه حيث يقول:

> **«... لابد لأية محاولة ناجحة لحل النزاعات وإقرار السلم فى أفريقيا أن تكون اعترافًا أصيلاً بهوية شعوب القارة واحترامًا لها ولمواريثها وتراثها الثقافى التليد. يضاف إلى هذا ضرورة الإلمام العميق بالحقائق التاريخية وتفهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة الناجمة عن قرون من الهيمنة والقهر الاستعماريين»**
>
> **(Vraalson 1997: 22).**

وما أسباب اعتماد النهج 'التصاعدى' فى هذا الفصل؟ أول الأسباب هو ما سبقت الإشارة إليه، أى تأكيد المحللين العلميين ومحللى السياسات فيما يتصل بالسلم فى أفريقيا على أن ما يقوم به غيرهم أو ما يمكن لهم أن يقدموا لأفريقيا لا على ما يمكن للناس أن يفعلوا لأنفسهم. والسبب الثانى أن آليات فض النزاعات الرسمى (كالنظم القضائية) فى أفريقيا حاليًا تفتقر إلى الصدق، ما يدعم اللجوء إلى الآليات التقليدية فى حسم النزاعات. وخلفية هذه المشكلة أن الدولة وهى ضرورية لإرساء نظام قواعد العدالة الرسمى فى أى مجتمع لا وجود لها فى عديد من بقاع أفريقيا المعاصرة بالمعنى الغربى الڤيبرى/الوستفالى. وعديد من الدول ضعيفة و'استُبدل بها' 'عرابون' و'لواءات' إجراميون وسياسيون وزعماء ميليشيات وحركات دينية أصولية، ممن يرتبطون فى دول أخرى من العالم الثالث بمؤسسات اجتماعية

وسياسية تقليدية تعود إلى مرحلة ما قبل الدولة. والنزاعات الناجمة عن هذه النظم البديلة للدولة تجمع بين أسباب ودوافع وأنماط نزاع حديثة وقبل حديثة وتقليدية. وتحت مظلة الحروب الداخلية الراهنة تنشب النزاعات التقليدية بين مختلف العشائر أو 'القبائل' أو أية جماعات تقليدية أخرى، بل إن هذه الحروب نفسها تتخللها أسباب وأنماط عنف تقليدية (Boege 2006: 2). والغريب أن قضايا الثقافة والتراث تتناثر عادةً في أعراف السلم ويستعان بها في الزج بهذه الأنساق الاجتماعية وما تفرز من نزاعات.

يواجه النظام القضائي في هذه الدول الأفريقية الهشة مشكلة أساسية أخرى تساعد على اللجوء للنظم المحلية لإدارة النزاعات. ويرى عديد من الأفارقة أنها تعمل على تأجيج النزاع وتقوم على أنساق قيمية غربية والتالي تساعد على تخريب العلاقات لا على دعم أواصرها في نهاية أي نزاع (Albert et al. 1995). من هنا جاءت مقولة يوروبا الشهيرة «آ كيتي كوتو بو كا سوري» (لن تعودوا من المحكمة وتظلوا أصدقاء).

والأتعاب القضائية التي يتوقع أن يسددها المتقاضون باهظة بالنسبة للمواطن العادي. وفي هذا الإطار تعد العدالة الرسمية حكرًا على الموسرين. هذا في حين أن القارة يغلب عليها الفقر (المصدر نفسه؛ Cappelleti 1978; Gldberg et al. 1985; Uwazie 2000: 15-30). وما يجعل النظام القضائي الرسمي مكلفًا بهذه الصورة ليس كلفة توكيل محامٍ، بل أيضًا ما يحتاجه الأمر من «رشوة الشرطة أو كتبة المحاكم قبل رفع الدعوى» (Uwazie 2000: 28). ويقدم أوازي سببًا آخر لتحول الناس عن النظم الرسمية لفض المنازعات: «فقواعد النظام القضائي الإنجليزي الأصل ولغته المبهمة غالبًا ما تكون مربكة للغاية. كما أن بعد قسم الشرطة أو المحكمة عن مكان المتنازعين تحول دون وصولهم إليهما» (المصدر نفسه).

ومما يدعم حاجة هذا الفصل لاتباع نهج تصاعدي أن عمليات إقرار السلم التي أجرتها الأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن العشرين في أفريقيا تتطلب من القائمين بحفظ السلم أن يشركوا الناس بصورة مباشرة. وتشتمل عمليات إقرار

السلم عديدًا من العناصر منها الإشراف على اتفاقات وقف إطلاق النار وإعادة تجميع الفرق المسلحة وتسريحها وتدمير الأسلحة التى يتم تسليمها فى عمليات نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين السابقين فى الحياة المدنية ووضع برامج إزالة الألغام وتنفيذها وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين وتقديم المعونات الإنسانية وتدريب قوات الشرطة الجديدة ومراقبة مراعاة حقوق الإنسان ودعم تنفيذ الإصلاحات الدستورية والقضائية والانتخابية ودعم عملية إعادة التأهيل الاقتصادى وإعادة الإعمار. ومن الصعب على القائمين على حفظ السلم سواء أكانوا من العسكريين أو من المدنيين القيام بكافة هذه المهام دون التعاون مع الشركاء المحليين والاستعانة بالأنساق المعرفية المحلية. وأصعب المهام ما يتعلق بإدارة النزاعات وفضها.

فهم السلم 'عالميًا'

يمكن فهم موضوع السلم فى أفريقيا بصورة أفضل بربطه بالمناقشات العالمية الدائرة. وأول ما يقال فى هذا الصدد إن السلم مفهوم عالمى. وكل مجتمع يرغب فيه؛ ولا قبل لأى مجتمع أن يتواجد بدونه. وهو مصطلح بارز فى ديانتين كبريين عالميتين هما المسيحية والإسلام. فالتحية 'شالوم' مشهورة بين المسيحيين واليهود قدر اشتهار عبارة 'السلام عليكم' بين المسلمين. وكلا المصطلحين معناهما واحد. إلا أنه ليس ثم إجماع فى عالم اليوم حتى بين أتباع الديانات الكبرى على فحوى السلم. والأكثر خلافًا منه الجدل حول كيفية تحقيقه. لذا فليس غريبًا أن من أكثر ما اخترع الإنسان من أسلحة نووية فتكًا ما عرف بـــ 'المصلح' فى ثمانينيات القرن العشرين (Assefa 1993: 1). ومن الشعارات الثابتة فى العلاقات الدولية «إن كنتَ بحاجة للسلم فعليك أن تستعد للحرب». وما نحن فيه اليوم موقف يعمل كل امرء فيه ما يحلو له ويلصق عليه شعار 'السلم'.

وأبسط مفاهيم السلم وأكثرها شعبية أنه نقيض النزاع أو العنف. ومن عيوب هذا المفهوم عن السلم أنه لا يركز إلا على العنف الصريح ويسكت عن العنف النفسي والبنيوى الذى يصفه آصفة بأنه «العنف الاجتماعى والشخصى الناجم عن البنى السياسية والاجتماعية القومية أو الدولية الظالمة والقهرية والتعسفية» (المرجع نفسه، 3). وهذا النوع من السلم يشار إليه اصطلاحا 'بالعنف السلبى'. وهو مفهوم قدمه جالتونج فى مقاله الافتتاحى للعدد الأول من 'مجلة بحوث السلم' (Journal of Peace Research). فعرّف السلم السلبى بأنه «انعدام العنف وعدم الحرب»، والسلم الإيجابى بأنه «تكامل المجتمع الإنسانى» (Galtung 1964b: 2).

و 'السلم الإيجابى' يَعتبر الحيلولة دون العنف (أو اللا حرب) هدفًا محدودًا على أساس أنه لا يُعنى بالعنف البنيوى الذى يفسد الدنيا أو الذى يدعم حالة عنف. ويقال على سبيل المثال إن هناك مجتمعات عدة ليست فى حالة حرب حاليًا ولكنها خاضعة لحكم طغاة أو لاستغلال نخب فاسدة أو تفسدها الجريمة وتدمير الذات. ومجتمع كهذا لا يمكن اعتباره فى حالة سلم ولا مجال لفهم مشكلاته فى سياق السلم السلبى. وهكذا فإن موقف أنصار 'السلم الإيجابى' هو أن السلم الدائم يتطلب توزيع الموارد ومواجهة كل ما يهدد وجود الإنسان وبقائه.

ومفهوم السلم الإيجابى له مشكلاته، ومنها ميله لتعريف السلم من منظور قيم بعض المجتمعات لا 'المجتمع العالمى' (Fogarty 2000: 26). فالسلم عند الكاثوليك مثلاً محصلة منطقية للحق والعدل والحرية والمحبة. أما المسلمون والهندوس وأتباع سائر الأديان فيرون السلم بصورة مختلفة بناء على القيم السائدة فى دياناتهم. وهذا لأن ما يضمن بقاء الإنسان يختلف من مجتمع لآخر. وفى هذا الصدد يقول فوجارتى (المرجع نفسه، 27):

> **«... من الواضح أن مُثل العدل تختلف من ثقافة لأخرى. فمن أسس العدل فى المجتمع الأمريكى المعاصر مثلاً أن الناس جميعًا ينبغى أن تتاح لهم فرص النجاح أو**

الفشل؛ ولكن لا ضمان للنجاح أو الفشل (مدى تطبيق هذا المثال يعتبر مسألة أخرى). ولكن كانت هناك ثقافات عديدة ولاتزال ترى فى هذا التعريف حيفًا كبيرًا أو مثالاً يتسم بالسخف. وفى بعض الثقافات قد يرى العرف أن حق الميلاد أو المكانة الدينية أو العمر أو الجنس يعزو المكانة ويضفى العزة على البعض، والذلة على غيرهم».

ينظر باحثو السلم الإيجابى فى المجتمع الغربى إلى السلم كمحصلة للديمقراطية والمساواة الاجتماعية و'العدل'.

يأخذ إيشيدا (Ishida 1969) ما سبق ذكره فى الاعتبار ويرى فى سياق سياسة الحرب الباردة انقسامًا بين الشرق والغرب فى تحديد مفهوم السلم. ففى الشرق كما الحال فى قارة أفريقيا مثلاً يعتبر السلم من نواتج توافق الفرد مع عادات المجتمع ومعاييره. أما فى العالم الغربى فالسلم نسق اجتماعى يهدف إلى ضمان الرخاء. ويتفق معه جالتونج (1981) فى موقفه هذا ويبين الفارق بين التصور الشرقى والغربى لمفهوم السلم باعتباره تصورًا 'لعلم كونيات اجتماعية'.

ويبرز فوجارتى (2000: 28-29) الحاجة لصوغ تعريف 'عالمى' للسلم ويحدد أربع سمات يجب أن يشتمل عليها هذا التعريف، أولها أن يكون قابلاً للتطبيق عالميًا ولا يقتصر على ثقافة بعينها. ويرى مثلاً أن «قابلية أى مجتمع للسلم يجب الحكم عليها بمعزل عما إذا كان يضم نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا أو ملَكية أو ديوانًا قبَليًا، والأهم بمعزل عن مبادئ أى دين من أى نوع». أى أن هذا التعريف يجب أن ينطبق على الشعوب فى شتى بقاع العالم. والسمة الثانية لأى تعريف صالح للسلم تحاشى أى نوع من الاختزالية، أى يجب ألا يعد سمة لفرد، بل لجماعات أو مجتمعات.

والنقطة الثالثة أن هذا التعريف يجب أن يتجاوز مفهوم السلم كمجرد عدم الحرب. فيجب أن يشمل نطاقًا عريضًا مما يتطلبه استمرار الحياة الكريمة – عدم المعاناة الإنسانية بأبعادها النفسية والروحية والبنيوية. ويجب أن يشتمل التعريف على الأمان من الأمراض وما شابه. أى يجب أن يعكس واقع كل من السلم السلبى والإيجابى. والنقطة الرابعة والأخيرة ضرورة اتساق التعريف مع المفاهيم الكبرى فى النظرية الاجتماعية، ومع الحرية والتحرر تحديدًا.

والعالم والصورة التى هو عليها اليوم تجعل من المستحيل وجود مثل هذا التعريف الشامل للسلم والذى كان فوجارتى يدعو إليه. من ثم فأولى بنا أن نركز مناقشتنا على كيفية تحقيق سلم عالمى لا على كيفية التوصل لإجماع حول تعريف عالمى للسلم.

ألقى تحدى العولمة الضوء على ثلاث قيم مهمة يجرى السعى من خلالها نحو أهداف السلم فى شتى أنحاء العالم، وهى احترام حياة الإنسان وكرامته (Harris 1990) والمسؤولية العالمية (Reardon 1988; Brenes 1990) والتعاون العالمى (Fischer 1996). هذه الأهداف تغرينا بالاقتناع بموقف جونسون (Johnson 1976) من مفهوم السلم. إذ وضع ثلاثة مفاهيم للسلم كجزء من رسالته فى تعميق الفكر فى مجال دراسات السلم:

(أ) السلم كعالَم بلا حرب.

(ب) السلم كعدالة عالمية.

(جـ) السلم كنظام عالمى.

وفى هذا الفصل وقبل أن نقف على الأبعاد الثلاثة للسلم كما وضعها جونسون لابد من أخذ رؤية مختلف شعوب العالم فى الحسبان. ونرى من جانبنا أن أفريقيا جزء مهم من العالم. ولابد من إدراج تصور الناس للسلم والعدل والنظام على جدول السلم العالمى.

إطار فلسفى للسلم فى أفريقيا

إن معنى السلم فى العالم الغربى وأفريقيا متأصل فى الفكر الفلسفى والسياسى للشعوب كما يتضح فى 'دياناتها التراثية'. فالمفهوم الأفريقى عن السلم متأصل فى ثقافة مواريث الناس كما تعبر عنها أديانهم التقليدية الحالية، فى حين أن التصور الغربى للسلم له أصوله فى:

(أ) مفهوم 'شالوم' اليهودى القديم والذى يركز على مشيئة الرب والعدل والرخاء.

(ب) مفهوم 'إيرين' الإغريقى الذى يركز على الرخاء والنظام.

(ج) مفهوم 'باكس' الرومى الذى يركز على النظام والهدوء الذهنى.

فالخيط الذى يربط التصورات الغربية الثلاثة هو الرخاء والنظام. ويشير الأخير تحديدًا إلى دور القانون (Rinehart 2005: 2). والقصد هنا أن الحرب أو النزاع أو العنف يحد من الرخاء، والسبيل الوحيد لدفع الرخاء هو تعزيز سيادة القانون. ويشير السلم من هذا المنظور إلى الحفاظ على القانون والنظام والسعى إلى الاستقرار وإلى نظام اجتماعى وسياسى آمن نسبيًا.

وكما فى التصور الغربى للمصطلح يرى الأفارقة أن للسلم علاقات بالرخاء. فيقول المثل الدارج عند الباسوتو مثلاً 'السلم هو الرخاء' (خوتسو كن آلا) (Mokitimi 1997). وهناك قول مأثور عند الهوسا يقول 'السلم بشير الحياة الإنسانية السليمة' (سلما مجنين زاما دنيا). والقصد هنا أن المجتمع لا يعرف الرخاء إلا إذا عمه السلم، بمعنى حرية الزرع والحصاد. وهذا الجو السلمى من شأنه أن يهيئ لأفراد المجتمع أيضًا فرصة بيع منتجاتهم واستغلال الموارد فى تحسين مستوى معيشتهم.

على أى فنقطة الاختلاف بين التصورين الغربى والأفريقى للسلم أن الأول يركز بشدة على ضرورة الحفاظ على الرخاء المادى فى حين يؤكد الأخير على القواعد الأخلاقية فى التفاعل الإنسانى. أى أن التصور الغربى للسلم يقوم على الرخاء والنظام بينما يقوم نظيره الأفريقى على الأخلاق والنظام. فالنظام قاسم مشترك بينهما، لكن الأخلاق أهم الاعتبارات فى المحيط الأفريقى. لذا فهناك قول مأثور شهير لدى اليوروبا يقول:

'لو خرجنا فى رحلة من أجل الثراء

وصادفنا الشرف

فلابد أن نعود أدراجنا

لمَ؟

لأن الشرف أفضل ما يُشترى'[١]

والسلم عند الأفارقة ينبع من الله والإنسان معًا. فهناك أشياء لا يهبها إلا الله؛ وهناك أشياء لابد أن يعملها الإنسان. والسلم قيمة روحية وأخلاقية تدخل ضمن الأنساق العقائدية الدينية للناس يتوارثونها جيلاً بعد جيل. ومع أن الأفارقة المعاصرين يدين أغلبهم بالمسيحية والإسلام فهم دائبو السعى لتفسير ما حولهم من ظروف من منطلق دياناتهم التقليدية. وهذا مرجعه أن الدين التقليدى ليس مجرد مسألة عقيدة، بل عبادة وسلوك إنسانى. وفى حين سلبت 'الحداثة' الناس جانبى العقيدة والعبادة فى الدين الأفريقى فإن كثيرين لايزالون يتشبثون بجانب السلوك

(١) بى أ با نووو لو
تا بادى ايى لونا
نسى لو يى كا بادا سيلى
نيتورى كينى
تابا لو وو ايى لو يى كا فيرا

الإنسانى لأنه يرتقى بالأخلاق الجماعية ويوفر المؤشرات التى يمكن للأفراد أن يصفوا أنفسهم من خلالها بأنهم مواطنون صالحون. وهو يدعم الروابط الجماعية لا سيما من خلال المشاركة والعدل. وتشتد الجوانب السلوكية الأخلاقية فى الدين الأفريقى التقليدى فى بعض الحالات وفى تربية النشأ بخاصة. وتتمثل هذه الجوانب فى توارث أنماط السلوك التقليدية ومراعاة الحرمات الأساسية من أجل الحفاظ على هدوء المجتمع. ولأوناه (www.afrikaworld.net/afrel/goddionah.htm) رأى مهم فى هذا الصدد:

«إن الإيمان بالله وسائر الكائنات الروحية ينطوى على نوع من السلوك، سلوك يحترم النظام كما خلقه الله وكما حفظه أهل الدين والسلف. وحياة الإنسان فى قلب الأخلاق التقليدية الأفريقية. فالأفارقة يولون الحياة مكانة رفيعة، إذ يُعتقد أنها أعظم ما منح الله للبشر. ولكى يحمى البشر حياتهم ويصقلوها فهم يُدرجون ضمن جماعة ما، وفى هذه الجماعة يحدد المرء مصيره وكلاً من جوانب حياته كفرد. إذن فدعم الحياة هو المبدأ الذى يحدد الأخلاق التقليدية الأفريقية، وهذا الدعم غير مكفول إلا فى الجماعة. وبالتالى العيش فى وئام ضمن جماعة يعد التزامًا أخلاقيًا قدره الله لدعم الحياة. ويوفر الدين البنية التحتية الأساسية التى تقوم عليها هذه الأخلاق القائمة على الحياة والموجهة للجماعة ... والمحصلة أن المرء عليه التزام بحفظ علاقات متوائمة مع كافة أفراد الجماعة وعمل ما يلزم لإصلاح أى خلل يصيب الوئام وتعزيز روابط الجماعة من خلال العدل والمشاركة بخاصة».

وتركز جوانب السلوك الإنسانى على مواءمة التفاعلات الإنسانية بحيث تحول دون تفاقم الخلافات إلى حد العنف وتفاقم العنف إلى ما يخرج عن نطاق السيطرة، بينما تتجه جوانب العقيدة والعبادات نحو الصلوات والرقى التى تستهدف استرضاء الآلهة أو استجلاب السلم للأتباع. والابتهال التالى (كينيا) من أجل السلم موجه إلى الكائن الأسمى 'نجاى' ويعد مثالاً على ذلك (انظر Shorter 1975: 125-6; Mbiti 1975: 162-3):

«لك الثناء يا نجاى ... ولنا السلم

(ادعُ بأن يوهب الشيوخ الحكمة فيتكلمون بصوت واحد.

لك الثناء يا نجاى ... ولنا السلم)

ادعُ بأن توهب البلاد السكينة

والسلم لنا.

وبأن يستمر الناس فى الازدياد

والسلم لنا.

ادعُ للناس والقطعان والماشية

بالبركة والخلو من الأمراض – والسلم لنا.

(ادعُ ... للحقول بالكثير من الثمار

وللأرض بأن تستمر خصبة.

لك الثناء يا نجاى ... ولنا السلم)

ليسود السلم على الأرض،

لتتواءم كأس اليقطين مع الإناء – والسلم لنا.

لتتواءم رأساهما ولتَطرد كل كلمة خبيثة إلى البرية،

إلى الغابة العذراء.

لك الثناء يا نْجاى ... ولنا السلم»

هذا النوع من الابتهالات والشائع فى عديد من بقاع أفريقيا يؤكد أن الأفارقة يرون فى الله واهب السلم. كما يؤكد على إيمان الناس بأن السلم ليس مجرد مسألة تفاعل بشرى، بل يشتمل على جوانب كتأمين الغذاء والصحة والتواؤم بين الإنسان وبيئته و'استعداد 'الشيوخ' 'للحديث بصوت واحد'.

كما يبين محتوى الابتهال التالى أن الأفارقة يرون أن السلم يشمل مسائل الوئام العرقى:

«ليهبنا الله السلم وعافية البدن،

اللهم اجعل السود والحمر يعيشون على الأرض فى سلم

ويعيشون فى الدنيا بقلوب مفعمة بالفرح

لتكن حياتنا مديدة وعميقة

ودجاجة بيضاء تقودنا نحو السماء»

ولا يخلو الجانب الذى يتناول 'حياتنا' بأن تكون 'مديدة وعميقة' فى هذا الابتهال من أهمية أيضًا. فهو يبين أن الأفارقة يرون أن المحصلة النهائية للسلم هى إتاحة الفرصة لعيش حياة مديدة على الأرض، والأهم من ذلك عيش حياة كريمة. فليس المهم طول العمر وحده، بل عمقه أيضًا.

وبناء السلم غالبًا ما يُدمج فى توقعات الدور فى عديد من مجتمعات أفريقيا. فهناك أشياء لابد للنشأ أن يعملوها، وهناك ما يجب على المرأة عمله، وهناك ما ينبغى للكبار أن يؤدوه فى المجتمع. فالابتهال الأول الذى سبق أن أوردنا يحث

كبار السن على التحدث بصوت واحد. ويطالب الابتهال بالوئام بين كأس اليقطين والإناء وكذا طرد كل كلمة خبيثة. وحين يخفق أحد الشيوخ فى الاندماج بالشكل السليم فى ثقافة اليوروبا يشار إليه بعبارة 'شيخ تافه' (أجبا إيا). وقد يصبح شيخ كهذا عرضة للسخرية فى المجتمع، ما يشهد به قول مأثور لدى اليوروبا يقول «الشيخ الذى يتجاوز حدوده محكوم عليه بالعار» (أجبالجبا تو ويوو أسيجو إته نى يو فى رى؛ Adewoye 1987: 8). من ثم يسعى كلٌ قدر استطاعته أن يتوافق مع معايير المجتمع.

وبسعى الشيوخ للتواؤم بصورة تكفل التناغم فى المجتمع فهم أيضًا يعملون على تدريب الشباب على أن يشبوا على المسؤولية. أما المرأة فيُعهد إليها بصوغ شخصية الطفل، وهو أمر أكدت عليه نشرة حديثة لليونسكو (2003). وتبين مختلف دراسات الحالة فى هذه النشرة من ست دول أفريقية – بوروندى والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وناميبيا والصومال وتنزانيا – أن المرأة تسهم بدور مهم فى السلم فى أفريقيا بأدائها دور أول معلم للسلم لأطفالها، لا سيما فى المجالات التالية: أ. المسؤولية من خلال التبادلية. ب. الصدق والانتماء من خلال التبادلية والإذعان. جـــ. الإيمان والحنان من خلال القوة الداخلية والسيطرة على النفس. وتُحكى للأطفال حكايات وتردد على مسامعهم أغنيات تثنى على حسن الأخلاق واحترام معايير المجتمع. كما تُقص عليهم أساطير تبين العواقب الوخيمة لمن يأتى بسلوكيات أو تصرفات غير لائقة فى المجتمع. وفى تناولهما بوروندى فى الفصل الخاص بهما يعلق نتاهوبارى وندايزيجا (Ntahobari and Ndayiziga 2003: 18) على دور الأم فى صوغ سلوك الطفل فيقولا:

> **«على الأم تقع المسؤولية فى المقام الأول عن تنشئة الأطفال. فالأطفال لا سيما فى طور الطفولة الأولى يظلون مع أمهاتهم اللائى يرعينهم بنين وبنات إلى أن يبلغوا سنًا معينًا (البنون إلى أن يتولى الآباء المسؤولية**

عنهم). وكانت هناك قواعد صارمة لابد من اتباعها فى الثياب والكلام وتناول الطعام بل حتى المشى والجلوس (لا سيما بالنسبة للبنات)».

ويلقى أحد المستجيبين فى دراسة الحالة البوروندية الضوء على دور المرأة فى تربية النشأ على السلم فى مجتمع أفريقى نمطى فيقول:

«يعيش الأطفال فى البيت الذى ولدوا فيه يلاحظون ما يدور حولهم ويراقبون آباءهم وكبارهم ويقتدون بهم. وفترة الملاحظة المطولة هذه تشرف عليها الأم حيث تبقى أطفالها الصغار بجانبها باستمرار وتعاقبهم بما يناسب أعمارهم، فينشأ الطفل منذ نعومة أظفاره على اكتساب رغبة فى الصفات الإنسانية التى يقدرها المجتمع وتدل على حسن التربية. وكانت تربية البنات بعد البلوغ مسألة ذات أهمية متصلة بالنسبة للأم التى كان عليها أن تحسن إعدادها للزواج. وما أن تصبح البنت زوجة تتحول بدورها إلى عامل للاستقرار والسلم فى أسرة زوجها».

وكما تشارك المرأة فى الدبلوماسية الوقائية ببنائها شخصية النشأ فى المجتمع بصورة تدعم النظام السائد يمثل رأس الأسرة (الزوج) الخط الأول لإدارة النزاع فى الأسرة. وحاول باسكوم (Bascom 1984: 44) أن يقدم وصفًا لذلك فى أحد أعماله. فهو يرى أن 'باله' (رأس الجماعة عند اليوروبا) مسؤول عن إدارة النزاعات فى الجماعة؛ ويتولى مهمة كبير قضاة الجماعة فيفصل فيما يُعرض عليه من منازعات، إلا أن الدعاوى ينظر فيها كافة الشيوخ وغيرهم من الحاضرين من أفراد الجماعة. وإن وجد زعيم ذو لقب فى الحى فإنه يضطلع أيضًا بمسؤولية حسم الخلافات. والزوج مسؤول عن فض المشاجرات داخل أسرته؛ ولكن إن أخفق أو إذا دخل فى النزاع أطراف من أسرتين مختلفتين فى الحى يحال الخلاف للـ 'باله'.

ويمكن الخروج مما سبق ببعض الملاحظات العامة عن السلم فى الرؤية الكونية الأفريقية. أولها أن السلم بين الناس ليس مفهومًا شاعريًا مجردًا، بل مفهوم عملى. فهو يشير إلى الصالح العام؛ لا لاكتمال حياة الإنسان على الأرض وحسب، بل فى الآخرة أيضًا. ويشير اليوروبا إلى السلم بكلمة 'ألَفيا' - 'مجمل ما قد يرغب فيه الإنسان، أى حياة متناغمة هادئة'. ولفظ 'ألَفيا' ('السلم' عند اليوروبا) يعنى النظام والخير المادى للفرد وجماعته.

كما يستنتج مما سبق أن الأسس الفلسفية والدينية للسلم عند شعوب أفريقيا يمكن التعرف عليها فى نوعين من أنساق المعرفة هما الالتزام بالقيم والمعتقدات والمعايير الثقافية للناس من ناحية، وتوقعات الدور من ناحية أخرى. وللأخيرة صلة بالإجماع على معتقدات المجتمع ومعاييره وقيمه بتعريفه المادى والروحى. فلتحقيق 'الإجماع' لابد أن تكون لدى الناس فكرة واحدة (اتفاق) عن معتقد وقيمة ومعيار ما، لابد أن يعوا أن اتفاقًا كهذا جمع بينهم ذات مرة فى وجودهم (أى اعتبار الاتفاق جزءًا من أنساقهم العقائدية)، وأن يدركوا أن محتوى الاتفاق وسياقه ويتراضوا على الالتزام به (Scheff 1967). وذلك لأن مروق فرد واحد قد يخلق مشكلات لسائر أفراد الجماعة. من ثم فالمتوقع من كل فرد صالح فى المجتمع أن يضع نفسه فى سياق عبارة مُبيتى الشهيرة «أنا أكون لأننا نكون، وبما أننا كائنون فأنا كائن». وهذا ما يطلق عليه أفارقة جنوب أفريقيا 'أوبونتو'.

تطبيقات السلم فى أفريقيا

للشيوخ والزعماء أدوار حاسمة فى نظم إدارة النزاع التقليدية فى أفريقيا. فهم يحظون بتقدير بالغ فى المجتمعات، وتكتسب 'أحكامهم القضائية' مشروعيتها من «إلمامهم بسبل العيش التقليدية وبالظروف واتخاذ جانب الحق» (Ayittey 1991: 48). ويشير بكاليا (Pkalya et al. 2004) إلى بضع أسباب أخر لما يحظى به الشيوخ والزعماء من احترام فى عديد من مجتمعات أفريقيا:

«للشيوخ ثلاثة مصادر للسلطة تجعل لهم تأثيرهم فى الحفاظ على العلاقات السلمية وعلى نمط حياة الجماعة. فهم يسيطرون على الموارد والحقوق المادية، ولهم صلات بشبكات تتجاوز نطاق العشيرة، ويتمتعون بقوى خارقة تدعمها الخرافات والسحر».

ويقول أيضًا:

«يمثل الشيوخ محكمة ذات سلطات واسعة ومرنة فى تفسير الأدلة وفرض الأحكام وإدارة عملية المصالحة. فيقود الوسيط مداولات المشكلة ويوجهها. ولا يوجه كل من طرفى الدعوى حديثًا للطرف الآخر تفاديًا للمواجهة المباشرة. والاعتراض غير مسموح به فى أثناء إدلاء الطرفين بدعواهما».

وهناك صنوف شتى من النظم القضائية تُنسج حول الشيوخ والزعماء. والـ 'ماتو أوبوت' الخاص بجماعة الأكولى بشمال أوغنده شائع فى عديد من بقاع قارة أفريقيا. ويشمل مثول المتقاضين أمام ديوان للشيوخ (لوتيدو أبوكا). وبعد عملية مطولة تشمل الاطلاع على الأدلة يبدأ الاستجواب (Olaoba 2000) وعرض الدفوع والسبب الأصلى للمشكلة، ويحدد الجرم ويُعترف به عن طواعية، وتوضع شروط التسوية التى تؤدى فى النهاية للمصالحة بين المتخاصمين. وإذا اشتمل النزاع على سلاح يقام طقس يعرف بـ 'ثنى الحراب' يتبادل فيه المتخاصمان الحراب وتُثنى أسنتها. يعقب ذلك قسم بأن يكف كل منهما عن إيذاء غريمه.

وهناك عرف مهم آخر لإقرار السلم فى أفريقيا ويضم الشيوخ لدى جماعة بانياروانده برواندا، ويعرف شعبيًا باسم 'جاكاكا'. هذا العرف المعقد الذى نشأ على مستوى الجماعة وما لبث أن اكتسب مكانة قومية فى رواندا استمد مسماه من

عشبة تسمى 'أوروكاكا' تنمو فى ضياع البلاد. ويركز نهج إدارة النزاع على ثلاثة جوانب هى الحوار والمصالحة والتعويض. وكما فى عرف الـ 'ماتو أوپوت' لدى جماعة الأكولى تتم العملية بتجمع الشيوخ أمام عشبة الأوروكاكا فى الضيعة لفض المنازعات. ويضم سير الدعاوى فى محكمة 'جاكاكا' المدعون والمدعى عليهم والشهود. ويُطلب كل طرف أن يعرض دعواه. وليس للمدعى عليهم محامون، ولكن يمكن لأى من أفراد الجماعة أن يشارك ويتدخل فى سير الدعوى سواء ضد المدعى عليه أو لصالحه. وكما هى العادة هناك استجواب لطرفى الخلاف. ويسعى الشيوخ لرأب الصدوع بدلاً من إصدار أحكام. وحقق هذا النهج الأفريقى فى إدارة النزاعات درجة من النجاح أهلته للدمج فى النظام القضائى الرسمى فى رواندة. وفى عام 2001 اختير ما يقرب من مئتين وستين ألفًا من الرجال من ذوى الحيثية وحسن السلوك من الجماعات المحلية لإقامة أكثر من عشرة آلاف محكمة 'جاكاكا' فى شتى أنحاء رواندة لإحقاق الحق فى المذبحة الجماعية التى جرت فى البلاد فى عام 1994 (Lutheran World Federation 2002: 2).

وفى بوتسوانا كما فى نيجيريا تعد المحاكم العرفية عنصرًا حيويًا فى النظام القضائى. وهو نظام عرفى لفض المنازعات يتسم بالتدرج الهرمى فى بنيته. ويبدأ برأس العائلة الذى يعتبر كبير مديرى النزاع فى محيط عائلته المباشرة. ولا يحال من الدعاوى لحرس 'كجوتلا' أى محكمة الحرب أو الحى إلا ما استعصى حله على يد رءوس العائلات. وما تخفق الكجوتلا فى فضه يحال إلى الكجوتلا العليا التى يرأسها الزعيم. وهو نمط لتسوية النزاعات شائع أيضًا لدى قبائل مُبيره بكينيا:

> **«كانت النزاعات الخاصة التى تنشب داخل العائلة يفضها رأس العائلة. وإن لم تفض الدعوى أو إذا لم يحصل الطرف المتظلم على ما يرضيه كان يمكن استئناف الدعوى أمام رأس العشيرة ويسمى 'موتونجوريا وا كيتهاكا'. فيقوِّم رأس العشيرة فحوى الدعوى، فإن وجدها**

تستحق مزيدًا من التداول شكل ديوانًا من الشيوخ كمحكمة للأسرة للبت فيها. وكانت محاكم الأسرة هذه تقام عادةً للبت فى منازعات بين أب وابنه أو بين رجل وامرأته» (Ayittey 1991: 40).

وعن عمل هذا النوع المشار إليه من التوسط فى المنازعات لدى المتحدثين بالإيجبو فى نيجيريا يقول أوازى (Owazie 200: 28):

«يتقدم المدعى بشكواه شفاهةً لرأس العائلة أو كبير القرية. وفى حالة ما إذا كان كلا الطرفين من النساء تتقدم المتظلمة بدعواها بإطلاق صرخات عالية بكلمة 'إجبه-إى' فى أثناء الحدث المعنى، ويردد وراءها النسوة وهن يتقدمن نحو مسرح الحدث. وقد يُفض النزاع على الفور عقب هذه الشكوى، أو يُحدد تاريخ لجلسة علنية بساحة القرية أو فى أى موقع محايد غيرها».

وعن كيفية فض هذا النوع من النزاعات فى مجتمع أشانتى التقليدى بغانا يقول بوسيا (Busia 1967: 51):

«كانت الدعاوى تفض فعليًا بالتحكيم. فكان المدعى عليه يتقدم للمدعى عليه بطلب الصلح (مْباتا)، وكان يتوقع من الأخير أن يقبل، ما يعد دليلاً على وقوع الضرر، بل إيذانًا بعودة العلاقات الودية بين الطرفين. وكان طلب الصلح بسيطًا: دجاجة أو بضع بيضات للمتظلم 'لغسل روحه' (إدواره نه كرا) حتى تهدأ مشاعره. وفى التعديات الأكبر يقدَّم تبر بقيمة سبعة شلنات أو عشرة بحد أقصى طلبًا للصلح».

وتصبح التسوية أكثر تحديًا فى حالة انتماء الطرفين لجماعة عرقية واحدة. وفى هذه الحالة يتقدم المتظلم بدعواه لأحد أعيان الجماعة للتحكيم. فيدعو الأخير أحد الشيوخ من جماعة المتظلم للتدخل فى عملية التحكيم. وقد يُدعى شيوخ آخرون للمشاركة فى ديوان التحكيم. ويحدد الشيوخ الجانى والمجنى عليه ويتوصلون لشروط لتعويض المتضرر. وقد تحال الدعوى أيضًا إلى زعيم الجماعة للفصل فيها إذا لم يتسن البت فيها على هذا المستوى الأدنى.

ويعد 'دار النقاش' (آ بيرى مو مينى سا) أو عرف الحوار لدى جماعة كْبينى بليبيريا إستراتيجية أخرى لإدارة المنازعات تضم شيوخ الجماعة. ويتألف هذا المنتدى العرفى لتسوية النزاعات فى الغالب من مجموعة مخصصة لهذا الغرض من الأقارب والجيران يجمعها المتخاصمان لتسوية نزاع بينهما. وفى هذه الحالة يشارك الكل فى مناقشة الدعوى، ويجبَر المخطئ على الاعتذار للطرف المتضرر ويقدم له هدية بسيطة. وفى ختام الجلسة يتبادل الطرفان مشروبًا رمزًا لانتهاء الخصومة بينهما. وهذا النظام فى فض النزاعات شائع كذلك بين الصوماليين وجماعة كالاهارى (Ayittey 1991: 42).

وليس معنى هذا أن أدوار الزعماء فى تسوية النزاعات وإقرار السلم مؤكدة النجاح. فهناك حالات عديدة يكون الزعماء أنفسهم فيها مصدرًا أساسيًا للنزاعات العنيفة. وتبين إحدى الدراسات الحديثة (Albert 2008) أن أرواح عدة مئات من الناس وكثيرًا من الممتلكات فقدت فى نزاعات حول الزعامة فى كل من غانا ونيجيريا. وأدت السنوات الطوال من حكم الاستعمار والبلايا العسكرية والحكم المدنى الدينى والحروب الطويلة والعنف غير المبرر إلى دفع الناس لاحترام الأحكام القضائية الصادرة عن الحكام التقليديين الذين يجسدون القيم الثقافية.

نحو دمج الأفريقى والعالمى

فحوى ما تقدم أن الأعراف التقليدية لاتزال حية وتصلح لإقرار السلم وبنائه والحفاظ عليه فى أفريقيا. وستكون القارة أفضل حالاً لو أمكن دمج هذه الأعراف المحلية مع المناهج الحديثة لإدارة النزاعات بالقارة. وكان هذا موضوع مؤتمر حوار الأديان الذى عقده 'الاتحاد العالمى البروتستانتى' (LWF) واستضافه 'المنتدى الوطنى الجنوب أفريقى للزعماء الدينيين' فى جوهانسبرج فى 23 أكتوبر 2002. وانتهى المؤتمر ضمن ما انتهى إليه إلى أن الأعراف التقليدية لإدارة النزاعات صالحة فى الواقع ولكنها لم تُدمج رسميًا فى المناهج الحديثة لإدارة النزاعات فى عديد من مناطق القارة. ودعى لإعادة النظر فى هذا الموقف المتناقض.

وتوصلت إلى النتيجة نفسها بعض الدراسات التى أجراها 'معهد الولايات المتحدة للسلم' فى دول القرن الأفريقى (لا سيما السودان والصومال وإثيوبيا) فى تسعينيات القرن العشرين. فبينت أن فشل الأعراف التقليدية ولا سيما تآكل سلطة الحكام والساسة التقليديين هو المسؤول جزئيًا عن عديد من النزاعات المستمرة فى أفريقيا. وتكمن المشكلة فى أن النخبة الحديثة التى أفلحت فى اغتصاب السلطة من النخبة السياسية التقليدية تستغل هذه السلطة فى تغليب مصالحها الشخصية الضيقة فخلقت بذلك نزاعات عديدة لشعوب القارة.

كما لاحظت دراسات 'معهد الولايات المتحدة للسلم' أن الحروب الأهلية الأفريقية تسهل إدارتها بتوفيق الأعراف التقليدية لإدارة النزاعات بالقارة مع الواقع الحديث، وأن السلطات التقليدية (شيوخ العشائر وزعماؤها) والتنظيمات النسائية والمؤسسات المحلية والاتحادات المهنية لها أدوار مهمة فى تحقيق هدف دعم إقرار السلم الشعبى والدبلوماسية الوقائية (Smock 1997).

وهناك مشروعات موله 'معهد الولايات المتحدة للسلم' ونفذه وال دوانى وهو من جامعة إنديانا بجنوب السودان وخرج منه بتسعة دروس مهمة حول قدرة الأنساق المعرفية المحلية على الإسهام فى وضع أسس للسلم وإطار له فى أفريقيا. ولسبعة من هذه الدروس صلة بأهداف هذا الفصل. أولها وأهمها أن الدراسة أشارت بضرورة أن تأخذ العناصر الفاعلة الخارجية التى تعمل من أجل إقرار السلم فى أفريقيا فى اعتبارها الرؤى الكونية واللاهوتية للناس. ولابد للسؤال الذى يُطرح فى هذا السياق أن يقف على جوهر الفكر الفلسفى والدينى الكامن وراء فهم المتنازعين للعالم. فما فكرتهم عن العدل وكيف يمكن تحقيقه؟

الملاحظة الثانية أن أعراف فض المنازعات المتبعة فى التعامل مع مشكلة ما يجب أن تستمد من الثقافة التقليدية للناس أو أن تأخذها فى الحسبان، وبهدى من الزعماء المحليين. وهو أمر مهم لصقل عملية بناء السلم. ومما ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار هنا «أساليب التواصل وخيارات القيادة ومناهج التفاوض ومشاركة الأطراف والطرف الثالث وتحديد الجرم والعقاب المناسب والندم على الجرم والاعتراف والصفح والمصالحة وطقوس إنهاء الخلاف والبدء من جديد» (المرجع نفسه، 5).

والنقطة الثالثة أن العامل من أجل إقرار السلم لابد أن يقف على بنية المؤسسات الاجتماعية والمبادئ التى تحكم تواصل الناس. كيف يرى الناس أنفسهم وغيرهم؟ وكيف يتواصلون ثقافيًا وداخليًا وخارجيًا؟ ولهذا الجانب من النتائج أهميته فى سياق حقوق الملكية وصلات القربى والمرأة كمصادر لإدارة النزاعات.

والنقطة الرابعة أن عملية إقرار السلم ينبغى أن تضع بنودًا للترتيبات المؤسسية المحلية لتطبيق اتفاقات المصالحة. وتحقيق هذا الهدف قد يستلزم بذل جهود لإحياء الأنساق التقليدية للنظام والعدل والرخاء. ومن الأمور ذات الصلة بذلك ضرورة تفهم نسق الحكم التقليدى ونظم القيادة فى المجتمعات. فما أدوار شيوخ العشائر والقيمين على تقاليد الناس والتدرج العمرى والقيادات النسوية والقوات الشعبية المحلية والزعماء الدينيين التقليديين؟ إضافة إلى ضرورة تحديد دور كل من يشارك فى عملية إقرار السلم.

والنقطة السادسة تفهم أعراف إدارة النزاع التقليدية لدى الناس، وأخيرًا وليس آخرًا ترسيخ عرف المصالحة كعملية طويلة المدى من التواصل الثقافى والإنسانى لا كنسق سريع التحضير للتعامل مع مشكلة بعينها (المرجع نفسه، 6).

خاتمة

إن النقطة الأساسية فى هذا الفصل هى أن السلم الدائم لا يتحقق فى أفريقيا إلا إذا شرع من يعملون على إقرار السلم فى القارة فى دمج الأعراف المحلية فى إستراتيجياتهم الخاصة بإدارة النزاع. ومعظم أنشطة السلم الجارية فى القارة حاليًا تجرى فى سياق مشروع السلم الليبرالى الذى يتمحور حول الفكر الغربى والموجه لخدمة الهيمنة والمصالح الاقتصادية الضيقة للعالم المتقدم. وقد لا يحظى الأفارقة باحتكار للحكمة فى كيفية إدارة نزاعاتهم، لكن الناس لا يفتقرون للقيم التى يمكن أن تسهم فى دعم عمليات إقرار السلم فى القارة. ولابد للقائمين على إدارة النزاع فى القارة أن ينغمسوا فى السياقات الثقافية الاجتماعية للمشكلات التى يتصدون لحلها. لابد لهم أن يدمجوا حكمة شيوخ العشائر وزعمائها فى المجتمعات الأفريقية فى أساليبهم لفض المنازعات. وهذا الفصل يحدد عديدًا من الأعراف والمجتمعات الأفريقية التى يمكن أن يُستمد منها بعض أفضل الممارسات.

وهذا الفصل لا يدعو لاستيراد بالجملة لآليات فض النزاعات التقليدية فى أفريقيا، ولا لنبذ مطلق للنماذج والقيم الغربية، بل لإحياء آليات فض النزاعات التقليدية الأفريقية ثم دمجها فى إدارة 'النزاعات الحديثة' بالقارة. أما الموقف الراهن الذى يهمش الأعراف التقليدية فى إدارة النزاعات الأفريقية المعاصرة فأشبه بمحاولة إطلاق طائرة بجناح واحد. لذا فلا غرابة فى إخفاق معظم اتفاقات المصالحة فى القارة.

منهجة تحليل النزاع فى أفريقيا:
إسهامات نظرية[١]

خواو جوميس بورتو

اكتسب تحليل النزاعات أهمية زائدة فى العقد الماضى ضمن سلة الأدوات المستخدمة فى معونات التنمية والإغاثة الإنسانية وعمليات دعم السلم. وكان نشر تحليل النزاعات فى الممارسات اليومية لعديد من الهيئات العاملة فى بيئات ما قبل النزاع وفى أثناء النزاع وما بعد النزاع إنجازًا كبيرًا له نتائج غاية فى الأهمية فيما يتصل بالحيلولة دون وقوع النزاع العنيف وإدارته وفضه، وكذا فى مدى فعالية المساعدة. ويبين تطور أطر تحليل النزاع وتطبيقاتها الفوائد العملية المتحققة من خلال الجهود المشتركة للممارسين والباحثين عبر سنوات من البحث المتعدد الأفرع. ويستعرض هذا الفصل بعضًا من الإسهامات والآراء التى غالبًا ما تُنسى نظرًا للضغوط اليومية التى تواجهها الهيئات والأفراد المشاركين فى العملية. والغرض من هذا الاستعراض تأمل بعض التحديات والفرص التى تعن بتطبيق هذه الأدوات التحليلية على السياقات الأفريقيه.

ويظل التركيز على نظرية تحليل النزاع – وإمكاناتها كجزء من الحيلولة دون وقوع النزاع العنيف وإدارته وفضه فى السياقات الأفريقية – أمرًا ضروريًا

---

(١) هذا الفصل امتداد لمقال سابق لكاتبه بعنوان "التحليل المعاصر للنزاعات فى المنظور" فى Lind and Sturman (2002: 1-50). كما يقوم على عمل وضعه كاتبه فى العامين الماضيين بالتعاون مع أولف إنجل وداج بوند عن "نظام الإنذار المبكر للاتحاد الأفريقى" وسيصدر فى عام 2009 عن دار آشجايت بعنوان "هندسة السلم والأمن الجديدة فى أفريقيا" (Africa's New Peace and Security Architecture).

وملحًا. فهو ملح نظرًا للحدة الشديدة التى يؤثر بها النزاع على حياة ملايين الأفارقة وعيشهم. وشهدت أفريقيا عشرة نزاعات كبرى على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية بخسائر تتراوح فى الأرواح بين 4 و6 ملايين من البشر وحوالى 155 مليون أفريقى تأثروا بالحروب بشكل مباشر وغير مباشر. وعلى الرغم من وصولها متأخرة فإن مكانة أفريقيا محفوظة كمشارك نشط فيما سماه إريك هوبسبوم 'عصر الكوارث' – أى القرن العشرون بما اتسم به من عنف وسفك دماء.[١] فاجتاحت الحروب الأهلية والإقليمية والمدوّلة مناطق واسعة من القارة منذ الاستقلال، بل كثرت الحالات التى كانت الأنظمة الحاكمة هى التى تمارس العنف فيها ضد مواطنيها من خلال الإبادة والقتل العام (فيما أوجزه رودلف رومل بعبارة 'إبادة شعوب' democide).[٢] وفى هذا العقد الأول وحده من القرن الحادى والعشرين لاتزال الحروب الأهلية فى كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندى والسودان (دارفور وجنوب غرب النيل) والصومال وغينيا بيساو، والنزاعات المتوسطة الحدة فى جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا (دلتا نهر النيجر)، وحاليًا فى تشاد تذكرنا بتأثير النزاع العنيف على التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى أفريقيا (انظر Poku et al. 2007). كما أن هشاشة الانتقال من الحرب للسلم فى بلاد كسيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنجولا (على سبيل المثال لا الحصر) تتطلب عناية مستمرة من كل العناصر المشاركة.

---

(١) يقول هوبسبوم إن 187 مليونًا من البشر كانوا ضحايا مباشرين أو غير مباشرين لحربين عالميتين وعشرات الثورات والثورات المضادة فى القرن العشرين. انظر Hobsbawm 1994.

(٢) يقول هذا الكاتب إن 33 مليونًا من البشر أبيدوا فى معارك حربية، فى حين بلغت الخسائر البشرية المباشرة وغير المباشرة 203 ملايين فى السنوات السبع والثمانين الأولى من القرن العشرين (Rummel 1995, 1997). كما يشير أ. ب. شميد وأ. ج. يونجمان إلى أن "الحرب قصة صدام بين كيانين هرميين من الضباط والعسكر يقاتلون ويقتل بعضهم بعضًا دفاعًا عن مصالح دولهم" فى حين أن "الحرب كصدام بين قوتين عسكريتين ليس المشكلة الأكبر فى العنف الجماعى. بل الإبادة الجماعية والمذابح لأسباب سياسية وإبادة الشعوب هى القاتل الأكبر (Schmid and Jongman 1998).

ومعدل التدمير الذى أحدثه العنف فى النسيج الاقتصادى الاجتماعى لدول كانت تعد حتى وقت غير بعيد 'دولاً هادئة' (كزيمبابوى والحالة الحديثة كينيا) يذكرنا بالضرورة الحتمية لمنع النزاع ومعالجة المواقف قبل تفاقمها والتدخل السلمى للمصالحة. فإضافة إلى التكاليف البشرية والمادية للحرب (فى سياقات يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية فيها مستهدفين بشكل مباشر) يأتى العنف بمتغيرات ذات طبيعة نفسية (منها دوامات الثأر والانتقام مثلاً) تتطلب عمليات مصالحة مطولة وطويلة المدى فى المجتمعات المعنية وبعد سكوت المدافع بآماد طويلة.

وتعد مراجعة نظرية تحليل النزاع وتطبيقاتها أمرًا ضروريًا فى وقت بدأ فيه عديد من الهيئات الناشطة فى مجال منع النزاع وإدارته وفضه (بدءًا بالاتحاد الأفريقى وانتهاءً بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية، ومن الهيئات المانحة إلى الجمعيات الأهلية المحلية، ومن ورش عمل البحث فى السياسات إلى الأقسام الجامعية) فى استخدام نوع ما أو غيره مما يعرف بأدوات تقويم النزاع فى سعيها لفهم استجابة حالات عدم الاستقرار فى القارة وتفسيرها وتطويرها. وهذا هو الحال بصفة خاصة فى تشغيل عديد من أنظمة الإنذار المبكر للنزاعات فى أفريقيا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر 'نظام الإنذار المبكر القارى' (CEWS) بالاتحاد الأفريقى، أو 'سيوارن' فى 'هيئة التنمية بين الحكومات' (إيجاد) و'إيكوارن' فى 'التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا' (إيكواس).

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض نقدى لانتشار تحليل النزاع وأطر تقويمه، وتقديم فكرة مبدئية عن بعض التحديات التى يمثلها تطبيق هذه الأطر فى السياقات الأفريقية. وسنسعى فيه قدر المستطاع وكلما لزم الأمر لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق بالاستعانة بنتائج ذات طبيعة نظرية من مبحث النزاع ودراسات السلم والعلاقات الدولية. وعلى مستوى قاعدى تمامًا وفى محاولة لاستكشاف مجال لايزال تفسيره منحصرًا فى سبب واحد (أو فى افتراضات بالحتمية) لانتشار النزاعات فى القارة يفترض فى هذا الفصل أن يثير أذهاننا حول كيفية تناول التعقيد

الذى يصاحب حدوث العنف. أما بالنسبة لفرضية حتمية النزاع فى أفريقيا فتذكرنا بمقولة الصحفية والكاتبة شارلين هنتر جولت: «لو كنتم لا تسمعون عامًا بعد عام إلا عن الجوع والجفاف والأمراض والنزاع فإن الناس يستنتجون أن مشكلات أفريقيا عصية على الحل وألا شيء فى أفريقيا يتغير».(١)

وفى كتابها بعنوان 'أخبار جديدة من أفريقيا: كشف النقاب عن النهضة الأفريقية' (Charlayne Hunter-Gault, New News Out of Africa: Uncovering the African Renaissance) تقدم شارلين رد فعل قوى تجاه الرأى السائد والمفاهيم العامة عن كل شيء فى أفريقيا، فى محاولة منها لموازنة السمات الأربع التى تسود كثيرًا من لغة الخطاب حول أفريقيا، وهى الموت والمرض والكوارث واليأس (Hunter-Gault 2006). ويرى مؤلف هذه الصفحات أن هذا يتطلب فى جزء منه مناقشة الفريقين الكبيرين اللذين كما يقول باتريك تشابال ميزا فكرة انتشار العنف فى القارة. فمن الآراء ما يربط «العنف بالآلام الاجتماعية والسياسية للتنمية» فى أن «ترسيخ دعائم الدولة وتحويل المجتمع لا يتحققان إلا بالقوة» (Chapal 2005: 1). وهناك فريق آخر يوهم بأنه يفسر انتشار النزاعات فى أفريقيا بربط وقوعه «بسمات تحديث القارة والتى تعرضها لدرجة من العنف تفوق المتوقع» (المرجع نفسه، 1). وغالبًا ما يركن الفريق الأول إلى المقارنات بسائر مناطق العالم ويجنح إلى تأويل النزاع فى أفريقيا بأنه النتيجة المحتومة للعمليات التاريخية لبناء الدول، وفى هذه الحالة أصبحت أكثر تحديًا بسبب إرث قرون من حكم الاستعمار. ومن أنصار هذا الرأى محمد أيوب فى كتابه 'مأزق الأمن فى العالم الثالث' (The Third World Security Predicament) حيث يربط جهود بناء الدولة فى حقبة ما بعد الاستعمار وسائر دول الجنوب بحتمية النزاع. وهذه الدول فى رأيه تعانى مأزقًا أمنيًا ناجمًا عن الضغوط المتلازمة لبناء الدولة وتأخر لحاق

---

(١) شارلين هنتر جولت فى لقاء مع AllAfrica.com بعنوان 'أفريقيا: خبر جديد من أفريقيا – نظرة فيما وراء الموت والمرض والكوارث واليأس'، 6 أكتوبر 2006.

العالم الثالث بنظام الدولة.[١] وبالتالى فما يحدث فى أفريقيا فيما يتصل بالعنف السياسى ليس نوعيًا بالضرورة، فهو متبع فى عديد من مناطق عالم ما بعد الاستعمار. ونوعية التجربة الأفريقية إبان الاستعمار وبعده (بأبعادها السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والأمنية) هى جذر العنف لدى الفريق الآخر - أى الطرق المعقدة والتى يحددها الموقف والتى تؤثر على دول بعينها مدرجة ضمن مجموعة أكبر من الآراء حول طبيعة السلطة السياسية والنزعة التوارثية المحدثة ونظام الحكم والهوية والتفتت العرقى اللغوى وندرة الموارد وانعدام المساواة وعوامل أخرى.

التطبيق والنهج: منهجة تحليل النزاع

تمهيد. تحولت مهمة تحليل النزاع لدى عديد من الهيئات والأفراد العاملين فى أفريقيا إلى مرادف للاستعانة بأداة ونهج بعينه بتنويعات طفيفة حسب المهمة الموكلة للهيئات المعنية وأهدافها. ونتذكر أنه منذ عقد من السنين كانت 'الموضة' فى كل من الأوساط العلمية ودوائر السياسات التحذير من تباعد الهوة بين النظرية والتطبيق وأن منهجة تحليل النزاع - على الرغم من بعض الشراك الحتمية المرتبطة بها والتى سنتطرق إليها فيما بعد - يعد أمرًا رائعًا. ويستحسن تجديد أطر بعض خلفيات هذه التطورات. فحين وجه عدد كبير من العلماء انتباههم فى السنوات الأخيرة من الحرب الباردة نحو فهم وتأويل الحروب التى بدأت أخيرًا تحظى باهتمام (أى الحروب الداخلية والأهلية والمجتمعية) وتخلصوا من تركيزهم المرَضى على الحروب المنظمة وفيما بين الدول، بدأت الجدران التى كانت تفصل بين مختلف الاتجاهات العلمية تتصدع، والتأمت الفجوة التى كانت تميز التفاعلات

---

(١) يذكرنا أيوب بأن العنف فى عالم ما بعد الاستعمار يفسر فى جزء منه بالخطى التى كان لابد أن يسير بها بناء الدول وبأنه يحدث فى مناخ دولى تغير تمامًا (Ayoob 1995: xiii. 23).

بين البحث العلمى ودوائر التطبيق. ونتذكر أن دراسة الحروب والنزاعات المسلحة داخل الأوساط العلمية ظلت لسنوات ممزقة بين الحدود بين المباحث الدراسية (العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية وعلم الاجتماع والتاريخ ودراسات السلم وبحث النزاعات)، وهو تمزق أدى بالضرورة إلى نشأة نظريات وجداول أعمال متضاربة وحصرية وربما إلى غياب واضح للتكامل المعرفى من خلال المباحث المشتركة بين الأفرع الدراسية. وكان الوضع أكثر هشاشة فيما يتعلق بالصلات بين البحث العلمى ودوائر التطبيق العاملة فى البلاد والمناطق التى تجتاحها الحروب (باستثناء الدراسات التنموية ومجال فض النزاعات التطبيقى الناشئ آنذاك).

من ثم فلا غرو أن جاءت قوة الدفع الأولية لإيجاد نوع من التكامل (ونقصد هنا أطر تحليل النزاع) من ممارسين من هيئات وخلفيات شتى. وكان الممارسون سواء من يعمل منهم فى ميادين حروب ما بعد الحرب الباردة فى البوسنة والهرسك وناجورنو قره باغ وكرجيا أو فى حروب أفريقيا فى أنجولا والسودان وأوغنده وزائير والكونغو الديمقراطية بحاجة لمجموعة أدوات تساعدهم على مزيد من فهم هذه الأوضاع والتخطيط والإعداد لها. ومع نزول الستار على الفصل الأخير من الباردة – تفكك الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩١ – كانت الحروب التقليدية بين الدول أصبحت الاستثناء لا القاعدة. ومع ذلك ففيما يتعلق بدراسات العلاقات الدولية والإستراتيجية السائدة كانت دراسة الحروب بصورة عامة تركز على 'الحروب الكبرى'[١] وبنتائج قلبت الموازين كانت كافة النزاعات الأخرى تعتبر 'حروبا بالوكالة' أو 'حروبا محدودة' أو 'نزاعات ضعيفة الحدة' (Siverson and Midlarski 1990: 219). وفى ظل سيادة الفكر الواقعى والواقعى المحدث اتجه التركيز إلى قضايا الدراسات الإستراتيجية كالأمن القومى والدولى والردع النووى وتوازنات القوى والتحالفات وسباقات التسلح وكذلك إلى وقوع الحروب بين الدول

(١) إعادة صياغة لعنوان الكتاب الرائع الذى يتناول هذا الموضوع (Siverson and Midlarski 1990).

وتكرارها ومدتها.(١) ومن الاستثناءات المهمة في ذلك كما سنشرح فيما بعد ما ظهر على شكل إسهامات ثورية فعلاً لمبحث دراسات السلم والنزاعات فى أعمال أصبحت كلاسيكية حاليا لجون بيرتون ويهان جالتونج وإدوارد عازر وهربرت كلمان وتد جور ولويس كريسبرج أو لرواد من أمثال جورج سيمل أو كوينسى رايت وغيرهما.

وفيما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٦ كما أشار أربوم وفالنستين مؤخرًا فمن مجموع ١٢٢ نزاع على مستوى العالم لم يزد عدد النزاعات بين الدول عن سبعة، و٨٩ نزاع داخلى و٢٦ منها اعتُبرت نزاعات دولية داخلية (تتلقى فيها الحكومات أو المعارضة أو كلاهما دعمًا عسكريًا من حكومات أخرى) (Arbom and Wallensteen 2007: 623). وفى أفريقيا أدى استئناف حرب أهلية واسعة النطاق فى أنجولا عقب انتخابات ١٩٩٢ والاندحار الأمريكى فى الصومال فى عام ١٩٩٣ وفشل المجتمع الدولى فى اتخاذ موقف من الإبادة الجماعية في رواندا فى عام ١٩٩٤ إلى استقطاب مزيد من الانتباه العام. ومن الغريب أن هذه 'الحروب الجديدة' كما تسمى حاليا أو 'الحروب من النوع الثالث' كما يسميها كل من كالدور وهولستى لم تنشأ فجأة (Kaldor 1999; Holsti 1996). فالتوجه كان موجودا بالطبع لعقود عدة لكن العالم كان يركز على المستوى الإستراتيجى ولم يكن يولى اهتمامًا 'للتخريب الخفى' الدائر فى تلك الحقبة.(٢) وفرضت النزاعات 'الداخلية' و'الأهلية' و'العرقية' و'الاجتماعية' و'الحروب الجديدة' و'الضرورات الإنسانية المعقدة'

---

(١) للمزيد انظر مجموعة المقالات المتميزة عن الحروب بين الدول فى Bremer and Cusak 1993. وعن أمثلة أسباب الحروب بين الدول انظر Vasquez 1993.

(٢) هناك توثيق جيد لتصاعد حدة النزاعات العنيفة من خمسينيات القرن العشرين إلى تسعينياته والذى شهد احتدامًا طويل المدى (من ١٩٥٠ إلى أواخر الثمانينيات) فى النزاعات العنيفة داخل المجتمعات. وكانت 'النزاعات المجتمعية' أو النزاعات غير الدولية حسب قول جور (Gurr et al. 2000: 8) تمثل ثلاثة أمثال الحروب بين الدول من حيث الحدة طوال معظم النصف الثانى من القرن العشرين وتضاعفت ست مرات بين الخمسينيات وأوائل التسعينيات.

نفسها على ساحة دولية لم تعد قادرة على نبذها بوصفها غير ذات صلة بالمعادلة الإستراتيجية. وفى العالم الجديد المائج بالاضطرابات والأقل استقرارًا بعد الحرب الباردة بات واضحًا أن بوينو دى مسكيتا كان على حق فى تحذيره من مخاطر حصر الاهتمام فى الحروب المنظمة الدولية.(١) ووكان تحذيره أصدق ما يكون فى القارة الأفريقية حيث لم تنجُ أية منطقة فيها من دمار الحروب فى أواخر التسعينيات (فى غرب أفريقيا ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو؛ وفى القرن الأفريقى إثيوبيا - إريتريا، الصومال؛ وفى منطقة البحيرات أوغنده، الكونغو الديمقراطية، بوروندى؛ وفى الجنوب الأفريقى أنجولا). وكانت النتيجة تحول جوهرى وعاجل فى تحليل الحروب والنزاعات المسلحة. وأصبحت هذه هى النزاعات المهمة، فهى قد تهدد السلم والاستقرار العالمى والإقليمى بجنوحها نحو الانتشار إلى بلاد مجاورة، بل إنها أدت إلى مستويات غير مسبوقة من الدمار البشرى والمادى. وكانت الأوساط البحثية ودوائر رسم السياسات تركز إلى حد كبير على الحروب بين الدول ولم تكن مستعدة لمهمة تفسير 'نزاعات اجتماعية' كهذه. وكانت أدوات الدراسات الإستراتيجية ودراسات الحروب تبدو منبتة الصلة عن تفسير النزعات القومية-العرقية والحروب الدينية والانحطاط البيئى وندرة الموارد والدبلوماسية الوقائية والتدخل الإنسانى.

كما ينبغى أخذ زيادة فرص إقرار السلم من جانب هيئة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والنشطاء السياسيين فى البلاد التى تمزقها الحرب (Gurr et al. 2000: 11) بعين الاعتبار، لا سيما أن فرصة موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التصرف أدت إلى نمو ملحوظ فى التدخل من جانب المجتمع الدولى - وهى تدخلات واجهت تحديات كبرى تتعلق بأفضل سبل العمل فى بيئات النزاع.

---

(١) كان دى مسكيتا يرى أن التركيز على 'الحروب الكبيرة' وحدها قد يمنعنا من فهم أسباب تفاقم الحروب الصغيرة إلى نزاعات تؤدى إلى تغيير النظام (Bruse Bueno de Mesquita in Siverson and Midlarski 1990: 161).

وكانت بيئات النزاع هذه بمثابة صيحة كبرى من الإدارة المنظمة للحرب التقليدية – أدت بعديد من الكتّاب إلى التقدم باقتراح بتغيير هيكلى للحرب. فوجه كل من مارتن فان كريفلد وكاليفى هولستى ومارى كالدور وغيرهم اهتمامًا كبيرًا لهذه 'النزاعات المحدودة' أو 'الحروب من النوع الثالث' أو 'الحروب الجديدة' على التوالى. ومما أضفى على هذه النزاعات طبيعة معقدة إدارة الحرب فى سياقات تتسم بالفقر والتخلف (فى دول ضعيفة فى الغالب) ولا سيما استهداف المدنيين وتعدد أطراف النزاع المختلفة (تتراوح بين لواءات متمركزين محليًا وخلايا عشوائية) والأسباب (تدور عادةً حول سياسات الهوية) أو التعايش مع الجريمة المنظمة والاعتماد على اقتصاديات الحرب وصلاتها بالاقتصاد العالمى.(١)

والجمعيات الأهلية سواء كعمليات حفظ سلم أو إغاثة إنسانية تعمل فى بيئة نزاع تعمل جاهدة فى مشروعات لحفظ السلم أو فض النزاعات وتسعى للعمل مباشرة على النزاع، ويواجه القائمون عليها تحديات ذات طبيعة مماثلة تحتاج إلى أدوات تحليلية محددة. وكيف يتم تحليل نزاعات تنشب فى سياقات تنشط فيها عشرات العناصر وتتدخل فيها عوامل شديدة التعقيد ذات طبيعة سياسية وعرقية وعسكرية واقتصادية وإنسانية؟ وهل يمكن للوساطات أن تتفاقم أو أن تفاقم

(١) انظر Creveld 1991؛ K. Holsti 1996؛ Kaldor 1999. ومفهوم 'الحروب من النوع الثالث' أصلاً ابتكره إدوارد رايس (١٩٨٨). وبفضل التحليل الأخير والحديث الذى قدمه الأستاذ هولستى (١٩٩٦) فإننا سنبنى نقاشنا على مقاربته من المفهوم. وترى مارى كالدور أن المصطلحات السائدة حاليًا فى وصف النزاع المسلح المعاصر ومنها الحروب المخصخصة أو غير الرسمية لا تناسب تعقيد النزاعات المسلحة المعاصرة؛ ومصطلح الحرب 'بعد الحديثة' قد لا يختلف عن نظيره 'الحرب الجديدة' (Kaldor 1999: 2). ويعتمد كل من مارى كالدور وكاليفى هولستى على فرضية فان كريفلد 'بتحول الحرب'. وفى هذا الصدد فإن هولستى يعتبر فان كريفلد 'من أوائل من أدركوا أن المفهوم الكلوزفتسى عن الحروب فى القرنين ١٨ و١٩ والذى سميناه 'الحرب المؤسسية' سريع الزوال بل لا يعد مناسبًا كدليل تحليلى أو كدليل سياسى لمن عليهم أن يفكروا ويتخذوا موقفًا من العنف المتعلق بالإيديولوجيا أو بطبيعة المجتمعات لا بمصالح الدولة (Holsti, K. 1996: 36).

النزاعات؟ وما التأثير المرتقب لنشوب نزاع أو تصعيد أو تهدئة على التدخلات التنموية؟ وأخيرًا ما الأدوات التحليلية والبرامجية المتوفرة حتى تسهم التدخلات بصورة فعالة فى منع النزاع أو إدارته أو فضه وتحد من الأخطار وتعظم الأثر؟ هذه التساؤلات أثارت حوارًا جديدًا بين راسمى السياسات وممارسيها والباحثين سعيًا إلى وضع مناهج وأطر من شأنها أن تزيد من فرص النجاح فى أنشطة منع النزاع وإدارته وفضه بشكل مباشر، وبشكل غير مباشر من خلال التنمية والمساعدات الإنسانية. ومن محاور هذا النهج المتبع فى هذه الأطر التحليلية ما أصبح يعرف 'بحساسية النزاع'، أى الإقرار بأن المعونات قد تؤدى أيضًا إلى عواقب سلبية. والحقيقة أن افتراض مارى أندرسون[1] أدى إلى إدراك أن 'المساعدات الإنسانية تساعد أحيانًا على تأجيج النزاع لا على تهدئته وأن المعونات التنموية تفاقم التوترات فى بعض الحالات'، فأحال بذلك 'حساسية النزاع' – فكرة أخذ التأثير الإيجابى والسلبى للتدخلات فى الحسبان وبالعكس، أى تأثير هذه السياقات على التدخلات – إلى مبدأ جوهرى فى المساعدة.[2] يقول بربوليه (Barbolet et al.):

«تعزى فكرة حساسية النزاع إلى حد كبير لأدبيات مختلفة وفكر متباين عن 'تقويم تأثيرات السلم والنزاع'

---

(١) يعتبر كل من افتراض أندرسون (Mary Anderson 1999) و'تقدير تأثيرات السلم والنزاع' لكينيث بوش وهو نهج وضع 'لمركز البحوث التنموية الدولية' بكندا نموذجًا لهذه الهموم، وهدف 'تقدير تأثيرات السلم والنزاع' إمداد التدخلات التنموية والسلمية أداة تعزز وعيها بأن هذه التدخلات قد تكون لها تأثيرات سلبية. انظر Bush 1998.

(٢) من التعريفات التى شاع الاستشهاد بها لحساسية النزاع ما تضمنته حزمة الموارد التى حددتها مجموعة هيئات (International Alert et al. 2004). وتعريف 'حساسية النزاع' فيها هو قدرة إحدى الهيئات على فهم سياق النزاع الذى تعمل عليه، وإدراك التفاعل بين عملياتها وسياق النزاع، وأخيرًا العمل بمقتضى فهمها هذا التفاعل حتى تتفادى التأثيرات السلبية وتعظم التأثيرات الإيجابية على سياق النزاع.

ولو أن هذا الأخير ليس المصدر الفكرى والتجريبى الأوحد الذى أثر على تطور مقاربات 'حساسية النزاع'. كما أن كتاب مارى أندرسون بعنوان 'لا تؤذ' (Do No Harm)، ومهمة تقويم النزاعات الكبرى التى اضطلعت بها هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولى وغيرهما من الجهات المانحة، وكتابات جوناثان جودهاند، وأكثر من ثلاثين عامًا من الحوار العلمى حول السلم والتنمية، كلها تطرح رؤى لها شأنها».

(Barbolet et al. 2005: 3)

وسنركز فى الصفحات التالية على مهمة تقويم النزاعات الكبرى التى سبقت الإشارة إليها وذلك لأنى أشارك سائر الكتّاب اعتقادهم بأن 'إيجاد تجربة حساسية النزاع يعتبر تحليلاً دقيقًا ودائم التحديث للنزاع؛ إنه ركن الزاوية الذى يجب ربط تخطيط المشروعات وتنفيذها ومراقبتها وتقويمها به' (المرجع نفسه، ٩). وأهمية تحليل النزاع (International Alert et al. 2004) كأساس لسلسلة من السياسات تبينها الأمم المتحدة بأوضح عبارة فيما يلى: «من المهم أن تصب التوصيات (من تحليل النزاع) فى سائر أطر التخطيط المتاحة لنظام الأمم المتحدة فى البلاد الانتقالية، ومنها 'عملية الالتماسات المدمجة' (CAP) و'إطار التقويم العام للبلاد والمعونات التنموية' (UNDAF) و'عملية إستراتيجية الحد من الفقر' (PRSP)، وكذلك فى خطط التنمية الوطنية» (UNDG-ECHA 2004). وعلى أية حال فالباحثون فى مجال بحوث النزاعات يركزون منذ مدة طويلة على أهمية تحليل النزاع 'كشرط أساسى لفض النزاع المعيارى' (Miall et al. 1999: 65). يقول دينيس ساندول:

«... لكى نحول دون نشوب نزاعات مسلحة وحروب أو نتعامل معها لابد أن نعرف شيئًا عن العوامل الكامنة وراءها كهوياتها وتسلسلها وثقلها النسبى وتركيباتها وتفاعلاتها. أى أننا بحاجة إلى نظرية تساعدنا على تفسير هذه العمليات كهدف علمى له قيمته، وكشرط لمحاولة إدارتها أو السيطرة عليها أو منعها أو التعامل معها»

(Sandole 1999: 4)

ولابد من توجيه تحذير فى هذه المرحلة؛ فالمناقشات الجارية تجنح إلى التركيز على نظرية حساسية النزاع وتطبيقها وتقدير التأثير أو الطريقة فى مقابل النهج فإننا نركز فى هذا الفصل وبشكل محدد على مجموعة أدوات هى أدوات تحليل النزاع.[١] ونرى ضرورة توجيه هذا التحذير وذلك لوجود قدر كبير من اللبس بين طرق تحليل النزاع وممارسة حساسية النزاع. ونحن فى ذلك نشارك دان سميث رأيه بأن:

«مسألة التحليل مبهمة بسبب التجاهل الشائع لمصطلحين ومفهومين مختلفين هما تقدير تأثير السلم والنزاع، وتحليل النزاع (أو تقويم النزاع) ... وهما مفهومان متقاربان، وكل 'تقدير تأثير السلم والنزاع' يتضمن 'تحليلاً للنزاع' دقيقًا، لكنهما مختلفان و'تحليل النزاع' لا يشتمل بالضرورة على 'تقدير تأثير السلم والنزاع'».

(Smith, D. 2004: 45)

---

(١) انظر Bush (١٩٩٨) ونظريته اللاحقة 'تقدير تأثير السلم والنزاع: خمس سنوات على تسليع فكرة' فى كتاب أوستن (Austin et al. 2001).

نهج مشترك لتحليل النزاع؟ من أمثلة أطر تحليل النزاع 'المنهجية الإستراتيجية لتقويم النزاع' التى وضعها جوناثان جودهاند وطونى فو وروبرت ووكر لوزارة التنمية الدولية البريطانية؛ و'إرشادات لتحليل النزاع لتخطيط المشروعات وإدارتها' التى وضعتها مانويلا ليونهارت لهيئة التعاون التقنى الألمانية؛ و'إطار تحليل النزاع' الذى وضعه 'فريق منع النزاعات وإعادة البناء' التابع للبنك الدولى؛ و'إطار تحليل النزاع فى حالات التحول' المشترك بين هيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة (Leonhardt 2001؛ وزارة التنمية الدولية البريطانية ٢٠٠٢؛ UNDG-ECHA 2004؛ البنك الدولى ٢٠٠٥). وكما تشير ليونهارت فتجارب الهيئات الناشطة فى مجال الحد من النزاعات المسلحة وتحويل مساراتها، كهيئة 'الإنذار الدولى والتعامل مع النزاعات' ومقرها المملكة المتحدة تسهم بدور كبير فى هذه الجهود (International Alert 1996; Fischer et al. 2000).

إن أطر تحليل النزاع التى سبقت الإشارة إليها تتشابه إلى حد كبير، وتبين أن إجماعًا فى الأنواع ظهر على مستوى السياسات، أما إلى أى مدى يعكس ذلك (بل ينبع من) ما طرأ على دراسات السلم وأبحاث النزاع من تطورات فهذا ما سنركز عليه فيما يلى من هذا الفصل. هناك ثلاثة أفرع تحليلية عادةً ما تعرضها هذه الأطر، هى:

١) تحليل النزاع.

٢) تحليل ردود الفعل المطردة.

٣) التوصيات الإستراتيجية والتخطيطية.

وعلينا أن نتبع خطى ليونهارت فى ملاحظة أن هذه المنهجيات إجرائية التوجه، وبالتالى فهناك اهتمام كبير بالمرحلتين الثانية والثالثة (خارج نطاق هذا الفصل) اللتين تركزان على ردود الفعل المطردة وصوغ السياسات والخيارات العملية. والغرض من تحليل النزاع كما أشارت هذه الكاتبة «هو تحقيق مزيد من فهم مناطق المشكلة التى يمكن للهيئات الخارجية أن تقدم فيها إسهامًا فعليًا بالحد من احتمالات النزاع وتطوير عملية بناء السلم» (Leonhardt 2001: 16).

وسواء أكان تركيزنا منصبًا على تحليل الوضع الراهن فى دارفور أو على ما يعرف 'بأزمة ما بعد الانتخابات' فى كينيا أو محاولة الانقلاب فى تشاد أو أزمة زيمبابوى، فإن المرحلة الأولى أو تحليل النزاع نفسه تركز على ثلاثة أفرع متداخلة هى: تحليل نقدى واستعراض للأبعاد الهيكلية للنزاع (متعدد المستويات ويقوم على الموضوع) مترادف مع تحليل للمصادر المتقاربة للنزاع (متعدد المستويات ويقوم على الموضوع بالقدر نفسه)؛ تحليل للعناصر الناشطة فى النزاع أو الممسكين برهان النزاع؛ وتحليل القوى المحركة للنزاع. وتحديد هوية العوامل الهيكلية والظروف التى تعد ذات صلة سعيًا إلى فهم شامل ونقدى للأبعاد الكامنة لوضع ما – سواء على مستوى سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو عسكرى أمنى أو ثقافى أو دينى وعلى مستويات شتى من الأطياف الاجتماعية أيضًا: محلى (المجتمع) أو إقليمى أو قومى أو شبه إقليمى أو دولى – يتم بصورة متلازمة مع تحليل للعوامل المتقاربة التى أدت إلى نشوب النزاع. وفى حالة أوضاع ما بعد الانتخابات فى كينيا فى أواخر ديسمبر ٢٠٠٧ يستلزم ذلك تقديرًا للإرهاصات المباشرة لتفجر العنف (بما فى ذلك الانتخابات والنزاع الانتخابى ولكن ليس قصرًا عليهما)، وتقصٍ نقدى لما يعتبره جوناثان «العوامل الطويلة المدى الكامنة وراء النزاع العنيف» أو «المصادر الرئيسة للتوتر والتى أدت أو قد تؤدى إلى نزاع معلن» (DfII 2002: 11). هذه الظروف تصاغ بصيغ متباينة فى الأدبيات البحثية منها 'الأسباب الكامنة' (Brown 1996b) و'ظروف نشأة النزاع' عند دينيس ساندول، و'العناصر الهيكلية' عند تشارلز كينج (King 1997: 29) أو 'الأسباب الكامنة وراء الحرب' عند كينيث والتر. وهى تعد 'انقسامات' فى النطاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتم على أساسها تعبئة الأفراد والجماعات للنزاع العنيف فى الغالب.

هذه 'المصادر الرئيسة' للتوترات قد نجدها فى الأمن والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية فى المجتمع المعنى. ويعزى بناء التحليل على التفرقة الفكرية بين الأسباب الهيكلية والمتقاربة (مصطنعة فى الغالب ولكنها لا تقل

فائدة عند كاتب هذا الفصل) إلى تأملات نابعة من دراسات السلم وأبحاث النزاع على مدار عقود عدة، منها تفرقة جالتونج بين السلم الإيجابى والسلبى والمفهوم المحورى للعنف الهيكلى (Galtung 1964b). والأهم أن تحديد هوية 'الانقسامات' الهيكلية فى المجتمع لديه إمكانية تحديد مناطق أولوية التدخل، لا سيما فيما يتعلق بمنع النزاع وبناء السلم.

وعلى مستوى سياسى قد تشمل المصادر الهيكلية للنزاع نظامًا سياسيًا غير نيابى ضعيفًا، عدم وجود جهاز قضائى مستقل، الفساد، ضعف الأحزاب، غياب المشاركة الشعبية فى الحكم، أو الاستغلال السياسى للاختلافات العرقية الدينية (DfID 2002: 12)، وعلى مستوى اقتصادى قد تشمل الفقر أو التخلف أو النظم الاقتصادية القائمة على التفرقة (Brown 1996b: 14). ولإدارة تعقيد المصادر الهيكلية المرتقبة قد تنقسم المقاربات موضوعيًا حول الأفرع كتلك التى وضعها البنك الدولى وتشمل المؤسسات العرقية ومؤسسات الحكم السياسية وحقوق الإنسان والأمن والبنية والأداء الاقتصاديين والبيئة والموارد الطبيعية وأخيرًا العوامل الخارجية. وإذا أخذنا مثالاً مجموعة متغيرات 'الحكم والمؤسسات السياسية' فإن تحليل المسائل الهيكلية لابد أن يتبعه تقويم 'لمعادلة الحكم والمؤسسات السياسية'، 'الاستقرار والمؤسسات السياسية'، 'معادلة القانون والجهاز القضائى' و'الصلات بين الحكومة ومواطنيها'.[١]

ومن الأمور ذات الصلة بعديد من الأطر اقتراح وضع خريطة لمصادر النزاع الهيكلية وفقًا لمختلف مجالات المسألة وحسب مختلف مستويات التحليل (محلى، قومى، إقليمى، دولى)، ويعد استكشاف الصلات بين مستويات التوتر وأنواعه عنصرًا حيويًا فى التحليل. وهناك كما سنشير فيما بعد مجموعة مهمة

---

(١) نشير أيضًا إلى أن هذه المتغيرات بالنسبة للبنك الدولى لابد من تقويميا من حيث تأثيرها لا على النزاع وحده، بل على الفقر، وهى مهمة يوصى فيها باستخدام مقياس حدة يتراوح بين التحذير والتفاقم والتراجع (World Bank 2005: 7, 8).

نظريًا من الآراء تؤيد التحليل المتعدد المستويات، وينبغي إدراك أن هذا مطلوب فى تنفيذ البرامج نظرًا لميل الهيئات المنفذة للعمل على مستويات متباينة فى الوقت نفسه (محلية وقومية مثلاً). وإذا اعتُبرت العوامل الهيكلية 'عوامل وفروقًا متغلغلة وثابتة تتحول إلى جزء من سياسات المجتمع وبناه وثقافته وقد تهيئ الظروف اللازمة لنشوب النزاع المسلح' فإن عوامل النزاع المباشرة يمكن اعتبارها عوامل 'قد تساعد على إيجاد مناخ موات للنزاع العنيف أو لتفاقمه، وفى بعض الحالات عرضًا لمشكلات أكبر' (UNDG-ECHA 2004: 5). وبذلك فبينما يمكن اعتبار الحكم غير المشروع أو غياب المشاركة السياسية عوامل هيكلية فإن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان أو تدفق اللاجئين أو النزوح المكثف للسكان أو تزوير الانتخابات يمكن اعتبارها عوامل مباشرة. ويدفعنا هذا كما سنشير فيما بعد إلى إدراك أن توافر ظروف النزاع الهيكلية نفسه يعد شرطًا لازمًا ولكنه غير كافٍ لاندلاع العنف.

لنأخذ كمثال الانقسامات الحادة الاقتصادية الاجتماعية (والسياسية فى الغالب) الناجمة عن الأنماط المنحرفة لتوزيع الأراضى فى الجنوب الأفريقى – فى أوضاع يغلب عليها ظروف اقتصادية واجتماعية واحدة فى الغالب كالفقر والتخلف وعدم المساواة وانعدام الفرص. فلماذا ينشب العنف فى بلاد بعينها ودون غيرها حول حيازة الأرض واستخدامها؟ الشيء نفسه يصدق على العوامل المباشرة؛ فعلى الرغم من أهميتها فهى لا تكفى لتفسير نشوب العنف. ولماذا اندلع العنف فى كينيا بهذه الصورة – بسبب تزوير الانتخابات فى الظاهر – ولكنه لم يندلع فى زمبابوى عقب انتخابات ٢٠٠٥ النيابية؟ وما أن يندلع العنف حتى يبدأ التركيز على الأحداث التى سبقت التصعيد مباشرةً، والتى تبديها العناصر النشطة لتبرير أفعالها، والتى تخضع لتبريرات سريعة لأسباب مباشرة فتلقى اهتمامًا كبيرًا باعتبارها مصادر للتوتر والنزاع. إلا أن هذا له نتائج كبيرة بالنسبة للممارسة اليومية للهيئات والأفراد الناشطين فى منع النزاع وإدارته وفضه. وهذا سبب دمج كل من العوامل

المباشرة والهيكلية معًا فى تحليل أى وضع بعينه بأنه واضح بشكل كافٍ لدى الأمم المتحدة: «فهم عوامل النزاع المباشرة أمر حيوى لضمان أن تعمل إستراتيجيات تخطيط التحول ضد تأثير النزاع العنيف على المدى القصير. وفى الوقت نفسه ينبغى تزويد تخطيط التحول بتحليل لعوامل النزاع الهيكلية وذلك لضمان أن تصبح مدخلاته أصولاً لبناء السلم والتنمية الطويلى المدى» (المرجع نفسه، ٤).

وما أن تتضح معالم وضع ما من حيث حساسيته الهيكلية وتتحدد العوامل المباشرة فالخطوة التالية تحليل العناصر الفاعلة فيه أو الممسكين برهان النزاع. ويتم تحديد مصالح مختلف العناصر الفاعلة وجداول أعمالها ودوافعها ومواردها وقدراتها ومناقشة العلاقات فيما بينها. وتفرق ليونهارت بين ممسكى الرهان الأساسيين (الأطراف المتورطة فى النزاع ووحداتهم النشطة – السياسية أو المسلحة مثلاً؛ وممسكى الرهان الثانويين (من يؤدون دور الوسطاء وتتوفر لهم وسائل شتى للتأثير على مسار النزاع)؛ وممسكى الرهان الخارجيين (غير المتورطين بشكل مباشر فى النزاع ولكن لهم مصالح معينة – كالدول المجاورة مثلاً والحكومات المانحة وغيرها).[١] وبفهم الأفراد والجماعات والمؤسسات الداخلة فى النزاع والمتأثرة به أيضًا يمكن «للمخاطر المرتقبة المرتبطة بالتورط مع العناصر الفاعلة الداخلية والخارجية أن تساعد على تناول مسألة 'المفاوضين' و'الشركاء' الذين تتفاعل معهم جهات الدعم من الناحيتين الإنسانية والتنموية» (UNDG-ECHA 2004: 8, 9). ويرتبط ذلك بشكل وثيق بما يسمى 'إمكانيات السلم' – أى البنى والآليات والعمليات والمؤسسات الموجودة فى المجتمع لإدارة النزاع سلميًا.

والخطوة الأخيرة فى تحليل النزاع تنطوى عادةً على ما يعرف بتحليل القوى المحركة للنزاع حيث يتم تحديد الأنماط والتوجهات واستكشاف من يعملون على تأجيج العنف. وبذلك يصبح من الممكن وضع تصورات للقوى المحركة

(١) توضح هذه الكاتبة أن "تحليل الممسكين بالرهان يهدف إلى فهم العلاقات والتحالفات المستغلة للنزاع بين الممسكين بالرهان، وفهم جوانب النزاع المحورية أيضًا" (Leonhardt 2001: 19).

للنزاع. فهل من المرجح أن يتفاقم النزاع أم يهدأ أو يظل على مستواه من الحدة؟ هل لاندلاع العنف علاقة ببعض الجهات التى تعمل على تصعيد العنف؟ وما التوجيات الطويلة المدى التى يمكن ملاحظتها فى بعض التطورات؟ وقيمة تحليل القوى المحركة للنزاع ومسار السيناريو (على المدى القصير والمتوسط والطويل) تعد دالة مباشرة على شمولية الخطوتين السابقتين له (التحليل الهيكلى والمباشر، وتحليل العناصر الفاعلة). ويساعد كل من تحديد هوية من يعملون على تأجيج العنف ووضع التصور على كشف النقاب عن عديد من المؤشرات أو العوامل الأساسية التى يتحتم مراقبتها. وأى العوامل يرجح أن تؤجج القوى المحركة للنزاع أو تهدئها؟ وأى المؤسسات أو العمليات يمكن أن تساعد على تهدئة التوترات أو إدارتها؟ وما التصور الأرجح أن يحدث ولم؟

تؤكد الهيئات المشاركة فى تطوير أطر التحليل على الحاجة لإعداد المنهج لأوضاع بعينها ولغايات محددة بدلاً من تطبيقها عميانيا أو دون حساسية للسياق. وهناك من يرى أن «القصد من تطبيق هذا الإطار يجب ألا يكون مجرد 'تسديد خانات'، بل تنظيم عملية تساعد على التوصل لقدر من فهم العناصر التحليلية الأساسية» (UNDG-ECHA 2004: 4). كما يحذر آخرون من أن المنهجية ينبغى ألا تعتبر نسقًا وأنها يجب أن:

(١) تتكيف مع احتياجات المستفيد النهائى وأهدافه.

(٢) تتطور وفقًا لطبيعة النزاع ومرحلته.

(٣) تطوّر أنماطًا مرنة للتحليل.

(٤) تشجع على التحليل 'المترابط'.

وتؤكد الأمم المتحدة على أن العملية ينبغى أن تصل إلى «فهم مشترك لأسباب النزاع العنيف ونتائجه» وأن هذا ما يجعل إطارها «يضع رؤية مشتركة لأسباب النزاع الكامنة ونتائجه كمدخل لإيجاد إستراتيجية تحول وتخطيط» (المرجع نفسه، ٤).

نتائج: تحديات التطبيق ومآزقه فى أفريقيا

على مدار السنوات الخمس الأخيرة تولى عملية تقويم النزاعات عدد كبير من الهيئات (ربما كان أبرزها هيئات التنمية الدولية العاملة فى أفريقيا كهيئة المعونة الأمريكية وغيرها وهيئات التعاون الفنى كهيئات الأمم المتحدة وأيضا وهو الأهم هيئات وورش عمل وجمعيات أهلية إقليمية أفريقية). وشيئًا فشيئًا تحولت إدارة تقويم النزاع باعتبارها مؤشرات لتخطيط التنمية والعون الإنسانى وتدخلات إدارة النزاع (سواء ما يرتبط منها بمهام حفظ السلم أو نزع التسلح وتسريح الميليشيات وخطط إعادة الدمج، أو بوصفها أداة لتقويم الخطر الإستراتيجى) إلى جزء لا يتجزأ من العمليات اليومية للهيئات فى أفريقيا. وفى حين تبدو الأطر لأول وهلة بسيطة بصورة خادعة بتركيزها على 'كيفية العمل'، وطموحة فى الموارد (الوقت والقدرات الإنسانية) المطلوبة فإن نظرة إلى العدد المتزايد من عمليات التقويم لبلاد أفريقيا (نيجيريا وموزمبيق ورواندە وجنوب أفريقيا) ومناطقها (البحيرات العظمى والقرن الأفريقى) تكشف عن تنامى استخدام هذه التقويمات والاعتماد عليها (SIDA 2004; Management Systems International 2002; CHF International 2006; Vaux et al. 2006). ومقاربات تحليل النزاع التى سبق تناولها تثير عديدًا من التساؤلات المهمة وتطرح تحديات التطبيق فى البيئة الأفريقية؛ لذا تصبح مناقشة الفرضيات التى تقوم عليها هذه الأطر أمرًا ذا صلة.

أسباب النزاع. تتعلق أولى هذه الفرضيات بمسألة العلية – فالباحث لا يستدرج فى أية مرحلة إلى خط بحثى بعينه وفقًا لمجموعة محددة سلفًا من أسباب النزاع أو نمطية الأسباب. والمفاهيم المعطاة هى مفاهيم لأسباب هيكلية ومباشرة، والقضايا التى يتم تناولها متباينة ومعقدة والمجال مجال تحليل متعدد المستويات، ما يحرر الفرد من القيد الذى تفرضه الأسباب. ويمثل ذلك خروجًا مهمًا عن هيمنة التفسيرات أحادية السبب للنزاع التى أعقبت الحرب الباردة. وشهد 'طغيان' السبب

الواحد تغيرات يسميها ديفيد سينجر 'المتهمين المعتادين' أى الأرض أو الإيديولوجيا أو الدين أو اللغة أو العرق أو تقرير المصير أو الموارد أو الأسواق أو الهيمنة أو المساواة أو الثأر (Singer 1996: 38).

وكما أشرنا فى موضع آخر فإن أمثلة التفسيرات أحادية العوامل وأنماط النزاع تشمل نمط 'النزاع العرقى' ونمط 'حرب الموارد' (Porto 2002: 1-50). وتُلصق هذه التصنيفات فى الغالب بصورة سطحية غير نقدية، والنتيجة عرقلة خيارات حسن إدارة النزاع وفضه وبناء السلم. وإذا كنا فى 'تحليل النزاع المعاصر فى المنظور' سلطنا الضوء على فرضية الجشع فى جذر 'نظرية الجشع فى مقابل الظلم' فإننا سنركز فى هذا الفصل وبإيجاز على 'النزاع العرقى' كأحد أنماط النزاع – بل نمط أصبح فى أوائل تسعينيات القرن العشرين 'أكثر المصطلحات رواجًا وآخر معاقل تفسير النزاعات الاجتماعية المعاصرة'.(١)

وهل هناك ما يترتب على تحليل الأحداث الأخيرة فى كينيا أو الحرب الأهلية فى رواندء أو العنف فى إيتورى (شرف جمهورية الكنغو الديمقراطية) أو الحرب الأهلية فى أنجولا والتى انتهت فى عام ٢٠٠٢ كنزاعات عرقية؟ وإذا كان كذلك فإلى أى مدى يختلف التحليل باختلاف الرؤى حول العرقية؟ وماذا يترتب على فهم أوضاع النزاع المسماة 'عرقية' لو اعتُبرت 'العرقية' سمة جماعية أساسية أو متأصلة ذات أساس بيولوجى؟ (مثلاً فان دن بيرج ١٩٨١). ومن ناحية أخرى ما النتائج لو تم تناول العرقية كجانب من الهوية فضفاض ومتغير حسب السياق أو «أداة يستعين بها الأفراد أو الجماعات أو النخب لتحقيق غاية مادية أكبر»؟(٢)

---

(١) Jung et al. 1996: 61. يشير يونج فى هذا الصدد إلى أن «شعار 'النزاع العرقى' أخذ يزداد انتشارًا فى وسائل الإعلام وفى خطاب العلوم الاجتماعية أيضًا منذ نهاية الحرب الباردة» (المرجع نفسه، ٦٠-٦١).

(٢) Lake and Rothchild (1998). التوجه القائل بالأصالة وضعه آيزاكس (Isaacs 1975) وكابلان (Kaplan 1993) وسميث (A.D.Smith 1986).

ومع أن التفرقة بين هذين الرأيين المتعارضين فى الظاهر قد تبدو علمية للوهلة الأولى فإن «مدى اعتبار الباحثين العرقية مباشرة وفطرية فى مقابل الناشئ اجتماعيًا يؤثر على المعتقدات عن نوعية النظم السياسية التى يمكن أن تعدل النزاع على أسس عرقية (Sisk 1996: 13). وفى التوجه القائم على البدائية تعتبر العرقية «سمة ثابتة لدى الأفراد والجماعات».[١] فالعرقية امتداد جوهرى للصلة التى توحد بين الأقارب، فهى حتمية بمعنى أن «هويات الجماعات العرقية تتدفق من صلة قربى ممتدة وسلوكيات عامة مشتركة وتوارث المعايير والعادات الأساسية أو الثقافة العرقية عبر الأجيال».[٢] ويؤدى ذلك بالكتّاب من أنصار الأصالة إلى اعتبار الهوية العرقية شكلاً مستقلاً وفائقًا من أشكال الهوية. ونتائج مثل هذا التوجه قوية؛ فإما تتحول النزاعات إلى نمط محدد تمامًا من النزاع لا صلة بين سماته وسائر النزاعات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. والتوجه القائم على البدائية إذ يرى التقسيمات العرقية أمرًا حتميًا متأصلاً فى السمات البيولوجية وتدعمها قرون من ممارسات الماضى التى لا يسع الأفراد والجماعات الآن أن يغيرونها فإنه يعتبر «النزاع نابعًا من اختلافات عرقية وبالتالى فهو ليس بالضرورة بحاجة لتفسير» (Lake and Rothchild 1998). والسبب فى ذلك أن أنصار البدائية يرون أن «قليلاً من السمات الأخرى لدى الأفراد أو الجماعات ما يتسم بالثبات كالعرقية أو مصدر نزاع بالضرورة مثلها» (المرجع نفسه).

ويتناول الموقف الذرائعى الهوية العرقية بشكل مختلف تمامًا. فالعرقية فيه «أداة يستغلها الأفراد أو الجماعات أو النخب للوصول إلى غاية مادية أكبر».[٣]

---

(١) Lake and Rothchild (1998). التوجه الذرائعى يتبعه كل من جليزر (Glazer and Monihan 1975) وروذتشايلد (Rothchild 1986) وبراس (Brass 1985).

(٢) Anthony D. Smith, 'The sources of ethnic nationalism,' in Michael Brown (ed.), Ethnic Conflict and International Security. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993كما ورد فى Sisk 1996: 120

(٣) Lake and Rothchild (1998). التوجه الذرائعى يتبعه كل من جليزر (Glazer and Monihan 1975) وروذتشايلد (Rothchild 1986) وبراس (Brass 1985).

وهذه الرؤية الذرائعية للعرقية لدى سيسك ترى أن الهوية العرقية «ذات نشأة اجتماعية غالبًا ما توجدها أو تثبطها النخب السياسية الساعية للسلطة فى أنساق اقتصادية واجتماعية محتومة تاريخيًا» (Sisk 1996: 12). وفيما يتصل بتحليل النزاع تنطوى هذه المعادلة بطبيعة الحال على عنصرين حرجين، هما دور النخب الساعية للسلطة فى تعبئة الناس حول الهوية العرقية (وهو ما لا سبيل لفهمه بصورة صحيحة إلا من خلال تحليل شامل للعناصر الفاعلة وشبكاتهم)، ومرجعية 'الأنساق' الاقتصادية والاجتماعية – أى الأسباب الهيكلية والمباشرة فى بحثنا هنا. وإضفاء الطابع الذرائعى على الهوية من جانب العناصر الفاعلة (وهو المبدأ الأساسى للتوجهات الذرائعية) يفترض سلفًا أن الهوية باعتبارها أكثر من مجرد عامل ثابت تنصاع للبناء والاستغلال الاجتماعيين وبالتالى تتأثر بالأنماط نفسها التى تميز تعبئة الجماعات على مستويات أخرى ولأغراض شتى. والحقيقة أن الهوية كما تشير الجابرى هى الصلة الأساسية بين التعبئة الفردية والجماعية من أجل النزاع، سواء أكانت هوية مع الجماعة أو المجتمع أو الدولة، حيث يجتمع ممثلوها على اللجوء للقوة فى التعامل مع النزاع.[١]

ونرى من جانبنا وتبعًا لرأى سيسك أن الهوية لا سيما فى علاقتها باندلاع ما يعرف 'بالنزاعات العرقية' يمكن فهمها بشكل واضح فى منتصف المسافة بين التوجه القائم على البدائية والتوجه الذرائعى (Sisk 1996: 13). وبذلك فبصوغ الهوية العرقية برؤية قائمة على البدائية والذرائعية نكون فى وضع أفضل لفهم دورها ومكانتها وتطورها وطبيعتها الدينامية فى مواقف النزاع المسلح. فتوجه كهذا يدفعنا مثلاً إلى انتقاد نمط تفسير 'الضغائن القديمة' والذى يقارن بتفسير الإبادة الجماعية كما فى روانده وبوروندى. كما أنه يضع العنف الجارى فى كينيا والنزاعات الخفيفة المستمرة فى إثيوبيا أو محاولة الانقلاب فى تشاد فى منظور يصعب تحديده بدقة. من ثم يتحتم على الباحث فى النزاعات أن يحلل نقديًا

(١) Jabri 1996. وانظر أيضًا Jung et al. 1996: 61.

الأوضاع التى يمكن للمشاركين فيها والمراقبين لها أن يصفوها 'بنزاعات عرقية'. ويؤدى هذا إلى اعتبار أن الهوية والهوية العرقية وإن كانت حاجة إنسانية أساسية فهى فضفاضة وطيعة وناشئة ومتغيرة. وفى حين أن الهوية الثقافية قد تكون أقوى وأكثر احتمالاً من معظم الهويات الجمعية الأخرى (كالإيديولوجية والطبقية) كما يقول جور فالأرجح أن توجد أساسًا للتعبئة السياسية والنزاع بإيجادها الأساس للتفرقة السلبية بين الشعوب (عدم المساواة بين الجماعات الثقافية فى المكانة والرخاء الاقتصادى والوصول للسلطة السياسية) والتى تترسخ عن عمد من خلال السياسات العامة والممارسة الاجتماعية.[١]

هنا تصبح الكتابات الكلاسيكية لجيمس دايفيز (James Davies 1962: 5-19. 1973) وتد روبرت جور[٢] عن الحرمان النسبى ذات صلة. نشأ نهج الحرمان النسبى لتفسير العنف الفردى والجماعى. ويعتبر هذا النهج الشعور النسبى بالحرمان أهم عوامل التذمر وتعبئة الناس للسلوك النزاعى. وفى قلب التذمر الفردى والجماعى تكمن فكرة التوقعات التى يستحيل تحقيقها. ويرى ديفيز أن العنف السياسى ينجم عن هوة غير محتملة بين ما يريد الناس وما يحصلون عليه؛

---

(١) Gurr 1996: 63. وفى هذا الصدد يرى بيتر وورزلى أن «السمات الثقافية ليست مطلقات أو مجرد تصنيفات فكرية، بل تستغل لإيجاد هويات تضفى شرعية على مطالبات بحقوق. فهى إستراتيجيات أو أسلحة فى منافسات على سلع اجتماعية نادرة» (نقلاً عن إريكسون Erikson 1993). وهذا أيضًا موقف الذرائعيين كما يقدمه تيموثى سيسك: «عادةً ما يرى الذرائعيون فى النزاع العرقى مسألة لا تتعلق بهويات متنافرة بل نتيجة لـ (أ) أنماط تفاضلية للتحديث بين الجماعات (ب) التنافس على الموارد الاقتصادية والبيئية فى أوضاع تتفاوت فيها العلاقات بين الجماعات تبعًا للثروة والمكانة الاجتماعية. أى أن العرقية غالبًا ما تكون غطاء لتحقيق مصالح اقتصادية فى الأساس» (Sisk 1996: 12).

(٢) Gurr 1970. وانظر أيضًا أوبرشال (Oberschall 1969: 5-23). وللاطلاع على تطبيق لدراسة حالة انظر بيريل (Birrel 1972: 317-43).

عن الفارق بين التوقع والإشباع.[١] وهذا التناقض يعد تجربة محبطة وحادة بما يكفى لأن تؤدى إلى تمرد أو ثورة.[٢]

وفى هذا الصدد يوجهنا تطبيق النهج الهيكلى على تحليل النزاع من جانب الجابرى فى كتابها بعنوان 'مقالات فى العنف' (Discourses on Violence) الوجهة الصحيحة. فهى تقول إن العلاقة بين العناصر الفاعلة ولغات خطابهم وتصرفاتهم هى التى تظهر فيها مسألة الهوية وبالتالى الهوية العرقية. فإذا كانت السمة الغالبة على الهوية وامتدادها الهوية العرقية التعارض أو الاختلاف بمعنى أن هويتى تصاغ فى تعارض مع نقيضها فعلينا أن نحدد موقع فهم هذا النوع من الوسائط من خلال الممارسات التى تشكل مثل هذه التفسيرات وتدعمها.[٣] معنى هذا أن البحث لا ينبغى أن يركز على مفهوم مباشر وغير نقدى وصريح 'للجماعة العرقية' (الفاعل) باعتباره منشئ الممارسة الاجتماعية (النزاع العرقى فى مفهومنا). ولكن لا ينبغى أيضًا أن ينطوى على التخلى عن الجماعة العرقية باعتبارها الفاعل أو على إلغائها. ولهذا الأمر صلة وثيقة بتحليل النزاع لأنه يسمح بتفسير دينامى للأحداث وذو فائدة خاصة فى فهم نشأة جماعات النزاع وتطورها والدور الحيوى للتعبئة وأنماطها.

---

(١) Gurr 1970. ينشأ الحرمان النسبى كما يصوغه تد روبرت جور حين يخفق الفرد فى تحقيق ما يعتقد أنه حق له. وهو آلية تفرز إحباطًا قد يدفع الناس للمشاركة فى اعتراض وعنف سياسى. من هنا يقول جور إن «كلما تعاظم ما يشعر به الفرد من حرمان بالنسبة لتوقعاته زاد سخطه. وكلما ازداد السخط حدة وانتشارًا بين أفراد المجتمع ازدادت احتمالات الغضب المدنى وضراوته».

(٢) يقول دينيس ساندول إن جيمس دايفيز يعدل 'تسلسل الاحتياجات' الذى قال به أبراهام مازلو معتبرًا أن إحباط الاحتياجات الكبيرة (المادية والاجتماعية والاعتزاز بالذات وتحقيق الذات) أو المساعدة (الأمن والمعرفة والسلطة) هو الذى ييسر الانتقال من عمليات النزاع المعلنة إلى عمليات النزاع المعلنة العدوانية (Sandole 1993: 14).

(٣) لمزيد من التناول المتعمق لنظرية الهيكلة وتطبيقها على النزاع انظر Jabri, 'A structuration theory of conflict.' in Jabri 1996: 54-90.

وباشتراط تقويم العلية على شتى مستويات الطيف الاجتماعى وعلاقته بمختلف مجالات القضية تسمح المناهج التى نناقشها باتباع نهج أشمل فى تناول أسباب الحرب، نهج يقوم على حقيقة فحواها أن أى نزاع له أكثر من سبب وأن الأسباب يمكن العثور عليها فى أكثر من نوع من المواقع. من ثم يجب تحاشى تفسيرات الحرب القائمة على سبب واحد أو عامل واحد لأنها تؤدى إلى تبسيط ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، وهو مطلب تؤكد عليه فيفيان الجابرى حيث تقول إن «تاريخ العنف السياسى البشرى يبين أنه لا يسعنا أن ننتج تفسيرات أحادية السبب للحروب» (Vivienne Jabri 1996: 3) فى حين يرى مايكل براون أن «أفضل الدراسات العلمية للنزاع الداخلى تستمد قوتها من عدم ركونها إلى تفسيرات أحادية العوامل. بل تسعى لنسج عوامل عدة فى تناول أعقد».[١] وهو ما يقصده جوناثان جودهاند بقوله:

> **«من ثم فدعم منهجية تقويم النزاع يتمثل فى افتراض أن ليس ثم إطار تفسيرى واحد لتناول مثل هذه الأنساق النزاعية المعقدة، والتحدى هو مزج عناصر فكرية متباينة ... وتكمن قيمة التحليل فى إدراك الصلات والتداخلات بين مصادر التوتر فى شتى القطاعات وعلى مختلف الصعد».**
>
> **(DfID 2002: 9, 11)**

المستويات والعناصر الفاعلة والتعبئة. إن تحويل التركيز الذى يشمله التحول عن المستوى الكلى إلى تحليلات تركز على العناصر الفاعلة المحلية والأوضاع المحلية يفسر جزئيًا أهمية التحليل المتعدد المستويات فى الأطر التى سبق أن تناولنا. وفى مجال العلاقات الدولية يجنح تناول أسباب الحروب بصفة

---

(١) Brown 1996b: 574. وانظر أيضًا شميد (Schmid 1998).

عامة إلى اتباع ما يسمى بتوجيه 'مستوى التحليل'.[1] و'مستويات التحليل' وضعها أصلاً كينيث والتس فى كتابه الكبير 'الإنسان والدولة والحرب' (Kenneth Waltz. Man. the State and War).[2] ويرى والتس أن من الطرق المناسبة لتناول وفرة المناهج والنظريات حول أسباب الحرب تقسيمها حسب الموقع الذى تضع فيه البؤرة الأصلية لأسباب الحرب فى الطيف الاجتماعى. ومن بين وفرة ما كتب عن أسباب الحروب يشير والتس إلى ثلاثة توجهات رئيسة عن السبب الحاسم للحرب لدى كل من الكتّاب الذين تناولنا. وبإطلاقه عبارة'العلاقات الدولية' على هذه التوجهات يقسم والتس الأدبيات الغزيرة المشار إليها إلى ثلاثة عناوين هى 'مفهوم الفرد' و'مفهوم الدولة القومية' و'مفهوم نظام الدولة'.[3]

والنقطة المهمة فى كتاب 'الإنسان والدولة والحرب' تتعلق بفرضية والتس بأن المفاهيم الثلاثة جميعًا ضرورية لفهم أسباب الحرب. فيقول هو نفسه إن «مزيجًا من مفاهيمنا الثلاثة لا أحدها دون غيره ضرورى لفهم العلاقات الدولية فهمًا دقيقًا ... أى أن فهم النتائج المحتملة لأى سبب بعينه قد يتوقف على فهم علاقته بسائر الأسباب» (Waltz 1959: 14). وتتضح أهمية أخذ المفاهيم الثلاثة فى الاعتبار فى الفقرة التالية: «لابد من إدراك أهمية الإنسان والدولة ونظام الدولة فى أية محاولة لفهم العلاقات الدولية، وهو نادرًا ما يدركه المحللون حيث يركزون على أحدها ويتجاهلون الآخرين». ويقول إن «شعبية أى مفهوم تختلف حسب

---

(١) لمزيد من التناول المتعمق لتطور مشكلة مستوى التحليل فى العلاقات الدولية انظر Buzan 1995: Singer 1961: Moul 1973: 494-513. وللاطلاع على نموذج لتطبيق هذا الإطار فى تناول النظريات الرئيسة للنزاع الدولى انظر Levy 1996; Sandole 1993.

(٢) Waltz 1959. بعد النشر جاء تحولنا عن 'صور العلاقات الدولية' إلى 'مستويات التحليل' بصورة أساسية نتيجة لمطالعة سنجر (Singer 1960).

(٣) يقول والتس نفسه: «أين يمكن العثور على الأسباب الرئيسة للحرب؟ الإجابات محيرة فى تنوعها وفى سماتها المتناقضة. ولتسهيل إدارة هذا التنوع يمكن البحث عن الأجوبة فى العناوين الثلاثة التالية: داخل الإنسان، داخل بنية الدول، داخل نظام الدولة» (Waltz 1959: 12).

الزمان والمكان، لكن مفهومًا واحدًا لا يكفى»، وإن نتيجة التركيز على مفهوم واحد قد تفسد تفسير غيره».[1] وكان والتس يدرك أن الحرب والنزاع المسلح لهما أكثر من سبب وأن «الأسباب يمكن العثور عليها فى أكثر من نوع واحد من الأماكن» (Buzan 1995: 198). وقد يبدأ المحلل من أحد المستويات المحددة فى حين أن أخذ المفاهيم الثلاثة جميعًا فى الحسبان يعد ضروريًا لأن «الوصفات التى تستقى من مفهوم واحد مباشرة تعتبر منقوصة، لأنها تقوم على تحليلات جزئية. والسمة الجزئية لكل مفهوم تخلق توترًا يدفع المرء إلى إدراج الآخرَين» (Waltz 1959: 230).

والهوية محورية بالنسبة لمعظم الجماعات المتورطة فى الحروب المعاصرة فى كفاحها من أجل تقرير المصير أو الاستقلال أو الحكم الذاتى أو الانفصال أو المشاركة فى الحكم. وتحليل النزاع المعاصر يبدأ عند بعض الكتّاب على مستوى الوحدة بالنظر إلى جماعات النزاع نفسها.[2] وهذا التركيز يتبع خطى إدوارد عازر وهو من رواد مبحث النزاع، وكان يرى أن «أكثر وحدات التحليل فائدة فى حالات 'النزاع الاجتماعى المطول' هى جماعة الهوية – العرقية والعنصرية والدينية والثقافية وغيرها (Azar 1986, 1990b: 147, 148). ويتوسع عازر فى موقف جون بيرتون من مركزية 'الاحتياجات الإنسانية الأساسية' فى نظرية النزاع (Burton, John W. 1987) معتبرًا أن الاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف الجمعى وعدالة التوزيع أصلية وبالتالى ثابتة ومؤكدًا على أن هذه الاحتياجات يتم التعبير عنها عبر الهوية الجمعية الدينية أو الثقافية أو العرقية. ويقر بوضوح أن المشكلة تكمن فى صوغ النزاعات المعاصرة فى إطار المصالح المادية كالامتيازات التجارية أو تملك الموارد، فى حين أن الشواهد العملية تبين أنها «ليست كذلك».

---

(١) لمرجع نفسه، ١٦٠، ٢٢٥. وانظر أيضًا مقدمة كتاب كيدلارسكى Midlarsky 1993: xiii-xv.

(٢) فى هذا الصدد يقول رونالد فيشر: «من ثم فالوحدة الأساسية للتحليل فى النزاع الاجتماعى المطول هى جماعة الهوية (كذا) بتعريفها العرقى أو العنصرى أو الدينى أو اللغوى أو غيره، فمن خلال جماعة الهوية يتم التعبير عن الاحتياجات الإنسانية الملحة بمفردات اجتماعية وغالبًا سياسية. كما أن الهوية الجمعية نفسها تتوقف على إشباع الاحتياجات الأساسية كالأمن والاعتراف وعدالة التوزيع» (Fisher 1997: 5).

من المهم إذن فهم الطريقة التى تنظم الجماعات بها نفسها حين تعى أنها فى موقف مواجهة مع جماعة أخرى. وبذلك فالجماعة لا تحددها المصلحة المشتركة وحدها. فلابد للتعريف أن يقوم على التواصل والتفاعل. ولفهم الطرق التى تشكل بها الجماعات نوعًا من الكيانات الجمعية وتصبح على وعى بذلك من خلال التشارك فى قدر من الظلم والسخط[١] لابد من نهج سلوكى أو تفاعلى لديناميات النزاع. وكما يشير ميتشل «فالنزاعات ليست ظواهر جامدة، وبالتالى فالجوانب الديناميةللنزاع والتى تغير بنيتها وعلاقاتها وتفاعلاتها بمرور الزمن تعد جوانب أساسية لأى تحليل رصين» (Mitchell 1981: 33).

إذن فدمج الديناميات فى تحليل النزاعات أمر أساسى. وفى هذا الصدد يقدم كتاب لويس كريسبرج الذى أصبح من الكلاسيكيات الآن بعنوان 'النزاعات الاجتماعية' (Louis Jriesberg, Social Conflicts)[٢] رؤية سلوكية باعتبار 'النزاعات الاجتماعية علاقات اجتماعية':

> **«... فى كل مرحلة من النزاع تتفاعل الأطراف اجتماعيًا؛ فيؤثر كل طرف على الطريقة التى يتصرف بها غيره ويبدى رد فعل تجاه غيره ويستبق (كذا) ردود فعل غيره. حتى الغايات التى يسعى إليها كل طرف تنشأ عبر التفاعل مع الخصوم»**
>
> **(Kriesberg 1998: 21)**

---

(١) Kriesberg 1982: 68. ويضيف الكاتب قائلاً: «يهمنا فى المقام الأول أن نفهم كيف تصبح جماعات النزاع واعية بنفسها كجماعات وتدرك أنها تعانى ظلمًا فتصوغ أهدافًا للحد من سخطها على حساب طرف آخر».

(٢) يمكن مطالعة نسخة منقحة من هذا الكتاب فى Kriesberg 1998.

كما يؤكد كريسبرج على أن أى موقف نزاعى يكون ناجمًا عن نزاعات متشابكة عدة. ووجود نزاعات متشابكة متعددة يؤدى إلى التواصل بين مختلف المراحل بمعنى أن كل نزاع يعد جزءًا من نزاع أكبر وتصاحبه نزاعات أخرى، حتى أن كل وحدة نزاعية قد تكون فى مرحلة بعينها ضمن النزاع الرئيس، ولكنها فى مرحلة أخرى تكون ضمن نزاعات أخرى متصلة غير بؤرية. فعمليتا التوقع والتغذية الارتجاعية مثلاً تؤثران على كل من مراحل النزاع وتوجد تواصلاً واعتمادًا متبادلاً بين المراحل. وعمليتا التوقع والتغذية الارتجاعية فى دورات النزاع أداتان لما يسميه ساندول عمليتى نزاع استثارة الذات وتخليد الذات. وبذلك فقد تفسر التصرفات الدفاعية كتهديد (ما يعرف بـ 'المأزق الأمنى') ما يساعد على إيجاد تفاعلات ودورات نزاعية.(١) كما أن من السمات الثابتة لعمليات النزاع ما يعرف 'بسوء الفهم' لا سيما فيما يتصل بـ 'سوء فهم قدرات الخصوم والدول الثالثة ونواياهم' كما يقول ليفاى.(٢)

ولحجم جماعات النزاع وتكوينها ولا سيما رؤيتها الإيديولوجية أهميتها حيث تساعد على تفسير اختيارها نهجًا بعينه فى النزاع. فحجم الجماعة ومعايير مشاركتها وتجربتها فى المحاولات السابقة لإصلاح أوجه الظلم كلها سمات مهمة. وجماعات النزاع تبدى درجات شتى من التنظيم ووضوح الحدود. ففى حين تكون لدولة ما حدود واضحة ومرسمة قد تبدى جماعة عرقية ما درجة أقل من وضوح الحدود. وهذا أمر له أهميته فى فهم الطريقة التى يتم بها تعبئة الأطراف فى مختلف جماعات النزاع والأساس الذى تتم تعبئتها عليه وتنظيمها من أجل السلوك النزاعى. والشيء نفسه يصدق على درجة التنظيم حيث تتفاوت بدرجة هائلة من جماعة أو طرف نزاعى محتمل وآخر. بل إن درجة تنظيم جماعة نزاع ما تساعد

---

(١) انظر Vasquez 1993: ch. 5.

(٢) Levy 1996: 5. للاطلاع على مناقشة متعمقة لهذه النقطة انظر Jervis 1976; Nicholson 1992b.

أيضا على تفسير عملية التجنيد سواء الفعلية أو المرتقبة، والتنويعات فى مواقف القادة.[١] من ثم فمن المهم فهم تكوين جماعات النزاع وما تعتبره إجحافا وطريقة صوغها أهدافها وما تتبع من سبل لتحقيقها.

ولابد أيضا من النظر إلى قرارات النخب وتصرفاتها. فيرى براون أن «العديد من النزاعات الداخلية تنجم عن عوامل داخلية على مستوى القاعدة، ومع ذلك فإن غالبيتها الساحقة تنتج عن عوامل داخلية على مستوى النخب»، ويضيف أن «الزعماء غير الأسوياء هم المشكلة الأكبر» (Brown 1996b: 575). وسواء أكان الزعماء يركنون فى تصرفاتهم إلى المعتقدات الإيديولوجية (الخاصة بتنظيم الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بلد ما)، وسواء أكانت تصرفاتهم ناجمة فى جوهرها عن صراعات على السلطة بما قد يؤدى إلى تعديات على سيادة الدولة فإن للزعماء الفرادى وجماعات النخب دورًا لا مجال لإنكاره فى نشأة النزاعات وتفاقمها. وهذا النهج فى الاستدلال ينظر إلى الطرق التى تؤجج بها النخب السياسية النزاع «فى أوقات القلاقل السياسية والاقتصادية بهدف صد منافسيهم فى الداخل» (المرجع نفسه، ١٨).

وفى أى نزاع عنيف تتأثر العلاقات بين الخصوم بآليات اجتماعية نفسية كالخوف والبغض والشك. وبمعاناة الطرفين نتائج السلوك النزاعى تزداد شكوكهم فى الخصم وتنشأ حواجز التواصل. و«... بتفاقم الصراع تجنح وسائل الصراع إلى الزوال من النزاع الأساسى. وبذلك قد يعتبر النزاع ذا مكونات 'غير واقعية'» (Kriesberg 1998: 174).

وما أن ينشب العنف حتى تبدأ القضايا المتنازع عليها فى التضخم وتبرز إلى السطح سائر القضايا الخلافية المرتقبة أيضًا. ويرى كريسبرج أن هذا التمدد فى القضايا قد يؤدى إلى تضخيم الأهداف الفرعية التى تصبح ذات صلة مضافة

---

(١) يشير كريسبرج إلى أن «جماعات النزاع المنظمة باستمرار تحظى بميزة تعبئة على أطراف النزاع الطارئة، كما هو الحال بين الحكومات والمحتجين أو الثوار» (Kriesberg 1998: 92).

لطرفى النزاع: «... وما أن يبلغ السلوك النزاعى نقطة يبدأ عندها اللجوء إلى التهديدات والتصرفات القهرية الحادة تكون هناك دينامية تفاعلية تساعد على توسيع نطاق القضية المتنازع عليها».[١]

ومن المتغيرات الأخرى فى العلاقات بين جماعات النزاع النسق الاجتماعى الذى تشكله أو الذى تنتمى إليه. ونظرًا لأن السياق الاجتماعى الذى تعيش فيه أطراف النزاع يعد من مصادر سخطهم والقناة التى يستمدون منها تصرفاتهم فى آن معًا فمن المهم التحرك لأعلى لمستوى واحد من مستوى جماعات النزاع. وعلى المرء أن يتذكر أن 'النزاعات الاجتماعية المطولة' لها عند عازر شروط تتمثل فى أربع مجموعات من المتغيرات هى: المضمون الجمعى، والحرمان من الاحتياجات الإنسانية، والحكم ودور الدولة، والارتباطات الدولية.[٢] وللانتقال لمستوى واحد أعلى فى تحليل النزاع لتأمل دور الدولة أهميته لأن «العلاقة بين جماعات الهوية والدول هى التى تحتل قلب المشكلة» (Miall et al. 1999: 73).

وعلينا الآن أن نتحول إلى مستوى الدولة لفهم الظروف الضمنية والمباشرة لنشوب النزاع. تنشب غالبية النزاعات المسلحة المعاصرة فى بلدان متخلفة ربما تمر بعمليات تحديث سريعة أو تحولات سياسية، وكذا فى بلدان تتسم الدولة فيها بالضعف والاضمحلال.[٣] ومشكلة ضعف الدولة وفشلها يجب النظر إليها من منظور الشرعية السياسية وما إذا كانت لديها مؤسسات حكم قادرة على فرض سيطرتها على سكانها وكامل الأراضى الخاضعة لنطاق سلطتها.[٤] ومسألتا الشرعية والكفاءة تتسمان بدقة خاصة. فكما يشير كل من فان دى جور وروبيسينغ

---

(١) المرجع نفسه، ١٧٢. هذه النقطة نفسها يؤكد عليها كل من جور (١٩٧٠: ٣٥) وبيركوويتس (Berkowitz 1969: 42-6).

(٢) للمزيد انظر Miall et al. 1999: 70. وانظر Azar 1990b: 7-12.

(٣) للمزيد انظر Zartman 1995.

(٤) انظر Migdal 1996 وأيوب (Ayoob 1996). وانظر أيضًا Cohen et al. 1981; Tilly 1985.

وسيارون «ينبغى الرجوع بظاهرتى الدولة الضعيفة أو الفاشلة فى 'العالم الثالث' إلى العلاقات بين الدول وقدرة الدولة – الحكومة المركزية – على الحفاظ على بنية الدولة».(١) كما أن مشكلات ضعف الدولة تبدو متوطنة فى البلدان المتخلفة والمستعمَرة سابقًا. فالبلدان ذات الخلفية الاستعمارية والتحديد العشوائى للحدود من قبل قوى خارجية وانعدام التماسك وحداثة اتخاذ الوضع القانونى للدولة والتخلف كلها عرضة للنزاع. وفى حالات كهذه لا مفر من أن تكون عمليات بناء الدولة نزاعية، وتزيد احتمالات النزاع بمحاولات بناء الأمة.

والحالات التى تتسم بإرث استعمارى وبما يسميه عازر 'المجتمعات الضعيفة' (تفسخ الصلة بين الدولة والمجتمع) يعتبرها ميال «ملازمة لانتشار النزاع لا سيما فى الدول غير المتجانسة حيث لا وجود لإرث من المواطنة المشتركة والمتساوية قانونيًا» (Miall et al. 1999: 86). وتؤكد التفسيرات التى تركز على الإرث الاستعمارى أن المأزق بعد الاستعمارى كما تعبر عنه محاولات بناء دولة ما بعد الاستقلال من الأسباب الرئيسة للرخاء المعاصر. ويشتمل هذا المأزق مثلاً على بنى للسلطة من ابتكار الحكام الاستعماريين السابقين وتقوم عادةً على بنى موحدة تسيطر على تنويعة من الشعوب الإقليمية أو الجماعات العرقية والقبَلية؛ أو حيثما كانت السلطة الاستعمارية السابقة تدعم جماعة عرقية بعينها؛ أو فراغ السلطة الناجم عن جلاء متعجل للاستعمار بما يؤدى إلى تناحر على السلطة والسيطرة على الموارد الطبيعية والأرض بين الأطراف المتناحرة أو الشعوب أو الجماعات العرقية (انظر Holsti, K. 1996: 61-81).

وفى الحالات التى تعجز بنى الدولة فيها عن تلبية الحاجات الأساسية (الأمن المادى والوصول إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقبل الهوية الجمعية) يميل الأفراد إلى العودة للوسائل البديلة لتلبيتها. وسبق أن رأينا أن الوعى

---

(١) Van de Goor et al. 1996: 9. وانظر أيضا R. Jackson 1990.

بالذات ككل وكشرط لنشأة الجماعة يتوقف على وجود انقسامات تشكل أساس للتعريف بالذات الجمعية. كما تناولنا كيف يمكن لهذه الانقسامات والتقسيمات أن تقوم على القومية أو العرق أو الإيديولوجيا أو الطبقة أو الديانة أو العمر أو الجنس، إلخ. وسواء أتفاقم أحد النزاعات إلى درجة اللجوء للعنف أم لا فهو أوثق صلة بالنظام السياسى ولا سيما بمدى ما تتسم به مؤسسات الحكم من تفرقة أو بقيامها على إيديولوجيات إقصائية. وكما يشير إدوارد عازر فإن «... معظم الدول فى البلدان التى تعانى نزاعات اجتماعية مطولة ليست محايدة» فى أن «السلطة السياسية تحتكرها جماعة هوية سائدة أو تحالف من جماعات هوية» و«هذه الجماعات تستغل الدولة كأداة لتعظيم مصالحها على حساب غيرها ... ووسائل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية موزعة دون تساوٍ فتزيد فرص النزاعات الاجتماعية المطولة» (Azar 1990b: 10).

لذا فتحليل النظام السياسى يعد ضروريًا للتوصل إلى فهم تام لأية حالة نزاع. فنوعية نظام الحكم والنظام السياسى وأسسه الإيديولوجية وما يتمتّع به من شرعية ونيابية كلها تؤثر بشدة على أنماط العلاقات بسائر العناصر الفاعلة فى المجتمع. وفى النظم الشمولية القمعية الإقصائية تزداد احتمالات الانشقاق، وبالتالى يزداد الميل للنزاع. والأسس الإيديولوجية لنظام ما تؤثر على نمط علاقته بمختلف جماعات المجتمع وسبل فض النزاعات. وتساعد إيديولوجيات النظم الإقصائية القائمة على التمييز العرقى والدينى والسياسى والطبقى على التفرقة بين قطاعات المجتمع بمنع «الدولة من تلبية احتياجات مختلف عناصرها» (المرجع نفسه، ١١) وبالتالى تؤجج السخط.

والعوامل الاقتصادية أساسية أيضًا بالنسبة لفهم الأسباب المباشرة للنزاع. فكما يشير ميال إلى أنه من «الصعب مرة أخرى دحض مقولة عازر بأن النزاع الاجتماعى المطول يرتبط بأنماط التخلف أو التنمية غير المتساوية» (Miall et al. 1999: 86). وتساعد التحولات المتعجلة وسط الفقر والإقصاء الاجتماعى وارتفاع

معدلات البطالة والركون إلى صادرات السلع الواحدة على زيادة احتمالات النزاع المسلح. وإضافة إلى النزاعات القائمة على سوء التوزيع داخل المجتمعات والمرتبط بندرة الموارد فوجود الموارد الطبيعية التى يسهل استخراجها ومقايضتها (الخشب، المعادن، النفط) يقوى احتمالات نشوب النزاعات. يقول مايكل براون:

> **«... تساعد البطالة والتضخم والتنافس على الموارد ولا سيما على الأرض على زيادة الإحباطات والتوترات الاجتماعية ويمكن أن تمهد الساحة للنزاع. والإصلاح الاقتصادى لا يساعد دائمًا وقد يفاقم المشكلة على المدى القصير، لا سيما إذا اشتدت حدة الصدمات الاقتصادية وتوقف الدعم الحكومى للغذاء وسائر السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية»**
>
> **(Brown 1996b: 19)**

ويشتد تأثير العوامل الاقتصادية بخاصة حين ترتبط بأنماط التوزيع بين الجماعات. فإحساس بعض الجماعات بوجود تفرقة واضحة فى الفرص الاقتصادية والوصول إلى الموارد والفوارق الشاسعة فى مستويات المعيشة بين الجماعات يساعد على الشعور بالظلم. كما أن عمليات التحديث المتعجلة قد تزيد من فرص النزاع فى مجتمع ما بما قد يترتب عليها من تغييرات هيكلية عميقة – كالهجرة والتحول الحضرى وغيرهما.[١] كما تؤثر أنماط التفرقة هذه على الجماعات ثقافيًا واجتماعيًا. ففرص التعليم والاعتراف بلغات الأقليات وعاداتها والتنميط الاجتماعى وإلقاء اللوم على الغير بناء على الخصائص الثقافية والاجتماعية للجماعات – كلها تساعد على تدهور العلاقات بين مختلف فئات المجتمع وتزيد من فرص نشوب النزاع.

---

(١) Brown 1996b: 18-20. وللمزيد عن موضوع النزاع والتنمية الواسع النطاق انظر Huntington 1968, 1971; Gurr 1970; Newman 1991.

وأخيرًا فلابد أيضًا لتحليل النزاع من أن يأخذ فى الحسبان المستويات الإقليمية والدولية وتأثيرها على بعض النزاعات؛ وهو ما يسميه إدوارد عازر 'الصلات الدولية' والذى يعد من الأفرع الرئيسة الأربع للمتغيرات التى تسهم فى نشوب النزاعات الاجتماعية المطولة.(١) وكما يقول مايكل براون «فمع أن الدول المجاورة والتنمية فى الدول المجاورة نادرًا ما تشعل حروبًا أهلية شاملة فإن النزاعات الداخلية كليا تقريبًا تزج بالدول المجاورة فيها بصورة أو بأخرى» (Brown 1996b: 590). وبالتالى فتورط طرف ثالث بما يؤدى إلى التصعيد أو التهدئة يعد مهمًا فى تحليل معظم النزاعات المسلحة المعاصرة. فالأطراف الثالثة قد تؤجج صراعا بدعم الأطراف المتنازعة، أو تهدئ صراعا من خلال بذل مساعٍ لفض النزاع سلميًا:

> **«... الأطراف الخارجية ليسوا مجرد موالين محتملين ثم فعليين. فتدخلهم وتورطهم النشط أعقد من مجرد اختيار أحد الأطراف لنصرته. وتدخلهم يغير أبعاد النزاع والنتائج الممكنة لكافة الأطراف ... للأطراف الخارجية مصالحها الخاصة وهذه المصالح تؤثر على تصرفهم فى أى نزاع. وإذا كان الطرف الخارجى على قدر كافٍ من القوة بالنسبة للمتنازعين فقد يتمكن من فرض شروطه على أطراف النزاع ...»**
>
> **(Kriesberg 1998: 244)**

---

(١) يشير عازر إلى نموذجين من الصلات الدولية: الاعتماد الاقتصادى (الحد من استقلالية الدولة وتشويه أنماط التنمية الاقتصادية وبالتالى زيادة الحرمان من احتياجات بعض الجماعات) وصلات التبعية السياسية العسكرية بالدول القوية (حيث توفر الدولة المتبوعة الحماية للدولة التابعة فى مقابل ولاء الأخيرة. ما قد يؤدى إلى اتباع الدولة التابعة سياسات داخلية وخارجية منبتة الصلة عن حاجات شعبها أو تتناقض معها. انظر Azar 1990b: 11, 12.

وماذا عن المستوى الدولى؟ يوضح ميال ورامزبوتان وورودهاوس ثلاثة اتجاهات متداخلة تشير على مستوى عالمى إلى مصادر للنزاعات المعاصرة:

> **«... أشكال عدم المساواة العميقة والثابتة فى التوزيع العالمى للثروة والقوة الاقتصادية؛ والقيود البيئية الناجمة عن أفعال البشر وتتفاقم نتيجة للإفراط فى استهلاك الطاقة فى العالم المتقدم والنمو السكانى فى العالم المتخلف، ما يجعل من الصعب تحسن الرخاء البشرى عن طريق النمو الاقتصادى التقليدى؛ والعسكرة المستمرة للعلاقات الأمنية ومنها انتشار أسلحة الدمار ...»**
>
> **(Miall et al. 1999: 78)**

كلمة ختامية

> **«... أثبت البحث بوضوح أى العوامل أهم فى دراسة النزاع العنيف. والنزاعات تاريخية وديناميةومتعددة الأبعاد، ولها أسباب ونتائج متعددة بعضها غير متوقع وغير مقصود. كما أنها تشتمل على عدد كبير من العناصر الفاعلة ويجب تناولها من مستويات متباينة من التحليل والتدخل ...»**
>
> **(Douma et al. 1999)**

يعد تطور تحليل النزاع وأطر تقويمه والتوسع فى تطبيقهما إنجازًا مهمًا يشهد بفوائد الحوار المتعدد المباحث بين الباحثين والممارسين. ومن الافتراضات الكامنة وراء إيجاد هذه الأطر ما صار جزءًا من أدبيات مباحث عدة منذ فترة، إلا أن تطبيقها فى الواقع العملى لا سيما فى أفريقيا ظل ضعيفًا إلى وقت قريب. ونود

أن نختتم هذه الصفحات بالنظر فى تحدٍ إضافى واحد يواجه التطبيق. فتحليل النزاع لأغراض التقويم الإستراتيجى والسلم وقياس تأثير النزاع أو كفاية التدخلات التنموية وكما طورته هيئات عديدة فى بيئات متباينة لا ينبغى اعتباره ممارسات فردية، بل يجب تثبيته فى الأنشطة اليومية للهيئات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المؤسسات المشاركة فى منع النزاعات وإدارتها وفضها – ونشير هنا إلى البعد القارى (الاتحاد الأفريقى) والبعد الإقليمى (التجمعات الاقتصادية الإقليمية). وكما تبين فى كل من دارفور والصومال وشرق الكونغو (شمال كيفو بخاصة) هناك حاجة ماسة للمراقبة المستمرة وتحليل الحالات المتغيرة.

ولكن إذا كان تحليل الأحداث اليومية فى هذه المناطق ولا سيما ظهور إستراتيجيات استجابة مناسبة يهدف إلى تجاوز الهدف إلى 'إطفاء النيران' والمشاركة بشكل مباشر من أجل إيجاد سلم ثابت ودائم فإن فهم الظروف الهيكلية الكامنة وراء نشوب النزاع يمثل ضرورة. ونرى من جانبنا أن لهذه الأطر دور مهم فى هذا الصدد، إذ تساعد على التعمق فى فهم التفاعل بين ما يسميه ساندول 'النزاع كظرف طارئ' و'النزاع كعملية'. ولا سبيل لقياس التوازن الدقيق بينهما فى أية مرحلة من تطور النزاع إلا بالتحليل الدقيق والشامل. وكما يشير ساندول: «ليس التحديد الثابت للمتغيرات وما قد يستحق النظر فيه منيا – النزاع كظرف طارئ – هو الذى يتخطى ظروف البدء هذه، بل تحديد العمليات الديناميكية: النزاع كعملية ...» (Sandole 1999: 109-10). وفيما يتعلق بمراحل النزاع أجدنى أتفق مع فرضية ساندول بأنه «ما أن يصل الأمر إلى توصيف النزاع فليس المهم كيف بدأ النزاع (أو متى)» والنتيجة أن «ظروف البدء على اختلافها يمكن أن تؤدى إلى العملية نفسها (اندلاع، تصعيد، استمرار منضبط)» (المرجع نفسه، ١٢٩). ولا شك فى رأينا أن السلم الإيجابى لا مجال لتحقيقه إلا بتناول الأبعاد الهيكلية التى تميز أية حالة عنف، ولابد من فهمها لتحقيقها. من ثم فلابد من التركيز على العملية قدر التركيز على ظروف البدء 'وبطريقة تربطها بظروف البدء'. وبالتالى يظل بناء السلم الهيكلى والثقافى هو الهدف الأسمى بتعبير جولتانج.

فهم فض النزاع فى أفريقيا

كينيث أوميجه

لدراسة فض النزاع وتطبيقاتها أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا وذلك لأن كثرة النزاعات المسلحة والحروب فى القارة فى عهود ما بعد الاستعمار جعلت لأفريقيا سمعة سيئة كأحد أفقر مناطق العالم وأكثرها اضطرابًا. وشهدت نهاية الحرب الباردة ولا سيما تسعينيات القرن العشرين ومطلع الحادى والعشرين تزايدًا فى نشوب النزاعات داخل الدول فى أفريقيا – أفقيًا بين مختلف الكتل الاجتماعية العرقية والثقافية داخل الأراضى القومية للدولة الواحدة، ورأسيا بين جماعات تشعر بالإقصاء والتهميش من بنى السلطة القائمة من ناحية والسلطة المركزية من ناحية أخرى (Egwu 2007: 406). وكما تبين تجارب تمرد التواريج فى منطقة الساحل والنزاعات فى حوض نهر مانو وجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن العديد من النزاعات التى نشبت كحركات داخلية أو حروب أهلية انتشرت دون قصد إلى سائر البلدان المجاورة أو انتهى أمرها بجر نوع ما من التدخل أو التواطؤ من الدول المجاورة والقوميات العرقية عبر الحدود الدولية.

أدى التاريخ المأساوى ودورة انهيار الدول والحروب والنزاعات المسلحة فى شتى بقاع أفريقيا – وإن طرأ تحسن كبير فى الموقف فى السنوات الأخيرة مع بزوغ فجر الألفية الجديدة – إلى إحياء الجدل حول كيفية منع النزاعات المسلحة وإدراتها وفضها وتحويل مسارها فى القارة. وهذا الفصل يستكشف مفهوم فض النزاع وتطبيقاته فى أفريقيا. فما السبل المختلفة المطبقة فى محاولة فض النزاعات المسلحة أو إدارتها أو منعها فى أفريقيا، وما التحديات والفرص العملية التى تفرزها؟

مناقشات نظرية حول فض النزاع

يأتى فض النزاع ولا سيما النموذج التقليدى أو السائد منه بفرضية أساسية حول نظرية النزاعات وعليتها. وهى فرضية تضرب بجذورها فى الفكرة الواقعية والسلوكية الكلاسيكية (علم النفس السلوكى بخاصة) والتى تقول بأن السلوك البشرى – وبالتبعية سلوك التنظيمات البشرية والمؤسسات والدول – تحركه المصالح الخاصة. ويؤدى تضارب المصالح بين العناصر الفاعلة بالضرورة إلى نزاعات، وقد تنقلب النزاعات إلى صدامات عنيفة إذا لم يكن هناك رادع وهو ما يحدث فى الغالب حسب المسائل المتنازع عليها وسعيًا إلى تحقيق المصالح. ويتفاقم الارتكاس السلوكى إلى نزاع عنيف نتيجة لخلل فى معادلة القوة، ما يمد العناصر الفاعلة بفرصة نهائية لاستكشاف الوسائل القهرية سعيًا لتحقيق مصالحهم. ومن هذا المنطلق الواقعى تعتبر النزاعات العنيفة خيارات منطقية لعناصر فاعلة منطقية فى عالم يتسم بمحدودية الموارد والتنافس على المصالح. فهى استجابة نفسية منطقية (خيار ذاتى) لعالم تنافسى تحركه المصالح ومحدودية الموارد (واقع موضوعى). ويرى المؤيدون أن الميل النفسى لدى العناصر الفاعلة الاجتماعية للجوء للنزاع تعززه التنشئة (تجارب التأميم) والطبيعة (العدوانية الفطرية والميل الوراثى للعنف نتيجة الحرمان من احتياجات وجودية معينة) (انظر Morgenthau 1960; Burtonm J. 1990).

ويرى الواقعيون (الجدد) والسلوكيون أن النزاعات العنيفة محتومة، إلا أن المعارضين ينقسمون حول معنى فض النزاع والغرض منه. ويرى معظم المعارضين أنه نظرًا لاحتدام التناحر على الموارد النادرة وبنية القوة غير المتماثلة فى المجتمع فلا مجال إلا للسيطرة على النزاعات (العنيفة) وإدارتها واحتوائها وتهدئتها ولكن لا سبيل لفضها تمامًا، أو بمعنى أدق يستحيل فضها أو يكاد. ويرى هيو ميال (Hugh Miall 2004: 3) أن «مفكرى إدارة النزاع يرون فى النزاع

العنيف نتيجة متأصلة لاختلافات فى القيم والمصالح داخل الجماعات وفيما بينها ... وفض نزاعات كهذه عندهم أمر غير واقعى، وخير ما يمكن عمله إدارتها واحتواؤها والتوصل أحيانًا إلى تسوية تاريخية تتم فيه تنحية العنف جانبًا ومواصلة السياسات المعتادة».

ويعبر زارتمان (Zartman 2001a: 299) عن خطاب سلوكى فيقول:

> **«يمكن منع النزاع فى بعض الحالات وإدارته فى غيرها، ولكن لا سبيل لفضها إلا إذا أخذ اللفظ بمعنى تلبية المطالب الظاهرة دون الاستئصال الكلى للمشاعر الكامنة والذكريات والمصالح. والزمن وحده كفيل بفض النزاعات، وحتى الجروح التى يبرئها تترك وراءها ندبًا كمرجع مستقبلى. ولكن بغير هذا البرء التام هناك الكثير مما يمكن عمله للحد من النزاع وبالتالى توفير الطاقة المطلوبة لما هو أجدى».**

أدت الافتراضات حول استحالة فض النزاعات العنيفة أو استئصالها بالعديد من المؤيدين إلى توجيه طاقاتهم إلى ما يرون فيه بديلاً أكثر واقعية، ألا وهو إدارة النزاع - وهو مصطلح يتداول عادةً لوصف الظواهر المتصلة بتهدئة النزاع واحتوائه عبر سبل بناءة تهدف إلى تعزيز الحوار والتغيير السلوكى الإيجابى والحد من العنف والتسوية السياسية (انظر Lewer 2002; McCandless 2006).

وتعبر النظرية النقدية لفض النزاع عن رؤية بديلة تدحض افتراضات الواقعيين والسلوكيين حول حتمية النزاعات العنيفة واستحالة فضها. فيرى المفكرون النقديون أن قائمة أولويات إدارة النزاع لدى الواقعيين والسلوكيين تعطى ميزة للتباينات القائمة على الأمر الواقع فى توزيع السلطة والمصالح المرتبطة بها، ويقولون إن فض النزاع ممكن فى بعض الحالات، بل إنه ضرورى ومطلوب من

أجل التغيير والتحرر والتحول. وخطاب 'التحول التحررى' (انظر Fetherston 2000: 12) يؤدى فى الحقيقة إلى التفرقة الحاسمة التى يقول بها المفكرون النقديون' بين فض النزاع وتحويل النزاع. ففض النزاع يهدف إلى تناول أسباب النزاع ويسعى لبناء علاقات جديدة طويلة المدى بين الأطراف المتناحرة من خلال مساعدتهم على استكشاف مواقفهم ومصالحهم وتحليلها وطرحها وإعادة صوغها؛ وهو يحيل الأطراف المتنازعة من أنماط النزاع المدمرة بين فائز وخاسر إلى نتائج بناءة إيجابية (الكل فائز؛ Miall 2004: 3-4). وتحويل النزاع من ناحية أخرى عملية تتعاطى مع بنى اجتماعية واقتصادية وسياسية أوسع نطاقًا فى صلب نزاع ما وتحويلها، وتشمل ضمنًا تحويل العلاقات والمصالح والخطاب بل تركيبة المجتمع التى تدعم استمرار النزاع نفسها إن لزم الأمر (انظر McCandless 2006: 5; Miall et al. 1999: 4). وإذا كان فض النزاع يناسب حل النزاعات المعلنة فإن تحويل النزاع يلائم معالجة النزاعات المعلنة والمستترة/السطحية معًا. ويؤكد المفكرون النقديون على دور طرف ثالث يتحلى بالبراعة والقوة لمساعدة الطرفين على تحقيق نتائج بناءة فى فض النزاع أو تحويله.

ولإيضاح التعريف:

> **«النزاع المعلن متأصل وسافر تمامًا وقد يتطلب إجراءات تعالج كلاً من الأسباب الجذرية والنتائج الملموسة؛ والنزاع المستتر فينشب فى الخفاء أو تحت السطح وقد يحتاج لإخراجه لحيز العلن قبل معالجته بفعالية؛ أما النزاع السطحى فهو ضحل وبلا جذور وقد لا يزيد عن سوء فهم للمقاصد ويمكن معالجته عن طريق التواصل»**
>
> **(Fisher et al. 2000: 6)**

هذا التعريف للنزاع (معلن وسطحى ومستتر) يمكن أيضا صوغه فى سياق تفرقة يوهان جولتانج (Johan Gultang 1990) الشهيرة 'للعنف الهيكلى' عن الأنماط المعلنة والسافرة للعنف المباشر أو النزاع العنيف، كالحرب والاضطرابات المدنية. ويستخدم جولتانج مصطلح العنف الهيكلى فى إشارة إلى العنف ذى الطبيعة الخفية، كالعلاقات الاستغلالية والقمعية المتأصلة فى البنى الاجتماعية المتباينة ومؤسسات المجتمع. وأنماط النزاع ومستوياته تتطلب طرقًا متباينة لفضها. فالعنف المباشر مثلاً يمكن فضه بتغيير سلوكيات النزاع، والعنف الهيكلى بإزالة التناقضات الهيكلية والظلم، والعنف الثقافى بتغيير المواقف (Miall et al. 2004: 15). وبتركيز المفكرين النقديين على تحويل البنى الدفينة التى تولد النزاع فى المجتمع كالبنى الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية الفاسدة يدمجون تفسيرات الاقتصاد السياسى لأسباب النزاعات المتأصلة والمسببة للخلاف والعنيفة.

طبيعة النزاعات فى أفريقيا: بعض الرؤى الفكرية

يستكشف هذا الفصل تحليل النزاعات الأفريقية وتمحيصها كما وردت فى النظريات السائدة والرؤى التفسيرية وذلك بغرض إيجاد رؤية فكرية عن طبيعة النزاعات فى أفريقيا. فعلى أساس تحليلات الأسباب والمحفزات الرئيسة يركز العديد من الدراسات الحديثة ومدارس الفكر الرائدة على النزاعات ذات الأهمية والنتائج المتباينة داخل عدد من دول أفريقيا المتجاورة وفيما بينها.

البدائية. هناك نموذج غربى مركزى إلى حد كبير ومؤثر يرى فى انتشار النزاعات المسلحة والحروب فى أفريقيا حتمية أصيلة أو نزعة ارتجاعية تضرب بجذورها فى السمات الظواهرية الكامنة والفوارق بين التجمعات 'المتباينة العناصر' والجماعات العرقية الثقافية الإقليمية التى رُبطت معًا فى حزم من قبل حاكم استعمارى مطلق لتشكل دولاً مستقلة. وبعض التجمعات والجماعات العرقية

الموحدة فى أفريقيا كما يرى أنصار البدائية تمثل خصومًا بينهم عداوات تاريخية قديمة ترجع إلى حروب الغزو والسيادة قبل الاستعمار بين مختلف القبائل والعشائر والممالك والإمبراطوريات الأفريقية. وبالتالى فالحروب والنزاعات المسلحة المعاصرة فى أفريقيا يفسرها المؤيدون بأنها بعث للروح والغرائز الحربية الطليقة وعقلية الماضى؛ ونظرًا للميل الوراثى للتعبئة السياسية والتناحر فى معظم دول أفريقيا بناء على سمات بدائية متأصلة فإن النزاعات العنيفة تصبح حتمية ومزمنة على ما يبدو (انظر Geertz 1973; Llobera 1999).

الذرائعية. هى مدرسة فكرية رائدة أخرى يمكن تسميتها النهج الذرائعى، وتركز على موقع الهويات البدائية فى النزاعات الأفريقية ولكن فى علاقاتها بالبنى السياسية المحلية ودور الهيئات الإنسانية. وفى حين يعترف الذرائعيون بوجود مايعرف بالسمات البدائية – القبلية والثقافة والديانة العرقيتان – فإنهم يرون أن هذه السمات فى حد ذاتها لا تؤدى بصورة طبيعية إلى نزاعات عنيفة. فالعوامل البدائية لا تثير النزاعات إلا بالقدر الذى تستغل به وتسيس من قبل العناصر الفاعلة والنخب المحلية ولخدمة مصالحهم الشخصية عادةً. أى أن 'الخلافات الذاتية' بين الجماعات القبلية أو العرقية أو الدينية ليست هى التى تترجم بشكل حتمى إلى نزاعات بدائية أو نزاعات هوية، بل 'الاختيار الذاتى' للاعبى السلطة المهيمنة والنخب المحلية (Barth 1969; Olzak 1986; Nnoli 1995). وتسييس الهوية البدائية وإضفاء طابع عاطفى عليها عن طريق التصرفات الواعية وخطاب الوسطاء يخدمان أغراضًا ذرائعية نفعية بمعنى أنهما يساعدان الأخيرين على الفوز بشعبية وانتصارات انتخابية رخيصة وعلى وضع جداول أعمال سياساتهم المتنقلة فى دوائرهم الانتخابية المختلفة. ويلقى باحثون من أمثال لويس (Lewis 1996) وجروجل (Grugel 2002) باللائمة فى هذا التوجه على الطبيعة الوراثية المحدثة للسياسة فى معظم دول أفريقيا، ما يعكس السمات الخارجية للدول الإدارية، فى حين يعملون بمقتضى علاقات بين الراعى وتابعه وفى مسارات تضرب بجذورها

فى الأنماط التاريخية للسلطة والتضامن الاجتماعى. والسياسة الوراثية المحدثة تشوش التفرقة الحداثية بين الدنيوى والمقدس، بين الرسمى والعامى، والأهم بين الموارد العامة والخاصة. والحقيقة أن الوراثية تشوش التفرقة القانونية المعاصرة بين المنصب العام وشاغله والموارد العامة. لذا فمسؤولو الدولة لا يجدون ما يردعهم عن استغلال المناصب العامة لتعظيم مكانتهم ولتمييز أصدقائهم وأقاربهم وأنصارهم العرقيين ممن يتولون فى العادة مواقع إستراتيجية لضمان بقاء النظام. تنشأ النزاعات من المنظور الذرائعى بتناحر الساسة والنخب المحلية حول سلطة الدولة ومواردها، وغالبًا بتجنيد ميليشيات وجيوش خاصة من دوائرهم العرقية القومية لتحدى 'الدولة الفخرية' أو خلعها أو الحلول محلها (انظر Joseph 1987)، وليس بالضرورة لتحسينها أو تغييرها. فتنشب نزاعات ضعيفة أو متوسطة أو حادة حسب قدرات اللاعبين الأساسيين ومدى خبثهم، وتتصاعد فى النهاية لتشكل ظواهر لفشل الدولة وانهيارها والتفتت الاجتماعى.

البيئة السياسية ونظريات جدوى النزاع

يركز بعض المفكرين على البنية الاستنزافية غير المتوازنة لمعظم اقتصاديات ما بعد الاستعمار وهشاشتها ويؤكدون على التناحر من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية بين الجماعات السياسية المحلية كعامل أساسى لنشوب النزاعات المسلحة والحروب أو تأجيجها فى أفريقيا. ومن الحالات التى يستشهد بها المعارضون لدعم نظريتهم تمرد يوهان سافيمبى فى أنجولا ولا سيما مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحرب 'الجبهة الثورية المتحدة' فى سييراليون، وتمرد 'الجبهة الوطنية القومية الليبيرية' فى ليبيريا، ونزاع دلتا نهر النيجر فى نيجيريا، والحرب الطاحنة الطويلة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المعروف أن معظم اقتصاديات أفريقيا اقتصاديات عوائد ضعيفة تقوم على استغلال أحد الموارد الطبيعية أو مجموعة منها وتصديرها كالماس والذهب واليورانيوم والكوبالت

والنحاس والفوسفات والخشب والنفط. ورواد مدرسة النزاع القائم على الموارد من أمثال هومر-ديكسون (Homer-Dixon 1994: 5-23; 1998) وكارل (Karl 1997) وواتس (Watts 1999) وكولبير وهوفلر (Collier and Hoeffler 2000) وروس (Ross 2003) يصوغون النزاعات الأفريقية كنزاعات ضارية بينما تعمل سياسة من يسيطر على الموارد الطبيعية الإستراتيجية والعوائد المتحصلة منها إما كعامل مثير للنزاع أو محفز رئيس له. يؤكد هومر-ديكسون على سبيل المثال فى تفسير بيئى هيكلى سوء التنافس بين الجماعات وبين الدول حول 'الموارد البيئية النادرة' وكيف تعجل بالنزاعات. ويرى كولبير وهوفلر أن 'الجشع والفرص (الاقتصادية)' لا 'الظلم الحقيقى' هو سبب انتشار الجماعات المتحاربة فى عديد من البلدان المصابة بالنزاعات فى أفريقيا والعالم الثالث، وأن انتشار الموارد الطبيعية القابلة للنهب كالماس والكوبالت وغيره يرجح أن تزيد من استمرارية النزاعات المسلحة وحدتها ومن فرص الارتكاس إلى الحرب فى نظام ما بعد النزاع. ويتوسع روس فى نظرية جدوى النزاع فيقول إن الدول ذات العوائد والتى تعتمد على الموارد الطبيعية أقرب للشمولية منها للديمقراطية لأن الإنفاق العام فيها يقوم على تحصيل الضرائب بل على العوائد، وبذلك فالحكومة ليست مضطرة لاعتناق مبادئ التمثيل النيابى والمحاسبة والتى تعتبر سمة الحكم الديمقراطى. أما كارل وواتس فيقدمان تفسيرًا بعد بنيوى ويؤكدان على دور الشركات العالمية والبنى المفتوحة لتراكم رأس المال فى الإسهام فى إثارة النزاعات وبدرجة أكبر فى تأجيجها فى أفريقيا والجنوب.

نقد للنظريات التفسيرية السائدة

هناك مزايا وعيوب فى هذه النماذج التفسيرية. فالنهج الذرائعى مثلاً يعرض تفسيرًا عميقًا لاختلال الاقتصاديات السياسية لعديد من دول أفريقيا ما بعد الاستعمار ودور النخب المحلية فى التدهور المطرد فى العلاقات بين الجماعات (لا

الجماعات البدائية وحدها، بل الطبقات الاجتماعية والجنسين أيضًا) وتفاقم النزاعات العنيفة. أما النهج البدائى ونظرية جدوى النزاع – الجشع فى مقابل الظلم – فتقدم رؤية مرَضية حتمية إلى حد كبير لدول أفريقيا باعتبارها معرضة بالفطرة لنزاعات ضارية 'غير منطقية'. وهذا النموذج الاستطرادى هو الذى جعل من أفريقيا ولسنوات عديدة بؤرة 'حروب قبلية وجماعية' فى وسائل الإعلام الدولية. وإذا كانت مظاهر الشراسة والعداء العرقى متوفرة فمن المهم التأكيد على أنها عوامل ثانوية يشجعها ويصاحبها اضمحلال توريثى محدث وفشل الدولة. ويتعرض كبار أنصار نظرية الجشع فى مقابل الظلم من أمثال كولبير وهوفلر بصورة خاصة للنقد لإيجادهم نظرية نخبوية محدثة 'تتمحور حول التمرد' تتجاهل الدور الحاسم للسلوك غير المسؤول من جانب الدولة (استشراء الفساد والقمع) فى إثارة حركات التمرد والعصيان فى المقام الأول (انظر Kabia 2008). من ثم فإذا كان للحروب والنزاعات المسلحة الأفريقية بعد يتصل بالجشع كما يزعم المعارضون فإن جشع النخب (تشويه السلطة والموارد العامة) ربما كانت له قيمة تفسيرية أكبر مما يسمى جشع المرعوسين والمتأصل فى النظريات السائدة.

إن المشكلة الحقيقية فى النظريات التى تعزو الأسباب للطبيعة البدائية والشراسة وما إلى ذلك من التفسيرات الغربية هى أنه نظرًا لتأصل ما يسمى بالسمات البدائية فى أفريقيا مثلاً والمقترنة بعجز معظم دول أفريقيا عن مسايرة الفكر الليبرالى الحديث لبنية الدول فإن هذه النظريات تساير التوجه الذى يعاقب كافة دول أفريقيا باعتبارها عرضة للنزاع وغارقة فيه ولا يرجى لها صلاح. والأهم أن التحليلات من هذا النوع لا تقدم علاجًا مناسبًا وبناءً بالتدخل فى النزاعات. وليس بمستغرب أن بعض الباحثين الليبراليين المحدثين وأنصار التوصيف المرَضى للنزاعات الأفريقية فى الغرب من أمثال لينكليتر وهلمان وراتنر وفى إشارة إلى الدول الفاشلة فى أفريقيا عرضوا اقتراحات 'بإعادة الاستعمار الحميد'. فيوصى لينكليتر (Linklater 1996: 108) 'بإصلاح الاستقلال'

من خلال 'أدوات جديدة للإشراف العالمى' أو 'بعض أشكال الحكم الدولى' تشبه نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم على 'الدول الفاشلة والمعرضة للفشل والضعيفة، العاجزة عن الوقوف على أقدامها فى النظام الدولى'. ويرى هلمان وراتنر (Helman and Ratner 1997: 12) أن هذه الأشكال من 'الوصاية' تمثل «استجابة عامة لتشرذم العائلات والأدواء العقلية أو البدنية أو العسر الاقتصادى». فيجب فرضها على مأزق الدول الفاشلة ويستحسن أن يكون ذلك من جانب الأمم المتحدة.

ويكفى القول إن النزاعات الأفريقية جزء من التحديات التى تواجه بناء الدول؛ ونظرًا لمحدودية تاريخ الدول المستقلة فى أفريقيا فإن تحويل الدول الأفريقية من 'دول تابعة أنشأها المستعمرون للغزو' (انظر ;Ayoob 1995 Mamdani 1996) إلى 'دول تطورية' تتمحور حول الشعوب (انظر Evans 1995) ليس بالمهمة اليسيرة. وكان يمكن للتاريخ والتحول أن يكونا أيسر كثيرًا فى عديد من الدول. ومن المهم فى هذا السياق أن ندرك أن بناء الدولة تطور عبر القرون فى أوروبا، فى حين أن مشروع وستفاليا للحكم الاعتبارى (فى مقابل الحكم الفعلى) الذى فرض على أفريقيا عند الاستقلال لم يمض عليه سوى ستة عقود ونشأ فى ظل مناخ دولى مختلف تمامًا (Francis 2005: 8). وأسهمت قوى العولمة المعاصرة والإشراف والحكم الاستعمارى الذى يحدد المناخ الدولى الذى تعمل فيه الدول بعد الاستعمارية فى الاعتلال السياسى والاقتصادى لهذه الدول الأقل حظًا وبطرق شتى.

ومن النقاط الأخرى ذات الصلة أن معظم الحروب والنزاعات المسلحة المعاصرة فى أفريقيا أعقد بكثير مما تصور بعض النظريات السائدة نظرًا للطبيعة المتعددة الأسباب والأبعاد والمتشابكة لهذه النزاعات. فتشير مارى كالدور (Mary Kaldor 2006: 1-2) إلى الحروب الأفريقية بعد الحرب الباردة بمسمى 'الحروب الجديدة' التى تتسم بالغموض فى التمييز بين 'الحروب' (التقليدية) و'الجريمة

المنظمة' و'انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع' أو على حد تعبير روبرت كالدور (1994) 'الفوضى الإجرامية'. وفى أوائل تسعينيات القرن العشرين وصفت الأمم المتحدة 'الحروب الجديدة' بأنها 'أزمات سياسية معقدة' وهو مفهوم تداولته الأمم المتحدة لوصف انتشار الأزمات الكبرى فى المجتمعات المتحولة والتى كان معظمها نزاعات داخل الدول وتتسم بتعدد الأسباب وتتطلب ردود فعل دولية متعددة الأبعاد منها مزيج من التدخل العسكرى وعمليات دعم السلم وخطط الإغاثة الإنسانية والتدخل السياسى والدبلوماسية الرفيعة المستوى (انظر Francis 2005: 14). وربما كانت هناك بعض التعميمات من حيث طبيعة الحروب والنزاعات المسلحة الأفريقية وديناميتها، إلا أن مفهوم 'الأزمات السياسية المعقدة' يقر بالحاجة لفهم النزاعات فى كل من سياقها المحدد وأصدائها الإقليمية كشرط لازم لإعلان التدخل الملائم واتخاذ إجراءات الحل.

تطبيق فض النزاعات فى أفريقيا المعاصرة

جرت فى الفصول السابقة محاولات لبلورة فض النزاع وطبيعة المنازعات فى أفريقيا. وسنركز فى هذا الفصل على تطبيق هذا الفن فى أفريقيا – كيف تدار النزاعات الواقعية وكيف تتم تهدئتها وإقرارها وفضها إن أمكن. ومن المهم أن ندرك أن كثيرًا مما يطلق عليه فض نزاعات ليست فى الحقيقة سوى بدع وحيل اعتباطية ناشئة عن تصورات سائدة. ومن عناصر هذه التصورات كما سبقت الإشارة فكرة صعوبة فض النزاعات تمامًا بل استحالته؛ وأن النزاع فى أحسن الأحوال لا سبيل إلا للسيطرة عليه وإدارته وتهدئته وإقراره، أما فضه ففيما ندر.

هناك بعدان لتطبيق فض النزاع المعاصر فى أفريقيا، الحديث والتقليدى، ولو أنهما ليسا حصريين. ولأغراضنا التحليلية يمكن أن نتناول كلاً من النمطين على حدة مع الإشارة إلى نقاط التقاطع المعقدة بينهما. وللقيام بذلك بصورة فعالة علينا أن نتناول بالتقويم والتحليل بعضًا من النزاعات المعاصرة فى أفريقيا وجهود فضها.

النزاعات حول الدولة والطرق السائدة لإدارة النزاعات

يلاحظ أن معظم النزاعات الكبرى فى أفريقيا المعاصرة تتمحور حول الدولة بما يوحى بأنها نزاعات تتحدى سيادة الدولة (بالمعنيين الإقليمى والاعتبارى) أو السلطة القانونية والأخلاقية للحكومة القائمة – أى أزمات الشرعية. والدولة عنصر أساسى فى هذه النزاعات وبالتالى لا مجال للثقة بأن تلعب دور الطرف الثالث أو الحكَم القادر على الخروج بحل فعال للنزاع. ومعظم النزاعات الحديثة التى تتمحور حول الدولة فى أفريقيا لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة عبارة عن حركات عصيان وحروب أهلية. ومن الأمثلة الواضحة عليها الحروب الأهلية فى كل من ليبيريا وسييراليون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالى والسودان والصومال وغينيا بيساو وأنجولا وبوروندى وتشاد ومنطقة كازامانس بالسنغال وشمال أوغندە، وحركات عصيان الميليشيات العرقية بدلتا نهر النيجر ونيجيريا وحركات الإسلاميين فى الجزائر. ويتخذ الطعن فى السيادة الإقليمية والاعتبارية شكل حملات انفصالية، وخير مثال الحرب الإريترية المطولة للاستقلال عن إثيوبيا والتى بلغت ذروتها بقيام دولة إريتريا فى عام ١٩٩٣. وعموما فمعظم النزاعات المسلحة التى تتمحور حول الدولة فى أفريقيا تعزى لضعف الأداء الاقتصادى والتخلف والفساد الحكومى وسوء الحكم والإقصاء السياسى والتهميش (سواء أكان حقيقيا أم وهميا أم مبالغا فيه) للجماعات والتعسف واصطناعية بنى الدولة الاستعمارية وحدودها.

السيطرة على النزاع بالانتقام العسكرى

من سمات المحاولات الأولية لمعالجة النزاعات التى تتمحور حول الدولة فى أفريقيا السيطرة على النزاع العنيف – اللجوء للانتقام العسكرى من جانب

الدولة لقمع الاحتجاج والبطش بالمتمردين ممن يعزلون عادة باعتبارهم 'متبرمين' أو 'منشقين' أو 'متمردين' أو 'عناصر إجرامية'. وغالبًا ما يؤدى لجوء الدولة للبطش عسكريًا ورفض دوافع المتمردين باعتبارها واهية ولا أساس لها إلى تأجيج النزاع بالإبقاء على الدعم المحلى والخارجى لأزمة السكان العزل الذين يدعى 'المتمردون المضطهدون' أنهم يمثلونهم. وبالتالى فإجراءات السيطرة على النزاع من جانب الدولة غالبًا ما تنفذ بصورة نزقة، ما يؤدى إلى خسائر مدنية هائلة تضاعف من الشعور باليأس لدى قطاعات من السكان المدنيين والخزى الدولى.

حين عبر تشارلز تايلور حدود كوت ديفوار وغزا ليبيريا من مقاطعة نيمبا الشمالية الشرقية بأقل من منتى مقاتل من المتمردين فى ديسمبر ١٩٨٩ فى مهمة ظاهرها تحرير الليبيريين من نظام صمويا دو المستبد، جاء رد الرئيس دو سريعًا وقاسيًا (Global Security 2005):

> **«تم تجريد القوات الليبيرية وقوات الأمن المحلية إلى مقاطعة نيمبا لمواجهة العصيان وقتلت المدنيين الليبيريين دون تفرقة بين المقاتلين منهم والعزل ... وشن الرئيس دو موجة ضارية من العنف ضد سكان مقاطعة نيمبا. وقدرت التقارير الإعلامية وتنظيمات حقوق الإنسان الدولية الضحايا من أفراد جماعتى مانو وجيو العرقيتين بحوالى المئتين على يد قوات الحكومة الليبيرية فى الحملة على التمرد».**

وتم تبرير هجمات صمويل دو الوحشية على جماعتى مانو وجيو العرقيتين بزعم أنهما شكلتا أوائل مجندى حركة تايلور المتمردة التى تسمى 'الجبهة الوطنية القومية الليبيرية'. وكان دافع جماعتى مانو وجيو (تشكل كلتاهما حوالى خمسة عشر بالمئة من سكان ليبيريا) للانضمام للتمرد على نظام دو ما شهدتا من معاناة إبان انقلاب ١٩٨٥ الذى جاء بدو إلى سدة الحكم (Tellewoyan et al. 2000).

وأدى رد دو الوحشى وقتله العديد من الأبرياء من جماعتى مانو وجيو العرقيتين إلى تصاعد التذمر بين السكان المحليين وأثار رد فعل دولى معاد، وانضمت أعداد كبيرة من الشباب الليبيرى المتعطل اليائس لصفوف المنشقين.

والنهج العسكرى للسيطرة على النزاع منتشر فى تاريخ أفريقيا السياسى بعد الاستقلال. ويكفى تناول بضع حالات منه.

١) بطش الرئيس موبوتو مرارًا باحتجاجات السخط الشعبى ضد نظامه وبالحركات الانفصالية فى إقليمى كاساى وكاتانجا الغنيين بالمعادن إبان حكمه الشمولى الذى دام ثلاثين عامًا فى جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٩٦٥-١٩٩٧).

٢) أدى بطش حكومة السنغال بالمتظاهرين المسالمين (معظمهم من النساء) فى زيجينكور فى ديسمبر ١٩٨٢ إلى تأجيج المشاعر الانفصالية فى منطقة كازامانس وتطور الأمور إلى حرب انفصالية ضارية استمرت اثنين وعشرين عامًا (١٩٨٢-٢٠٠٤). وخرج المتظاهرون من الأقلية من جماعة ديولا العرقية بمنطقة كازامانس المعزولة جغرافيا نسبيًا فى تظاهرة سلمية ضد الإصلاح الزراعى الحكومى الذى قضى على حقوقهم المتوارثة فى الأراضى وزاد من هجرة المستثمرين الزراعيين من جماعة الوولوف العرقية الغنية (الجماعة العرقية الأكبر فى السنغال) من شمال البلاد القاحل إلى ريف كازامانس الخصيب. وفى أثناء محادثات ٢٠٠٤ لإقرار السلم والتى أدت إلى انتهاء الحرب الأهلية اعترف الرئيس عبدالله واد بأن بطش الحكومة بتظاهرة النساء السلمية فى ديسمبر ١٩٨٢ والتى راح ضحيتها أكثر من عشرين واعتقل المئات كان 'خطأ' هيأ الساحة لما تلا من عصيان (Harsch 2005: 14).

٣) لجأ الرئيس بول بيا مرارًا للعنف العسكرى ضد السخط والاحتجاج المتزايد من فى منطقة الأقلية الناطقة بالإنجليزية فى الكاميرون لا سيما منذ انتخابات ١٩٩٢ التى كانت أول انتخابات تعددية والتى مُنعت فيها 'الجبهة الديمقراطية الاجتماعية' المعارضة بزعامة جون فرو ندى والتى تلقى دعمًا كبيرًا فى المنطقة الناطقة بالإنجليزية من حصد الأصوات بأعمال عنف واسعة النطاق بتدبير من الدولة. ووقعت حوادث ناجمة عن الإقصاء الجماعى ونشبت احتجاجات شعبية (واضطرابات انفصالية) قوبلت بالقمع من جانب الدولة فى القطاع الناطق بالإنجليزية من الكاميرون عقب التزوير الانتخابى الكبير فى عام ١٩٩٢. وهكذا فسدت الانتخابات الديمقراطية نتيجة للعنف وأعمال الشغب وزادت التوترات السياسية فى أنحاء البلاد، ووزادت الضغوط من أجل مزيد من الاستقلال عن الطائفة الناطقة بالإنجليزية، ونادت بعض الفئات الراديكالية بالانفصال التام ووتكوين جمهورية أمبازونيا.

٤) اشتعلت الحرب الأهلية فى الجزائر فى عام ١٩٩٢ عقب انقلاب عسكرى حظى ظاهريًا بدعم غربى فألغى الانتخابات التشريعية التى فاز بها الحزب الإسلامى الراديكالى الذى كان من المتوقع أن يفوز أيضًا بانتخابات الرئاسة. ولجأت الحكومة العسكرية ونظام عبدالعزيز بوتفليقة المدنى الذى أقامته فى انتخابات ١٩٩٩ المعيبة إلى العنف العسكرى لقمع الحزب الإسلامى الذى لجأ بدوره إلى حرب العصابات. ولقى أكثر من مئة وخمسين ألفًا مصرعيهم فى الجزائر فى الحرب الأهلية الضروس التى أعقبت الانتخابات الملغاة (١٩٩٤-١٩٩٩) حتى المرحلة الراهنة من هجمات الميليشيات على كبار مسؤولى الدولة والجيش الجزائرى وأهداف وسياح غربيين (منذ ٢٠٠٠).

٥) لجأت حكومة نيجيريا العسكرية إلى القمع العسكرى ضد المتظاهرين المسالمين المنادين بالديمقراطية ممن احتجوا على إلغاء انتخابات الرئاسة فى يونيه ١٩٩٣ والتي يفترض أن فاز بها مسعود أبيولا رجل الأعمال الكبير من جماعة يوروبا بجنوب غرب البلاد. ويبدو أن الانتخابات ألغيت لمنع تولى رئيس جنوبى فى بلد تسيطر فيه أقلية عرقية عسكرية شمالية قوية على الدولة والجيش. وأدى نشوب احتجاجات سلمية ضد النفط بمنطقة دلتا نهر النيجر بنيجيريا فى أوائل التسعينيات إلى قمع لا هوادة فيه من الحكومة العسكرية، وساد جو من الاعتقالات والمحاكمات وإعدام كن سارو ويوا ناشط من دلتا نهر النيجر البيئى الشهير وثمانية من رفاقه الناشطين من 'حركة بقاء شعب أوجونى' فى عام ١٩٩٥. ومما لا شك فيه أن هذا القمع العنيف هو الذى هيأ الساحة لتمرد الجماعات بمناطق النفط ومنه الانتشار الراهن للحركات العرقية المسلحة التى تهدد العمليات النفطية والأمن فى منطقة النفط المتوترة.

٦) حركات عصيان 'الخطة المناهضة للتعديل الهيكلى' التى اجتاحت بلدانا أفريقية عديدة كالإعصار فى أواخر الثمانينيات والتسعينيات، وقاد فيها ائتلاف من الجماعات المدنية (طلاب ونقابات وجماعات نسائية واتحادات مهنية وغيرها) تظاهرات شعبية ومسيرات جماهيرية مناهضة للنظام احتجاجًا على التدهور المتسارع فى مستويات المعيشة وتزايد التضخم عقب فرض 'خطط التعديل الهيكلى' الصارمة الخاصة بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى من جانب حكومتهم، وقوبلت الاحتجاجات بانتقام عسكرى من جانب الدولة.

إن محاولة السيطرة على النزاع بالانتقام العسكرى والقمع تؤدى دائمًا إلى تأجيج النزاع. وأثبتت جماعات المعارضة الأفريقية أنها تتحدى ترهيب الدولة وسيطرتها الشمولية لا سيما حين تكون احتجاجاتهم تبرمًا مشروعًا من ظلم كبار

مسؤولى الدولة. فاللجوء للانتقام العسكرى من جانب الدولة لقمع المعارضة وسط ظروف مشحونة بالظلم ضد (قطاعات من) الشعب أشبه بمحاولة استخدام الجازولين لإطفاء حريق.

استقطاب النخبة

استقطاب النخبة أحد سبل إقرار النزاع التى تتبعها دول توارثية محدثة عدة فى أفريقيا وتستخدمها بفعالية لإضعاف المعارضة وإعادة بناء شكل من الإجماع يهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع واستمراره. وباستقطاب النخبة تهدف النظم السياسية الأفريقية إلى تهدئة جماعات الضغط أو تشتيت صفوفها أو إسكاتها أو إضعافها بإغراء الأفراد المؤثرين داخل هذه الجماعات بضمهم إلى الدوائر الحاكمة بمناصب إستراتيجية وعقود حكومية ومزايا أخرى ملموسة لدمجهم فى شبكة رعاية الدولة. وفى المقابل يُتوقع من النشطاء المختارين تخفيف عدائهم للدولة بل قد تناشد أنصارهم أن يحذوا حذوهم. واستقطاب النخبة يعد فى جزء منه مظهرًا لعدم التسامح تجاه المعارضة (تشتهر به دول أفريقية عديدة) ولا ينبع دائمًا عن روح مصالحة أو استرضاء. وتقوم الدوافع أحيانًا على المصلحة والعمالة وبقاء النظام.

فى سنوات الشمولية العسكرية المظلمة فى نيجيريا (١٩٨٤-١٩٩٩) تحول استقطاب المنشقين وزعماء جماعات الضغط الصاخبين (نقابات العمال والمحامين والأطباء وأساتذة الجامعة وسائر الكيانات المهنية) إلى عادة سياسية ثابتة. وعرفت العادة شعبيًا باسم 'سياسة التسوية' (بما يوحى بحالة من المن الاسترضائى) فى ظل نظام بابانجيده حيث بلغت الظاهرة ذروة الانتهازية (انظر Omeje 2006: 50). وتم اللجوء لاستقطاب النخب الصاخبة لتحقيق ثلاثة أهداف مهمة من جانب حكومات نيجيريا العسكرية، أولها إسكات المعارضة وإضعافها ونزع فتيل أى تذمر مرتبط بها. وثانيها كسب شرعية مطلوبة بإلحاح حيث كان معظم النقاد

الاجتماعيين والنشطاء المستقطَبين أفرادًا يحظون بقدر كبير من الاحترام فى بلادهم وفى الخارج على السواء. ومن الأمثلة الواضحة تعيين الناقد الاجتماعى الشهير والحائز على جائزة نوبل الأستاذ الدكتور ووله سوينكا مديرًا لهيئة أمن الطرق الاتحادية من قبل إدارة بابانجيده. وكان الهدف الثالث السعى لتشويه النزاهة الأخلاقية للنقاد المستهدفين بتوريطهم أوبمجرد تعريضهم لإغراءات الفساد الحكومى. وتم فيما بعد ابتزاز بعض من كبار قادة الرأى والنقاد ممن استأجرهم نظام بابانجيده وخرجوا بصورة مهينة بتهم فساد (حقيقية ومصطنعة على السواء). ويعزو أديبايو ويليامز (Adebayo Williams 1998: 287) الخسة المشهودة التى أبداها عديد من المفكرين والنقاد الاجتماعيين ممن عينوا فى مواقع حكومية بمقتضى التوجه العسكرى الماكر للنظام السياسى بتوريط هؤلاء المعينين إلى 'شذوذ ما بعد الاستعمار'.

ويبين آيلى تريب (Aili Tripp 2004) كيف سعت حكومة الرئيس موسوفينى شبه الشمولية فى أوغنده للجوء للاستقطاب لتهدئة الحركة النسائية وإضعافها باتخاذ إجراءات منها تعيين النسوة من صاحبات الصوت المسموع فى مناصب حكومية رفيعة وحجز مقاعد للنساء فى المجلس التشريعى والحكم المحلى وإنشاء مجالس للمرأة 'كبنى إدارية' (لكن النقاد يصفونها بأنها 'بنى سياسية' موالية للحكومة) لرعاية شؤون المرأة. وفى دراسة ذات صلة تبين جيزيلا جايزلر (Gisela Geisler 2004) فى تحليلها للإستراتيجيات الأساسية التى اتبعتها الحركات النسوية لكسب موطئ قدم فى السياسة فى مختلف بلدان أفريقيا الجنوبية (جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوى وبوتسوانا وناميبيا) العلاقة المتوترة بين الحركات النسوية والدولة وبين الناشطات والسياسيات حيث ساومن على الاستقطاب والضم والإقصاء. فالاستقطاب على حد قول الكاتبة أداة مفيدة لفتح الفضاء السياسى أمام المرأة وتعيين عديد من الناشطات فى مناصب حكومية رفيعة سواء عن طريق الانتخاب الديمقراطى (بالتنازل عن بعض المقاعد النيابية فى الانتخابات الحزبية الأولية للمرأة) أو التعيينات السياسية.

ويرى واجونا ماكوبا (Wagona Makoba 1999: 67) أنه فى عام ١٩٩٠ عندما كانت معظم بلدان أفريقيا تمر بتدهور سياسى واقتصادى شديد وكان الاحتجاج الشعبى من أجل التغيير السياسى يبشر بموجة جديدة من التحول الديمقراطى سعت بعض الحكومات (كحكومتى كينيا والكاميرون) لصد عملية التحول الديمقراطى باللجوء إلى الاستقطاب والقمع واستغلال حركات المعارضة لصالحها. ففى كينيا مثلاً تشبثت حكومة أراب موى الشمولية بدستور الحزب الواحد بين ١٩٧٩ و١٩٩٠، بينما واصلت الحكومة الاستعانة بمزيج من الاستقطاب والقمع والاستغلال لكبح المعارضة فى حقبة التسعينيات التعددية، ما أعان موى على الاحتفاظ بالسلطة. ولم يتنح موى عن السلطة إلا فى انتخابات ٢٠٠٢ بعد أن استنفد الحد الأقصى لفترتى رئاسة فى ظل الدستور التعددى الجديد، وانتخب نواى كيباكى رئيسًا فى ظل شعار 'تحالف التنوع القومى' المعارض. وفى حالة الكاميرون كانت 'الحركة الديمقراطية لشعب الكاميرون' الحاكمة برئاسة الرئيس بول بيا الحزب الوحيد المسجل قانونيًا فى البلاد حتى ديسمبر ١٩٩٠، ومنذ بدء الانتخابات التعددية كل سبع سنوات فى عام ١٩٩٢ احتفظ بالسلطة بالاستقطاب والقمع واستغلال المعارضة وكذا بالتلاعب بصناديق الاقتراع. والنتيجة أن الرئيس بيا وعلى الرغم من السخط الجماهيرى وانخفاض شعبيته ظل فى السلطة منذ ١٩٨٢ وقد يواصل البقاء فيها لمدة طويلة قادمة.

وفى زيمبابوى كان اندماج 'اتحاد زيمبابوى القومى الأفريقى' برئاسة الرئيس روبرت موجابى و'اتحاد زيمبابوى للشعب الأفريقى' بزعامة الراحل جوشوا نكومو ليشكلا معًا 'اتحاد زيمبابوى القومى الأفريقى-الجبهة الوطنية' عقب اتفاق الوحدة لعام ١٩٨٧ والذى وضع نهاية للحرب الأهلية المنخفضة الحدة بين الجماعتين بعد الاستقلال شكلاً من الإجماع الكبير. إلا أن قلة من الباحثين فسروا الظاهرة بأنها أقرب إلى 'استقطاب كبير' خفف من رغبة الرئيس موجابى فى إسكات المعارضة والحفاظ على تماسك النخبة وبقاء سيطرته الأحادية فى ظل دولة

الحزب الواحد (انظر Stedman 1991; Moyo 2004). إلا أن دولة 'اتحاد زيمبابوى القومى الأفريقى-الجبهة الوطنية' ذات الحزب الواحد كانت قصيرة الأجل وذلك لظهور حركة معارضة جديدة هى 'حركة التغيير الديمقراطى' فى عام ١٩٩٩ بزعامة النقابى السابق مورجان سفانجيراى. وشهدت العلاقة بين 'اتحاد زيمبابوى القومى الأفريقى-الجبهة الوطنية' و'حركة التغيير الديمقراطى' استقطابًا محدودًا للغاية (إلى الحزب الحاكم) وتعاونًا محدودًا فى حين بدت منها قسوة شديدة واتهامات مضادة وعنف.

يعد استقطاب بعض عناصر المعارضة بصورة عامة – والذى اقترن غالبًا بالاضطهاد والقمع فى تطبيقه – نوعًا من التسوية 'السلمية السلبية' يساعد النخب الحاكمة الأفريقية على خفض ما يتهدد احتفاظهم بالسلطة من أخطار الفوران الثورى وتفتت النخب السياسية. ولكن نظرًا لكونه أداة تخدم سياسة النخبة فإنه لا يلبى الاحتياجات المشروعة وتظلمات الجماهير. لذا فإن عددًا كبيرًا من النزاعات المنخفضة الحدة وحوادث العنف الحضرى فى أفريقيا اليوم يقودها شباب مقهورون ثائرون وميليشيات بلا قانون وعشوائية تعبر إلى حد كبير عن سخط جموع الشعب وعجزهم.

تدخل طرف ثالث فى النزاعات والحروب الواسعة النطاق

يحدث تدخل الطرف الثالث حين يتجاوز النزاع قدرة طرفيه المباشرَين أو الأطراف المتحاربة على إدخال طرف خارجى (كوسيط أو مراقب أو حكَم أو فريق لفرض السلم وغير ذلك). والأطراف الثالثة تأتى لعملية النزاع بموارد إضافية ومهارات ورؤى، وغالبًا ما يغير وجودها البنية المنطقية للنزاع وديناميانه المادية ونتائجه. وكافة خطط الوساطة فى النزاع ومنعه وإدارته وفضه وتسويته وتحويله تدخل ضمن ظاهرة الطرف الثالث. وهناك عشرات من النزاعات المسلحة

والحروب بشتى درجات الحدة فى تاريخ أفريقيا بعد الاستعمار تمثل مسرحًا لظلال شتى من الأطراف الثالثة والممسكين بالرهان – عناصر من حكومات إقليمية وقوى استعمارية سابقة وعناصر من حكومات دولية وهيئات إقليمية ودولية وجمعيات أهلية محلية ودولية وشركات خاصة عسكرية ومتعدد الجنسية ومؤسسات متعددة الأطراف وأفراد وجهات غير حكومية بارزة. وتتباين طرق التدخل وتتداخل، وتتراوح بين التفاوض والتحكيم والوساطة وحفظ السلم والدعم الإنسانى والمصالحة والدبلوماسية الوقائية (المسار ١ و٢ و٣).

وللإيضاح يمكن تعريف الدبلوماسية الوقائية بصورة عامة بأنها مجموعة تصرفات سياسية ودبلوماسية تهدف إلى منع النزاعات العنيفة من النشوب بين الأطراف وإلى تخفيف أو الحيلولة دون احتمالات تفاقم النزاعات القائمة إلى نزاعات مفتوحة وإلى الحد من انتشار النزاعات العنيفة إذا نشبت (Boutros Ghali 1995). ونشأت الدبلوماسية الوقائية تاريخيًا على مسارات ثلاثة تشتمل على مجموعات شتى من العناصر الفاعلة. المسار الأول وهو أقدم النماذج ينطبق على دبلوماسية ما بين الدول ومبادرات تخفيف حدة النزاع. وينطبق المسار الثانى على الهيئات بين الحكومات كالتجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا (إيكواس) و'هيئة التنمية' (إيجاد) فى القرن الأفريقى، و'هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية' (سادك) و'الاتحاد الأفريقى' وهيئات الأمم المتحدة. والمسار الثالث هو دبلوماسية الجمعيات الأهلية المحلية والدولية (منها السلم الأخضر، حقوق البيئة، أوكسفام، الحذر الدولية، سانت إيجيديو، إلخ) والتى ينشط عدد كبير منها فى مجال فض النزاعات فى أفريقيا. وهناك تطبيق بناء للمسارات الثلاثة يعد التطبيق المميز فى معظم النزاعات المسلحة المعاصرة ويعرف بالدبلوماسية المتعددة المسارات. والتحدى الأكبر الذى يواجه الدبلوماسية المتعددة المسارات هو كيفية التنسيق بين أنشطة مختلف الأطراف الثالثة، وهو تحد يزداد صعوبة إذا ما اشتمل التدخل على عناصر خارجية قوية تمثل مصالح قومية أو مؤسسية أو مشتركة خفية.

ومحصلة تدخل الأطراف الثالثة فى النزاعات الأفريقية مختلطة. ومن العوامل التى تؤثر إيجابًا أو سلبًا على المحصلة طبيعة النزاع ومدى فهم المتدخل له ودوافعه وصدقيته ومدى قبوله لدى الأطراف المتنازعة وتوقيت التدخل وملاءمته والاستخدام الفعال للأموال وسائر الموارد المنطقية ودور سائر عناصر الطرف الثالث وعلاقتها بالمتدخل.

وهناك كم هائل من الأدبيات حول مختلف جوانب تدخل الطرف الثالث وشعبه فى النزاعات الأفريقية (انظر Helman and Ratner 1997; Kackson, H. R. 2000; Moundi et al. 2007). ويكفى فى هذا الفصل أن نركز على أنشطة الهيئات الإقليمية الأفريقية والأمم المتحدة مع اهتمام خاص بحفظ السلم نظرًا للآثار المرتقبة للديناميات المتغيرة لحفظ السلم منذ تسعينيات القرن العشرين (أهمها مشاركة الهيئات الإقليمية وظهور حفظ السلم المتعدد الأبعاد) على فض النزاعات فى أفريقيا.

يلاحظ أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية تولت منذ التسعينيات قيادة توسيع نطاق المشروع الإقليمى إلى نطاق السلم والأمن. وهو أمر واضح سواء لمن ينظر إلى سياسة التوجه الإقليمى فى 'التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا' (إيكواس) أو 'هيئة التنمية' (إيجاد)، أو 'هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية' (سادك). أما الكيان القارى الأكبر – الاتحاد الأفريقى – فبدأ متأخرًا نسبيًا فى هذا المجال. وهناك عوامل عدة للمشروعات الإقليمية الواسعة النطاق، إلا أنها بصورة عامة ترتبط بظواهر منها السياقات السياسية والتاريخية والجغرافية–السكانية والبيئية لمختلف المناطق.

كان مد نطاق المشروع الإقليمى ليشمل السلم والأمن وإدارة النزاعات فى 'التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا' (إيكواس) فى منطقة غرب أفريقيا أمرًا دعى إليه انتشار الحروب الأهلية وحركات العصيان المسلح فى دول كليبيريا وسيراليون ومالى وغينيا بيساو وكوت ديفوار. ونظرًا للصلات العرقية–السكانية

والجغرافية المعقدة بين دول غرب أفريقيا فإن معظم النزاعات المسلحة الحديثة كانت لها أصداء إقليمية بعيدة المدى نتيجة لتدفق اللاجئين واستخدام المرتزقة وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة واستغلال 'اقتصاديات الحرب' وغير ذلك. من ثم فتحت هيمنة نيجيريا الإقليمية الفرعية تشكلت 'مجموعة إيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار' (إيكوموج) ونشرت فى بعض نقاط النزاع كقوة إقليمية لحفظ السلم والتدخل. واشتملت آلية إيكوموج لفض النزاعات حفظ سلم متعدد الأبعاد (أى حفظ سلم تقليدى من خلال مراقبة تنفيذ اتفاقات السلم التى تم التوصل إليها بين الأطراف المتنازعة وتطبيق السلم أو 'حفظ السلم بالقوة' ونزع السلاح وتسريح ميليشيات المتمردين وسائر القوات غير المحترفة وإعادة دمجهم وحماية السكان المدنيين وتوفير المأوى الآمنة والمعونات الإنسانية ...) اعتمادًا على تفويض الهيئة الإقليمية ومقرها أبوجا. وتكمن أهمية إيكوموج فى كونها أول قوة انتشار كبرى لحفظ السلم تابعة لتجمع اقتصادى إقليمى فى العالم.

وإضافة إلى القوة التابعة لإيكوموج أثبتت إيكواس فعاليتها أيضًا فى معظم حالات دبلوماسية الوساطة فى المنازعات واتفاقات إقرار السلم فى كافة الحروب الأهلية الحديثة بغرب أفريقيا. ومع أن قوة الإيكواس لحفظ السلم بدأت أصلاً بلجنة إطفاء متخصصة محدودة الموارد في أغسطس ١٩٩٠ فإنها تطورت فى السنوات الأخيرة لتصبح كيانًا أمنيًا متماسكًا بتبنى الدول أعضاء الإيكواس بروتوكول ١٩٩٩ الخاص بآلية منع النزاعات وإدارتها وفضها وحفظ السلم والأمن. ويجيز بروتوكول ١٩٩٩ الذى يمثل الإطار الأساسى للكيان الأمنى الجديد التابع للإيكواس إنشاء أدوات وآليات مؤسسية مختلفة للمنع الجماعى للنزاع وإدارته وفضه وبناء السلم فى غرب أفريقيا. وشهدت الإيكواس ولاتزال تحولات مهمة فيما يتعلق بقضايا الأمن الجماعى منذ ٢٠٠٦ (انظر Malu 2003; Francis et al. 2004).

إيجاد. ترتبط نشأة تجمع 'إيجاد' وتطوره وتوسعه المطرد بالحاجة لآلية إقليمية منظمة لمواجهة التحديات البيئية (المجاعات والجفاف والتصحر) والسياسية والتنموية للدول الأعضاء فى إطار إقليمى. فالنزاعات الأهلية الطويلة فى السودان

والصومال وأوغنده والحرب بين إثيوبيا وإريتريا دفعت تجمع 'إيجاد' منذ أواسط التسعينيات لوضع خطط سلمية وأمنية إقليمية وتنفيذها وتشمل بنية 'للإنذار المبكر بالنزاعات وآلية للاستجابة' تعرف باسم 'سيوارن'. وأنشأت الإيجاد منذ أوائل التسعينيات عديدًا من البنى السياسية للتعامل مع منع النزاعات وإدارتها وفضها فى القرن الأفريقى الشديد التوتر. ويواجه هذا الكيان الإقليمى تحديات كبرى نظرًا لأن «هذه المنطقة تضم ثلاثين نزاعًا مرتقبًا، ودولة منهارة نتيجة للنزاعات الداخلية، وحربًا حديثة بين دولتين من إعضائه، وعددًا كبيرًا النزاعات الرعوية العنيفة المزمنة عبر الحدود، وخطرًا مستمرًا بنشوب حروب بين الدول نتيجة للنزاعات بين الجماعات وفى داخلها عبر الحدود» (IGAD 2007). وهناك نزاعان فى السودان والصومال يتحديان أكثر من غيرهما مبادرات الإيجاد وقدرة أعضائه على العمل بشكل مستقل. وبذل هذا التجمع جهودًا نشطة لحل النزاعين ولكنه واجه تحديات رهيبة. ففى حالة السودان عقد الإيجاد اجتماعات وساطة عديدة تمخضت عن الإجماع على 'إعلان مبادئ' اتفق فيه الطرفان المتنازعان – الحكومة المركزية فى الخرطوم و'جيش حركة تحرير الشعب السودانى' – على مبدأ حق تقرير المصير للجنوب السودانى (Ghebremeskel 2002). وتنفيذ هذا الاتفاق مستمر ولو أن هناك مخاوف تتصل بما إذا كانت حكومة الخرطوم ستذعن بإجراء استفتاء على الاستقلال التام وما إذا كانت ستقبل بنتيجة مثل هذا الاستفتاء كما اقتُرح فى 'اتفاقية السلم الشامل' الهشة فى يناير ٢٠٠٥. ومما يذكر أن كثيرًا من النفط والموارد المعدنية الحيوية السودانية موجودة فى أراضى جنوب السودان التى يسيطر عليها 'جيش حركة تحرير الشعب السودانى' بالجنوب.

كما عقدت إيجاد اجتماعًا وشاركت فى عديد من محادثات السلم لفض النزاعات فى دولة الصومال المنهارة. ولعل أجرأ مبادرات إيجاد لفض المنازعات بشأن الصومال كان اقتراحها بنشر عشرة آلاف من قوات لحفظ السلم تحت مسمى 'مهمة إيجاد لدعم السلم فى الصومال' (إيجاسوم). ولقى هذا الاقتراح تأييد الاتحاد

الأفريقى ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا أن هذه المهمة لم تتحقق لأسباب لوجستية عديدة أهمها نقص التمويل، وعدم وجود سيطرة إقليمية حاسمة فى منطقة القرن، وانقسام بعض أعضاء إيجاد حول تداخل التجمعات الإقليمية كتجمع شرق أفريقيا والكوميسا. من ثم فإن العديد من أعضاء إيجاد يدعمون حركات التمرد ومختلف الجماعات المتحاربة فى دول أخرى أعضاء، وبالتالى فمصالحهم فى بعض النزاعات تضعف إرادتهم السياسية لاتخاذ إجراء جماعى جذرى من قبيل التدخل لحفظ السلم.

سادك. أنشئت أصلاً فى عام ١٩٨٠ كمؤتمر التعاون التنموى الأفريقى الجنوبى للمساعدة فى مواجهة بعض التحديات الأمنية والتنموية فى الجنوب الأفريقى؛ ثم تحول الكيان الإقليمى إلى 'سادك' (هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية) فى عام ١٩٩٢ بهدف إنشاء سوق مشتركة. وعقب تدخل دول شرق أفريقيا أوغنده وتوانده وبوروندى فى الحرب الأهلية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت ثلاث دول من أعضاء سادك هى زيمبابوى وناميبيا وأنجولا بتعبئة 'قوات سادك المسلحة المتحالفة' فى البلد الذى مزقته الحرب فى أغسطس ١٩٩٨. ونظرًا للطبيعة الرهيبة للتعبئة فإن العديد من النقاد وصفوا 'قوات سادك المسلحة المتحالفة' بأنها 'تحالف لدول تسعى لمصالح أمنية وعسكرية واقتصادية إستراتيجية' (انظر Francis 2006b: 17). ومما يذكر أن القوة الاقتصادية الكبرى فى منطقة سادك وهى جنوب أفريقيا (التى توصف غالبًا بأنها قوة مهيمنة رغم أنفها) لم تكن جزءًا من قوات حفظ السلم فى جمهورية الكونغو الديمقراطية. واختارت جنوب أفريقيا أن تؤيد 'إجراء مفاوضات من أجل التسوية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية'، ولكن بعد أقل من شهر من إرسال 'قوات سادك المسلحة المتحالفة' قامت جنوب أفريقيا وبوتسوانا بإرسال حوالى ستمئة جندى ومئتين على التوالى إلى ليسوتو لإخماد عصيان قامت به مجموعة من قوات البلاد ومنع الفوضى والحيلولة دون قيام انقلاب عسكرى مرتقب فى تلك الدولة المدينة الصغيرة

بالجنوب الأفريقي (Santho 2000). وكان العصيان جزءًا من الفوضى التي عجلت بها انتخابات ١٩٩٨ التشريعية التعددية المثيرة للجدل والتي يعتقد الكثيرون أن الحزب الحاكم تلاعب بها لكي يحتفظ بالسلطة. وصدق سادك على كل من تدخل جنوب أفريقيا وبوتسوانا في ليسوتو وإرسال زيمبابوي وناميبيا وأنجولا قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أن التدخل في الكونغو لم يلق سوى تفويض بأثر رجعي من الكيان الإقليمي. وكان يعتقد أن كلا التدخلين تما بدعوة من حكومتي البلدين اللتين كانتا تستعدان للحرب. وتمكن التدخل الذي قادته جنوب أفريقيا من إعادة النظام والاستقرار السياسي في ليسوتو بسرعة، أما الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية فكانت شأنًا أعقد يستدعي صنوفًا من التدخلات الخارجية الأخرى أولها من فرنسا والأمم المتحدة.

الاتحاد الأفريقي. تحول 'منظمة الوحدة الأفريقية' منذ أواخر التسعينيات إلى 'الاتحاد الأفريقي' في عام ٢٠٠٢ واتسعت واقترحت عددًا من الآليات المؤسسية والهيكل التنظيمية بهدف توسيع نطاقها وملفها الأمني. وشملت هذه الآليات 'مجلس السلم والأمن' و'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية' (نيباد) و'آلية المراجعة الأفريقية' و'مجلس إدارة السلم والأمن'. ويعد إلغاء بند عدم التدخل من ميثاق الاتحاد الأفريقي الملغي ومما تلا من تمكين الاتحاد الأفريقي من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من أعضائه في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ضد الإنسانية تطورًا مهمًا في تحول 'منظمة الوحدة الأفريقية' إلى 'الاتحاد الأفريقي'، وكذلك في تطورات فض المنازعات الإقليمية وحفظ السلم في أفريقيا.

وفي ظل منظمة الوحدة الأفريقية السابقة كانت جهود التجمع القاري في فض النزاعات تقوم في معظمها على الوساطة والتحكيم والمصالحة اعتمادًا على كل من آليات المنظمة المؤسسية وحسن نوايا كبار الدول الأعضاء ورجال الدولة. وتزامن إنشاء الاتحاد الأفريقي مع التحول الجاري فعليًا لإطار السلم والأمن داخل الكيان الإقليمي لتولي مهمة حفظ سلم متعدد الأبعاد. وكانت أولى مهام حفظ السلم

للاتحاد الأفريقى - 'مهمة الاتحاد الأفريقى فى بوروندى' (أميب) - فى أبريل ٢٠٠٣ لإقرار الأوضاع تمهيدًا لتدخل أممى. وكانت 'أميب' بكامل قوتها تتكون من ٣٣٣٥ جنديًا من جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزمبيق إلى جانب مراقبين عسكريين من بوركينافاسو والجابون وتوجو وتونس (Powell 2003). وتم فيما بعد دمج 'أميب' رسميًا فى المهمة الأممية فى بوروندى فى يونيه ٢٠٠٤.

وقام الاتحاد الأفريقى مؤخرًا أيضًا بإرسال مهام حفظ سلم فى منطقة دارفور السودانية التى مزقتها الحرب - 'مهمة الاتحاد الأفريقى فى السودان' (أميس) - منذ يوليه ٢٠٠٤، وكذلك فى الصومال - 'مهمة الاتحاد الأفريقى فى الصومال' (أميسوم) - فى يناير ٢٠٠٧ لتحل محل مهمة إيجاد لحفظ السلم والتى لم تكن فعالة كما كان متصورًا. وواجهت مهمتى الاتحاد الأفريقى لحفظ السلم فى السودان والصومال تحديات كبرى نظرًا لتعقيد النزاعات فيهما وتضارب المصالح المحلية والإقليمية والدولية، والقيود المالية واللوجستية التى تواجه الاتحاد.

أدى توسيع نطاق المشروعات الإقليمية المختلفة لتشمل السلم والأمن وإدارة النزاعات إلى ظهور عديد من التحديات والفرص التى تشكل أساس التعاون والشراكة الدولية والإقليمية البناءة. ومن المتوقع للشراكات الناشئة أن تساعد فى النهاية على دعم القدرات المؤسسية والفنية والتنفيذية للكيانات الإقليمية فى أفريقيا للقيام بمهام التدخل فى المنازعات ودعم السلم.

نشأت مهمة حفظ السلم فى الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨ عقب إنشاء 'المنظمة الأممية للإشراف على الهدنة' لمراقبة وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والدول العربية فى الحرب التى تلت قيام 'إسرائيل'. ومن الأصل الأممى لمهمة 'حفظ السلم التقليدى أو الجيل الأول' كما تصورها الباحثون فيما بعد جاء نشر قوة تدخل متعددة الجنسيات تقوم على موافقة الأطراف المتنازعة للمساعدة فى مراقبة وقف إطلاق النار وتطبيق التسويات السلمية الشاملة، ولضمان تأمين المعونات الإنسانية. وينص ميثاق الأمم المتحدة الذى يفوض لمجلس الأمن مسؤولية المبادرة

بالعمل الجماعى لحفظ السلم والأمن الدوليين على إيجاد الإطار القانونى اللازم لاضطلاع الكيان الدولى بمهام حفظ السلم. وكانت أولى مهام حفظ السلم الأممية فى أفريقيا 'مهمة الأمم المتحدة فى الكونغو' (يوليه ١٩٦٠ – يونيه ١٩٦٤) بغرض تفادى نشوب حرب أهلية فيما كان يعرف آنذاك بالكونغو برازافيل، وضمان انسحاب كامل القوات العسكرية الأجنبية غير الأممية التى ساعد وجودها على تعقيد النزاعات الأهلية فى الدولة الحديثة الاستقلال. وكانت هناك مهمة أممية سابقة فى قناة السويس لمراقبة وقف إطلاق النار لعام ١٩٥٧ فى الحرب بين مصر (تدعمها البلدان العربية) وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل حول حق عبور القناة.

أدت نهاية الحرب الباردة وما تلاها من انتشار الحروب والاضطرابات السياسية المعقدة والمتعددة الأبعاد فى أفريقيا بين أواخر الثمانينيات و١٩٩٩ بالأمم المتحدة إلى التحول جذريا من حفظ السلم التقليدى إلى حفظ السلم المتعدد الأبعاد أو 'الجيل الثانى' من مهام حفظ السلم لمواجهة الضرورات المتغيرة والتدخل فى النزاعات. وتتضمن مهام حفظ السلم المتعدد الأبعاد والأكثر طموحًا وتنوعًا عددًا كبيرًا من الأطقم العسكرية والمدنية للقيام بمهام متعددة منها:

> **«الإشراف على وقف إطلاق النار وتسريح القوات وإعادة دمجها فى الحياة المدنية وتدمير الأسلحة، ووضع خطط إزالة الألغام وتنفيذها، وعودة اللاجئين والمشردين، وتقديم المعونات الإنسانية والإشراف على البنى الإدارية القائمة وإنشاء قوات شرطة جديدة وضمان احترام حقوق الإنسان وتنفيذ الإصلاحات الدستورية والقضائية والانتخابية والإشراف عليها ومراقبة تنظيم الانتخابات وإدارتها والإشراف عليها وتنسيق دعم إعادة التأهيل وإعادة البناء الاقتصادى»**

.(Boutros-Ghali 1995: 6)

وفيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٩ نشبت فى أفريقيا ثلاثين حربًا متباينة الحدة (حروب أهلية فى معظمها) أرسلت إليها ست عشرة مهمة حفظ سلم أممية (USIP 4 :2004). وكان عدد كبير من مهام التسعينيات إما مهام حفظ سلم متعددة الأبعاد من بدايتها أو فى مرحلة لاحقة (كمهام ناميبيا وموزمبيق وأنجولا وبوروندى وسيراليون وليبيريا وغيرها). ومن مهام حفظ السلم الأممية المتعددة الأبعاد الأكثر تحديًا مهمة جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تورطت فى النزاع فى ذروته فى عام ١٩٩٨ قوات مسلحة لتسعة لاعبين إقليميين ودوليين وحوالى خمس وعشرين ميليشيا من المتمردين والمدنيين (Ngoie and Omeje 2008: 140). ونظرًا لحدة النزاعات والاهتمام بجدوى النزاع وتنوع أطراف الحرب والتدخل وصف العديد من المحللين النزاع بأنه 'حرب أفريقيا العالمية الأولى' (انظر :Vlassenroot 2003 339; UN 2001; Hoyweghen 2005).

تعرضت الأمم المتحدة لانتقادات واسعة النطاق لإخفاقاتها فى مهام حفظ السلم والتدخل فى النزاع فى الحرب الأهلية فى الصومال فى عام ١٩٩٣ والإبادة الجماعية فى رواندا فى عام ١٩٩٤ – وهما كارثتان أسهمتا فيما بعد فى إنشاء 'مجلس الخبراء' لمراجعة مهام الأمم المتحدة السلمية والذى رفع تقريره (تقرير الإبراهيمى الشهير) للجمعية العامة فى عام ٢٠٠٠ مع توصيات حول كيفية تغيير قدرات الأمم المتحدة المؤسسية والوظيفية لحفظ السلم. كما تأثرت مهام حفظ السلم الأممية فى أفريقيا بصورة عكسية بإحجام البلدان الغربية المتقدمة عن إرسال قواتها الوطنية إلى أفريقيا بتفويض أممى. وجاء هذا التطور عقب كارثة حفظ السلم فى الصومال فى عام ١٩٩٣ والتى قتل فيها ستة عشر من القوات الأميريكية على يد الميليشيات المحلية، ما أدى إلى رد فعل عنيف من الرأى العام فى الولايات المتحدة وانسحاب القوات الأمريكية. وأدى انسحاب القوات الأمريكية المفاجئ إلى حل المهمة الأممية فى ذلك البلد الذى عصفت به الحرب وظل منذ ذلك الحين رمزًا لفشل حفظ السلم الأممى وعدم اكتراث الغرب إستراتيجيًا بالمشاركة فى مهام

حفظ السلم الأممية فى أفريقيا. وبعد الصومال لجأت بعض القوى الكبرى الغربية إلى آلية غامضة بعض الشيء تتمثل فى التدخل فى النزاع بمعزل عن الأمم المتحدة. وحدث ذلك فى التدخل البريطانى الثنائى لحفظ السلم فى سييراليون، وفرنسا فى كوت ديفوار، والتورط الأمريكى فى ليبيريا، والتدخل الفرنسى البلجيكى فى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الملاحظ أن الفشل المشهود فى كل من الصومال وروانده أخذ يلقى بظلاله على نجاح الكيان العالمى فى بلدان كناميبيا وموزمبيق حيث ثبتت فعالية حفظ السلم الأممى المتعدد الأبعاد فى إعادة السلم وبنائه فى البلدين اللذين دمرتهما الحروب فى التسعينيات.

وفى الوقت الحاضر هناك ست مهام أممية لحفظ السلم فى أفريقيا: المهمة الأممية فى السودان (UNMIS)؛ المهمة الأممية فى كوت ديفوار (UNOCI)؛ المهمة الأممية فى ليبيريا (UNMIL)؛ المهمة الأممية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC)؛ المهمة الأممية فى إثيوبيا وإريتريا (UNMEE)؛ المهمة الأممية فى استفتاء الصحراء الغربية (MINURSO) وهى المهمة الأقدم للأمم المتحدة فى القارة.

وينبغى التنويه إلى أن الأمم المتحدة فى عديد من مهامها شاركت فى عمليات حفظ سلم مشتركة (منها مهام المراقبة العسكرية) مع التجمعات الإقليمية الأفريقية وأهمها إيكواس (فى ليبيريا وسييراليون وكوت ديفوار) والاتحاد الأفريقى (فى بوروندى والسودان؛ انظر Francis et al. 2004). والتعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية الأفريقية يواجه تحديات التنسيق والتبعية والقيادة والسيطرة على القوات وتوزيع المهام والمهام المشتركة ومسائل التوافق حول استيعاب القوات الإقليمية فى مهام الأمم المتحدة فيما درج بعض العسكريين على تسميته 'تغيير قبعة القوات الإقليمية لتصبح قوات أممية'.

النهج الأفريقى التقليدى لفض النزاعات

منذ ما قبل الحقبة الاستعمارية كانت لدى مختلف مجتمعات أفريقيا توجهاتها التقليدية والعرفية الخاصة ولها أساليبها فى منع النزاعات وإدارتها وفضها. وكانت هذه الأعراف التقليدية وما يرتبط بها من طرق (ولاتزال) متأصلة فى ثقافة الناس ورؤيتهم الكونية التى تشتمل بدورها على مضمون دينى عميق - فلسفة الألوهية والحياة والجماعة والوجود. وقبل الاتصال بالغرب كانت الديانات الأفريقية التقليدية والإسلام تشكل الثقافة ورؤية العالم والحضارة ككل فى شتى بقاع القارة ولو أن جيوبًا من التراث المسيحى الأرثوذكسى ترجع إلى القرن الأول الميلادى وجدت فى مصر وإلى درجة أكبر فى إثيوبيا. كما أدى الغزو الأول والتجار الهولنديون فى منطقة الجنوب الأفريقى الساحلية وقبل الاستعمار فى أواخر القرن التاسع عشر إلى إنشاء الكنيسة المسيحية الإصلاحية الهولندية فى تلك البقعة من أفريقيا.

وكان لدمج أفريقيا فى النظام العالمى من خلال الاستعمار الغربى تأثيرات بالغة على طبيعة النزاعات فى أفريقيا وعلى أعراف فض النزاعات. والنتيجة سحق الأعراف الأفريقية التقليدية وإزاحة التقاليد المرتبطة بها أو تغييرها تحت ضغط حضارة الغرب ولازماتها من ليبرالية متعددة الأوجه وعلمنة ثقافية (انظر Almond and Powell 1966). ونظرًا للطبيعة الراديكالية للتأثير الثقافى الغربى على دول أفريقيا ومجتمعاتها فإن العديد من النقاد المعاصرين يشككون فى موقع الأعراف التقليدية الأفريقية فى مواجهة تعقيد البنى الاجتماعية الحديثة وما تفرز من نزاعات فى أفريقيا. وهناك من يرى أن الأعراف التقليدية لفض النزاعات يجب قصرها على المجتمعات المحلية بينما ينبغى تطبيق البدائل الغربية الحديثة على المدن ومؤسسات القطاع الرسمى ونظم الدولة. وهذه التفرقة النوعية تبدو مشكوكًا فيها فكريًا وعمليًا نظرًا لما يتسم به التراث الأفريقى من تنوع هائل وديناميات متشابكة.

إن أفريقيا ما بعد الاستعمار تعكس تنوعًا فى الرؤى الثقافية والدينية والتقاليد والممارسات ونطاقًا واسعًا من الأنماط التراثية التى نجت من الحملة الاستعمارية والتغريبية الضارية. وتتميز الثقافات الأفريقية التى تشكل أساس أعراف فض المنازعات بدرجة كبيرة من التباين والدينامية. ولكن لايزال هناك قدر كبير من الميول والممارسات تتداخل وتتقاطع فى عدد كبير من المجتمعات والمناطق.

والفلسفة الأهم التى تشكل أساس الأعراف التقليدية الأفريقية الخاصة بفض النزاع تتلخص فى مفهوم الأوبونتو السواحيلى (البانتو أصلاً). والأوبونتو فلسفة إنسانية (ليس لها مرادف إنجليزى) تعنى 'الشخصية الجماعية' وتلخصها الأقوال المأثورة عند الزولو: 'المرء مرء من خلال غيره من الناس'؛ 'إنسانيتى ترتبط بإنسانيتك ارتباطًا لا انفصام له' (Masina 2000: 170). فهى فلسفة مسيطرة ومتعددة الأبعاد تستحضر معانى التعاون الجماعى والسخاء والتسامح والاحترام والمشاركة والتضامن والعفو والتصالح (المرجع نفسه؛ Mbigi and Maree 1995).

والأوبونتو يشمل التفسير الأفريقى للسلم 'السلبى و'الإيجابى' على السواء؛ وباعتباره مفهومًا محليًا لمنع النزاع وبناء السلم فهو يتضمن فكرة الإقرار بالذنب وإبداء الندم ممن اقترف إثمًا فيطلب العفو ويؤدى الدية أو العوض كمقدمة للتصالح والتعايش السلمى (Francis 2007: 26). ويتجاوز الأوبونتو مفهوم فض النزاع وتطبيقه لينقل فلسفة 'الإنسانية' الأفريقية، وهى مفهوم له أصداؤه الثقافية فى مختلف المجتمعات الأفريقية وإن كان أكثر انتشارًا فى جنوب القارة ووسطها وشرقها. وفلسفة الأوبونتو تسير عكس فكرة استحالة فض النزاع المتأصلة فى بعض النظريات الغربية السائدة لا سيما الواقعية والسلوكية.

ومما يذكر أن منظومة العدل التقليدية المطبقة فى جنوب أفريقيا ما بعد التمييز العنصرى – 'لجنة الحق والمصالحة' القائمة على العدل والتى طبقت بدرجات متفاوتة فيما بعد فى مختلف المجتمعات الأفريقية المنقسمة بعد الحروب (كسييراليون وليبيريا ونيجيريا وبوروندى) – كانت مستمدة فلسفيًا من عرف

الأوبونتو. وكذلك منظومة العدل المعروفة باسم 'جاكاكا' التى اشتهرت فى رواندة ما بعد الإبادة الجماعية؛ وهى تجمع بين العدل الجزائى والشافى والعرف الأفريقى والقوانين المدنية الغربية؛ فهى فى مضمونها تعبير عن الأوبونتو.

وفى السياق الفلسفى للأوبونتو والأعراف المماثلة له فى سائر بقاع أفريقيا تكمن الأعراف التقليدية الأفريقية المتعلقة بفض النزاعات. وفيما يتصل بالطرق يذكر أن التفاوض والوساطة والتحكيم والمصالحة تطورت منذ تاريخ ما قبل الاستعمار إلى مستويات مختلفة وتطبق فى مجتمعات أفريقية عديدة (انظر Zartman 2000). وفى كثير من المجتمعات ولا سيما النظم السياسية المركزية والهرمية يشمل التطبيق تدخل الشيوخ العدول سواء بمبادرة منهم أو بدعوة من طرف ثالث مهتم أو من طرفى النزاع (أو أطرافه). وهذا النهج فى تسوية النزاعات يعتمد على السياق إلى حد كبير، وينتظر من أطراف النزاع أن يحترموا النتائج والأحكام التى تكون ملزمة فى قليل أو كثير حسب علاقات السلطة وأعراف الجماعة. كما أن هناك خصومات شبه رسمية أو رسمية يمكن لأحد طرفيها أن يقاضى الآخر فى محكمة ملَكية أو عرفية، حسب الدعوى. وفى هذه الحالة يتولى البت فيها حاكم تقليدى بعون من مستشارين قانونيين أو بدونه. ومما يلاحظ أن الشيوخ يلقون فى معظم الأعراف الأفريقية احترامًا بالغًا باعتبارهم مستودعات الحكمة والحنكة العملية للجماعة، ومن ثم يولون مكان الصدارة فى قيادة الجماعة وفى تسوية المنازعات. وهذه الفلسفة التقليدية هى المنطق وراء إنشاء 'مجلس الحكماء' فى الاتحاد الأفريقى ويشمل فريقًا من خمسة أو سبعة من أعلام أفريقيا لدعم مساعى التدخل فى المنازعات من جانب الكيان الإقليمى عن طريق الدبلوماسية الوقائية والمصالحة.

وفى كثير من المجتمعات المحلية بجنوب الصحراء الأفريقية لا سيما فى النظم السياسية الأقل مركزية (كالماساى فى كينيا والإيبو فى نيجيريا والكبيله فى ليبيريا والفانتى بغانا والأورومو بإثيوبيا وغيرهم) هناك عرف لتسوية النزاعات

يعرف باسم 'كوخ الحوار'. وهو عرف تقليدى للتسوية النشطة عن طريق الحوار ويشمل التفاوض – يقترن أحيانًا بالوساطة والتحكيم – وتشارك فيه كافة أطراف النزاع بالمناقشة إلى أن يتم التوصل لوفاق (Brpck-Utne 2001). وتسوية النزاع لا تتم بالضرورة فى 'كوخ' كما يوحى المسمى، بل قد يتم فى قاعة عامة أو فى ميدان القرية أو تحت شجرة ظليلة حسب الحالة. وفى مجتمعات كالكبيله فى ليبيريا يعمل عرف 'كوخ الحوار' جنبًا إلى جنب مع القضاء العرفى والتحكيم الذى تتولى فيه بعض المحاكم العامة إصدار الأحكام وتنفيذها (Malan 1997: 26). وفى مجتمع ندينديوله بتنزانيا يمتزج نهجا الوساطة والتحكيم فى منظومة واحدة، فيلعب الوسطاء دورًا نشطًا بعرض اتفاق بل بالضغط على الطرفين لقبوله (المرجع نفسه، ٢٦).

وهناك شكل أخص من عرف 'كوخ الحوار' لتسوية النزاعات هو نظام الـ 'جورتى' (حرفيًا 'الشيوخ') فى صوماليلاند، وفيه تخول السلطة العليا لاتخاذ القرار والمصالحة والبت فى دعاوى المتخاصمين لمجلس من شيوخ الجماعة يستبعد منه النساء والشباب والأقليات الاجتماعية داخل العشيرة. وتم دمج نظام الجورتى فى نظام الإدارة السياسى لدولة صوماليلاند ذات السيادة واقعيًا. ومن خلال سلسلة من جلسات الجورتى العرفية وبعون لا يكاد يذكر من العالم الخارجى أفلحت صوماليلاند التى كانت خاضعة للوصاية البريطانية والتى تأثرت بالحرب فى تسوية النزاعات القبلية وحل الميليشيات القبلية وإنشاء نظام حكم بدائى ولكنه فعال – وهو عمل فذ عجزت عن تحقيقه الصومال التى مزقتها الحرب فى الجنوب (Khalil 2000: 321).

وأخيرًا فمع أن كثيرًا من النزاعات قد تنتهى بتسوية ودية وإقرار بالذنب والعفو فهناك حالات تطبق فيها عقوبات طفيفة أو قاسية حسب معايير الجماعة المعنية. وقد تتراوح العقوبات بين إعادة المسروقات (فى حالة السرقة) والغرامة والنفى والثأر والإبعاد والإعدام واستجلاب غضب الآلية على الآثم وأشكال شتى

من التجريس. وفى بعض الجماعات يتم اللجوء للتهكم لفضح من أتى سلوكًا غير اجتماعى ومثير للنزاعات، لا سيما فى سياقات يكون سبب النزاع فيها واضحًا وعرف السخرية من الآثمين مقبولاً (المرجع نفسه، ٢٦). وكثيرًا ما يوجه النقد للأعراف الأفريقية الخاصة بتسوية النزاعات لطبيعتها العشوائية وعدم اتناسب عقوباتها مع حجم الجرم. إلا أن هذه الأعراف فى مجملها تؤكد الدور المهم للثقافة فى إدارة المنازعات وفضها.

نتائــــج

يتضح من هذا الفصل أن النزاعات فى أفريقيا أعقد كثيرًا مما يصوره كثير من المقالات التقليدية. والعوامل التى تساعد على تصعيد النزاعات المسلحة المعاصرة تتسم بتعدد الأبعاد بقدر ما تتسم العناصر الفاعلة والمصالح والأطراف المحايدة فيها بالتنوع والدينامية. وكما تبين الدراسة فتطبيق فض النزاعات فى أفريقيا لا سيما فيما يتصل بحوادث النزاع المسلح الواسع النطاق والحروب تغلب عليه إلى حد كبير الرؤى الواقعية والسلوكية السائدة لتحليل النزاع والقائمة على فرض أن النزاعات يمكن السيطرة عليها وإدارتها وتهدئتها وتسويتها، ولكن يستحيل فضها. إلا أن هذه الرؤى السائدة تسير عكس النظرية النقدية والتوجهات الأفريقية حيال فض النزاعات والمستلهمة جزئيًا من فلسفة مفادها أن النزاعات يمكن فضها بشكل بناء ودائم. وبالنظر إلى إستراتيجيات إدارة النزاعات فى أفريقيا من منظور النماذج السائدة يتبين أن الفروق بينها لا تكاد تذكر، ما يعكس الطبيعة المعقدة للنزاعات والمصالح والعناصر الفاعلة فيها، ولكنها تعكس أيضًا تعقيد نظم ما بعد الاستعمار وسياساتها فى ساحة عالمية السيادة فيها لدول الغرب الصناعية المتقدمة.

مكانة الأمن فى أفريقيا

نانا بوكو

إن 'أهداف التنمية الألفية' التى وضعت قبل ثمانى سنوات تشمل الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئى ومساعدة حديثى الولادة على البقاء وتعليمهم فى طفولتهم. وبالمعدل الحالى لن تفى أفريقيا جنوب الصحراء بأى من هذه الأهداف النبيلة فى التاريخ المحدد وهو ٢٠١٥. والأسباب عديدة ومألوفة؛ فعلى الرغم من عقود من الضغوط من أجل التعديل الهيكلى فإن العوائد المتوقعة من إعادة الهيكلة الاقتصادية لم تتحقق فى القارة؛ ولم تتدفق الاستثمارات الأجنبية، واستمر تذبذب أعباء الديون وأسعار السلع وسط صناعات متدهورة. وظل الاقتصاد المحلى على المستويات الضخمة ومستوى القطاعات مشحونًا بالمشكلات القائمة منذ حقبة الاستعمار، بل إنها تفاقمت بمرور الزمن. وفيما يتعلق بالعلاقات بالاقتصاد العالمى فإن الاعتماد على الموارد الخارجية حتى فى دعم الموازنات يواصل الازدياد لكن التدفق الفعلى لا يفى بالمتطلبات.

وبإضافة ضعف النظم السياسية إلى هذه القائمة من العلل الاجتماعية الاقتصادية تكون المحصلة عدم الأمان لدى عامة الناس فى ظل ظروف إما تعجز فيها الدول – والمنظومة الدولية للدول – عن توفير الحماية أو تمثل هى نفسها المصادر الرئيسة للعنف. ويقدم هذا الفصل تحليلاً انتقائيًا صريحًا لسياق الأمن وانعدام الأمن فى أفريقيا. والموضوع هدف متحرك ونام – أو متخلف – ككل شىء فى القارة حتى أن الفكرة تتفاوت من حقبة ما قبل الاستعمار إلى الحقبة الاستعمارية إلى فترة ما بعد الاستعمار، بل من حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة إلى

الحاضر. ومن الآراء المحورية أن الفروق فى البناء الداخلى لها تأثير جوهرى على تعريف دول القارة للتهديدات والأخطار وبالتالى على البناء الكلى لإشكالية الأمن، ومع ذلك فإن سياق الأمن مقيد بطرق معقدة بكفاح القارة لترسيخ دعائم الدول. ويؤكد الفصل على أهمية التصرفات غير المتوقعة للنظم الاستعمارية والسياسات السقيمة لقادة ما بعد الاستعمار. على أى الأحوال فسنبدأ تحليلنا بعرض عام لمفهوم الدولة والأمن.

علم اجتماع تاريخى للدولة والأمن والنزعة الاستعمارية

ربما كان من الضرورى فى هذه المرحلة أن نقدم إطارًا عمليًا للدولة والأمن. يعزو ريموند آرون 'الشخصية الجمعية' للدولة، وهى كالشخصية الفردية «تولد وتموت فى وقت محدد ... ولا تؤكد نفسها إلا بالوعى وبقدرتها على التفكير والفعل (المنطقى)» (Aron 2001: 750). ومع ذلك يقدم توماس هوبز التعريف الأقوى. ففى 'الكيان الهائل' (Leviathan) يعرف الدولة بأنها 'إنسان مصطنع' يمتاز بالبروز والسيادة، والممثل المفوض بإضفاء الحياة والحركة على المجتمع والأمة كوحدة سياسية منظمة (Hobbes 1968). ويستعرض هوبز عقدًا اجتماعيًا بين الحاكم ومواطنيه يمنحونه بمقتضاه حق السيطرة على فضاء إقليمى محدد وحق وضع القواعد أو القوانين وتنفيذها حسب الضرورة فى مقابل الأمن السياسى والاقتصادى والعسكرى من جانب الحاكم. والعقد بين الأفراد والدولة ينفذ بشرط أن يقوم كل فرد بالأمر نفسه. والنتيجة إيجاد حاكم قوى لا حدود لسلطته لأن الحاكم يحتاج لسلطة كبيرة لوضع القوانين وتنفيذ الاتفاقات وضمان العهود، أى لفرض النظام على حالة الفوضى الطبيعية السابقة.

ولإشكالية الأمن فى الدولة الهوبزية وجهان، وجه داخلى (محلى) وآخر خارجى. فالدول يمكن أن تمزقها وتدمرها التناقضات الداخلية بقدر ما يمكن أن تقوضها القوى الخارجية. وهاتان البيئتان قد تعملان بشكل مستقل فى قليل أو كثير؛

ومن الأمثلة على ذلك عندما تعرضت موزمبيق المتماسكة داخليا لتهديد جارة معادية لها هى جنوب أفريقيا إبان عهد التمييز العنصرى. كما أن الدولة غير المستقرة قد تنهار من تلقاء نفسها، ومن الأمثلة زيمبابوى ما بعد التمييز العنصرى والصومال والسودان. من ثم فأية محاولة لبناء علم اجتماع تاريخى للأمن لابد أن تأخذ فى اعتبارها السمات المتغيرة للبناء الداخلى للدول وطبيعة البيئة الخارجية الناجمة عن العلاقات فيما بينها. ومن المناسب أن يقدم المرء رأيا قويما عن تاريخ الدولة التى يتناول. ومن المناسب أكثر أن يكون هذا الرأى جاء كتعليل تطورى فيه نمط واضح للمراحل التطورية يقدم إطارًا يستكشف من خلاله قضايا الأمن.

والأمر ليس كذلك فى الحقيقة، لكن دول غرب أوروبا تقدم رؤى مهمة لفهم التحديات التى تواجه أفريقيا فى سعيها لتحقيق الأمن. تشكلت دول أوروبا فى معظمها عقب الإطاحة بالنظم الملكية أو الاستعمارية أو باندماج دويلات كان وجودها صار غير واقعى، كما فى حالة اتحاد الدويلات الألمانية فى أوائل القرن التاسع عشر. واعتنق الثوار مزيجًا من القيم الليبرالية والجمهورية ثم الماركسية (العمالية) فيما بعد فى تحديد الأسس الإيديولوجية للدول الجديدة. وكان من محاور هذه العمليات الثورية مفهوم العمل الجماعى. ولكن كان على هؤلاء المنظرين أن يتحلوا بالبراجماتية أيضًا وأن يحرصوا ألا يهددوا النظم الجديدة التى نشأت. لذا كان على الثوار أن يوفقوا آراءهم مع الحساسيات العرقية والدينية والطبقية السائدة. إذن فهذه الدول الأوروبية الجديدة كانت محصلة مجموعة عمليات التاريخية شكلت نهجًا تطوريًا. كما كانت مشبعة بما يسميه ر.م. سميث 'حكايات تكوينية' عن العرق والعنصر والديانة والجنس والثقافة والطبقة حتى تقدم تعريفًا للهوية القومية يمكن تعريف المواطنة على أساسه (Smith 2002: 109). وحتى الولايات المتحدة جزء من هذا النمط من التاريخ السياسى ولو أن الدولة بعد الثورية الناتجة أصبحت متعددة الأعراق (لا سيادة فيها لفئة عرقية واحدة) ولا وجود فيها للتوكيد التاريخى على الطبقة.

إذن فنشأة هذه الدول تم فى إطار سيادة إقليمية فى ظل ما صدق أندرسون فى تسميته 'الدولة الغاشمة' (Anderson, P. 1974). والأغلبية الساحقة من الدول الحالية لم تتم هذه العملية، وبعضها شرع فيها لتوه. من ثم فقد صدق جاكسون فى قوله إن معظم دول أفريقيا لاتزال 'أشباه دول' تحظى باعتراف خارجى ولكنها لم تفلح بعد فى إنشاء سيادة داخلية، وهى نقطة سنعود إليها (Jackson, R. 1990). وهناك على الأقل أربعة إضافات كبرى يمكن توصيفها للدولة الغاشمة الأساسية، أولها إيجاد بيروقراطية إدارية لإدارة الدولة. والثانية نشأة طبقة تجارية مستقلة، ما زاد من قاعدة موارد الدولة ولكنه أوجد أيضًا بنية طبقية أعقد ومراكز للسلطة وجماعة مصالح داخل الدولة ومستقلة عن نظام الحكم الملكى التقليدى. والثالثة ابتكار القومية كايديولوجيا للدولة، ما أدى لتحويل الناس من رعايا إلى مواطنين، وربطت الحكومة والمجتمع معًا فى إطار تبادلى الدعم، وتوثيق الصلة بين دولة وامتداد لإقليميها (Mayall 1990). والرابعة إدخال الديمقراطية، فأدى ذلك إلى ترسيخ نقل السيادة من الحاكم إلى الشعب والذى تنطوى عليه القومية وجعلت الدولة فعليًا ونظريًا ممثلة لكافة مواطنيها.

ويذكرنا ر.ب.ج. ووكر بأن الدولة يجب أن تكون قوية خارجيًا لأن «اللحظة اللا تاريخية للحساب النفعى والتى يغذيها العقل والخوف اللذان أوجدا العقد الاجتماعى ليس لها نظير فى العلاقات الدولية» (Walker 1989: 174). والنتيجة أن النظام الداخلى أصبح صورة المرآة والشرط اللازم للفوضى الدولية، ما جعل الفوضى المبدأ البدهى الثابت للسياسة العالمية. ومرة أخرى يقدم هوبز رؤية؛ ففى الفصل العاشر من 'الكيان الهائل' يستهل حديثه بقوله إن «قوة الإنسان وسيلته الحالية لتحقيق خير واضح ومستقبلى ما» (Hobbes 1968). وتظل هذه القوة حميدة على ما يبدو إلى أن توضع فى علاقة مع بشر آخرين يسعون إلى خير المستقبل. فينشب النزاع حتمًا «لأن سلطة إنسان واحد تقاوم تأثيرات إنسان آخر وقوته وتعوقها؛ فالسلطة ببساطة ليست سوى زيادة قوة إنسان على قوة غيره»

(Hobbes 1928: 26). وترتكز سلطة المرء على مكانته، أو هامش القوة الذى يستطيع أن يمارس على غيره. وتلى ذلك المعادلة الكلاسيكية فى الفصل الحادى عشر: «فى مقام الصدارة أضع الرغبة العامة التى تساور الجنس البشرى كله، رغبة أبدية لا تهدأ فى حيازة سلطة بعد سلطة، ولا تتوقف إلا بالموت» (Hobbes 1968).

والمعانى التى تنطوى عليها العلاقات بين الأفراد وبين الدول واضحة. فلا مجال لوجود قانون بدون سلطة عامة تكبح هذا السعى الأبدى: «العهود بدون ذلك 'السيف' مجرد كلمات لا تقوى على تأمين أحد» (المرجع نفسه، ٢٢٣). وفى الطبيعة هناك لاتوازن أولى بين حاجات المرء وقدرته على تلبيتها، والحاجة الماسة الأولى هى الأمن من موت عنيف مفاجئ. ولتفادى الأذى من بعضهم البعض ومن الغزو الأجنبى «يفوض البشر كل سلطاتهم وقوتهم لإنسان واحد أو لجماعة من البشر؛ فيلخص ذلك الإنسان كافة إراداتهم حسب تعدد الأصوات فى إرادة واحدة» (المرجع نفسه، ٢٢٧). وكما سبقت الإشارة فنشأة الكيان الهائل أى الدولة ذات السيادة تسمح بسلم داخلى ولكن بثمن. والحل الذى يراه هوبز للحرب الأهلية يزيح الاستعداد «لحرب كل إنسان على كل إنسان» إلى الساحة الدولية. والدول تشن الحرب لمجرد أنها تستطيع ذلك، سواء لخوف أو طمعًا فى كسب أو سعيًا للمجد. وكالبشر فى الطبيعة قبل التعاقدية تسعى الدول لهامش القوة الذى يضمن حقها فى البقاء والوقوف فى وجه دول تتصرف من منطلق حاجات ورغبات مماثلة.

والنتيجة نظام لامركزى النزاع متوطن فيه والأمن خدمة ذاتية. فعلى كل دولة أن تؤمن نفسها، وبالتالى فعلى كل دولة أن تتسلح. والاعتبارات الاقتصادية فى هذه الرؤية تتبع الاعتبارات العسكرية لأن الدول وإن كانت تشارك فى تبادل دولى (كما فى التجارة) فإن هذه المشاركة هشة لأن عليها أن تقلق على المكاسب النسبية المتحصلة من مثل هذا التبادل، مكاسب قد تؤثر بشكل مباشر على وضعها النسبى من حيث القوة والسلطة. من ثم فلا مجال لصداقات دائمة أو لعداوات

دائمة؛ بل ليس هناك سوى تحالفات دائمة التغير لا تمليها أية مشاعر سوى بقاء الدولة. من هنا فمنطق المجتمع الدولى يدعم أمن الدولة. فهو يوفر مشروعية السيادة الخارجية وبعض الحماية القانونية من العدوان. كما يوفر للدول سبلاً للتعامل مع بعض التهديدات والفرص الناجمة عن تزايد القدرة على التفاعل. والمشاركة فى أطر القواعد والمؤسسات تمنح الدول بعض السلطة لصوغ بيئتها، وتوفر عنصرًا للاستقرار والتكهن أكبر مما لو لم يكن الحال كذلك. لكن المجتمع الدولى قد يهدد الدول أيضًا. فهو يقيد حريتها فى الفعل، ويخضعها لكيانات أكبر، وقد يفتئت على هوياتها المميزة.

وتصبح الدولة ذات السيادة والإقليمية النتيجتين اللازمتين للفوضى، أى الاحتمال والاضطراب اللذين يفترض وجودهما بمعزل عن أى مفهوم منطقى أو لغوى لهما. لذا فالبحث عن الأمن عن طريق السيادة ليس اختيارًا سياسيًا، بل رد الفعل اللازم لظرف فوضوى؛ فالنظام من صنع الإنسان وخير، أما الفوضى فطبيعية وشر. وعلى الإنسان ولمصلحته أن يسعى لهذا الخير ويكبح هذا الشر ذا الإرادة المفرطة عن طريق إقصاء السلطات الفردية سعيًا إلى سلطة جمعية عليا. والدولة من هذا المنظور مفهوم خضع مضمونه لعملية تمدد هائلة (Migdal 1988). وأكثر الدول تقدمًا تظل تصهر الحكومة والمجتمع معًا، فيصبحا بمرور الوقت منشآت أعمق وأعقد وأكثر رسوخًا من سابقيهما ومعاصريهما من الدول 'الضعيفة' (ذات المستويات المتدنية من التماسك الاجتماعى السياسى). وهما يتمددان ليندمجا وليمثلا دائرة من المصالح والمشاركين لا تتوقف عن الاتساع. وتتمدد وظائفهما وقدراتهما مع تمدد دوائرهما إلى أن تصبح الدولة جزءًا من كافة قطاعات النشاط ومتفاعلة مع كافة قطاعات المجتمع. ونظرًا لاتساع دوائرهما وقواهما ووظائفيهما فإن المصالح الأمنية لمثل هذه الدول 'القوية' أكثر أوسع وأشمل من سلفيهما الغاشمين. ويتقاسمان الهموم الأساسية المتعلقة بالاستقلال والوحدة وهى هموم مشتركة بين كافة الدول، ولكنهما يهتمان بالإضافة إلى ذلك بالأرض الإقليمية والمواطنين والرخاء والاقتصاد والثقافة والقانون مما لم يكن يعنى شيئًا لدى الملوك المطلقين فيما مضى (Buzan 1991).

إذن فبمزيد من التدقيق فالدول الأقدم زمنًا تبدو أرسخ وأعمق جذورًا بكثير. كما أنها فى مجملها كيانات أكثر تطورًا واندماجًا فى مجتمعاتها، وأعقد وأكثر تماسكًا فى داخلها وأقوى (من حيث قدرتها على التغلغل فى المجتمع واستخلاص الموارد منه) وأكثر ثباتًا من ناحية الشرعية. وإلى جانب هذا النمو ومن داخله هناك جدول أعمال أمنى أشمل. والنتيجة أن هذه الدول تهتم بقوتها العسكرية وأمن أسرها أو نخبها الحاكمة، وأيضًا على تنافسية اقتصادياتها واستمرار ثقافاتها ورخائها وصحتها وتعليم مواطنيها واستقرار بيئاتها وسيطرتها على المعرفة والتقنية.

الجذور الاستعمارية لإشكالية الأمن فى أفريقيا

أما دول قارة أفريقيا فجديدة؛ خطوط حدودها رسمتها الخريطة حكومات استعمارية دونما اكتراث منها بمن وزعت من الناس فى هذا الإقليم أو ذاك (Poku 1996). أما أجهزتها الإدارية فاتسعت كثيرًا منذ الاستقلال ولاتزال بها بقايا مهمة من أصولها الاستعمارية، على الأقل فى اللغة التى تتداول وبنية آلة الحكم التى تتبع. وقليل منها ما لديها من السكان ما يكفى لتصنيفها كدولة من الحجم المتوسط بمعايير أوروبا أو آسيا أو أمريكا الجنوبية. وعلى الرغم من الانفجار السكانى فى العقود الأخيرة لم يبلغ منها حد المئة مليون نسمة سوى نيجيريا، وفيما عداها فلم يبلغ حد الثلاثين مليونًا سوى إثيوبيا وجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرًا لإرث أفريقيا من التفتت العرقى فإن الحجم لا يُشترى إلا على حساب التقسيم الداخلى. فكافة دول أفريقيا الكبيرة – السودان وأنجولا والدول التى سبقت الإشارة إليها – تجتاحها النزاعات. وكلها تقريبًا تخضع لضغوط صعبة لاستخلاص الموارد اللازمة لبقائها من قاعدتها الاقتصادية الفقيرة، وحتى نيجيريا عملاق القارة لديها إجمالى ناتج محلى لا يتجاوز نظيره فى جمهورية أيرلنده؛ فى حين أن إجمالى الناتج المحلى للقارة كلها يكاد يساوى نظيره الهولندى.

كان مؤتمر برلين فى عام ١٨٨٤ نقطة انطلاق مهمة. ففيه رُسمت الخارطة السياسية لأفريقيا الحديثة لا بيد الأفارقة أنفسهم بل بقصد من الأوروبيين لفرض ادعاءاتهم على ما يطلق عليه جيمز مايال 'آخر كتلة أرضية كبيرة تنتظر التطويق'. وجاء التوسع الناجم للفكرة الأوروبية عن السيادة معه بتقسيم شبه كلى للفضاء السياسى الذى كاد ألا يخلو من أية بقعة غير مستعمرة فى القارة (Mayall 1991). ولم يكن يخضع للسيطرة الأوروبية المباشرة من القارة سوى عشرة بالمئة فى عام ١٨٧٠، ولكن مع نهاية القرن نفسه لم يبق منها خارجها سوى عشرة بالمئة. وفُرضت على القارة أنماط جغرافية مصطنعة شديدة التباين وتشويه الأنماط الاجتماعية الاقتصادية التقليدية.[١]



شكل ١، ٦ سكان العالم حسب المناطق ٢٠٠٧

وتعد نيجيريا مثالاً جيدًا؛ فهى تضم أكثر من مئتين وثمانين جماعة عرقية مختلفة؛ تمثل ثلاث منها حوالى ٦٦ بالمئة من إجمالى السكان البالغ عددهم مئة

---

(١) تشتمل خريطة أفريقيا الطبيعية مثلاً على تناقض بين مساحات عملاقة كالسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجزائر ودويلات مثل جيبوتى وجامبيا. فجامبيا على سبيل المثال مساحتها ١: ٢٤٠ من مساحة السودان. كما يتضح التباين الفعلى فى حجم السكان. فسكان نيجيريا يبلغ تعدادهم حاليًا أكثر من ١٣٠ مليون نسمة، بينما يبلغ تعداد سكان دول كغينيا وبوتسوانا مليونى نسمة.

وثلاثين مليون نسمة، وهى الإيجبو فى الجنوب الشرقى، واليوروبا فى الجنوب الغربى، والهوسا/الفولانى فى الشمال. وهناك عدد من التحديات العملية ارتبط ببقاء دولة كهذه؛ فكيف يمكن للمرء مثلاً أن يتواصل بفعالية عبر الإقليم كله؟ فالإنجليز فرضوا الإنجليزية لغة للإدارة، ولكن لم يكن يتقنها عند الاستقلال سوى أقلية من السكان. وكان أكبر تحدٍ يرتبط بهذه المستعمرات المصطنعة الصدام المرتقب بين الثقافات السياسية الشديدة التنوع. وفى حالة نيجيريا كان هذا شديد الارتباط بالدين: فهل يتبع المرء تعاليم الإسلام وأعراف الهوسا/الفولانى أم مسيحية اليوروبا؟ وكانت التشعبات السياسية لهذه الفروق هائلة لا سيما إذا ضربناها فى أكثر من مئتين وثمانين جماعة عرقية تضمها نيجيريا. وظهر أسوأ سيناريو للحالة فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ حين انفصلت جماعة الإيجبو رسميًا عن نيجيريا وأنشأت بلدًا مستقلاً لها باسم 'بيافرا'. وتعد الحرب الأهلية الضارية التى تلت ذلك واستمرت ثلاث سنوات أحد أعتم الفصول فى تاريخ أفريقيا.

هناك تركتان على الأقل للطريقة التى أدخلت بها أفريقيا الحديثة فى السياسة العالمية وشكلتا إشكالية الأمن فى القارة إلى يومنا هذا؛ التركة الأولى إنشاء الدولة القومية. فعلى خلاف الوضع فى أوروبا حيث سعى بناة الدول لإحلال دول تضم مزيجًا ما من الوحدة الثقافية واللغوية والوطنية محل الإمبراطوريات القديمة، نشأت دول أفريقيا من البنى الشمولية لماضيها الاستعمارى. من ثم كانت قدرة هذه الدول على إنتاج 'حكايات تكوينية' ضعيفة لعدم وجود عملية ثورية أدت إلى ظهورها، وهى مشكلة زاد من تعقيدها عدم وجود عمل جماعى باستثناء حالات حروب التحرير فى أنجولا وموزمبيق وزيمبابوى وناميبيا. ولكن حتى فى هذه الحالات لم تلبث التوزيعات العرقية والطبقية أن مزقت أى شعور بالوحدة بينها فى الدولة الوليدة عقب الاستقلال. وكانت النتيجة أن عانت دول أفريقيا شحًا فى التاريخ أو على الأقل عمليات تاريخية ثورية تشبه تجربة أوروبا التى نشأت عنها الدول القومية فيها. وبالتالى فالتوازى بين حالة الدولة والقومية كان له دور محدود فى السياسة الأفريقية المعاصرة، ما جعل صوغ العقد الاجتماعى الهوبزى مستحيلاً فى القارة.

والحقيقة أن سبلاً شتى اتُبعت لمحاولة مواجهة هذا التحدى. ففى بعض الدول تحولت الأمة التقليدية السائدة إلى نواة الأمة الجديدة بينما تم دمج جماعات عرقية أخرى فيها أو تعرضت للتهميش. فكانت جماعة الوولوف فى السنغال والليبيريين الأمريكيين فى ليبيريا والهوتو فى رواندە والشونا فى زيمبابوى والباجندا فى أوغنده والأمهرة فى إثيوبيا هى العناصر الرئيسة فى تعريف الأمم الجديدة باعتبارها القاعدة الثقافية للدولة الجديدة. وفى دول أخرى نشأت كيانات مصطنعة بمراسيم فذابت فيه كافة الأمم التقليدية؛ واستُبعد منها من لم يتوافق فيها. فإيفوارية الرئيس أنرى كونان بيدى وضعت تعريفًا لأمة جديدة قوامها الجماعات العرقية الجنوبية من 'أهل' الأرض داخل حدود كوت ديفوار، أما البقية فتقرر اعتبارهم غير مواطنين. ولكن فى كافة هذه الحالات أخفقت التجربة الاجتماعية فى إيجاد أمة موحدة يمكن بناء دولة قوية عليها. وكان الإخفاق مستمدًا فى جزء منه من العجز عن بناء 'حكايات تكوينية' كتلك التى ترتبط 'بالكفاح من أجل الحرية' والتى لم تكن تلائم قطاعات عريضة من سكان لم يشاركوا فى ديناميات كهذه أو لم يفهموها وإن تأثروا جميعًا بها. فى حالات كهذه تلقى الناس – وأهل الريف منهم بخاصة – مواطنة أو 'أخضعوا' لمواطنة لم يختاروها وغير مقتنعين بقيمتها لمجرد أن تصادف أن كانوا هم أو جماعتهم يعيشون فى مكان أنشئت فيه دولة جديدة. يقول ر.م. سميث: «حتى فى يومنا هذا ... يحصل الناس على جنسيتهم السياسية عن طريق انتماء وراثى لم يختاروه ولم يختبروه، لا لأنهم يؤمنون بأية مبادئ سياسية ...» (Smith 2002: 110).

وتركة الاستعمار الأخرى تقسيم الجماعات العرقية التقليدية بين دول مستعمَرة عدة (Herbst 2000: 233). فالطبيعة العشوائية لترسيم حدود الدولة فى مؤتمر برلين تمخضت عن عديد من الهويات والأعراق والثقافات المتباينة دُمجت ضمن دول جديدة؛ بينما تم فصل أمم لها تواريخ غنية وموحدة فى دول منفصلة. وتقسيم الشعب الصومالى بالقرن الأفريقى خير مثال على ذلك (Clapham 1990, 1998a). كانت هذه الجماعة من قبل تجمع بينها ثقافة مشتركة وتاريخ وهوية

واحدة، وقسمتها قوى الاستعمار إلى خمس دول مختلفة. فأصبح الجزء الشمالى الغربى من شعب الصومال جزءًا من الإمبراطورية الفرنسية وتحول فيما بعد (١٩٧٧) إلى جمهورية جيبوتى. وضمت الإمبراطورية الإثيوبية منطقة أوجادن الغربية إليها ولاتزال جزءًا من إثيوبيا الحالية. وأصبح الجزء الجنوبى الشرقى من شعب الصومال جزءًا من المستعمرة البريطانية وتحول فيما بعد إلى دولة كينيا المستقلة. أما المنطقتان الباقيتان، محمية صوماليلاند البريطانية وصوماليلاند الإيطالية فأصبحتا ما يعرف حاليًا بجمهورية صوماليلاند. والمشكلة الأساسية البعيدة المدى لتقسيم شعب واحد بين دول عدة تتمثل فى الظهور المرتقب لنزعة الانسلاخ، أى رغبة القوميين السياسية لإعادة توحيد شعبهم المفتت فى دولة قومية موحدة واحدة. وفى حالة الصومال ظهرت نزعة الانسلاخ فى خمسينيات القرن العشرين كحجر الزاوية لحركة قومية صومالية نادت بإعادة ترسيم الحدود الاستعمارية الموروثة فى القرن الأفريقى. وسعت الحركات القومية لإعادة التوحيد بقوة السلاح، فمولت الحركات القتالية فى كل من جيبوتى وإثيوبيا وكينيا.

والمحصلة أن صار الأفارقة مواطنى دول جديدة فرضيًا، أى بمجرد مولدهم فى إقليم بعينه خاضع إسميًا لدولة ما وضمن حدود رسمتها قوة خارجية رحلت. وهذه الدول الجديدة حلت محل نظم استعمارية لها تواريخها فى أوروبا لا فى أفريقيا. وفى الوقت نفسه كانت النظم الاستعمارية فككت جزئيًا الوحدات السياسية التى أنشأت لدى وصولها إلى أفريقيا. وفى ريف أفريقيا الذى كان يشكل معظم القارة وشعوبها تم إحلال الوحدات السياسية القائمة بما فيها آلاف الأمم والدول البدائية إما ضمن المستعمرة الواحدة أو موزعة ضمن حدود استعمارية جديدة. وهكذا فحين أفسحت النظم الاستعمارية مجالاً لدول قومية جديدة سعت لإنشاء دول على أساس الحدود الأرضية مصطنعة التى رسمها المستعمرون الراحلون واجهت حكومات هذه الدول الجديدة وحدات سياسية متنوعة لم تتغير أسسها العرقية والدينية والثقافية منذ حقبة ما قبل الاستعمار. وكافة هذه الوحدات السياسية قبل الاستعمارية كان لها تاريخها و'حكاياتها التكوينية' الراسخة.

وهكذا فإن العديد من دول أفريقيا لا تستطيع أن تدعى الاحتكار المشروع للقوة بالمعنى الهوبزى، لأن الاحتكار الظاهرى مطعون فيه كشرعيتها. وفى موضع آخر يقول ويليام زارتمان إن هناك مناطق شاسعة أمنها يهدده كل من التمرد وغياب القانون الداخلى فى السنغال وغينيا بيساو وليبيريا وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا وتشاد والسودان وإثيوبيا والصومال وكينيا وأوغنده وبوروندى والكونغو وأنجولا وزيمبابوى وجنوب أفريقيا وربما فى دول أخرى – قائمة تشمل كافة دول أفريقيا الأكبر (Zartman 2007). والحكومة فى هذه الدول كلها مقبولة، إلا أن مؤسساتها السياسية التى تمارس سلطاتها من خلالها تعامل بعدم اكتراث واضح من جانب قطاعات عريضة من مواطنيها. وإذا كان هذا القبول السلبى يمثل إشكالية فى سياقات أخرى (يسمع المرء كثيرًا عن ناخبين حرموا حقهم الانتخابى أو تحرروا من وهم الانتخابات فى غرب أوروبا وشمال أفريقيا) فإنه فى السياق الأفريقى يساعد على تعميق غياب الأمن بصرف الشعب عن أجهزة الدولة.

إشكالية الأمن فى أفريقيا ما بعد الاستعمار

كان تأكيد كوامى نكروما أول رئيس لغانا فى عام ١٩٥٤ بقوله: «بحكمنا ذاتنا سنحيل الساحل الذهبى (أفريقيا) إلى جنة فى غضون عشر سنوات» أحد أوصافه المبالغ فيها للثمار المرجوة من تحرير أفريقيا. كان الاستقلال فى نظر جيل نكروما فرصة فريدة – حسب قول الحبيب بورقيبة رئيس حكومة تونس فى عام ١٩٦١ – لإثبات أن «الأفريقى قادر على إدارة شؤونه الخاصة وخوض معاركه وتطوير شعبه». وكان المفتاح السيطرة على الدولة؛ أو ما سماه نكروما الملكوت السياسى؛ فكان يهتف قائلاً: «انشدوا الملكوت السياسى أولاً وسيتأتى كل شىء بعده». ومع احتفالنا بعيد غانا الوطنى الخمسين بدا واضحًا أن 'كل شىء' لم يأت؛ تبددت نسمة 'التفاؤل' إلى حد كبير بينما بدت الآثار الواهية لعقود من السياسات المتخبطة واضحة تمامًا. والمعيار السياسى فى الفترة الفاصلة هو السلطة

شبه المطلقة فى أيدى النخب السياسية الأفريقية التى لا تسمح بأية معارضة وتتلاعب بالانتخابات وتعتبر عوائد الدولة دخلاً شخصيًا لها. فى الوقت نفسه يترنح عامة الأفارقة بين بنية فوقية (بقايا الدولة الاستعمارية) وماضٍ أفريقى تقليدى متداعٍ، فتبعثرت ولاءاتهم بين نخب ضارية وأنساق قبلية منهارة بينما توجهت كثرة منهم نحو بوتقة الانصهار بالمدن المتسعة أبدًا بحثًا عن نصيبهم الوهمى من الاستقلال.

والنزاعات المستمرة حول بقايا الصومال مثلاً تذكرنا بمحنة عامة الناس فى القارة ممن حرموا حماية أية دولة، وسقط بعضهم فريسة لبقايا الدولة نفسها التى كان يفترض أن تحميهم. كما أن السقوط الدورى لبلدان مثل سييراليون وكوت ديفوار وليبيريا وتشاد والصومال ورواندا وغيرها فى براثن الفوضى أو ما يشبهها يبين بصورة مأساوية تعرض أعداد كبيرة من الناس لأخطار العنف من جماعات المحاربين وقطاع الطرق فى صورة أشبه بالعصور الوسطى ولكن على نطاق مأساوى من الجوع والمرض. لذا فإذا أزلنا الفضاء الإقليمى من خرائطنا المعرفية فإن الصورة المحتومة التى تبقى لنا هى لسكان قارة حرموا أدنى احتياجاتهم فى ظل محنة قاسية بعد أن أخفق قادة الدول وزعماء القارة فى (أو عجزوا عن) اتخاذ سياسات ووضع خطط ترفع المحنة عن رءوس عامة الأفارقة، ما دفع الراحل كلود آك لاستنتاج أن «القادة الأفارقة يعملون فى عزلة شاملة تتمثل فى انقطاع الصلة بين القيادة وتابعيها وضعف الشعور بالهوية القومية واعتبار الحكومة قوة معادية» (Ake 1987).

والمشكلة أن الاستقلال جاء بفرصة غير عادية لإيجاد ما يشبه العقد الاجتماعى الهوبزى فى أفريقيا ولكنه كان معيبًا بصورة قاسية (Zartman 2005). كان النظام الاستعمارى يعمل على أساس اقتناع بأن القائمين على الإدارة (الأوروبيون البيض) هم الحكام وأن رعاياهم لا يفهمون حكم الذات أو الاستقلال ولا يريدونهما. كان هذا هو اللبس الذى وقع فيه الحكام والمحكومون والذى كانوا

على وعى غامض به إن وعوه أصلاً. ولم يكن هناك أى نوع من تعليم الأهالى إلا فى العمل الإدارى الشاق فى الحكومة الاستعمارية، ولم يكن إعدادًا للاستقلال، بل ضده. وما كان يمكن أن يكون غير ذلك. فالاستعمار كان قائمًا على الحكم الشمولى؛ وبالتالى لم يكن يتوافق مع أى إعداد لحكم الذات. وبذلك فإن أى نجاح للإدارة بمثابة فشل فى الحكم. إذن كان الأفارقة والأوروبيون على السواء ينظرون لمشكلات الحكم فى حذر فى العادة. من ثم فإن ما نشأ عن تسوية ما بعد الاستعمار كان اتفاقًا بين النخب الوطنية والمستعمر الراحل بتسلم دولة تعقبه والإبقاء عليها بأكبر قدر ممكن من الاستمرارية (Zartman 1964). كما يشير هربست إلى نقطة فى غاية الأهمية عن أن الاتفاق كان على انفراد النخب الوطنية 'ببيضة الاستقلال الذهبية' ولم يكن اتفاقًا يتضمن الدولة بالمعنى الذى تنطوى عليه فكرة العقد الاجتماعى (Herbst 2000).

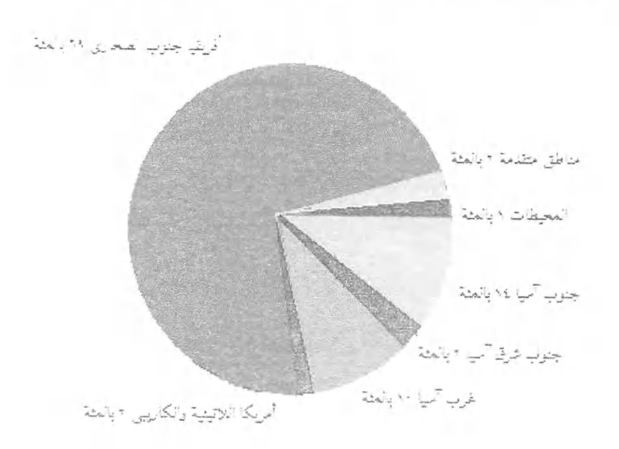
هكذا كان الإرث السياسى الفعلى للدولة الأفريقية عند الاستقلال يشتمل على البنى الشمولية للدولة الاستعمارية ومعها ثقافة سياسية ومناخ من ظروف مواتية سياسيًا ترتبط بطبيعة الحكم الاستعمارى. وكان الحكم الاستعمارى من بدايته يحتكر السلطة السياسية. وكانت السلطات الاستعمارية لا تأبه باحتياجات السكان المحليين وتطلعاتهم فأنشأت بنى للحكم تهدف فى المقام الأول إلى التحكم فى السكان المحليين واستغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على أنفسهم وعلى السكان الأوروبيين. وكانت السلطة بالنسبة للمستعمرين الأوروبيين – من بريطانيين وفرنسيين وبلجيك وبرتغاليين وألمان وإسبان وإيطاليين – مخولة لدولة استعمارية كانت فى جوهرها بيروقراطية هرمية مركزية. من ثم لم تكن السلطة قائمة على شرعية الثقة والقبول الشعبيين. ولم يكن هناك أدنى شك أين كانت السلطة؛ كانت حكرًا على السلطات السياسية. كما أن طول أمد التجربة مع المستعمرات صاغ طبيعة المفاهيم التى تركت عند الاستقلال. فكان قادة المستقبل من الأفارقة يعيشون باستمرار فى بيئة من التحكم الشمولى، وكانوا يألفون الحكم القائم على أساس القوة. والنتيجة أن المفاهيم التى تعتبر الشمولية نهجًا مناسبًا للحكم كانت جزءًا من الإرث السياسى الاستعمارى.

أدى انقطاع الصلة بين الدولة ومواطنيها إلى وضع كانت فكرة ألا غرض من الحكومة ومؤسساتها سوى خدمة الشعب تعامل بتوجس وشك فى أفضل الأحوال وباستهزاء وازدراء فى أسوأها. فبدأ الأفراد يعتبرون أنفسهم مواطنين ورعايا لأكثر من كيان سياسى اجتماعى واحد، وهذه الكيانات أكثر جماعية وأقل انتماءً بطبيعتها. وهكذا فالناس يعتبرون أنفسهم منتمين إلى جماعاتهم العرقية أو قبائلهم (التى قد تمتد عبر الحدود الوطنية) أولاً وإلى دولة ما بعد الاستعمار ثانيًا. وأصبح الدين الذى لا يعرف حدودًا وطنية أيضًا هوية أساسية أخرى تعلن عن نفسها فى نمط العيش والعبادات ونمط بناء أماكن العبادة ومظهر أتباع كل ديانة حين المشاركة فى نشاط دينى. وهكذا فإن شوارع أية بلدة عادية فى شرق أفريقيا أو جنوبها تزدان بأناس متأنقين فى ثياب تنم عن دياناتهم وهم يهرعون فى اتجاهات شتى كلٌ نحو معبده ليقضى الصباح كله أو يومًا بطوله فى التعبد ومزاولة الأنشطة الثقافية الخاصة بمعبده. فالناس يعرفون بانتماءتهم العرقية أولاً ثم بمذاهبهم الدينية.

من ثم فالسلطة لا تقوم على شرعية الثقة والقبول الشعبيين؛ بل على السلطات السياسية، ما أدى إلى ظهور وضع يرتبط الأفراد فيه بأماكنهم (أو جماعاتهم المحلية) أكثر من ارتباطهم بالدولة السائدة. لذا فمع أن فكرة الدولة مقبولة فالمؤسسات السياسية التى تمارس سلطاتها من خلالها تعامل بعدم اكتراث واضح. وظلت النظم المتعددة الأحزاب حتى وقت قريب تستبدل بها دول ذات حزب واحد ونظم عسكرية دونما إبداء أى قدر من الاكتراث إلا من قبل من تأثروا بالتغيير بشكل مباشر. فالحياة مستمرة بالنسبة للأغلبية الساحقة من الناس؛ وهذا القبول السلبى لا يوفر أى ضمان بالاستقرار السياسى، بل مجرد إذعان مؤقت لأية سياسات تتبعها الحكومة. فى الوقت نفسه لا ينبغى افتراض وجود تحرر من وهم الدولة كمفهوم معيارى وشامل فى أفريقيا. وكما اكتشف مايلز وروتشفورت (Miles and Rochefort 1991: 401) فإن القرويين من جماعة الهوسا على الحدود

بين النيجر ونيجيريا «لا يضعون هوياتهم العرقية فوق هوياتهم الوطنية كمواطنى النيجر أو نيجيريا، بل يعبرون عن انتماء لمواطنيهم من غير الهوسا أكبر من انتمائهم للهوسا الأجانب».

إذن ففعالية الدولة تتضاءل بشكل مطرد نتيجة للتقلص المستمر للنطاق العام. وأصبح تخصيص الحكومة وسائر مؤسسات الدولة للموارد يتم على أسس عرقية ودينية. وأدى ما ترتب على ذلك من تقسيم المجتمع إلى فئات إلى عرقلة إصلاح كثير من البنى السياسية مما كان يمكن أن يحسن سياق الأمن بالنسبة لعامة الأفارقة والحد من التوترات السياسية فى القارة. وأدى العكس إلى زحمة من النزاعات تفجرت فى أرجاء القارة. ففيما بين ١٩٧٠ و٢٠٠٦ نشب أكثر من اثنتين وأربعين حربًا فى أفريقيا معظمها داخل الدولة الواحدة أصلاً. وفى عام ٢٠٠٦ وحده ابتليت أربعة عشرة دولة من مجموع الثلاثة والخمسين دولة أفريقية بنزاعات مسلحة أسفرت عما يقرب من نصف مجموع ضحايا الحروب على مستوى العالم وحوالى ثمانية ملايين لاجئ ومشرد - انظر الشكل ٦,٢.



المصدر: استعراض لعالم من النزاعات، بحث خاص مقدم للجلسة ٣٢٤٧ لمجلس الأمن

الشكل ٢، ٦ ضحايا النزاعات ١٩٩٤ - ٢٠٠٦، مناطق العالم

والرغبة فى كسب دخل قوية فى أنحاء القارة بدافع من الفقر وتدنى رواتب الوظائف الحكومية. وفرص التورط فى الفساد متوفرة بكثرة. والاحتكارات يمكن أن تكون كبيرة الحجم فى الاقتصاديات المقننة. وفى الاقتصاديات الانتقالية تزداد الإيجارات الاقتصادية نظرًا لكم الملكيات التى كانت من قبل مملوكة للدولة والمعرضة للانتزاع. كما أن حرية التصرف لدى كثير من المسؤولين العموميين كبيرة، وهذا الضعف العام يضاعفه التغيير المستمر للقواعد واللوائح وعدم وضوحها. والمحاسبة ضعيفة للغاية. والتنافس السياسى والحريات المدنية مقيدة غالبًا. كما أن القوانين والمبادئ الأخلاقية فى الحكومة ضعيفة إن وجدت أصلاً، والمؤسسات القانونية المكلفة بتنفيذها سيئة الإعداد ولا تقوى على هذه المهمة المعقدة. وأجهزة الرقابة التى توفر المعلومات التى يقوم عليها التقصى والتنفيذ – من محققين ومحاسبين وصحافة – ضعيفة أيضًا.

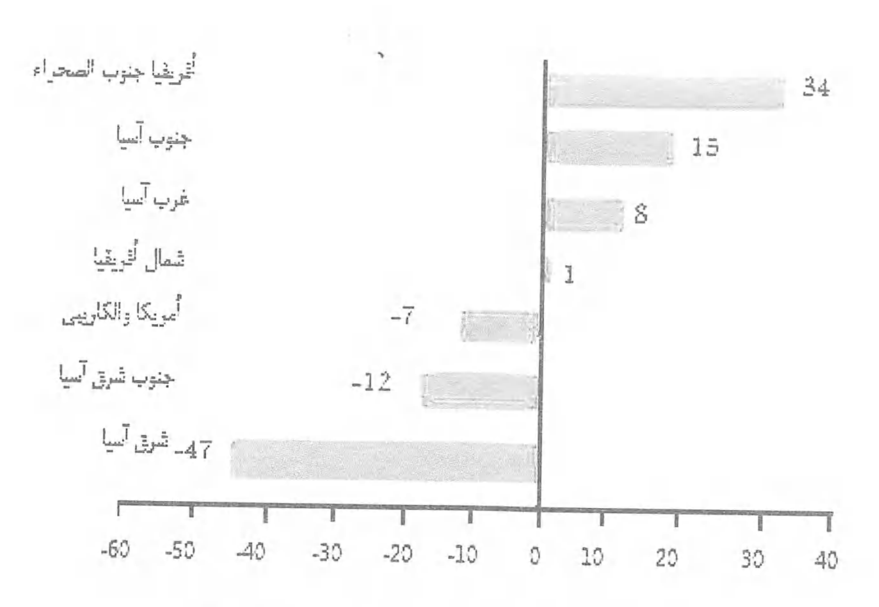
ثم إن تزوير الشرعية وضعفها يطرحان السؤال المحورى وهو كيف تواصل الدول الأفريقية البقاء. هناك على ما يبدو عنصران متصلان يتجهان بصورة ما نحو تقديم إجابة. الأول الالتزام تجاه الدولة من جانب المستفيدين منها ويتبدى من خلال مؤسسات الحكم التى هم جزء منها. وطالما ظلت هرمية الدولة والجماعات الاجتماعية التى تشكلها متحدة معًا يصبح من الصعب لأحد أن يقف فى طريقها. وانهيار الدولة أو اعتلاء أية حركة انفصالية موجهة لتقطيع أوصالها أمر تساعد عليه انقسامات عميقة داخل الطبقة الحاكمة أو النخبة، من ذلك تفتت فيلق الضباط النيجيرى تحت ضغط الانقلابات والمذابح فى عام ١٩٦٦؛ وانهيار الحكومة الإثيوبية القديمة وما تلاه من صراع دامٍ لخلافتها عقب ثورة ١٩٧٤؛ وتفكك جمهورية الصومال إلى عشائر متناحرة؛ والتأثيرات المدمرة للحكم العسكرى المستبد فى ليبيريا أو أوغندة؛ والعجز الدائم عن إيجاد جماعة حكم موحدة فى دول كالسودان وتشاد وأنجولا.

والعنصر الآخر الذى يساعد على بقاء دول أفريقيا يعزى لتعاقداتيا مع العالم الخارجى. ففى قلب غريب للنزعة القومية كان المجتمع الدولى هو الذى حافظ على المظاهر الخارجية لدولة افتراضية فى الغالب (Jackson, R. 1990). ولعدم وجود تعريف إيجابى لدولتهم اتفقت النخب الأفريقية على عكسه – الأجنبى – كما فى حالة غياب الدولة الكاملة حيث كان المجتمع الدولى هو الذى أكد وجودها السيادى. وحين واجهت الدولة الأفريقية التحدى – كما حدث فى حالة سيراليون – كان المجتمع الدولى هو الذى هب للدفاع عنها غالبًا تحت غطاء حماية السيادة الوطنية. ومن الغريب أن كان المجتمع الدولى تبنى هدف استقرار الحدود الذى أعلنته منظمة الوحدة الأفريقية للحيلولة دون تطبيق معيار حق تقرير المصير على جماعة من الناس بمجرد إعلان استقلال بلادهم (Herbst 2000: 109).

إشكالية الأمن فى أفريقيا: التحدى المنتظر

ازدادت أفريقيا تحت حكم السود تراجعًا إلى ما وراء بقية العالم على كل مؤشرات التنمية. والقارة اليوم هى الأقل تطورًا فى العالم. وحسب بيانات برنامج التنمية الأممى (UNDP) فإن حوالى ثمانين بالمئة من 'دول التنمية البشرية المتدنية' – دول ذات معدلات نمو سكانى عالية ودخل منخفض وتعليم منخفض ومتوسط أعمار منخفض – فى عام ٢٠٠٦ تقع فى أفريقيا (UNDP 2007a). وليس من بين دول أفريقيا عشر فى الفئة المتوسطة هى الجزائر، بوتسوانا، مصر، الجابون، ليبيا، موريشيوس، المغرب، سيشل، سوازيلاند، جنوب أفريقيا، خمس منها لا يزيد تعداد سكانها مجتمعة عن ٤,٦ مليون نسمة هى موريشيوس وسيشل وبوتسوانا والجابون وسوازيلاند. أما الثلاث والأربعون دولة المتبقية فى القارة فضمن فئة 'التنمية البشرية المنخفضة'. إلا أن هذا لا ينبئ بالقصة كاملة. فهناك خمس وخمسون دولة فى هذه الفئة، ما يعنى أن دول أفريقيا تشكل ٧٦ بالمئة من هذه الفئة. والأكثر دلالة أن ستًا وعشرين من بين الثلاثين دولة ذات أدنى مؤشرات التنمية البشرية (أى ٨٧ بالمئة) فى أفريقيا.

وتبين أحدث المؤشرات الاقتصادية فى 'تقرير التنمية الأفريقية' لعام ٢٠٠٧ ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية الاجتماعية فى القارة. والعنوان المحتفى به فى التقرير ببلوغ معدل النمو ٣,٥ بالمئة فى إجمالى الناتج المحلى فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٣,٢ بالمئة فى عام ٢٠٠٦ يتناقض مع التدهور المطرد الملاحظ فى نمو إجمالى الناتج المحلى للفرد من ١,٠ بالمئة إلى ٠,٨ بالمئة فى الفترة نفسها. ومعنى هذا بالمصطلح التنموى أن اقتصاديات أفريقيا مجتمعة تقلصت فعليًا بنسبة ٠,٢ بالمئة فى الأشهر الاثنى عشر حتى نهاية ٢٠٠٦. ولوضع ذلك فى سياقه فكافة مناطق العالم الأخرى متفوقة على أفريقيا فى الأداء الاقتصادى، ولم تفلح جهود إصلاح هذا الأداء الضعيف على مدار العقدين الماضيين. ففى عام ٢٠٠٦ مثلاً بلغ متوسط إجمالى الناتج القومى للفرد فى دول 'منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية' (OECD) ٢٨,٠٨٦ دولارًا مقارنة بمبلغ ٥٢٨ دولارًا فى أفريقيا (OECD 2006)، ما يعنى أن البلدان الصناعية أغنى من بلدان أفريقيا بحوالى واحد وخمسين مرة. وعلى فرض أن دول 'منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية' يمكن أن توقف اتساع هذه الفجوة فى التنمية وعلى أمل أن تنمو اقتصاديات أفريقيا بمعدل ٣,٥ بالمئة سنويًا فى السنوات القادمة فلايزال أمام القارة ١٣٥ سنة حتى تصل إلى مستوى الثراء الذى تتمتع به دول 'منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية' (World Bank 2006).



المصدر: الأمم المتحدة، تقرير أهداف الألفية ٢٠٠٥؛ تقرير أهداف الألفية ٢٠٠٦

شكل ٣، ٦ الزيادة فى نسبة الجوع ١٩٩٠ – ٢٠٠٦، العالم

من نتائج تدنى الحالة الاقتصادية لأفريقيا تزايد الفقر فى أرجاء القارة؛ وباحتلالها المرتبة الخامسة فى تعداد سكان العالم فالقارة تضم واحدًا من كل ثلاثة فقراء فى العالم وأربعة من كل عشرة من سكانها يعيشون فيما يصنفه البنك الدولى ضمن 'حالة فقر مطلق'. ومما يزيد حدة القلق أن أفريقيا المنطقة الوحيدة فى العالم التى يتوقع أن يزداد فيها العدد المطلق ونسبة الفقراء على السواء فى الألفية الحالية (UNDP 2004). ويعيش حوالى نصف سكان أفريقيا (٣٠٠ مليون نسمة) بأقل من دولار واحد يوميًا، وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة فستضم أفريقيا فى عام ٢٠١٥ خمسين بالمئة من فقراء العالم النامى (صعودًا من ٢٥ بالمئة فى عام ١٩٩٠). وفى تسعينيات القرن العشرين عانت القارة تدهورًا فى إجمالى الناتج المحلى للفرد بلغت نسبته ٠,٦ بالمئة سنويًا، ونظرًا لشدة تباين النمو الاقتصادى

بين البلدان فإن حوالى نصف إجمالى السكان أصبحوا فى عام ٢٠٠٦ أفقر مما كانوا فى عام ١٩٩٠. كما أن هناك تفاوتًا هائلاً فى توزيع الدخل والثروة فى العديد من البلدان، وفرص ازدياد هذا التفاوت أكبر من فرص تقلصه مع تحسن معدلات النمو.

وتزداد النخب السياسية إدراكًا للواقع الذى يواجه القارة. فأدركت على حد قول الرئيس النيجيرى أولوسيجون أوباسنجو أن «إرثًا تاريخيًا غير عادل لن يتغير بطلاوة خطبهم». من ثم فعليهم أن يكفوا عن إلقاء تبعة مشكلاتهم على إرث الاستعمار وأن يقروا بأن بلادهم تنزف من جروح ذاتية الإصابة. ويعد تبنى 'الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا' (نيباد) والالتزام بتحسين إدارة اقتصادية وسياسية تقوم على الإنجازات الملموسة فى العقد الأخير دليلاً على أن هناك تغييرًا للأفضل.كما أن إنشاء 'لجنة أفريقيا' وما تمخض عنها من تركيز اجتماع مجموعة البلدان الثمانى الصناعية فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على أفريقيا يعكس تجدد البحث الدولى عن الروح وكيفية وقف تخلف القارة. ويبشر الاحتشاد غير المسبوق للقوى العالمية والمحلية (الأفريقية) بالخير لقارة بدا لعقود عديدة أنها مصرة على تدمير ذاتها. أما التحسن فى السياق الأمنى فى أفريقيا فيتوقف على تحسن الإدارة وجذب العون التنموى الخارجى ومعالجة عبء الديون والتغلب على مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

تحسن الإدارة. بدأ قادة أفريقيا إصلاحات كبرى للسياسات فى السنوات العشر الأخيرة. وتحسنت معدلات أفريقيا فى 'تقويم سياسات الدول ومؤسساتها' التابع للبنك الدولى (CPIA) بشكل ملحوظ على مدار العقد الأخير واقتربت من المتوسطات العالمية. وفى عام ٢٠٠٥ كانت أفضل معدلات 'تقويم سياسات الدول ومؤسساتها' فى إدارة الاقتصاديات الكلية والسياسات التجارية، وتساعد كلتاهما على دعم أداء النمو المحسّن. وتشير البيانات الحديثة إلى بعض التحسن فى الإدارة (World Bank 2007). فتحسنت إجراءات القدرات البيروقراطية أو نوعية

'مؤسسات الصكوك والموازنات' فى ست بلدان أفريقية (جامبيا وغانا وكينيا ومدغشقر والسنغال وتنزانيا). وثلاث من البلدان السبع التى تحسنت فيها الإدارة بصورة متوازنة فى العقد الأخير على مستوى العالم كانت فى أفريقيا. إلا أن أربع بلدان عانت تدهورًا على مؤشرات الإدارة (جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وإريتريا وزيمبابوى). وقلت النزاعات.

وهناك الكثير مما ينبغى عمله؛ فالحكومات الأفريقية بحاجة لتحسين الشفافية والمحاسبية والكفاءة فى توفير الخدمات العامة. وهناك تقدم متفاوت إجمالاً. فحققت البلدان تقدمًا فى دعم المؤسسات وهو ضرورى لتحسين السياسات والخطط (لجنة أفريقيا الاقتصادية التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٥). وأنهت 'آلية تقارير التقويم الأفريقية' (APRM) تقاريرها التقويمية بنجاح فى غانا وروانده، وشرعت الحكومتان فى تنفيذ توصياتها هذه الآلية. وصدق أربعة عشر بلدًا على 'مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية' (EITI) وأحرزت نيجيريا سبقًا فى تطوير القواعد المالية لتوفير عوائد النفط. ومقارنةً بمتوسط البلدان النامية خطت ثلث بلدان أفريقيا خطوات أسرع فى الحد من الفساد وتحسين المحاسبية وتطوير كفاءة الحكم منذ عام ٢٠٠٠. إلا أن الثلثين الباقيين لا يجاريان.

ويظل الفساد التحدى الأول للنمو الاقتصادى. فالفساد يتغذى على السياسات الحكومية التى تفرز الباحثين عن العوائد وتسمح لبعض أفراد المجتمع بالحصول على 'أرباح غير مبررة' من خلال رشوة المسؤولين الحكوميين. وبتحويل الموارد عن التنمية وازدياد التفاوت يصبح الفساد عقبة كأداء فى طريق التنمية. وصدق أربعون من بلدان أفريقيا على 'اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد' (UNCAC). لكن للمشكلة جذورًا أعمق. فلكى تعالج الفساد لابد لحكومات أفريقيا أن تقدم على إصلاح القطاع العام بما فى ذلك تحسين رواتب الموظفين وتطوير نظم محاسبة كافة الإداريين العامين. كما يمكن أن تلغى حصص الاستيراد والتصدير وبعض الإعفاءات الضريبية والدعم غير الموجه وغير ذلك من سياسات تمنح امتيازات

لبعض جماعات المصالح الخاصة. وينبغى أن تشمل جهود مكافحة الفساد زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص ودعم الشفافية من خلال تطوير جمع البيانات وتحليلها.

وهناك إجماع متزايد على ما يجب أن تشمله العناصر الأساسية لإصلاح الإدارة فى أفريقيا. فهى تشمل إنشاء أو دعم المؤسسات التى تتولى التكين والمحاسبة والشفافية فى الشؤون العامة وتطوير عملية انتخابية حرة ونزيهة وإصلاح قدرات مؤسسات الدولة لا سيما فى الدول التى خرجت لتوها من نزاعات، واتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد وتحسين قدرات نظم تقديم الخدمات العامة. وفى خطابه إلى المجلس الوطنى لجنوب أفريقيا فى عام ٢٠٠١ أوضح الرئيس ثابو مبيكى رؤيته لنيباد (الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية) كما يلى:

> **«هذه خطة قائمة على الملكية الأفريقية والتحكم الأفريقى فى المشروعات والخطط مع وعد صريح من قادة أفريقيا بأنهم سيؤدون دورهم فى إنهاء الفقر وتحقيق تنمية دائمة ... علينا أن نعالج الفساد وأن يحاسب كل منا الآخر فى كافة تصرفاتنا. فهذه الإجراءات بضمان الديمقراطية والحكم الرشيد وزوال الحروب والنزاعات لها أهميتها لخير شعوب أفريقيا ولإتاحة ظروف إيجابية للاستثمار والنمو الاقتصادى والتنمية».(١)**

جذب المساعدات التنموية الخارجية:

فى قمة جلينيجلز التزم رؤساء الدول الثمانى الكبار بمضاعفة المساعدات التنموية لأفريقيا - من ٢٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى ٥٠ مليارًا فى عام

---

(١) الرئيس ثابو مبيكى، خطاب إلى الجلسة المشتركة للمجلس الوطنى والمجلس الوطنى للشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية، ٣١ أكتوبر ٢٠٠١.

٢٠١٠ – وبدء 'مبادرة تخفيف الديون المتعدد الأطراف' (MDRI). وباستثناء تخفيف أعباء الديون الذى يعد إنجازًا كبيرًا لم يتم الوفاء إلى الآن بالوعود بتقديم مساعدات كبيرة. وعلى الرغم من تجدد الاهتمام مؤخرًا كانت محادثات مائدة الدوحة المستديرة خيبة أمل من حيث زيادة حصة أسواق أفريقيا. ويغير شركاء التنمية من غير 'منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية' بما فيهم الثنائيات الجديدة والمؤسسات والقطاع الخاص من تمويل التنمية فى أفريقيا. وفيما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تدهورت المعونات غير ذات الأغراض الخاصة بنسبة ٢,١ بالمئة. و'منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية' ومشروع الشراكة الإستراتيجية مع أفريقيا معناهما أن معظم النمو فى المساعدات للأعوام ٠٦-٢٠٠٨ سيأتى من تخفيف أعباء الديون والمنح ذات الأغراض الخاصة (كالإغاثة من الكوارث) (Development Cooperation Directorate 2006). والنتيجة أن أى بلد أفريقى 'حسن الأداء' لم يشهد إلا القليل من الزيادة فى الموارد المتاحة لدعم مشروعات وخطط التنمية.

وعلى المدى القصير إلى المتوسط ترتبط توقعات النيباد لرءوس الأموال الخارجية بتدفق رءوس الأموال الرسمية على شكل تخفيف لأعباء الديون أكثر من تدفق رءوس الأموال الخاصة مع أن القارة تقدم أعلى نسب العائد. وهو ما يؤكد الحقيقة التاريخية التى تقول إن رأس المال الأجنبى لا يقود التحول الاقتصادى فى أى بلد وأن احتمالات تدفق رأس المال الخاص ضعيفة بالنسبة لاحتياجات القارة الهائلة. «تبين التجربة على مستوى العالم أن تدفق رأس المال الخاص بأكثر من ٥ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى ممكن أو محتمل» (البنك الدولى ٢٠٠٠). وإزالة أعباء ديون أفريقيا أمر حيوى بالنسبة لتوقعات الاستثمار فى القارة – من خلال توفير أموال تُنفق حاليًا على خدمة الديون وتوجيهها لاستثمارات عامة عاجلة وتحسين صورة القارة كوجهة للاستثمارات. ولاتزال بلدان الغرب الدائنة ومؤسساته كالبنك الدولى تقاوم نداءات بإلغاء جذرى للديون. وتعد 'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون' وهى آلية تخفيف الديون السائدة غير كافية فى نظر

الكثيرين وتنتقد لربطها تخفيف الديون بتنفيذ الإصلاحات التى يشرف عليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وما هذه السياسة إلا بعد واحد من التوجهات الجديدة فى ربط المساعدات بسياسات من اختيار البلدان المانحة. وقوبلت 'خطة العمل الأفريقية' التى أعلنت فى اجتماع الثمانى الكبار بوعدها المشروط بدعم النيباد بالترحاب باعتبارها إيذانا باستعداد جديد برفع المساعدات التنموية الخارجية لأفريقيا، لكنها فى الحقيقة تؤكد التوجه السابق.(١)

وتبين النقاط المضيئة من تدفقات الأموال الخاصة كلاً من الممكن والحدود. ففى عام ٢٠٠٢ بلغ تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة ١١ مليار دولار بانخفاض قدره ٦ مليارات عن العام السابق.(٢) وكان إجمالى التدفق الخاص خارج القطاع الاستخراجى موجهًا لشراء أرصدة عامة مخصخصة لا للاستثمار فى مشروعات جديدة، ويرتبط تباطؤ ٢٠٠٢ بشكل مباشر بتوجهات الخصخصة.(٣) والبلدان الأفريقية الجديدة التى جذبت مساعدات تنموية خارجية خارج الخصخصة والقطاع الاستخراجى كليسوتو قامت بذلك فى الصناعات الكثيفة العمالة والمنخفضة القيمة المضافة وعلى رأسها النسيج. ويرجح اتساع هذه الظاهرة بقيام

---

(١) فى قمة الثمانى فى عام ٢٠٠٢ فى كاناناسكيز أعلن القادة قائلين: «سيقرر كل منا كل حسب أولوياته كيف سيخصص الأموال الإضافية التى وعدنا بها. على فرض وجود التزام أفريقى قوى بالسياسات وعلى ضوء توجهات المساعدات الأخيرة نعتقد أن نصف إجمالى مساعداتنا التنموية الجديدة يمكن توجيهيا للدول الأفريقية التى تحكم بالعدل وتستثمر فى شعوبها وترقى بالحرية الاقتصادية».

(٢) انخفض تدفق رأس المال إلى أفريقيا إلى حد كبير منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وفى عام ٢٠٠٠ كان التدفق الفعلى للفرد أقل من ثلث ما كان عليه قبل عقدين. وفى الفترة نفسها انخفض سهم المساعدات ذات الأغراض الخاصة من إجمالى تدفق رءوس الأموال إلى الدول النامية من أكثر من ٢٠ بالمئة إلى ١٠ بالمئة (UNCTAD 2001: 19).

(٣) لعبت الخصخصة دورًا مهمًا فى دمج أسواق أفريقيا المالية فى المنظومة العالمية. وكان إنشاء أسواق للأوراق المالية لتسهيل الخصخصة وحقيقة أن أسهم المؤسسات المالية تمثل نسبة كبيرة من التبادل التجارى فى هذه الأسواق المالية الجديدة بمثابة عاملين مساعدين مهمين.

البلدان التى يحق ليا بمقتضى 'قانون النمو والفرص فى أفريقيا' الأمريكى بجذب رءوس الأموال سعيًا للاستفادة من تمييزها فى دخول الأسواق الأمريكية والذى حصلت عليه فى الخطة. إلا أن فرص الإفادة من 'قانون النمو والفرص فى أفريقيا' الأمريكى يحد منها عاملان؛ الأول إنهاء 'اتفاقية المنسوجات والثياب' بحصصها المحددة فى الأول من يناير ٢٠٠٥ بتحرير كافة الصناعات القليلة التكاليف فى البلدان النامية. ومما يتصل بالنقطة السابقة شواهد قيود مثل هذه الصناعات الكثيفة العمالة فى شكل تراجع مدد مثل هذه الصادرات (UNCTAD 2000). وحتى لو اتسعت صادرات الصناعات الكثيفة العمالة من أفريقيا بما يؤدى لإيجاد فرص عمل ودخول فإن إقرار أسواق السلع وأثمانها سيساعد الملايين من الأفارقة على المشاركة بفعالية فى الاقتصاد العالمى.

جدول ٦,١ ديون أفريقيا الخارجية، ١٩٧٠-٢٠٠٦ (بالمليون دولار أمريكى)

	١٩٧٩-٧٠	١٩٨٩-٨٠	١٩٩٦-٩٠	١٩٩٩-٩٧	٢٠٠٦-٢٠٠٠
إجمالى الدين	٣٩,٣	١٨٠,٥	٢٩٧,٢	٣١٧,٣	٣٠٣,٦
متأخرات	٠,٧	٩,١	٣١,٦	٤٠,٥	٢٦,٣
مدفوعات إجمالى خدمة الدين	٣,٣	١٨,٦	٢٥,٧	٢٦,١	٢٣,٧
إجمالى الدين (ص س خ م)	٩١,٠	١٩٥,٢	٢٤٢,٨	٢١٧,٦	١٦٨,٦
إجمالى خدمة الدين (ص س خ م)	٧,٨	٢٠,١	٢١,٠	١٧,٩	١٣,٧
مدفوعات إجمالى خدمة الدين/ إجمالى الناتج المحلى	٢٤،٢	٥١،٧	٦٧,٠	٦١,٨	٥٤,٦

المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) القائمة على البنك الدولى، مؤشرات أموال التنمية العالمية، بيانات الشبكة الدولية.

ص س خ م: صادرات السلع والخدمات نسبة مئوية

أعباء ديون أفريقيا. فى عام ٢٠٠٦ بلغت ديون أفريقيا الخارجية ٣٠٣,٦ مليار دولار بما يوازى ٩٥٨ دولار للفرد مقارنة بمتوسط دخل الفرد فى المنطقة الذى لا يزيد عن ٤٧٠ دولارًا. وكما يبين الجدول ٦,١ زادت ديون المنطقة بشكل هائل فى العقود الثلاثة الأخيرة. ولم يُظهر إجمالى الديون انخفاضًا متواضعًا إلا منذ ١٩٩٦ وهى السنة التى أطلقت فيها 'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون'. ولمعالجة مشكلة أعباء الديون لجأ العديد من بلدان أفريقيا فى البداية إلى تكرار إعادة جدولة الديون وخدماتها ما أدى لزيادة مطردة فى إجمالى الديون ومدفوعات الخدمات المتصلة بها.

وبدءًا من يوليه ٢٠٠٧ بدأ ثلاثة وعشرون بلدًا إفريقيًا من مجموع سبعة وعشرين الاستفادة من تخفيف أعباء الديون بمقتضى 'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون' (التى طرحت فى عام ١٩٩٦)، وهى بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو وإثيوبيا وغانا ومدغشقر ومالاوى ومالى وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ورواندە وساوتومى وبرنسيب والسنغال وسييراليون وتنزانيا وأوغنده وزامبيا (IMF/World Bank 2004: 7). وبلغ إجمالى تخفيف أعباء الديون بمقتضى 'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون' الأصلية و'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون' المعدلة (طرحت فى عام ١٩٩٩) ٥٤ مليار دولار بالشروط العادية، بما يوازى انخفاضًا قدره ٣٢ مليار دولار بالقيمة الخالصة الحالية. وفى عام ٢٠٠٦ كان من المتوقع أن ينخفض إجمالى ديون البلدان السبعة والعشرين من حوالى ٨٠ مليار دولار إلى ٢٦ مليارًا عقب أداء تخفيف أعباء الديون التقليدية من قبل الدائنين الثنائيين والمساعدات بمقتضى 'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون' والعفو الثنائى الإضافى.

فى قمة جينيجلز فى يوليه ٢٠٠٥ وعد قادة الثمانى بمضاعفة مساعدات التنمية لأفريقيا من ٢٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى ٥٠ مليارًا بحلول عام ٢٠١٠، وتم إطلاق 'مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف'. وكان تخفيف

الديون المتعددة الأطراف إنجازًا مهمًا فى السنة ونصف السنة الماضية. وبدءًا من يوليه ٢٠٠٦ استفادت ست عشرة دولة من هذه المبادرة.[١] وسيستفيد سبعة عشر بلدًا آخرين حين يبلغون مرحلة إتمام 'مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون'. وستواجه بلدان 'مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف' تحديات كبرى فى استغلال الفضاء الناجم لعقد ديون جديدة بتعقل، وتحول فى نسبة المساعدات المرتبطة بمشروعات وخطط إلى دعم موازنة غير مقيد على شكل خفض فى خدمة الديون.[٢]

وكما ورد فى تقرير 'أهداف التنمية الألفية' فإن المعدل المناسب لخفض الديون يجب أن يقاس على أهداف التنمية المعلنة كتلك التى تم توفيرها فى هذه الأهداف نفسها. وحينئذ يتحدد معدل تخفيف الديون على أساس مساعدات التنمية المتوقعة والحاجة لتجنب ديون جديدة معلقة. وهناك نهج اتخذته 'إدارة المحاسبية الأمريكية العامة' (GAO) التى حسبت إجمالى المساعدات الإضافية المطلوبة للمساعدة فى تحقيق نمو اقتصادى للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أشارت 'لجنة أفريقيا' إلى أن معايير التخفيف ينبغى أن تشبه تلك التى طبقت على المعونات، وبالتالى أن تركز على استغلال الموارد الموفرة فى الحد من الفقر والنمو. وبحذى الإجماع المتنامى على الحاجة لخفض حقيقى للديون لبلدان أفريقيا والذى بدا واضحًا فى الدعم الواسع النطاق لاقتراحات حكومة المملكة المتحدة يجب على المجتمع الدولى أن يقر خفضًا شاملاً للديون لصالح كافة البلدان المثقلة بالديون فى أفريقيا جنوب الصحراء، وخفضًا كبيرًا فى ديون البلدان المتوسطة الدخل. وتم فيما مضى إقرار تخفيف مماثل لدعم الدول فى طريقها نحو إعادة الهيكلة الاقتصادية واستئناف النمو كما حدث فى إلغاء ديون مصر (٢٩ مليار دولار) والأردن (١,٤ مليار دولار) وبولنده (٢,٧ مليار دولار).

---

(١) البلدان المستفيدة من هذه المبادرة هى بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وإثيوبيا وغانا ومدغشقر ومالاوى ومالى وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ورواندة والسنغال وتنزانيا وأوغندة وزامبيا.

(٢) حين يتم تطبيق 'مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف' فإنها توفر زيادة متواضعة فى مساعدات التنمية من خلال إعادة التدفق.

مكافحة الإيدز. السبب الأول لنقل فيروس إتش آى فى فى أفريقيا هو الاتصال الجنسى. إلا أن كثيرًا من الناس لا سيما فى القيادات الرفيعة المستوى يحجمون عن الاعتراف صراحةً بأن القارة تواجه أزمة انهيار فى التقاليد حيث يعنى الفقر والاغتراب الاجتماعى والسخط السياسى أن النشاط الجنسى لم تعد توجهه الأعراف التقليدية. كما أن الإحجام التاريخى عن الحديث صراحةً عن الجنس والحياة الجنسية أدى إلى صعوبة اعتراف الزعماء السياسيين والدينيين بوجود أزمة ثقافية أعمق فى جذور وباء الإيدز فى أفريقيا. لذا فإن الزعماء يكتفون بإشارات مقتضبة إلى الوباء فى خطبهم وتمريرهم قوانين لا تخضع لرقابة ولا تطبق بفعالية.

والمساندة مطلوبة لضمان أن يدرج القادة السياسيون محاربة الإيدز ضمن مسؤولياتهم الأولى، وكذلك لحشد ودعم من لديهم الرغبة فى العمل ضد التفرقة. وهناك ما يجب عمله أيضًا لمعالجة الوصمة المرتبطة بفيروس إتش آى فى والتفرقة فى علاقتهما بسائر أشكال عدم المساواة والإقصاء من خلال دفع العمل المتعدد القطاعات، كالتحالف بين التنظيمات العاملة فى مجال الوقاية من الفيروس ورعاية المصابين به وتلك العاملة فى مجالات أخرى كالمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والحقوق. وهناك ما يدل على أن العديد من الجمعيات الأهلية شرعت ببطء ولكن بثبات فى إدراج الإيدز ضمن عملها، ولكن لابد أن تبذل الحكومات المزيد من الجهد. ففى جهودهم ضد الإيدز يحتاج القادة لاستخدام قدراتهم للتأثير على شعوبهم بصورة إيجابية – لخلق بيئة اجتماعية وطنية تعرقل انتشار المرض وترعى المصابين به.

وهناك عنصران آخران يساعدان على تقديم إجابة لمعالجة أزمة الإيدز فى أفريقيا. أولهما توفير علاجه فى القارة. فخفض تكلفة الـ ARV وغيره من العقاقير يساعد على علاج الإيدز. فكما أن العلاج يحافظ على صحة المصابين ويطيل أعمارهم فإن سهولة الحصول على العلاج يمكن أن تحد من التكلفة

الاقتصادية الاجتماعية للمرض فى القارة. فتكاليف المرض على المجتمعات والاقتصاديات أكبر كثيرًا مما يقول به الاقتصاديون. وستكون معالجة الناس أكثر فائدة بمجرد أن يكون هناك حساب كامل للخسائر. وهذه التكاليف اقتصادية اجتماعية إلى حد كبير ويمكن تفاديها من خلال سهولة الحصول على العلاج. فتكاليف التعطل فى ظل ظروف ضعف الحصول على العلاج أكبر كثيرًا من تقديرات الأمم المتحدة بوقوع خسائر بنسبة ٢,٦ بالمئة من إجمالى الناتج المحلى سنويًا ما أن تدرج الخسائر المباشرة وغير المباشرة للوباء ضمن التحليلات. وهناك ما يمكن عمله فيما يتعلق بدواء الـ ARV للحوامل، حيث يمكن الحد من انتقال المرض من خلال توفير برامج منع الانتقال من الأم لطفلها، وهى غير مكلفة نسبيًا فى حين أن ليا فوائد واضحة للأمهات والأطفال. والفوائد ليست قاصرة بالطبع على المستفيدين المباشرين، بل تمتد إلى المجتمع ككل أيضًا.

والعنصر الآخر هو تخطيط القدرات البشرية. فعلى واضعى السياسات الوطنية أن يدعموا قدرات الموارد البشرية فى مواجهة الإيدز. فلايزال معظم العمال فى معظم البلدان غير مصابين بالإيدز ويعملون وينتجون. فلابد من العمل على الحفاظ على العمالة خالية من الإيدز عن طريق التوسع فى أنشطة الوقاية. ولا ينبغى لعملية التخطيط القومى أن تفترض أن الخدمات العامة يمكن أن يستمر دعمها بالتقديرات الراهنة، ويجب إيجاد سبل مبتكرة لتوفير التعليم والصحة وسائر الخدمات التى لا تستهلك الكثير من الموارد البشرية.

خـاتـمـة

إن سياق الأمن فى أفريقيا متشابك بصورة معقدة مع ترسيخ دعائم الدولة. فيو مأزق حقيقى؛ فعدم استقرار الدولة فى أفريقيا أدى إلى نزاعات لا تساعد إلا على زيادة عوامل التخلف والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى بما يؤدى إلى مزيد

من النزاع. فأين يمكن كسر هذه الدائرة؟ كانت الإجابة فيما مضى يتم البحث عنها على مستوى المجتمع الدولى. ولكن يلاحظ فى التعليقات أن المجتمع الدولى أصبح أقل اهتمامًا بالحل بينما زاد اهتمامه بمشكلات الأمن فى أفريقيا. وهناك دلائل على التحول فى المنظور نحو نهج يركز على الناس تتجسد فى البنى والهيئات الناشئة فى الإطار المؤسسى للاتحاد الأفريقى وفى مبادرات المجتمع المدنى وفى خطاب دوائر المثقفين الأفارقة. إلا أن التحديات التى تواجه أفريقيا جنوب الصحراء فى الإجماع على دعم الأمن التنموى البشرى الراهن لاتزال كبيرة وتهدد بتبديد عملية التغيير الإيجابى. والوحدة الأفريقية بإعادة تعريفها بالمصطلح المعاصر تساعد على إحداث تغيير إيجابى. ويظل دور المجتمع الدولى شديد الأهمية وحتميًا فى توفير الدعم للمبادرات التى يطرحها الأفارقة فى أفريقيا والتى تلامس الاحتياجات التنموية التى تواجه الملايين من الأفارقة.

بناء السلم فى أفريقيا

طونى كاربو

عانت أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة نصيبها العادل من الحروب العنيفة والنزاعات المسلحة. وخرجت كل من ليبيريا وسييراليون وأنجولا لتوها من نزاعات مسلحة عنيفة، بينما لاتزال كل من تشاد وكينيا والصومال والسودان متورطة فى نزاعات مسلحة داخلية. وعلى الرغم من تفاوت طبيعة الحروب والنزاعات المسلحة فى أفريقيا فإن تحليل عمليات بناء السلم فى القارة يكشف عن بعض الأنماط والاتجاهات المشتركة.

إن بناء السلم ليس جديدًا على أفريقيا. فالتاريخ ينبئنا بأن أفريقيا مهد الإنسانية، وهو أمر يوحى بوجود موارد ومؤسسات غنية ومتنوعة لفض النزاعات وبناء السلم تعود إلى قرون مضت (انظر ألبرت وموريثى فى هذا الكتاب).[١] والجديد هو استيراد و'فرض' بناء السلم والتدخلات التنموية القائمة على 'مشروع السلم الليبرالى'. وفكرة السلم الليبرالى حسب قول مارك دافيلد (Mark Duffield 2008) يربط ويدمج 'الليبرالى' (كما فى الفكر الاقتصادى والسياسى الليبرالى المعاصر) 'بالسلم' (الميل الراهن نحو فض النزاعات وإعادة بناء المجتمع). وهى رؤية تعكس فكرة أن المجتمعات التى تمزقها الحروب يمكن بل ينبغى أن يعاد بناؤها بالاستعانة بعديد من إستراتيجيات التحول المتداخلة والمتصلة والمتناغمة. والتركيز هنا على منع النزاعات وفضها وبناء المؤسسات ودعم تنظيمات المجتمع

---

(١) يتناول إسحق ألبرت وتيم موريثى مفاهيم السلم وطرق فى أفريقيا ويريان أن فكرة السلم ليست جديدة على القارة وأن أفريقيا كغيرها من الثقافات والشعوب والمواريث تستمد فيميا وممارستها السلم وبناء السلم من أديان عدة منها الإسلام والمسيحية.

المدنى. إلا أن مراجعة الأدبيات الراهنة (Ali and Mathews 2004; Reychler 2001; Rupesinghe 1998) حول موضوع بناء السلم فى أفريقيا تكشف عن تحليل محدود يقتصر على مرحلة ما بعد النزاع فى النزاعات المسلحة، وهو أمر ليس له سوى نتائج قصيرة المدى فى إعادة النظام والاستقرار إلى بلد عانى مرارة نزاع مسلح عنيف.

نهج كهذا يشبه بالطبع الجهود الأفريقية لبناء السلم (انظر موريثى فى هذا الكتاب).[١] يقول موريثى: «كانت الآليات الأولى من آليات فض النزاع المحلى فى أفريقيا ما قبل الاستعمار تحقق قدرًا كبيرًا من النجاح فى الحفاظ على النظام وضمان التعايش السلمى بين الجماعات». ويستشهد موريثى بديرى ياكوبو فى إشارته إلى فض النزاعات فى معظم مجتمعات أفريقيا «كان يهتدى بمبدأ الإجماع والمسؤولية الجماعية والتضامن الجماعى».

من ثم فالسؤال المحورى فى هذا الفصل يجب أن يكون: هل بناء السلم غاية فى حد ذاته أم وسيلة إلى غاية؟ وما الغاية؟ وهل ينبغى لمسائل العدل والتعايش السلمى والمصالحة والتنمية أن تكون المحصلات النهائية لبناء السلم؟ وهل هناك أعراف أفريقية لبناء السلم يمكن الاستعانة بها لضمان ثبات السلم بعد النزاع؟ وكيف نقيس مدى نجاح نشاطات بناء السلم وخططه فى أفريقيا؟

ومحور هذا الفصل تقديم تعريف تصورى لبناء السلم بما فيه الآراء والاتجاهات النظرية المختلفة. وسنسعى فيه إلى تعريف اتجاهات بناء السلم فى أفريقيا وكيف يستعان بها فى بناء السلم فى المجتمعات التحولية. ولتحقيق هذا الهدف سيقدم الفصل نظرة عامة إلى شكل إستراتيجيات بناء السلم وبنيتها فى أفريقيا والأطر النظرية الحالية لهذا الاتجاهات وتحليل الطبيعة الراهنة لهذا المجال. كما سنناقش التحديات والفرص الحالية بالنسبة لأفريقيا فى بناء سلم دائم.

---

(١) فى تفسيره للأعراف المحلية الخاصة ببناء السلم وفض النزاعات لدى شعب التيف بنيجيريا يروى موريثى عن عمليات تسعى لحلول قصيرة المدى دون تناول التأثير البعيد المدى على العلاقات الطويلة المدى. وكان الهدف من هذه العملية استدعاء التضامن والمسؤولية الجماعية.

مفهوم بناء السلم

ذاعت عبارة 'بناء السلم' بعد عام ١٩٩٢ حين قدم بطرس بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة آنذاك تقرير 'جدول أعمال للسلم' (Boutros-Ghali 1995). وفى هذا التقرير عرف غالى بناء السلم بأنه مجموعة أنشطة تعنى 'تعريف ودعم البنى التى تدعم وترسخ السلم من أجل تفادى الغرق فى النزاع' (المرجع نفسه). وقبل تقرير بطرس غالى كان بناء السلم قاصرًا على الأنشطة الموجهة لترسيخ دعائم السلم فى بلدان ما بعد النزاعات لتحاشى الغرق فى النزاع. ومنذ ذلك الحين أصبح 'بناء السلم' مصطلحًا عريضًا مطاطًا. وفى 'جدول أعمال للسلم' (٢٠٠٤) يقول كوفى آنان أمين عام الأمم المتحدة آنذاك إن بناء السلم يتطلب 'عملاً دائبًا وتعاونيًا على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الأساسية' (Annan 2004). واستعان هذا التقرير كغيره من الدراسات التطبيقية لبناء السلم بتحليل محدود وضيق مع التأكيد على فترات التحول التى تتطلب بصورة عامة تدخلات قصيرة المدى فى اتفاقات ما بعد السلم. ويتفق تيسير على وروبرت ماثيوز (٢٠٠٤) على هذا التوكيد ويريان أن 'محور هذه الأدبيات هو المفاوضات السياسية والتوفيق بين قادة الأطراف المتنازعة مع التأكيد على مهام قصيرة المدى كتوقيع وقف لإطلاق النار وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم وإعادة توطين المشردين والتصديق على دستور جديد أو معدل وإجراء انتخابات' (المرجع نفسه). وتتفق على ذلك هيفيا داشوود (فى المرجع نفسه) وتقول إن: «الأدبيات وحكومات مثل كندا تتناول بناء السلم فى حالات ما بعد النزاع كاقتراح قصير المدى يمتد لسنتين أو ثلاث». وأوجه قصور هذا الاتجاه القصير النظر لبناء السلم موثقة على نطاق واسع. ففى دراسة عن عمليات بناء السلم فى أنجولا والصومال والسودان مثلاً تبين البيانات التطبيقية (انظر المرجع نفسه) الضعف الكامن فى التوجهات التى تقتصر على الجوانب السياسية من عملية معقدة كبناء سلم دائم.

فبناء السلم ينبغى أن يكون أكثر بكثير من مجرد التخطيط لتدخلات على المستويين السياسى والاقتصادى؛ وبناء السلم يجب أن يخطط له برؤية لتناول الأسباب الجوهرية للنزاع ولظروفه. وهذا يتطلب عمليات ثابتة لوضع خطط لتناول الأمن والواقع السياسى للبلد والنظر فى الإجراءات التى تغير العلاقات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لذلك البلد. والهدف الأسمى لبناء السلم فى السياق الأفريقى أو فى أى سياق هو إعادة بناء العلاقات وتأكيد المسؤولية والتضامن الجماعيين. وفى هذا الكتاب تناول موريثى وألبرت المفاهيم الأفريقية للسلم وأعراف بناء السلم. وهناك دروس يستفاد بها بالطبع من هذه الأمثلة. ففى الأمثلة التى أوردا يتضح أن المبدأ الأساسى فى السلم وأنشطة بناء السلم فى السياق الأفريقى هو شرط بناء العلاقات من أجل بناء سلم فعال. وهو ما يقدم نقطة انطلاق مما يعرف بتوجهات السلم الليبرالية لبناء السلم.

يشير بناء السلم فى مشروع السلم الليبرالى إلى كافة أشكال الوساطة التى تهدف إلى تيسير إقرار سلم دائم ومنع تكرار العنف. ومن هذه التدخلات حفظ السلم وعمليات دعم السلم ونزع السلاح وتسريح الميليشيات وإعادة التوطين وإعادة الدمج. وبناء السلم كمفهوم يدمج أهداف كل من السلم السلبى أو انعدام العنف المادى والسلم الإيجابى الذى يشير إلى انعدام العنف الهيكلى. كما يسعى بناء السلم إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ونتائجه بإصلاح العلاقات التى فسدت ودفع المصالحة وبناء المؤسسات والإصلاح السياسى وتسيير التحول الاقتصادى (انظر Ramsbotham et al 2005; Reychler 2001; Ball 2005). وفى هذا الصدد يهدف بناء السلم إلى إيجاد استقرار وعدل طويلى المدى وحكم رشيد وإعادة بناء البنى التحتية للدولة وإعادة تأهيل القوات المحاربة السابقة وإعادة دمجهم. وبناء السلم فى مجمله عملية طويلة المدى تتم قبل النزاع وفى أثنائه وبعد خموده. ففى ليبيريا وسييراليون على سبيل المثال لايزال هناك عديد من الجمعيات الأهلية المشاركة فى عمليات بناء سلم مختلفة.

ترتبط التدخلات الخارجية فى مبادرات بناء السلم بجهود بناء الدول فى البلدان النامية. وتعتبر حالات ما بعد النزاع بالنسبة للعناصر الغربية الفاعلة فرصًا لإعادة بناء الدولة وإصلاحها. تقول روبن لاكام:

> **«تظل المشكلة أن الإصلاح يُنظر إليه من مناظير يمليها المانحون الكبار والهيئات الدولية ممن يعطون الأولوية للمعادلة المعتادة وتشمل الديمقراطية الليبرالية والحكم الرشيد والتحرير الاقتصادى. وإذا كانت بعض عناصر هذه المعادلة مطلوبة فى حد ذاتها فإن الحزمة كلها والطريقة التى تفرض بها من الخارج تحول دون إعادة التفكير فى ما تتطلبه دول ما بعد النزاع من حيث طبيعة السلطة السياسية وأغراضها»**
>
> **(Luckham 2004)**

وترى لاكام أن شرعية الدولة مفتاح بناء السلم فى حالات ما بعد النزاع. إلا أن المحاولات الخارجية لتصدير نسخ طبق الأصل من الدول الديمقراطية الليبرالية الغربية يمكن أن تعرقل المحاسبة الشعبية للحكومة ومن ثم شرعية الدول فى نظر مواطنيها. وبربط إستراتيجيات بناء السلم بالمشروع الأوسع لبناء الدول يمكن أن يسفر التدخل الغربى عن نتيجة عكسية وعن تقويض استمرار السلم.

وعلى النقيض من هذه الرؤية الضيقة لبناء السلم تنظر الجمعيات الأهلية إلى عملية بناء السلم بمعنى أوسع يشمل الجهود التحويلية الطويلة المدى وإقرار السلم وحفظ السلم. وبناء السلم فى هذه الرؤية يشمل الإنذار المبكر وجهود رد الفعل التى تهدف إلى منع العنف والعمل الدفاعى وحفظ السلم المدنى والعسكرى والتدخل العسكرى والمعونات الإنسانية واتفاقات وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق سلمية. والغرض من بناء السلم فى هذه الرؤية تسهيل إقرار سلم دائم من خلال منع عودة العنف المسلح بمعالجة الأسباب الجوهرية ونتائج النزاع. ويمكن تحقيق ذلك فى

رأى الجمعيات الأهلية بتنفيذ عمليات مصالحة (كما تم فى جنوب أفريقيا عن طريق 'لجنة الحقيقة والمصالحة'، وعن طريق 'المحكمة الخاصة' فى سييراليون، و'عملية أروشا' وإنشاء 'جاكاكا' فى رواندە) وبناء مؤسسات وتحول سياسى واقتصادى واجتماعى من خلال مبادرات ترتكز على بنى الدولة وتشكل جزءًا لا يتجزأ من إعادة بناء ما بعد النزاع وإعادة التأهيل. والغرض من بناء سلم دائم ضمان تحرك المجتمع نحو معالجة الأسباب الجوهرية للنزاع ونحو تغيير أنماط التفاعل بين أطراف النزاع.

هكذا قد يشتمل بناء السلم على عديد من الأنشطة منها منع النزاع وإدارته وفضه والتفاوض والوساطة والمصالحة والدعم والمساعدات الإنسانية وإدارة الطوارئ والعمل التنموى وإعادة البناء بعد النزاع. أى أن بناء السلم يتعلق بإعادة البناء على مدى أبعد وتنمية المجتمع بصورة تحول دون نشوب نزاعات مدمرة أو معاودة نشوب النزاعات المسلحة. كما أنه ينظر فى الظروف الهيكلية التى تشكل أساس العنف ومنها التفرقة التى تعانيها فئات ضعيفة كالمرأة والأقليات العرقية فى أية مرحلة من حالة النزاع. كما يهدف بناء السلم إلى تعزيز الأمن البشرى والنهوض به، وهو مفهوم يشمل الحكم الديمقراطى وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الثابتة والمساواة فى الوصول إلى الموارد (الأمن الاقتصادى والبيئى). ومن المتفق عليه عمومًا أن المهمة المحورية لبناء السلم إيجاد سلم إيجابى أو «توازن اجتماعى مستقر لا تتفاقم فيه النزاعات الجديدة إلى عنف وحرب؛ حالة يتم فيها التعامل مع قوى العنف الهيكلية والثقافية».

«والهم الراهن للإدارة العالمية هو إيجاد سلم ليبرالى على الحدود المضطربة وفض النزاعات وإعادة بناء المجتمعات وإنشاء اقتصاديات سوق فعالة كسبيل لتفادى الحروب المستقبلية» (Duffield 2008). ويقوم مشروع السلم الليبرالى فى جوهره على منطق الاحتواء والإقصاء؛ وهو نقيض المفاهيم الأفريقية عن السلم حيث الهم الأول إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والتوافق الجماعى.

وعلى المستوى الدولى يرى ديفيد تشاندلر (David Chandler 2006) أن تقرير ٢٠٠١ 'للجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول' بعنوان 'مسؤولية الحماية' يمكن اعتباره محاولة لتقنين معايير التدخل وكسب شرعية دولية أعرض لها. ويرى أن تبرير حق التدخل لأسباب إنسانية لحماية 'الأمن البشرى' وحقوق الإنسان يعد أكثر من مجرد تحول أخلاقى عن حقوق السيادة. فغلبة فرضية السلم الليبرالى تعكس فى الحقيقة التوازن الجديد للقوى فى النطاق الدولى:

> **«إن اللجنة تحط من قدر مشكلات التفرقة بين التدخلات الدولية التى قد تكون لأسباب أخلاقية إنسانية وتلك القائمة على اهتمامات سياسة الواقعية التقليدية لدى القوى الكبرى».**

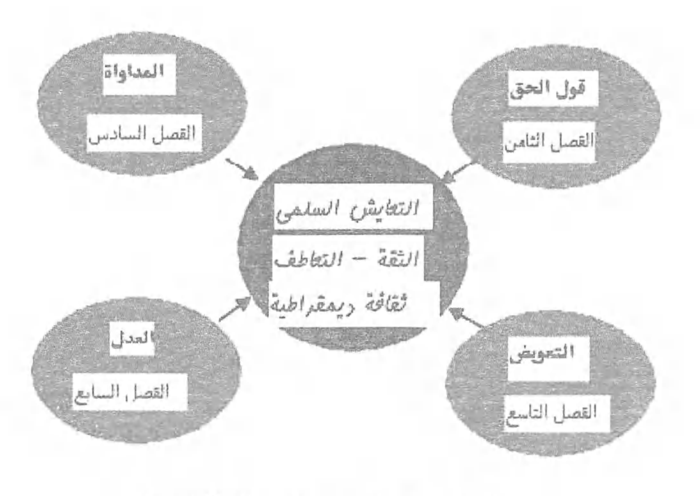
على أى فمن أشكال التفرقة الرئيسة بين مشروع السلم الليبرالى وأعراف بناء السلم الأفريقية الاعتماد على التوجه الأفريقى من إدارة النزاع حيث يكون التركيز كما سبقت الإشارة (انظر موريثى وألبرت فى هذا الكتاب) على إعادة بناء العلاقات المتضررة وضمان التوافق. «إلا أن الاعتماد على الإستراتيجيات التقليدية وقابليتها للتطبيق يحبطهما تسييس البنى التقليدية وإفسادها وإساءة استعمالها لا سيما الحكم التقليدى، ما أدى إلى نزع شرعية إدارة النزاعات القائمة عليها فى نظر الكثيرين والحد من الثقة فى فعاليتها» (Egosa in Zartman 2000). كما أن هناك لبسًا متأصلاً حول معنى بناء السلم فى السياق الأفريقى. وفى أغلب الحالات يسوَّى بين بناء السلم وإدارة النزاع التى عطلها سوء استخدام البنى التقليدية كما يقول إيجوسا. وتجنح الأعراف الأفريقية إلى التركيز على العملية نفسها لا على المحصلة. والهدف تقليص النزاعات واحتواؤها ومنعها من التفاقم. ومع أن عملية السلم الليبرالى تتسم بميل قوى للغاية للاستعانة بنهج من أعلى لأسفل فى بناء السلم فإن قوتها تكمن فى العملية والمحصلة على السواء. وتقوم تقنيات إدارة النزاع الأفريقية كما يقول زارتمان (Zartman 2000) على وجود مجتمع من العلاقات والقيم تستند إليها وتوفر السياق لعملياتها.

اتجاهات لبناء السلم

اتجاه تحويل النزاع. مر مفهوم بناء السلم باختبار نظرى من مناظير علمية شتى. ومن هذه الاتجاهات اتجاه تحويل النزاع الذى يركز على تحويل النزاعات المسلحة العميقة الجذور إلى نزاعات سلمية. فمائير دوجان (Maire Dugan 1997) مثلاً يعتبر بناء السلم إجرائيًا وديناميًا معًا، كالعلاقات الاجتماعية التى يسعى لتحويلها. وبما أن بناء السلم إجرائى وديناميى معًا فإن تحويل النزاع لابد أن يقر بوجود نزاعات لا تقبل الحل، ومن هنا يقترح مائير دوجان استبدال مصطلح تحويل النزاع بمصطلح فض النزاع (Rupesinghe 1995; Lederach 1998). وهذا الاتجاه يعترف بحتمية النزاع وطبيعته الكلية، ومن هنا تنبع الرغبة فى ربط إدارة النزاع القصيرة المدى ببناء العلاقات الطويلة المدى وتحويل الأسباب الجذرية للنزاع. ويسعى اتجاه تحويل النزاع إلى إنهاء وضع غير مرغوب فيه ببناء شيء مرغوب من خلال تغيير العلاقات وبناء الظروف من أجل السلم.

ويتفق ليديراك مع استدلال مائير دوجان فيما يتعلق بالطبيعة التحويلية لبناء السلم حيث تتصل بإعادة بناء العلاقات. ويفترض ليديراك أن بناء السلم يتضمن تغيير العلاقات، بمعنى أن بناء السلم يشتمل على عمليات تغيير فى إطار رؤية أوسع للسياق والتوقيت. وبناء السلم عند ليديراك لا يقتصر على ما يعرف بمؤشرات السلم الملموسة، كتوقيع الاتفاقات أو وقف الأعمال العدائية. وهو مفهوم تطورى ومتعدد الجوانب وتكاملى يجب ربطه ببنى المجتمع الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية والاقتصادية والتنموية. وتحويل النزاع يفترض أن نتائج النزاع يمكن تعديلها أو تغييرها بحيث تتحسن العلاقات والبنى الاجتماعية نتيجة للنزاع بدلاً من أن تتضرر منه (Lederach 1999: 35). كما أن ليديراك يرى ضرورة إعادة بناء العلاقات المدمرة ويركز على المصالحة داخل المجتمع ودعم إمكانات بناء السلم فيه، ويقول إن من أمس الحاجات أن «يبحث بناة السلم عن سبل لفهم السلم كعملية تغيير تقوم على بناء العلاقات» (المرجع نفسه).

وفهم السلم كعملية تغيير اجتماعى تتطلب التخطيط للتدخلات على مختلف المستويات. ويقدم هرم ليديراك لبناء السلم ثلاثة مستويات من التدخل مع اللاعبين ممن يمكن أن يساعدوا في بناء السلم ودعم المصالحة. ويقدم الإطار التحليلى الهرمى موجزًا كليًا للمجتمعات المتضررة وسكانها الذين يمثلون العناصر المحايدة المختلفة ومنهم قادة الحكومات والجماعات المسلحة (المتمردين) والقادة الشعبيين، وجميعهم لهم أدوار مختلفة فى النزاع. ويعد إطار ليديراك أداة عملية للغاية، وإن كان هناك من يعتبرها تقسيمًا ساذجًا لشبكة معقدة من العلاقات فى سياق نزاعى. ويقدم التقسيم مناطق ومستويات للتدخل مع أنشطة عملية مقترحة يمكن الاستعانة بها لبدء عملية طويلة من بناء السلم. ويمثل الإطار ابتعادًا عن الركون إلى التسويات السياسية والتدخلات القصيرة المدى عقب نزاع عنيف ويقدم اتجاهات عملية وثابتة لتحويل النزاعات الناجمة عن أسباب سياسية واقتصادية وثقافية وإيديولوجية ونفسية. فالتمكين من المستوى المتوسط مثلاً يفترض أن يؤثر على بناء السلم على المستويين الكلى والشعبى. ولمدرسة تحويل النزاع مكانة فى عمليات بناء السلم فى معظم النزاعات الأفريقية الطويلة ومنها شمال أوغنده والسودان حيث شاركت الجمعيات الأهلية والزعماء التقليديون والدبلوماسيون بشتى السبل فى جهود بناء السلم. ففى عام ١٩٩٩ مثلاً تضافرت تنظيمات تنموية وسلمية دينية مختلفة لرفع الوعى بالنزاع فى السودان وشمال أوغنده. وكان لمجموعة 'تنظيم زعماء أكولى الدينيين' ولايزال دور حيوى فى الجهود الراهنة لإقرار سلم دائم فى شمال أوغنده. وفى السودان قامت تنظيمات دينية مختلفة بحشد حكومات الغرب لإدراج نزاع السودان على جدول الأعمال الدولى.



المصدر: بتصرف من بحث جون بول ليديراك

شكل ١، ٧ المصالحة: الأدوات

تعتبر إعادة بناء العلاقات المتضررة (المصالحة) فى مجتمعات ما بعد النزاع فى أفريقيا عملية مستمرة تستدعى الأرواح. ويُنظر إلى عملية إعادة البناء كشبكة متداخلة لا سبيل للتعامل مع مختلف خيوطها كل على حدة. ويتناول ليديراك وأسيفا مثلاً بناء العلاقات فى مختلف الدوائر وعلى مختلف المستويات. والمصالحة عند ليديراك (Lederack 1998) هى نقطة التقاء العدل والسلم والحقيقة والرحمة. فهو يرى فى المصالحة مكانًا وبؤرة على السواء:

> «والمصالحة كمنظور تقوم على جوانب العلاقات من النزاع وموجهة إليها. والمصالحة كظاهرة اجتماعية تمثل مكانًا أو نقطة التقاء يلتقى عندها أطراف النزاع. ولابد للمصالحة أن تكون ارتجاعية فى سعيها لإيجاد نقطة التقاء يمكن للناس أن يركزوا فيها على علاقتهم ويتبادلوا مشاعرهم وتجاربهم وأفكارهم فيما بينهم بهدف إيجاد أفكار جديدة وتجربة مشتركة جديدة».

وأساس هذا الاتجاه عند ليديراك يرتكز أولاً على العلاقات التى تشكل كلاً من أساس النزاع وحله. وهو ما يبدو بسيطًا لكن نتائجه عميقة لأن المصالحة لا تنشأ بتقليص الانتماءات بين جماعات متنازعة، بل بإيجاد سبل للدخول فى 'علاقات مع بشر آخرين'. وينطوى ذلك على عمل مؤلم هو النظر إلى الوراء والاعتراف بماضى أليم (المرجع نفسه).

ثانيًا، تمثل المصالحة فى جوهرها مكانًا للقاء الجماعات المتنازعة والتحامها معًا يمكن التعبير فيه هموم الماضى والمستقبل. ويشمل ذلك النظر إلى المستقبل معًا فى حلقة مفرغة من لوم كلٍ الآخر وإقصائه من العملية. والمصالحة تصور لمستقبل مشترك، ولابد فيه من معالجة نقاط النزاع على ضوء هذا 'الهدف الأسمى' (المرجع نفسه).

ثالثًا، تتطلب المصالحة منظورًا أوسع من الأعراف والخطاب والشكليات السياسية الدولية. ومع أخذ سمات النزاع المعاصر فى الاعتبار فالسلم الدائم لا يتم التخطيط له على مائدة التفاوض مع مسؤولى الدولة. فوضوح البغض وانعدام الثقة والتحامل والعنصرية كأسباب محورية للنزاع ويتطلب تحويل النزاع وتكمن جذوره فى الأبعاد الاجتماعية النفسية والروحية التى كانت تعتبر غير متصلة بالدبلوماسية الدولية (المرجع نفسه، ٢٩).

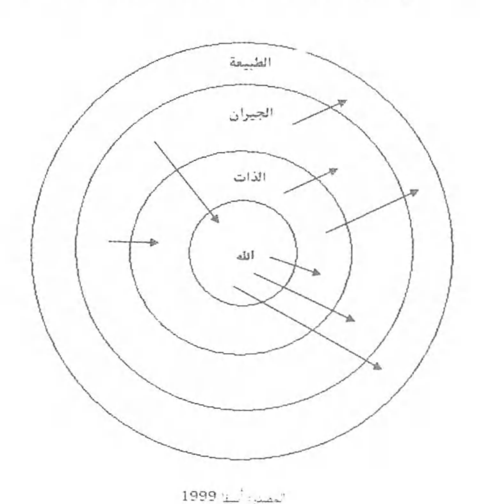
ويرى هيزكياس أسيفا (Hizkias Assefa 1999) أن المصالحة هى إصلاح العلاقات. فيصف المصالحة بأنها تصالح مع الله ومع الذات ومع الجيران ومع الطبيعة. ويمكن ترجمة ذلك أيضًا بأنه تصالح فى أربعة أبعاد مختلفة ولكنها ليست منفصلة هى الروحى والاجتماعى النفسى والاجتماعى والبيئى.

كما يرى أسيفا أن المصالحة شكل من أشكال إدارة النزاع، أى فض النزاع، ويميز عناصر العملية فيما يلى:

أ) اعتراف صادق من كل طرف بما ألحق بالآخر من أذى.

ب) الندم الصادق والتوبة عن الأذى.

جـ) الاستعداد لاعتذار كل طرف عن دوره فى إلحاق الأذى.



المصدر: أسيا 1999

شكل ٢، ٧ اساس المصالحه

ء) استعداد أطراف النزاع لنسيان الغضب والمرارة الناجمة عن النزاع والأذى.

هـ) جهود صادقة لإصلاح مظالم الماضى التى أدت إلى النزاع، ولتعويض الأضرار الناجمة إلى أقصى حد ممكن.

و) الدخول فى علاقة متبادلة جديدة.

> «إذن فالمصالحة تشير إلى العلاقة الجديدة التى تنشأ نتيجة لهذه العملية. وما يشير إليه معظم الناس بالمداواة هو تضميد جروح المشاعر العميقة (الناتجة عن النزاع) والذى يعقب عملية المصالحة»
>
> (المرجع نفسه، ٣٧، ٤٢)

ومنهجية المصالحة تختلف عن سائر آليات معالجة النزاع (كالقوة والتحكيم والقضاء والتفاوض والوساطة) فى أن جوهر المصالحة هو المبادرة الطوعية من جانب أطراف النزاع للإقرار بالمسؤولية والذنب (Bloomfield 2006).

والمصالحة بعد نزاع اجتماعى عنيف هى عملية بناء العلاقة الجمعية الطويلة والعميقة والعريضة والتى تشمل أدواتها العدل والحقيقة والمداواة والتعويضات. وهذه الأدوات:

١) هى المكونات الأساسية للمصالحة.

٢) لها مقومات العمل فى تنسيق فى اتجاه واحد.

٣) تعتمد فى جوهرها على بعضها البعض.

٤) تسهم معًا فى التوصل إلى عملية بناء العلاقة وهو ما يعد ضروريًا للتقدم نحو الهدف (ربما الأسمى) لمجتمع متصالح (المرجع نفسه، ١٣).

الاتجاهات الهيكلية. «تنشب الحروب الأهلية على مختلف مستويات النمو السياسى والاقتصادى وفى نظم سياسية واجتماعية متباينة وموارد مادية وبشرية شتى وتجارب ثقافية وتاريخية» (Ball 2005). والأبعاد الهيكلية للنزاعات تتميز فى مجملها بضعف المؤسسات السياسية والإدارية وبنظام سياسى قمعى لا يسمح بتنوع الأصوات، وبعدم شرعية القادة السياسيين والأهم وفى أفريقيا بخاصة بفكرة 'الأبدية'، أى الحالة التى يسعى القادة فيها لتخليد قيادتهم الخاملة. وبحذى هذا الواقع السياسى لبلد فى حالة نزاع فالبنى الاقتصادية والاجتماعية أيضًا تتميز فى مجملها بسمات فريدة تعمل على تأجيج النزاع، منها ضعف البنى التحتية الاقتصادية المتدهورة وارتفاع معدلات الديون الدولية وضعف الأطر القانونية للضرائب وآليات تحصيلها والارتفاع النسبى للإنفاق العسكرى وارتفاع معدلات فرار البشر ورءوس الأموال. وهذه المثالب السياسية والاقتصادية تتطلب أنشطة وإستراتيجيات لبناء السلم تعالج هذه التحديات على هذه المستويات الشاملة.

ولتحقيق بناء السلم الهيكلى لابد أن يكون التركيز على الظروف الشاملة والهيكلية التى تؤجج النزاع العنيف. ويقوم هذا على الإيمان بأن السلم الدائم لابد أن ينبنى على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية تلبى حاجات الناس. والعوامل الهيكلية تتعلق بقضايا الإدارة وعمل الدولة لا سيما فى علاقتها بالمواطنين، وبالشرعية والقدرة على توفير الخدمات الأساسية وأنماط الإدارة. ولابد من معالجة الأسباب الجذرية للفقر والفساد والتفرقة وغياب التمثيل السياسى والتدهور البيئى وعدم عدالة توزيع الموارد كالأرض كما فى حالة زيمبابوى إبان الاستعمار وبعده.

تعد الحالة الرواندية مثالاً تكمن فيه أسباب النزاع فى بنى المجتمع. فكان من أسباب التوتر بين الهوتو والتوتسى المسائل الهيكلية المتعلقة بالتفاوت فى توزيع الموارد بين الفئتين (Ramsbotham et al. 2005; Ali and Mathews 2004). وكان هذا الغبن بحاجة لبعض الأسباب المباشرة لقدح زناد الإبادة الجماعية. وكان مما ضاعفه ضعف الدولة وعدم اكتراث القيادة والإرث الاستعمارى والعيوب الدستورية وتقادم الأحقاد بين الهوتو والتوتسى. كما تركز الطرق الهيكلية لتناول النزاع على بناء المؤسسات وتغيير البنية الاجتماعية وتطور البنية التحتية، وهى أنشطة تتطلب تفكيك المؤسسات القديمة أو تقويتها أو إصلاحها لجعلها أكثر فعالية. والروابط بين الفقر والنزاع (Collier et al. 2003) تؤدى بعناصر فاعلة تنموية كالبنك الدولى إلى زيادة الاهتمام ببناء السلم من خلال تطبيق برامج مختلفة تهدف إلى الحد من العنف ودعم السلم. فالبنك الدولى لديه الآن على سبيل المثال وحدة لما بعد النزاع تركز على البرامج التى تهدف لمنع النزاع ومساعدة المجتمعات على إعادة البناء بعد العنف المسلح. وشاركت هذه الوحدة مثلاً فى عملية إعادة البناء فى ليبيريا وسييراليون بعد النزاع.

وبناء السلم على المستوى الهيكلى يجب أن يعطى الأولوية لكافة هذه المسائل لبناء خطة ثابتة لتحويل النزاعات. وترى نيكول بول (Nicole Ball 2005) أن الأولوية يجب أن توجه لدعم قدرة الحكومة على تنفيذ المهام الأساسية

والمساعدة فى إعادة المشردين فى الداخل واللاجئين فى الخارج وإعادة تأهيل البنية التحتية ومؤسسات الدولة وإجراء المراجعات الدستورية والقضائية وإقرار العملة الوطنية وإزالة الألغام الأرضية وإنهاء الأنماط غير القانونية لتجنيد القطاع الأمنى وإعادة هيكلة القطاع الأمنى القائم على مبدأ الإدارة المدنية والإشراف على قوات الأمن.

الجمعيات الأهلية وبناء السلم

شهدت أفريقيا انتشار الجمعيات الأهلية المعروفة بمشاركتها فى بناء السلم. ومن هذه الجمعيات الشهيرة 'المركز الأفريقى للفض البناء للنزاعات' (ACCORD) و'مركز فض المنازعات' (CCR) و'معهد الدراسات الأمنية' (ISS) و'مبادرة السلم النيروبية' (NPI) و'شبكة غرب أفريقيا لبناء السلم' (WANEP) وغيرها. وتنوع الجمعيات الأهلية المشاركة فى بناء السلم وعديدها يعكسان الاهتمام القارى والعالمى بالقضايا المؤثرة على السلم كانتشار الأسلحة الصغيرة وتزايد تجنيد الأطفال وتنامى الفقر. وبعض هذه الجمعيات أكثر فعالية من غيرها نظرًا لاستعانتها بالتشبيك كنمط لبناء السلم بعيدًا عن اتخاذ نهج على مستوى قارى. وباستعانة 'شبكة غرب أفريقيا لبناء السلم' (WANEP) بشركائها فى الشبكة تمكنت من جذب الانتباه إلى المأزق الليبيرى بحشد النساء وسائر فئات المواطنين فى محادثات السلم التى وصلت ذروتها بإبرام اتفاقية أكرا السلمية بين الحكومة الليبيرية وجماعتان من المتمردين هما 'الحركة من أجل الديمقراطية فى ليبيريا' و'الليبيريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية' فى أغسطس ٢٠٠٣. كما تقف الجمعيات الأهلية فى طليعة تطوير نظم إنذار مبكر للتكتلات الإقليمية 'كالتجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا' (إيكواس) و'هيئة التنمية بين الحكومات' (إيجاد).

ومع أن للجمعيات الأهلية وسائر تنظيمات المجتمع المدنى دور حيوى فى تنفيذ خطط بناء السلم على المستوى الهيكلى فهى قادرة على الشروع فى تطبيق مشروع السلم الليبرالى. وفى عام ١٩٩٦ كان ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجمعيات الأهلية التنموية من بلدان 'هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية' تستحوز على ٥,٧ مليار دولار سنويا وتنفقها فى مساعدة البلدان النامية (Rupesinghe and Amderlini 1998). ويعمل فى تضافر مع الجمعيات الأهلية ما يعرف 'بالتنظيمات المجتمعية' (CBOs) وتسمى أيضا 'بالتنظيمات الشعبية' (GROs). ومن الظروف التى فرضتها الجمعيات الأهلية الشمالية ضرورة العمل مع 'التنظيمات المجتمعية' و'التنظيمات الشعبية'. وهو أمر ليس وليد الصدفة على حد قول روبيسينج. «فبالنسبة للحكومات المانحة يتفق دعمها لمثل هذه التنظيمات المستقلة مع الإيمان بأن المبادرات الخاصة أكثر فعالية من الخطط الحكومية. ويعتقد أن المبادرات الخاصة، سواء من الجمعيات الأهلية أو 'التنظيمات الشعبية'، أنجح فى الوصول إلى أفقر قطاعات المجتمع» (المرجع نفسه). وهذا النهج بالطبع ينهض بالهدف الأسمى لمشروع السلم الليبرالى، أى عملية التحول الليبرالى. ونهج كهذا كما توضح الأمثلة فى الصومال وفى غيرها له آثار جانبية تزعزع الاستقرار منها اللجوء للعنف حيث يكون ضرر الجمعيات الأهلية والتنظيمات المجتمعية والتنظيمات الشعبية أكبر من نفعها، فتؤجج العنف أو تساعد على تجدده.

كما يوجه النقد للجمعيات الأهلية لعجزها عن تنسيق جهودها مع المؤسسات الحكومية فى مجتمعات ما بعد النزاع. وفى حالات عديدة تكون الجمعيات الأهلية هى المنفذ المفضل لتمويل المانحين ودعميم، ويصل الأمر بأن 'تنافس' الحكومة. وهذا التنافس يؤجج العلاقات العدائية بين المجتمع المدنى والدولة. ولابد من سد الفجوة بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية حتى تتمكن من دفع بناء سلم دائم. كما أن استمرار ازدهار الجمعيات الأهلية على جبهة بناء السلم يؤدى إلى مضاعفة بناء السلم وإضفاء طابع تجارى عليه، ويحد من فعالية جهود هؤلاء اللاعبين، وهى عملية تنجم عن ما يسميه أورجويلا (Orjuela 2004: 225) 'هيمنة الجمعيات الأهلية'.

بناء السلم وتسريح الميليشيات ونزع السلاح وإعادة الدمج

تعد عملية تسريح الميليشيات ونزع السلاح وإعادة الدمج جزءًا من الهدف البعيد المدى وهو بناء السلم. وفى هذا الصدد هناك علاقة متشابكة وتعايشية بين عمليات بناء السلم وتسريح الميليشيات ونزع السلاح وإعادة الدمج (Berdal 1996). وتعد عملية تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة أفرادها إلى بلادهم وإعادة دمجهم فى مجتمعاتهم من التحديات الآنية المعقدة التى تنشأ فى حالات ما بعد النزاع. ويؤكد كل من كوليير (Collier 1994) وفايس فاجن (Weiss-Fagen 1995) وكينجما (Kingma 1999) أن المقاتلين إذا سرحوا بصورة خطأ يرجح أن يجنحوا نحو الجريمة والسطو والعنف.

وضعف استيعاب عمليات تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها وسوء تنفيذها كما تبين الأمثلة من موزمبيق وأنجولا وليبيريا وزيمبابوى تضاعف احتمالات الانتكاس إلى العنف. ففى ليبيريا مثلاً الطريقة العشوائية التى نفذت بها عمليات تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها فى عام ١٩٩٥ أدت لتجدد نشوب الحرب لأن تشارلز تايلور وجماعته المتمردين لم يُنزع سلاحهم تمامًا ولم يعاد دمجهم فى المجتمع بشكل كامل. وهذا الوضع سمح لتايلور ورجاله أن يعيدوا تنظيم صفوفهم من جديد حين تم خرق وقف إطلاق النار من جانب جونسون وحركته المتمردة.

والسلم الدائم لا مجال لتحقيقه إلا من خلال خطط تسريح ونزع سلاح وإعادة دمج سليمة. فخطط تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها ضرورية لتفكيك الجماعات المسلحة ولتوفير شبكة أمان انتقالية للمقاتلين السابقين. ويمكن لتسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها أن تعزز احتمالات تحقيق سلم دائم بتعزيز الأمن البشرى للمقاتلين السابقين من خلال إعادة دمجهم بصورة

دائمة وبعيدة المدى فى أطر آمنة بعد النزاع. وللطرق التى تنفذ بها عمليات تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها صلة بعملية بناء السلم البعيدة المدى فى أى بلد (Berdal 1996; Colletta et al. 1996; Kingma 2002). فنفذت 'مجموعة المساعدة الانتقالية' التابعة للأمم المتحدة (UNTAG) عملية تسريح ميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها فى ناميبيا فى عامى ٨٩-١٩٩٠ وعد هذا البرنامج من قصص النجاح فى أفريقيا. كانت مهمة المجموعة محددة فى نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها. وبعد تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها أشرفت المجموعة على انتقال البلاد إلى الاستقلال ورحلت بعد إنشاء الحكومة الجديدة جيشًا جديدًا ووضعت سياسة لإعادة الدمج.

كما يقال إن أنشطة سيراليون ما بعد النزاع طبقت بنجاح. فبغض النظر عن تقديم المال للمقاتلين السابقين (ثلاثمئة دولار لكل من أعاد سلاحه منهم) عملت تجربة سيراليون على ضمان عزل المقاتلين أولاً، ثم تسريحهم ونزع سلاحهم وتجميعهم لإعادة دمجهم فى مجتمعاتهم. أما برنامج ١٩٩٧ لنزع السلاح والتسريح فى ليبيريا فشابته بعض المثالب وطبق بفتور، ما أدى إلى إجراء انتخابات رئاسة متعجلة فاز بها تشارلز تايلور. فسارعت الجماعات الناقمة التى كانت لاتزال مسلحة بالعودة للحرب، ووقعت البلاد فى نزاع جديد ناجم عن فشل ذريع للدولة.

وفى زيمبابوى يمكن إلقاء التبعة على عملية تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها فى دوامة العنف التى لاتزال البلاد غارقة فيها حاليًا. فعقب 'اتفاقية بيت لانكاستر' حول روديسيا فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ وفرت 'لجنة وقف إطلاق النار' و'قوة مراقبة من الكومنولث' الإطار المؤسسى لتطبيق الاتفاقية والإشراف على وقف إطلاق النار فى زيمبابوى ومراقبة الانتخابات الانتقالية التى أدت إلى حكم الأغلبية والاستقلال القانونى. وفى زيمبابوى تمت إعادة الدمج الاقتصادى جزئيًا فى عام ١٩٧٩حين تلقى المقاتلون السابقون منحة تسريح قدرها أربعمئة دولار زيمبابوى لكل منهم. وأدت إستراتيجية إعادة الدمج المالى المحدودة

إلى فشل إعادة دمج هؤلاء المقاتلين المسرحين ومع ذلك عاود أغلبهم التسجيل فى 'برنامج التسريح' لعام ١٩٨١ كما طالبوا بتعويض فى عام ١٩٩٧ نتيجة لوضعهم الاقتصادى الضعيف. وانتهى سخط محاربى زيمبابوى القدامى بمنح كل منهم مكافأة قدرها خمسون ألف دولار زيمبابوى.

إلا أن المبالغ النقدية بدون رؤى تنموية بعيدة المدى غالبًا ما تضيع بسهولة أو يساء استعمالها فى الاستهلاك والترويح. ففى سنة ١٩٩٨ بدأ فيها المحاربون القدامى يطالبون بأراض لإعادة التوطين وانتهى الأمر بخطة إصلاح زراعى مثيرة للجدل وأدت لاضطرابات وعنف وأزمات اقتصادية فى زيمبابوى.(١) لذا فلابد من إشراك اللاعبين الآخرين كالجمعيات الأهلية والهيئات الدولية والأمم المتحدة فى مجال التنمية فى مراحل إعادة الدمج لتنفيذ مبادرات تهدف إلى إعادة دمج اجتماعى واقتصادى كاملة للمحاربين السابقين. ولابد لمثل هذه المبادرات أن تتبع خطط مساعدة مؤقتة لإعادة الدمج وأن توفر للمحاربين السابقين الاستقلال المالى من خلال التشغيل والتعليم والتدريب المهنى وتشجيع المبادرات الفردية من خلال تنمية المهارات والدعم باقروض الصغيرة والأحقية فى تملك الأرض. ونجاح عملية تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها فى سيراليون يمكن أن يعزى للتوجه الكلى المطبق فى وضع إستراتيجيات تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها وفى تطبيقها. وتم إشراك التنظيمات الشعبية والمجتمعية وغيرها من العناصر المحلية فى وضع خطط تسريح الميليشيات ونزع سلاحها وإعادة دمجها وفى تنفيذها.

---

(١) أزمة زيمبابوى الحالية لها أوجه عدة. ويلعب المحاربون السابقون دورًا محوريًا فى هذا النزاع لأنهم كانوا يؤيدون تنفيذ خطة إعادة توطين أدت إلى تنازل كافة المزارعين التجاريين البيض أراضيهم لحكومة زيمبابوى من خلال خطة تنازل إجبارية.

تحديات بناء السلم فى أفريقيا

يواجه حقل بناء السلم فى أفريقيا كمًا كبيرًا من التحديات. فكثير من النزاعات المسلحة ينتكس نحو الحرب ويؤدى إلى تجدد العنف وإلى حروب 'جديدة' كما يتبين من تفاقم العنف فى أنجولا وروانده فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٤ على التوالى عقب فشل عمليتى السلم. فالنزاعات فى أفريقيا معقدة وطويلة. ومعظم اتفاقات السلم لا تدوم، وانتكس العديد من البلدان فى دوامة العنف. ومع أن النزاعات العنيفة قلت عددًا منذ مطلع الألفية الجديدة فهناك شواهد قوية على الانتكاس فى العديد من بلدان ما بعد النزاع كما حدث فى إريتريا-إثيوبيا والسودان وأوغنده وليبيريا. وعثر كولبير (Collier et al. 2005) على بيانات عملية تقول بأن احتمالات عودة أى بلد إلى دوامة العنف فى غضون خمس سنوات من انتهاء النزاع فيها تبلغ أربعين بالمئة. ومن أسباب ذلك حسب قول كولبير أن العوامل ذاتها التى أججت الحرب فى البداية تظل قائمة فى العادة. فإذا كانت البلاد لديها متوسط دخل منخفض فإن المناطق الريفية التى تزخر بالموارد الطبيعية يحدها جار معادٍ وبها شتات نشط كبير فمن المرجح بعد الحرب أن تستمر هذه السمات (المرجع نفسه). ويؤكد نقاد رأى كولبير أن النزاعات المسلحة العنيفة مشحونة بديناميات وعمليات معقدة منها فكرة الوساطات من جانب عدد كبير من الجهات الدولية التى ليست لها مصلحة فى أن ترى البلدان تغرق فى دوامة العنف. وبناء السلم الفعال والدائم يقوم غالبًا على تمكين المجتمعات. وينتقل بناء السلم الفعال مما يسميه رامزبوثام (Ramsbotham et al. 2005) بناء سلم 'بسيطًا' ذا بعد واحد إلى أطر بناء سلم تتخذ نهجًا تنمويًا أطول وأوسع نطاقًا؛ نهج يسميه ليديراك (Lederach 1998) 'بناء سلم مدمج'. وبناء السلم فى هذا النهج ينفذ برؤية بعيدة المدى لعلاقات تحولية داخل المجتمعات وأفرادها من خلال منع النزاعات والتحول.

ومن التحديات التى تواجه بناء السلم فى أفريقيا أيضًا أن اللاعبين الخارجيين يسعون غالبًا للمشاركة فى أنشطة بناء السلم دون البحث عن حلول دائمة على المستوى الشعبى. وكثيرًا ما تتولى بناء السلم الجمعيات الأهلية والدبلوماسيون ممن يفتقرون إلى الإلمام الوثيق بالبيئة المحلية. وخطط بناء السلم تضعها الجمعيات الأهلية الشمالية بإستراتيجيات محددة للتطبيق. وهو نهج تعتوره مشكلات بمعنى أن واضعيه ومنفذيه ليسوا مسؤولين أمام أفراد المجتمعات التى تطبق عليها هذه الخطط. وتوجه الأموال إلى التنظيمات الشعبية والمجتمعية وغيرها من شركاء الجمعيات الأهلية الشمالية المنفذين وهى لا تحاسَب أيضًا من قبل المجتمعات المحلية. وليست للمجتمعات سيطرة على عمليات بناء السلم المصممة فى الشمال، ما يحد من إمكانية محاسبة أحد أمام أفراد المجتمعات المحلية.

كما أن إشكالية بناء السلم فى أفريقيا تفاقمها طبيعة النزاعات فى المنطقة. فالنزاعات الأفريقية المعاصرة لها تأثير انتشارى وبالتالى فهى تؤثر على كافة البلدان فى المنطقة وتغذى النزاعات القائمة أو تفرز أخرى جديدة. وأبطال النزاعات فى أفريقيا غالبًا ما يعملون عبر الحدود، ومن أوضح الأمثلة 'جيش الرب للمقاومة' الذى يعمل من السودان ومؤخرًا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو ما يمثل تحديًا لمختلف العناصر الفاعلة فى عملية بناء السلم ومنهم التنظيمات الإقليمية والدبلوماسيون والجمعيات الأهلية والتنظيمات الشعبية.

إن استمرار النزاع الداخلى الطويل وازدياد حالات البلدان الغارقة فى دوامة العنف والحرب وفشل اتفاقات السلم الكبرى فى أفريقيا كلها مؤشرات إلى الأرض الزلقة التى يقف عليها بناء السلم. ومما يضاعف هذا التحدى أن الدولة الأفريقية ممزقة فى العادة أو فى طريقها للفشل أو فاشلة فعلاً. وتعريف الدولة الفاشلة ببساطة هى الدولة التى تكون البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها متصدعة ومهشمة. ومعظم الدول الفاشلة أو التى فى طريقها للفشل فى أفريقيا تمر

بتدهور اقتصادى حاد وتفكك وقلاقل اجتماعية وفقدان شرعية الدولة وهروب واسع النطاق للبشر ولرءوس الأموال وانعدام سيادة القانون وسوء بنى الإدارة وتدهور الخدمات العامة. وتأخذ الدولة فى الانقسام على مستويات شتى منها العرقى والإقليمى واللغوى والسياسى. ومما يضاعف هذا الانقسام الفساد الحكومى الذى يبلغ معدلات عالية فى بلدان ما بعد النزاع. وارتفاع معدلات الفساد ينفر الاستثمارات الخارجية والمحلية والمعونات التنموية الرسمية. وهذا هو الحال فى غينيا بيساو وزيمبابوى وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث بلغت مكافحة الحكومة الفساد حد إنشاء لجان لمحاربة الفساد لمعالجة المشكلة فى سعى واضح لطمأنة المانحين. وبناء السلم يسعى لإصلاح مثل هذه المثالب. وحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية توضح ذلك. فعلى الرغم من الاتفاقات وما تلاها من انتخابات أكد المراقبون الدوليون شفافيتها ونزاهتيا وحريتها النسبية تواصل جماعات المتمردين فيها تحديها للحكومة المركزية فى كنشاسا. ومرجع ذلك إلى ضعف الحكومة المركزية النسبى وانعدام فعالية مؤسساتها وتفشى الفساد. ولابد لبناء السلم الدائم أن يقر بهذا التحدى ويتفاعل معه.

ومما يضاعف من تعقيد لغز بناء السلم فى أفريقيا علاقات بلدانها بمؤسسات بريتون وودز أى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. فالبلدان التى تتعثر فى سداد مديونيتها تخضع للعقوبات المفروضة وبالتالى لا يحق لها الحصول على قروض أخرى. وعقوبات مؤسسات بريتون وودز تؤثر على علاقات البلدان بسائر المانحين والهيئات الدولية. وإذا علقت خطة صندوق النقد الدولى فى دولة يحجم المانحون بعامة عن التعاون المباشر معها. وهو وضع يجعل من الصعب على البلدان الخارجة من نزاع أن تواصل إعادة البناء وجهود بناء السلم بالطبع. وسيناريو كهذا يجعل من المهم أن يتقدم بناء السلم إلى ما وراء اتفاقات السلم وسياسة دعم السلم بالعمل على معالجة الأبعاد الاقتصادية الأكبر التى تدعم السلم الدائم.

واستجابة البنك الدولى لمثل هذه الاحتياجات تتمثل فى 'وحدة إعادة بناء ما بعد النزاع' التابعة له، وخطة خاصة تسمى 'بلدان منخفضة الدخل خاضعة لضغوط' (LICUS) وتساعد البلدان المنهكة والممزقة والمتداعية. وهذه 'البلدان المنخفضة الدخل الخاضعة لضغوط' تتميز عادةً بضعف السياسات وغياب سيادة القانون وضعف المؤسسات وسوء الإدارة وتمزق العلاقات واتساع رقعة المشكلات الداخلية. وتعمل وحدة 'البلدان المنخفضة الدخل الخاضعة لضغوط' مع فرق من الدول لدعم التنمية الإستراتيجية فى اثنتى عشرة دولة فى أفريقيا منها أنجولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وليبيريا والصومال والسودان وتوجو وزيمبابوى. ولم يسجل البنك الدولى أية شواهد على نجاح هذه الخطة بعد.

على هذه الخلفية ينبغى لعمليات بناء السلم أن تساعد البلدان الخارجة من نزاعات ببناء قدرتها على الحكم الرشيد وحسن إدارة القطاع العام. وهناك خطة مماثلة تنفذ فى الأمم المتحدة وتحولت الآن إلى 'لجنة لبناء السلم' التابعة للأمم المتحدة (PBS) وأنشئت فى عام ٢٠٠٥. وتعمل هذه اللجنة فى تعاون وثيق مع آلياتها ذات الصلة و'أمانة دعم بناء السلم' و'صندوقًا لبناء السلم' أنشئ فى أكتوبر ٢٠٠٦. وأنشأت الأمم المتحدة هذا الصندوق استجابة لحاجات بلدان ما بعد النزاع فى تحقيق السلم الدائم. ويحول الصندوق دون انزلاق البلدان من جديد إلى النزاع بإقامة الجسر الحيوى المبدئى بين النزاع والتعافى منه. والصندوق فى جوهره 'آلية مبتكرة تهدف إلى توفير الدعم الحيوى فى المراحل الأولى من عملية السلم وعقب إبرام اتفاقية سلمية مباشرةً حيث لا تتوفر الموارد الكافية من آليات تمويل أخرى بعد'.(١) ويدعم الصندوق حاليًا بوروندى وسييراليون، وإن كان مستعدًا لدعم بلدان فى ظروف مشابهة أيضًا. ولديه ٣٥ مليون دولار لبناء السلم فى كل من سييراليون وبوروندى.(٢) ويمكن لبلدان أخرى أن تحصل على هذا التمويل لو

---

(١) تقرير أمين عام الأمم المتحدة عن 'صندوق بناء السلم' A/62/150. July 2007.

(٢) هذا ما أعلنه أمين عام الأمم المتحدة رسميًا فى كلمته أمام القمة الأفريقية.

اعتُبرت مستحقة من جانب الأمين العام. ففى عام ٢٠٠٧ مثلاً صدق الصندوق على منح مبلغى سبعمئة ألف دولار وثمانمئة ألف دولار لدعم الحوار الشامل والحوار السياسى فى بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى على التوالى.(١)

ومن التحديات الأصعب التى تواجه بناء السلم فى أفريقيا النهج المتجه من أعلى لأسفل والذى يتبعه القائمون على مشروع السلم الليبرالى. وخطط بناء السلم وأنشطته التى وضعتها الجمعيات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدنى القادمة من الشمال لا تتناسب فى مجملها مع السياقات المحلية ولا تلائم المشكلات المحلية. وتزداد المشكلة تعقيدًا بمجرد وجود العديد من هذه التنظيمات التى لا تتبنى رؤية طويلة المدى تقوم على بناء السلم التنموى ولا تستعين فى خططها بالتوجيات الحساسة للنزاعات وذلك بسبب شروط المانحين ومطالبهم المحددة. وأهدافها إتمام المشروعات والخطط القائمة على آجال زمنية يشترطها المانحون. كما أن القائمين على تنفيذ خطط بناء السلم لا يعملون على معالجة تحديات تنموية محددة قد تكون هى جذر النزاع. وليس لديهم وعى واضح بنوعية التنمية التى تحتاجها البلدان والمجتمعات لبناء سلم دائم.

توقعات بناء السلم فى أفريقيا

انتهى من الحروب أكثر مما نشب منذ مطلع الألفية الجديدة، وقل عدد النزاعات المسلحة وحدتها فى أفريقيا (UNECA 2004). ولم يعد هناك من بلدان أفريقيا الأعضاء بالاتحاد الأفريقى حاليًا سوى ثلاث بلدان (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان) متورطة فى نزاعات مسلحة عنيفة. ويعتبر تقلص النزاعات أمرًا مشجعًا، فهو يعكس نجاح مساعى بناء السلم والوساطة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية. وأمام أفريقيا هدف يتمثل فى جعل القارة خلوًا من

---

(١) انظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول "لجنة بناء السلم".

العنف بحلول عام ٢٠١٠. كما أن أفريقيا تؤكد على دورها فى بناء السلم وجهودها فى مختلف العمليات السلمية. وإنشاء تنظيمات من قبيل "التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا، مجموعة المراقبة" (إيكوموج) ووجود قوات الاتحاد الأفريقى يعكس ملكية الأفارقة لعملية بناء السلم. ومنذ عام ٢٠٠٦ يشارك الاتحاد الأفريقى والتنظيمات الإقليمية (إيجاد بشرق أفريقيا مثلاً) فى جهود وساطة لفض النزاعات. ولعبت إيكوموج دورا حيويًا فى الوساطة فى النزاع الليبيرى فى أواخر التسعينيات ومطلع القرن الجديد. واتخذ الاتحاد الأفريقى مؤخرًا قرارًا بأن تكون له قوة خاصة به لحفظ السلم. وهناك حاليًا قوات تابعة للاتحاد الأفريقى فى السودان وتشكل جزءًا من قوة مختلطة لحفظ السلم. كما ابتكر الاتحاد الأفريقى موقفًا جديدًا من حفظ السلم بإنشائه "مجلس السلم والأمن" (PSC) و"القوة الأفريقية البديلة" (ASF) و"لجنة الأركان العسكرية" (MSC) و"نظام الإنذار المبكر القارى" (CEWS) و"مجلس الحكماء".[١] وتقر هذه المؤسسات بضرورة إيجاد إطار للنهوض بالسلم والأمن فى القارة.

وهناك إمكانية لبناء سلم دائم فى أفريقيا متأصل فى آليات فض المنازعات المحلية القوية والعميقة الجذور. وهناك دول عديدة لها رؤية مختلفة عن دور أعراف فض النزاع المحلية، وأثبتت أفريقيا أنها محور هذه الأفكار الرائعة لدمج الثقافة ببناء السلم. وفى أفريقيا هناك أعراف محلية لبناء السلم تساعد على التعافى والمصالحة وتوجد الأسس لإعادة التضامن الاجتماعى (Zartman 2000). ومن هذه الأعراف الـ "جاكاكا"[٢] فى رواندا والـ "ماتو أوبوت"[٣] فى أوغندا.

---

(١) عقب إنشاء الاتحاد الأفريقى فى عام ٢٠٠٢ فى دوربان بجنوب أفريقيا أعلن الاتحاد عن بروتوكول تنظيم السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقى فى الجلسة العادية الأولى لمجلس رؤساء الدول والحكومات.

(٢) الجاكاكا آلية عرفية لفض المنازعات عند البانيار واندا فى رواندا. ويتبع هذا العرف لفض النزاعات على المستوى الشعبى من خلال الحوار ونظام قضائى عرفى. وهو نظام معقد من العادات والتقاليد والمعايير والأعراف.

(٣) "ماتو أوبوت" تعنى المصالحة عند الأكولى بشمال أوغندا. وهى طقس مفصل يهدف للمصالحة بين الأطراف المتنازعة.

وتشتمل أعراف بناء السلم فى أفريقيا على سمات شتى منها التعويض والمصالحة والوحدة الوطنية وقول الصدق وإعادة التوزيع بدلاً من العقاب والجزاء. وفى جنوب أفريقيا كانت 'لجنة الحقيقة والمصالحة' تتميز بمفهوم 'الأوبونتو' الأفريقى والذى يمكن ترجمته بمعنى 'التراحم' والوعى بالترابط. والأوبونتو يعنى حرفيا أن 'المرء إنسان بغيره من البشر'، بمعنى أن سلم المجتمع وسلم الفرد يعتمد كل منهما على الآخر. ويهدف الأوبونتو إلى إيجاد مناخ يمكن للناس فيه أن يدركوا أن إنسانيتهم ترتبط بشكل معقد بإنسانية غيرهم. إذن فالأوبونتو يحث الناس على رؤية ما وراء جرائم الجناة بالعمل على إعادة دمج فاعل الشر فى المجتمع.

والسعى للسلم الدائم فى القارة فى المتناول نظرًا لازدياد 'عمليات السلم الجنسانية' فى مختلف بلدان أفريقيا. وخطى العديد من بلدان أفريقيا خطوات واسعة فى نشر الهوية الجنسية فى عملياتهم السلمية وفى إعادة بناء ما بعد النزاع. وتتميز أفريقيا المعاصرة بمبادرات نسوية محلية ووطنية وشبه إقليمية وإقليمية تساعد على تغيير الميادين الاجتماعية الاقتصادية والسياسية من خلال أنشطة بناء السلم. وأقر كوفى أنان أمين عام الأمم المتحدة السابق بأن «المرأة الأفريقية تحملت وطأة العنف والتشريد الأفريقيين، ولكنها كانت دائمًا قوة للسلم والتنمية».(١) ومن أمثلة مشاركة المرأة فى جهود بناء السلم 'العمل المكثف للمرأة الليبيرية من أجل السلم' والتى عملت بفعالية من أجل السلم فى بلد مزقته الحرب الأهلية لمدة خمس عشرة سنة. وحشدت هذه الجمعية مسيرات وتظاهرات فى مونروفيا وفى محادثات السلم فى غانا والتى أدت إلى 'إعلان الخزامى الذهبية' فى مارس ٢٠٠٣.(٢)

---

(١) كلمة كوفى أنان أمين عام الأمم المتحدة السابق، الذكرى الأربعون لليونيكا، أديس ابابا، أبريل ١٩٩٨.

(٢) 'إعلان الخزامى الذهبية' وقعه ممثلون لمختلف التنظيمات النسوية الليبيرية فى أكرا بغانا فى ١٥ مارس ٢٠٠٣. ووعدت النسوة بالعمل على دمج المرأة فى كافة البنى فى ليبيريا فى عملية بناء سلم ما بعد النزاع فى البلاد.

وفى رواندە تجاوزت الحكومة حصة الثلث فى تمثيل القيادات النسوية. وفى تنزانيا وجنوب أفريقيا أفلحت إجراءات كالتمثيل النسبى والمحاصصة ونسبة المرأة على قوائم المرشحين فى تمكين المرأة من التقدم عدديًا وفى تغيير جداول الأعمال النيابية. ومع أن مجرد زيادة عدد النسوة فى المناصب ليس كافيًا لضمان الاستمرارية فالمناداة بزيادة مشاركة المرأة فى السياسة يترادف مع إدراك أن بناء السلم نشاط جنسانى. فإذا ما اشتمل بناء السلم على الجنس زادت توقعات دوام السلم. ويعكس هذا أهمية ازدياد مشاركة المرأة فى مناصب اتخاذ القرار ومواصلة بناء قدرات المرأة فى القيادة.

النتائـج

تتسم تجربة بناء السلم فى أفريقيا بالانتقائية وإن كانت هناك بعض السمات المشتركة فى القارة. وبناء السلم فى أفريقيا يعكس مختلف نظريات التغيير الاجتماعى كتحويل النزاع والتوجهات الهيكلية. كما أن هناك أطراف عديدة تدخل فى هذا المجال منها الجمعيات الأهلية والجمعيات المجتمعية والحكومات والتنظيمات الإقليمية والدولية. ولابد من تكثيف الجهود لدعم عمليات السلم فى أفريقيا. وتبين كلمات رولان بارى (Roland Paris 2004) دوافع ما يعرف ببناء السلم من أعلى، كما يرى مشروع السلم الليبرالى. فيؤكد بارى وبحق فى رأينا أن «بناء السلم فى التسعينيات كانت توجهه نظرية غير مصرح بها ولكنها مقبولة على نطاق واسع فى إدارة النزاع، وهى فكرة أن دفع 'التحول الليبرالى' فى بلدان عانت حربًا أهلية يساعد على تهيئة الظروف لسلم مستقر ودائم» (المرجع نفسه).

والفرضية الأساسية فى مشروع السلم الليبرالى هى فكرة أن بناء السلم فى حالات ما بعد النزاع يؤدى إلى التحول الديمقراطى، ما يبعد المجتمعات عن العنف ويوجهها نحو السياسة الانتخابية السلمية ونمو الأسواق الرأسمالية، ما يساعد على

حدوث نمو اقتصادى دائم، وهو نوع محدد مما يسميه بارى 'هندسة اجتماعية'. وهذا التوجه وإن كان مرغوبًا لا يخاطب القضايا الأفريقية المعاصرة الكثيرة لمجتمعات ما بعد النزاع. ولتحقيق بناء سلم دائم لابد من زيادة أنشطة بناء السلم لتشمل الآليات العرفية لإدارة النزاع وبناء السلم عن طريق الدمج والتمكين. ورأينا هنا أن مشروع السلم الليبرالى وآليات بناء السلم التقليدية المحلية يجب أن يستعان بهما معًا لتحقيق سلم دائم.

الباب الثانى

قضايا فى السلم والنزاع فى أفريقيا

مفهوم العدالة الانتقالية فى أفريقيا

جانى مالان

فى طريقنا إلى فهم العدالة الانتقالية لا سيما فى أفريقيا علينا أن نتجنب احتمال أن نقنع بفهم جزئى أو شعبى سائد لها. فالمصطلح يُتداول غالبًا بمعنى ضيق ومحدود هو 'العدالة الجزائية' كما لو كان هدف العدالة الانتقالية مجرد ملاحقة المتهمين بارتكاب ظلم (انظر Bonaire 2004: 67).

هذا المعنى السائد المحدود له ما يبرره، فمصطلح 'العدالة الانتقالية' نشأ تحديدًا فى حالات ما بعد الحرب داخل الدول على نظم الحكم الجائرة. أى فى مرحلة نشأة نظام حكم أكثر ديمقراطية، إلا أن من تمكنوا حديثًا من السلطة يشعرون بالتزام بعمل شىء ضد رموز الإدارة القديمة (Crocker 1998: 1, 4).

ولكن هناك أيضًا معنى أعم هو 'العدالة الشافية' وهى عنصر أصيل فى الأعراف الأفريقية التقليدية لفض المنازعات وإعادة الوئام الاجتماعى. ومثل هذا التوجه الشافى يمكن أن يشكل جزءًا مهمًا من عملية شاملة لا تقتصر على العقاب على جرائم الماضى، بل تشمل التعاون نحو مستقبل من 'الاستقرار السياسى والتحول الاجتماعى الاقتصادى' (Heyns and Stefiszyn: 363).

وكنقطة انطلاق على طريقنا نحو فهم ما يمكن فهمه عن العدالة الانتقالية فى أفريقيا لا كمجرد موضوع مدرسى بل كمشروع واقعى يمكن لنا أن نتأمل مثالين مهمين هما العدالة الجزائية فى رواندا والعدالة الشافية فى جنوب أفريقيا. ففى هذين البلدين برزت الحاجة لشكل ملائم للعدالة الانتقالية فى عام ١٩٩٤ عقب الإبادة الجماعية فى رواندا وبعد أول انتخابات بعد التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا.

العدل والمصالحة. فى رواندہ هناك أكثر من وجه للتاريخ. فلكل من الفئتين الرئيستين، اليوتو والتوتسى (٨٥ بالمئة و١٤ بالمئة من مجموع السكان على التوالى) رؤيتها ومفرداتها لوصف الحدث التاريخى الواحد (Sarkin 1999: 768). والفئتان تعايشتا لقرون عديدة فى المنطقة التى تعرف حاليًا برواندہ وبوروندى. ويبدو أن كلاً من الفئتين لها تنظيمها الاجتماعى السياسى ووضعها الاقتصادى. ويبدو أن التوتسى أفلحوا فى إقامة نظام طبقى من النمط الإقطاعى سيطروا من خلاله كأغلبية على الأرض والماشية واليوتو. وفى ظل وضع كهذا كان اليوتو يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين والتوتسى كغرباء (المرجع نفسه، ٧٧٤). وبمرور الزمن ظلت التفرقة العرقية قائمة ولكنها خفتت بعض الشيء بالتزاوج وعادة 'العضوية الشرفية' (History World 2007).

شهد تاريخ القرن وربع القرن الماضى كما فى بقية أفريقيا موجات من الحكم الاستعمارى والاستقلال. وفى الحقبة الاستعمارية تدنت سطوة ملك التوتسى وتغير النظام الإقطاعى. وطلبت الأمم المتحدة من البلجيكيين دمج الروانديين فى العملية السياسية. وتم ذلك بحيث 'تم منح أقلية التوتسى الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أغلبية اليوتو' (African Studies Center 2007). وأدى هذا 'التطور' التمييزى بطبيعة الحال إلى اضطرابات مدنية تصاعدت إلى أن تفجرت فى عام ١٩٥٩. وبعد سنوات طويلة من العنف استقلت رواندہ فى عام ١٩٦٢ تحت رئاسة رئيس من اليوتو كان حزبه موجهًا نحو 'تحرير اليوتو' (History World 2007). وتلا ذلك مزيد من العنف حيث 'غزا المتمردون' و 'عادت عمليات النفى'. ووقعت 'مذابح' ولاذ عدد كبير من الناس بالفرار (انظر Havermans 1999b: 247). ونشبت 'حرب أهلية' و 'كفاح تحرير' (Sarkin 1999: 768). وعقدت جولات عدة من المحادثات بين أوائل ١٩٩١ وأواخر ١٩٩٣. وتم توقيع وقف إطلاق نار واتفاقيات واحدًا تلو الأخرى.

فى الوقت نفسه بدأ المتطرفون الهوتو يعارضون التفاوض واقتسام السلطة. وبدأ الإعلام ينشر شائعات ومواد تحض على الكراهية، وبدأت ميليشيات الشباب تبث الرعب. وفى أبريل ١٩٩٤ تم استهداف طائرة تقل رئيسى رواندە وبوروندى بطلقات ربما أطلقتها جماعة تعارض رئيس هوتو رواندە الذى ظل يساوى بين الهوتو والتوتسى طوال السنوات العشرين التى قضى فى منصبه، وسمح لسائر الأحزاب بالعمل الديمقراطى، وقدم تنازلات نحو اقتسام فعلى للسلطة.

وأعقبت ذلك عملية إقصاء منظمة فى العاصمة وفى بقية أنحاء البلاد للتوتسى وللهوتو المعتدلين ممن كانوا يتعاطفون مع التوتسى. وكانت المذابح يتولى تنفيذها إنتيراهاموى وسائر الهوتو مستعينين بالمناجل التى تستعمل عادةً كأدوات زراعية. وقدرت أكثر الخسائر فى الأرواح تحفظًا بثمانمئة ألف.

وتوقفت الإبادة الجماعية فى يوليه ١٩٩٤ انتزعت 'قوات الجبهة الوطنية الرواندية' السلطة من النظام الحاكم (المرجع نفسه، ٧٦٩). وكان الخوف أن تتلو ذلك عمليات ثأر، وهو ما حدث فعلاً. وفر ما يقرب من مليونى لاجئ معظمهم من الهوتو إلى البلدان المجاورة خوفًا. وواصل الطرفان الفظائع والأعمال الوحشية ثأرًا سواء فى داخل رواندە أو فى معسكرات اللاجئين عبر الحدود. وتعالت المشاعر وردود الفعل نتيجة لكراهية الآخر والتى كانت متأصلة من ذى قبل، بينما هدأت بالنظر إلى الخلفية والأسباب التى أشعلت مثل هذه الفظائع.

ومن خلال التواصل فى داخل الجماعات وفيما بينها ووسائل الإعلام كان يتم إعلان الأخبار وردود الفعل والاحتجاجات والمطالب. وكان ما على البلاد أن تبحث عنه من خلال قادتها وبصورة ملحة هو إستراتيجية مقبولة للكافة للتعامل مع مدبرى أعمال القتل ومنفذيها وما بعد الإبادة لكى تمهد الطريق إلى مستقبل من التسامح والتعايش، مستقبل تتوقف فيه مذابح الماضى المتكررة.

فى الوقت نفسه كان المجتمع الدولى ينادى باتخاذ تصرف مناسب. ووفاء بالغرض الأول منها وهو حفظ السلم والأمن الدوليين (UN Department of Public Information 2003: 5) أنشأت الأمم ومجلس الأمن 'المحكمة الجنائية الدولية من أجل رواندة' فى نوفمبر ١٩٩٤.

وفى رواندة وفى السنة نفسها باشرت الحكومة الانتقالية الجديدة وبرلمان الوحدة الوطنية «مهمة تقديم كل من شارك فى الإبادة إلى العدالة» (Wierzynska 2004: 383). وكان الهدف واضحًا ولكن يستحيل بلوغه. فكان هناك أكثر من مئة وعشرين ألفًا فى انتظار المحاكمة فى سجون مكتظة، وكان نظام رواندة القضائى صفى «فلم يبق منه سوى خمسة قضاة وخمسين محاميًا» (المرجع نفسه، ٣٨٣).

فوضعت خطط لمحاولة التعامل مع هذه المهمة الضخمة التى يجب القيام بها. وفى عام ١٩٩٤ «قررت الحكومة أن توسع قدراتها القضائية وتدعمها وأن تستعين بعرف الجاكاكا فى محاكمة جرائم الإبادة» (Murithi 2000: 71). وكان إصلاح النظام القضائى المتداعى ضرورة واضحة، ولكنه كان إجراء غير كاف فى ظل الظرف القائم. وكان القرار العملى إشراك عرف الجاكاكا بشكل معدل لكى يتعامل مع وضع ما بعد الإبادة. وكان الجاكاكا عرفًا ثابتًا لفض النزاعات ودعم المصالحة فى الأسر والجماعات المحلية. ويمكن بالطبع اعتبار تعديله اختيار عرف قديم لغرض محدد من جانب الحكومة. من ثم كان لابد من مناقشة المسألة بالشكل المناسب، وفى النهاية تم تمرير قانون الجاكاكا فى عام ٢٠٠١.

فى النموذج الأصلى يجوز لأفراد المجتمع أن يتقدموا للشهادة ضد المتهمين وأن يشاركوا فى جلسات المحاكمة. أما فى النموذج المعدل فتم تخويل الشيوخ ممن يقومون بدور القضاة سلطة فرض الأحكام إلى السجن المؤبد، «وتم بذلك إحلال سمات جزائية محل بعض سمات الجاكاكا التأهيلية». ومع ذلك «أقامت الحكومة محاكم الجاكاكا لتفى بغرضين رسميين هما العدالة والمصالحة» (Wierzynska 2004: 384).

كان وجود عرف تقليدى كهذا لإقامة العدل والمصالحة من قبيل الصدفة البحتة فى مأزق رواندە بعد الإبادة. وكان اسمه الذى أثبته الزمن ينم عن 'العدالة على العشب'، فبث روح إصلاح الوئام الاجتماعى. وكانت له روح الجماعة الودية المتأصلة فيه والتى تسمح لأى فرد بالمشاركة، وكان يمكن اعتباره 'آلية داعمة للديمقراطية' (المرجع نفسه، ٣٨٣).

كان الوقت مطلوبًا بالطبع لتطبيق نظام الجاكاكا المعدل؛ وكان لابد من التخطيط الدقيق له. فجرائم المخططين للإبادة والمنظمين والقادة والجرائم الجنسية التى تشمل التعذيب والاغتصاب كان لابد من محاكمتها أمام 'المحكمة الجنائية الدولية من أجل رواندە' والمحاكم الرواندية. أما المشتبه فى ضلوعهم فى أعمال قتل وتعدٍ على أفراد وإضرار بممتلكات فيتم التعامل معهم فى محاكم الجاكاكا. وأقيم حوالى عشرة آلاف من المحاكم، ولكن فى عام ٢٠٠٣ لم يكن هناك سوى عشرة بالمئة منها تعقد جلسات ما قبل المحاكمة ولم يكن أى منها بدأ محاكمة المتهمين (المرجع نفسه، ٣٨٤).

وهناك تفصيلات أخرى يمكن إضافتها عن عمل 'المحكمة الجنائية الدولية من أجل رواندە' والجهاز القضائى الرواندى ومحاكم الجاكاكا، ولكن الأهم لأغراض هذا البحث التركيز على الأسلوب المفاجئ الذى أدركت بها رواندە والروانديون التداخل بين الحق والعدل والمصالحة. وكان المتوقع أن يكون الرد ثأرًا انتقاميًا من جانب أقلية التوتسى وربما بدعم من المجتمع الدولى، أو قمعًا يفرض على المعارضة لأغلبية الهوتو. لكن ما حدث كان السعى لإقامة العدل، والعدالة الجزائية تحديدًا، وتم التعامل أيضًا مع الحاجة الماسة للعدالة الإصلاحية والمصالحة.

هذا التداخل بين نوعى العدالة قد يُتوقع من مشروع الجاكاكا، إلا أن رئيس 'المحكمة الجنائية الدولية من أجل رواندە' أكد مؤخرًا على المسؤولية الملقاة على عاتق المحكمة لم تكن 'إثبات التهمة على المتهم أو تبرئته والقصاص لضحايا الجرائم الكبرى التى اقتُرفت' وحسب، بل 'إعداد سجل للحقائق يمكن أن يعين على المصالحة فى رواندە' أيضًا (Byron 2007).

السعى للمصالحة من خلال جلسات اللجان فى جنوب أفريقيا بعد التمييز العنصرى

فى جنوب أفريقيا وقبل ثلاثة قرون ونصف القرن ظهر ملاحون أجانب من أوروبا. كان تركيزهم المبدئى على إنتاج الغذاء للسفن المارة، ولكنهم لم يلبثوا أن خضعوا لإغراء الاستيطان. وكأناس متقدمين علميًا واقتصاديًا يأخذون المسؤولية الفردية على محمل الجد اعتبر الأوروبيون أنفسهم متفوقين على شعوب جنوب أفريقيا المحبة للطبيعة والاجتماعية التوجه (Biko 1984: 29). وسرعان ما بدأ أهالى جنوب أفريقيا المهددون فى الاحتجاج والإغارة، ورد الأوروبيون بمدافعهم البدائية.

ويحوى التاريخ اللاحق ما لا حصر له من قصص المعاناة والاستغلال والقهر. فنشبت صدامات وحروب بين المزارعين البيض ممن كانوا يتملكون المزيد والمزيد من الأراضى والمزارعين السود ممن حاولوا الدفاع عن الأرض التى إليها ينتمون. وتسارعت وتيرة توسع البيض على رقع شاسعة من جنوب أفريقيا بانفصال كثير من البيض الناطقين بلغة الأفريكانز عن الحكومة البريطانية فى رأس الرجاء الصالح وأعلنوا قيام جمهورياتهم الخاصة. وأدى اكتشاف الذهب فى إحدى تلك الجمهوريات إلى نشوب حرب بين فئتى البيض. ومنذ ذلك الحين تواءم الإنجليز مع خصومهم وأمنوا تفوقهم. فتوافقت الاستعمارية البريطانية والقومية الأفريكانية بصورة ما معًا، ولكن بالنسبة لأغلبية كبيرة من أهالى جنوب أفريقيا قامت 'لجنة الشئون المحلية' وكافة أعضائها من البيض بوضع 'سياسة محلية' كانت بمثابة مخطط للتفرقة فى جنوب أفريقيا. وأنشئ 'اتحاد' جنوب أفريقيا (١٩١٠) على صدع قديم آخذ فى الاتساع بين أهالى البلاد السود والمستوطنين البيض، وأعدت الساحة لقرن من الصراع.

تم إنشاء ندوة مشتركة للتعبير عن رأى أفريقيا والإعلان عن احتياجاتها وتطلعاتها فى عام ١٩١٢، وبعد أحد عشر عامًا تغير مسماها إلى 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' (ANC). سعت قيادة 'المؤتمر' فى البداية للفوز بقبول البيض. وكان هناك مثال واضح للاعتدال والتعقل لايزال يميز 'المؤتمر الأفريقى الخالص' لعام ١٩٣٥. ونظرًا للقوانين المجحفة فيما يتعلق بتخصيص الأراضى وحقوق التصويت فإن الفصل والعداء بين السود والبيض تصاعد إلى معدلات مزعجة.

وفى عام ١٩٤٨ فاز 'الحزب الوطنى الأفريكانى' بالانتخابات القاصرة على البيض بسياسة الفصل العنصرى القائمة على الممارسات الاجتماعية الراسخة منذ مدة طويلة والإيمان بالتفوق العنصرى للبيض و 'لاهوت' متزمت للفصل المقدر إلهيًا. وفى السنة نفسها وضع 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' خطة عمل للمقاطعة والإضراب والعصيان المدنى. فطبقت الحكومة سياستها بإضافة قوانين محورية إلى كافة قوانين الفصل المطبقة فعلاً.

وتم رفض إنذار من 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' بإلغاء القوانين ووجه تحذير عاجل فشُنت 'حملة مواجهة'. وأعلن 'مؤتمر الشعب' 'ميثاق الحرية' (١٩٥٥) الذى نادى بديمقراطية غير عنصرية وبالتساوى فى الحقوق والفرص وبالسلم والصداقة. وعقب تمرير سلمى للقانون تمخضت الاحتجاجات عن مذبحة شاربفيل (١٩٦٠)، وكرر 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' التزامه بتجنب العنف ولكنه سمح لنلسون مانديلا وأعضاء آخرين بإطلاق حملة كفاح مسلح. وتم تشكيل ما عرف بـــ 'رمح الأمة' (أومخونتو ويسيزوى) وبدأ بالتركيز على التخريب والفوضى.

وكان رد الحكومة إعلان أول حالة طوارئ تكررت كثيرًا وحظر 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' وغيره من التنظيمات وفرض تشريعات أشد واعتقال كثير من الناس ومحاكمتهم. وحاولت إعلان 'تنمية منفصلة' وهو تعبير مخفف لـــ 'الفصل العنصرى'، لا سيما حين بدأت جنوب أفريقيا تترنح تحت وطأة العقوبات

الاقتصادية وسحب الاستثمارات والمقاطعة الرياضية. ولجأت إلى مجلس تشريعى ثلاثى للبيض والملونين والآسيويين، وولايات مستقلة للجماعات العرقية الأفريقية وإجراءات أخرى تجميلية.

وفى عام ١٩٩٠ افتتح رئيس الوزراء ف.و. دى كليرك المجلس التشريعى بخطاب أعلن فيه فك الحظر عن 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' وسائر التنظيمات وإطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين. وبعد أيام عدة خرج مانديلا مبتسمًا مرفوع الرأس مخلفًا وراءه سجنًا دام سبعًا وعشرين سنة ومتطلعًا إلى مستقبل واعد. وخطب فى الحشود التى تجمعت فى كيب تاون وعبر عن أمله فى إيجاد جو يؤدى إلى تسوية تفاوضية لا يكون للكفاح المسلح ضرورة بعدها.

وبدأت المحادثات فعلاً، وعلى الرغم من وجود مشكلات عديدة تم التوصل إلى درجة من التوافق. وتم وضع دستور مؤقت فى عام ١٩٩٣ وأجريت أول انتخابات ديمقراطية فى أبريل ١٩٩٤. وحصل 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' على ثلثى الأغلبية فى المجلس التشريعى، وتولى نلسون مانديلا كأول رئيس لجنوب أفريقيا حرة. وتم إقرار الدستور الجديد فى عام ١٩٩٦ 'لمداواة انقسامات الماضى وإنشاء مجتمع يقوم على القيم الديمقراطية والعدل الاجتماعى وحقوق الإنسان الأساسية ...' (Republic of South Africa 1996: 1).

كانت نشأة جنوب أفريقيا الديمقراطية الجديدة دون أى مما يشبه الحرب الأهلية وبعد تاريخ القرون الأربعة السابقة ولا سيما بعد العقود الأربعة الأخيرة من الفصل العنصرى البشع بمثابة معجزة.

وللتعامل مع الماضى بما فيه من ظلم اجتماعى وقع على سود جنوب أفريقيا وما شهد من أحداث رهيبة من جانب نظام الفصل العنصرى وحركات التحرر أنشئت 'لجنة الحقيقة والمصالحة'. وكما ورد فى مسمى قانون إنشاء اللجنة كانت مهمتها 'دعم الوحدة الوطنية والمصالحة' (Truth and Reconciliation Commission 1998: 106).

وبعد الماضى المنقسم لجنوب أفريقيا القديمة التى انقسمت اجتماعيًا إلى بلدين متمازجين ولكنهما مختلفين كانت هناك حاجة ماسة لإقامة العدل والحق والوحدة الوطنية والمصالحة. ولكن نظرًا للفصل الذى فرض بالقوة فى القرون والعقود السابقة كان من المتوقع نشوب تصادم فى الآراء حول هذه المفاهيم. وبالتالى كان المطلوب من كل من الطرفين مناقشة صريحة وخفض حدة التحامل والتقبل السمح حتى يمكن التوصل إلى تفاهم متبادل وتوافق كاف.

نشأت أربعة مفاهيم للحقيقة: 'حقيقة فعلية أو قانونية؛ وحقيقة شخصية أو سردية؛ وحقيقة اجتماعية أو 'حوارية'... وحقيقة مداوية أو شافية' (المرجع نفسه، ١١٠).

وفيما يتعلق بالمصالحة تم الإقرار بأن الناس 'الديّنين' ممن شاركوا فى استغلال سائر الفئات 'جلبوا العار على المصالحة' (Boraine 2004: 69).

ومع أن العدل طلمة لم ترد فى مسمى 'لجنة الحقيقة والمصالحة' فإنها كانت حاضرة تمامًا بين لفظى 'الحقيقة' و 'المصالحة'. والعدل بالمعنى العام للإنصاف لكافة الأطراف المشاركة كان متبعًا بشكل واضح وثابت من جانب اللجنة. وفى منح العفو أو منعه كان العدل يراعى تمامًا ولكنه عدل شافٍ ودى أقرب للأوبونتو يساعد على إعادة تأهيل المذنبين وإعادة دمجهم فى المجتمع الجديد (Truth and Reconciliation Commission 1998: 125-31).

ولم تكن هناك أوهام حول الوحدة الوطنية سواء فى 'لجنة الحقيقة والمصالحة' أو لدى الجمهور فى أنها هدف قصير المدى يسهل إدراكه. أما ما تم إدراكه بصورة عامة فهو أن تكشف الحقيقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فى الماضى – اعتُبر نظام الفصل العنصرى برمته من هذه الفظائع – يمكن أن يساعد على إيجاد ثقافة تقارب بين القطاعات التى كانت مفصولة عنصريًا من أهالى البلاد.

وبعد سنوات قلائل من إنهاء مهمة 'لجنة الحقيقة والمصالحة' أجرى مسح 'لتقدير رؤية أهالى جنوب أفريقيا العاديين لعملية الحقيقة والمصالحة' (Gibson and Macdonald 2001: 2). فاتفقت أغلبية كاسحة من العينة من السود والملونين والآسيويين والبيض (٩٤، ٨٦، ٨٩، ٧٣ بالمئة على التوالى) على أن الفصل العنصرى يشكل جريمة ضد الإنسانية. وبدا أن أغلبيات كبيرة من كل فئة تتقبل وجود الفئات الأخرى ولكنها 'تجد صعوبة فى فهم الناس من العنصر المضاد، وأن أقليات كبيرة (أغلبيات فى بعض الحالات) تقر بوجود أفكار نمطية عنصرية سلبية' (المرجع نفسه، ١٧). وعن تنامى المصالحة لم يمكن التوصل إلى نتيجة مؤكدة، ولكن يمكن القول إن معظم أهالى جنوب أفريقيا 'ملتزمون بدولة متعددة الأعراق، ويؤمن الكثيرون منهم بتوجهات تتوافق مع مستقبل متآلف للبلاد. وقليل من الناس من كانوا يتصورون نتائج كهذه قبل عقد من السنين' (المرجع نفسه، ١٨).

وفى مايو ٢٠٠٠ أنشئ 'معهد العدل والمصالحة'. وكان هذا المعهد بذل بالفعل ولايزال جهدًا متميزًا لدعم العدل والمصالحة بوصفهما 'تحديين متلازمين ومهمين يواجهان الأمة' (Institute of Justice and Reconciliation 2002). كما مد جهوده إلى ستة بلدان أخرى فى أفريقيا وبعض الجهد خارجها.

التحول كعملية شاملة

تعتبر رواندة ما بعد الإبادة وجنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصرى مثالين لحالتين كانت الحاجة فيهما للعدل ماسة بعد نزاع أكثر عنفًا أو أقل. ومن حالات كهاتين يمكن استقاء دروس وتوصيات مهمة.

على أى ففى أى وضع خطر هناك دائمًا إغراء التركيز على الإجراءات التى يبدو أنها تستحق الأولوية لاعتبارات عملية أو سياسية أو إيديولوجية أو عاطفية. وهناك جوانب يمكن الإقرار بها فى بعض الحالات ولكن يتم تأجيلها فى الغالب أو تجاهلها.

لذا فمن المهم ألا نقصر دراستنا وفكرنا ونقاشنا على الأفكار الشعبية أو العادية عن التحول والعدل الانتقالى. يمكن بالطبع أن نستعين بتوجه محدد كنقطة انطلاق، لكن علينا أن نستكشف منه تحول النموذج برمته والتغير المزاجى المطلوب فى وضع انتقالى ما.

ونقطة الانطلاق الواضحة بصفة عامة هى التحولات السياسية "التى تواجه المجتمعات فى انتقالها من حالة شمولية إلى شكل ما من الديمقراطية (Boraine 2004: 67). وبالنسبة لنظام الحكم والحكام لابد أن يتم التغيير عادةً من شمولية المستبد أو الطاغية، أو من حكم نخبة أو أقلية أو زمرة مهيمنة، إلى ديمقراطية حكام منتخبين يمثلون الناس. أما فيما يتصل بالنظام القضائى فإن فرض القانون وانتهاك حقوق الإنسان لابد من أن يستبدل بهما ترسيخ سيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان دون مساومة أو تحامل.

إن التغيير السياسى دائمًا ما يقترن بتحول اجتماعى اقتصادى بحيث يمكن وصف التغيير بأنه تحول شامل من 'نظام قديم' إلى 'نظام جديد' (Heyns and Stefiszyn 2006: 363). وعلى الصعيد الاجتماعى الاقتصادى قد تبرز الحاجة للتحول من وضع منقسم يتسم بالتفرقة والقهر والظلم إلى وضع آخر أكثر تآلفا سماته المساواة والتسامح والمشاركة العادلة.

وفى هذه المجالات كافة هناك قدر كبير من التحول يمكن تطبيقه من خلال التغييرات الهيكلية، إلا تغير التوجهات والمواقف ضرورى أيضا. فالبنى الحصرية لابد من أن تتحول إلى بنى شاملة. لكن المطلوب أيضا أن يتغير الأفراد من ذوى العقلية الحصرية إلى بشر لهم عقلية شاملة. ولا نتوقع من الناس جميعًا أن يستوعبوا مثل هذا التغيير فى الرؤى، لكن قطاعًا كبيرًا منهم قد يستجيب لتحول النظم والبنى ولما ينشأ من مناخ يسوده التفاهم والمشاركة. وكثير من الناس قد يغيرون مواقفهم وتوجهاتهم من التعامل مع ماضٍ سمته الظلم إلى مستقبل طابعه العدل. وبانتشار تأثيرهم قد يسهمون فى خلق مجتمع جديد.

وفى أفريقيا تتميز معظم المجتمعات بأنها تتألف من أناس ذوى توجهات اجتماعية بالفطرة، إلا أن أفريقيا ولسوء الطالع ليست استثناء من مشكلة الساسة الأنانيين (انظر Habimana 2001: 390). لذا فإن الميل المتأصل إلى المكون الإصلاحى من العدالة الانتقالية فى أفريقيا لابد أن يكمّل غالبًا بمكون جزائى مطلوب بشدة.

فى المراحل الأولى من أية حقبة انتقالية تطالب الأطراف المجنى عليها فيما سبق عادةً بالقصاص والتعويض عقابًا للجناة وتقويمًا لأخطاء النزاع السابق. ولكن قد تبدأ الأطراف فى الوقت نفسه أو فيما بعد فى السعى إلى 'الاستقرار الاجتماعى' والنمو الاقتصادى والتكيف الثقافى وما يتصل بذلك من أشكال التحول' (Heyns and Stefiszyn 2006: 364).

والتحول عملية يمكن أن يتحرر الناس فيها من وضع قديم ليشاركوا فى إيجاد وضع جديد. وهى فى الحقيقة عملية مزدوجة لمعالجة ما تبقى من قضايا عالقة من ماضٍ نزاعى وتمهيد الطريق لمستقبل تعايشى. وقد تؤدى الظروف السائدة وتصورات المستقبل إلى إعطاء الأولوية لمختلف الفئات المعنية والتركيز على مشروعات مختلفة حسب التواريخ والخلفيات.

ويميل من عانوا انتهاك حقوقهم الإنسانية بالطبع للتركيز على التعامل بالشكل الملائم مع الماضى. فالمجنى عليهم بهذه الصور لديهم من الأسباب ما يكفى للإصرار على معاقبة الجناة. ووسائل الإعلام مستعدة دومًا للترويج لهذه المطالب وزيادة تأثيرها على الجمهور العام.

وهناك أيضًا حالات يميل فيها من كانوا خصومًا فى نزاع لإعطاء الأولوية لضرورة الانتقال لمستقبل جديد. وهو توجه قد يدفع إليه إدراك أن كلا الجانبين مذنبان بانتهاك حقوق الإنسان (Graybill 2004: 391). أو قد يجد له مكانًا فى عملية تم التوصل فيها لتسوية بالتفاوض وأُخذ التعايش فيها على محمل الجد.

الغرض من تغيير وضع مثير للنزاع. صحيح أن العدالة الانتقالية تأتى عادةً بعد نزاع ولكن يجب ألا ننسى أن النزاع المقاوم للظلم يمثل عادةً ذروة حقبة من مقاومة هذا الظلم. والحقبة الأخيرة فى كل من رواندە وجنوب أفريقيا كما سبقت الإشارة سبقتها بالفعل قرون من الكفاح.

لابد إذن من توسيع نطاق فكرنا عن التحول ليشمل الماضى والمستقبل. وقد يكون من المفيد أن نأخذ فى الحسبان جانبين ديناميين لحالة النزاع وأن نأخذهما على محمل الجد، هما الحاجة للتغيير أو الرغبة فيه، وهدف التغيير المتصور.

من المعروف أنه إذا تعرض فرد أو جماعة لحالة يعتبرونها غير محتملة فإن هذا الفرد أو هذه الجماعة سيريدون تغييرها. لكن المسؤولين عن هذه الحالة المسببة الضيق سيريدون فى الوقت نفسه أن يواصلوا دون تغيير.

ونظرًا للتنوع الكبير الذى يتميز به البشر سواء كأفراد أو كمنتمين لجماعة فمن الطبيعى أن تتنوع محاولات التغيير والتصرفات الساعية لإحداث تغيير. ولكن علينا أن نأخذ فى الاعتبار فى الوقت نفسه أن أنانية البشر وتحيزهم وغير ذلك من السمات المسببة للخلاف التى تميز 'الطبيعة البشرية'. ونحن ندرك أن كل دعوة للتغيير وأية مطالبة بالإبقاء على الأمر الواقع لابد أن تقوَّم بموضوعية وأمانة. وبين الدوافع الأساسية قد تكون هناك مظالم حقيقية، ولكن قد يكون هناك جشع سافر أيضًا.

فى أدبيات التعامل مع النزاع ولا سيما فى كتب التدريب يوجه الانتباه عادةً لأسباب التوترات والنزاعات. أما أغراض النزاعات الناجمة عن الأسباب فقليلاً ما يقال عنها شيء. وقد يكون من تفسيرات هذا الفراغ أن الكتّاب والمدربين يرون ضرورة التركيز على ما هو واضح. فإذا كان الظلم الاجتماعى هو سبب النزاع يكون من الواضح أن الغرض من النزاع العدل الاجتماعى.

قد يكون هذا من نافلة القول، لكن قوله قد يحدث فروقًا مهمة. فهو أولاً قد يذكر بأن النزاع ليس مجرد رد فعل عشوائى، بل هو رد فعل ذو غرض محدد. ثانيًا، يؤكد إيجابية النزاع بتسليط الضوء على الهدف منه، وهو فى العادة تصحيح إيجابى لخطأ ما – على الأقل من وجهة نظر الطرف المتضرر. ثالثًا، يركز الانتباه على وجهة نظر الطرف الذى يشعر بالغبن لدرجة أن أثار نزاعًا. رابعًا، إدخال العنصر البشرى فى صورة النزاع. وقد تعتبر الأسباب مجرد ظواهر مرفوضة فى حين أن الأغراض لها طريقة فى إعلان تطلعات البشر. وأخيرًا فهى تقدم مؤشرًا واضحًا على أن الحل النهائى للنزاع قد لا يصبح واقعًا إلا بتحقيق الغرض منه.

على أى ينبغى ألا يساورنا الشك فى أن أخذ ديناميات الأغراض الهادفة للتغيير فى الحسبان يصبح من السهل حل النزاعات. فهناك حالات تكون نوعية التغيير الذى تنشده واضحًا تمامًا. ففى الفصل العنصرى بجنوب أفريقيا كان لابد من حدوث التغييرات الجذرية التالية:

- التفرقة المجحفة وانعدام المساواة كان لابد من أن يستبدل بها عدل اجتماعى ومساواة.
- الاحتياجات كان لابد من تلبيتها بالمشاركة العادلة للموارد.
- الأفكار النمطية والتحامل وعدم الاعتراف كان لابد من تغييرها إلى مواقف يغلب عليها انعدام الصور النمطية والاعتراف والقبول.

أما فى رواندا فكان غرض أحد الطرفين ضد غرض الطرف الآخر. فرؤية كل من الطرفين تقوم على رؤيته لأسباب النزاع وتاريخه والتى يدين بها أخطاء خصمه، أما أخطاؤه هو فإما يحذفها أو يبررها. وإذا كان سبب النزاع اختلاف القيم ورفضها فإن الهدف ينبغى أن يكون التفهم والتسامح. وإذا كانت المشكلة تكمن فى التعطش للسلطة فلابد أن يكون الهدف التوصل لمشاركة عادلة فى السلطة.

النزاع وفضه. عندما يحل النزاع بصورة مرضية فإن النزاع نفسه قد يصبح جزءًا من خلفية تعسة ولكن يمكن تفهمها وقد يُسمح للجروح بأن تندمل. لكن مستوى رضا كل من الطرفين يتوقف على مدى تحقيقه غرضه – سواء غرضه الأصلى أو غرض تعدل ووافق عليه فى أثناء التفاوض.

وحين يرضى الطرفان نفسيًا وإجرائيًا وجوهريًا بالمحادثات ونتائجها فإن حل النزاع يمكن اعتباره جزءًا مهمًا من عملية التحول الكلية. أما إذا شعر أحد الطرفين بعدم الرضا فإن عملية التحول تزداد صعوبة إن لم تصبح مستحيلة.

وإذا كان الاتفاق مجرد استعراض سطحى وظل النزاع مكبوتًا مؤقتًا فمن العبث البدء فى عملية تحول 'تعقب النزاع'.

تغير الموقف برمته. إذا تم التوصل فى النهاية إلى وضع يمكن تسميته وضع ما بعد النزاع فعلاً فمن الطبيعى أن معظم الانتباه سيوجه إلى الماضى القصير المدى – نقطة ذروة النزاع بكل ما بها من عنف مادى وهيكلى – وأن معظم المطالب ستتمثل فى عدالة جزائية عاجلة. ومن الطبيعى فى وضع كهذا أيضًا أن الطرف الأكثر تضررًا لن تؤثر فيه أية محاضرات عن تحول شامل. فهو يخشى أن أية خطة مثالية طويلة المدى لن تركز كثيرًا على معاقبة من أوقعوا به الظلم.

قد يكون من الأجدى إذن أن تؤخذ الأولويات الآنية جديًا، ولكن مع تحديد الالتزامات والتأكيد على أهمية توسيع دائرة التفكير قدر الإمكان. كما ينبغى تجنب التفكير الضيق فى التعامل مع أخطاء نظام قديم. وهناك مثالان قد يدلا على قيمة هذا التفتح فى الفكر.

ففى جنوب أفريقيا ثبت عدم كفاية تحديد الجناة المباشرين ومعاقبتهم. فكان لابد من إدراج المستفيدين أيضًا. وعندما وصل الأمر إلى العفو عن الجناة كان مقبولاً أن يتم العفو عن المستفيدين أيضًا، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى.

وفى روانده وغيرها من بلدان أفريقيا – لبعض المفكرين المتفتحين على الأقل – تبين أن هناك نوعين من الحرس القديم فى أفريقيا؛ أحدهما الهيمنة من خلال القوى الاستعمارية، والآخر الهيمنة بالنظم الاستبدادية العسكرية أو الطاغية أو غيرهما من الزعامة الشمولية.

وبالمجازفة بتوسيع نطاق الفكر تم تجاوز مشروعات متخصصة كالعدالة الجزائية وتجربة خطط لصوغ مستقبل جديد. وقد تشمل هذه بعض السبل – حيثما أمكن لذلك أن يكون خيارًا – أو تعايشًا معقولاً – لا سيما حين يكون البقاء معًا أمرًا محتومًا – أو توجهًا محددًا نحو المصالحة.

ومن المكونات الأساسية لمثل هذا الفكر أن التحول يتم تصوره بصورة شاملة كتحول هيكلى وتحول فى المواقف. وكان لابد من تجاوز البراعة فى استخدام السلطة الشمولية وممارسات التفرقة والمواقف المثيرة للخلاف. وكان لابد من التوجه نحو الحكم الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان والمواقف التى تدعم التعايش.

هذه الرؤية المزدوجة ضرورية لأن كلتا الإيديولوجيتين – الشمولية والديمقراطية – ثابتتان فى بنيتهما، ويطبقهما أفراد. والأفراد يعملون حسب أهوائهم، وهو ما يتراوح بين التضخيم الوقح للذات والاهتمام الحقيقى بالإخوة من البشر.

من ثم يمكن القول إنه حين تكون البنى اللازمة لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد متوفرة فإن التحول يكون حقق تقدمًا مهمًا إلى منتصف الطريق. لكن النصف الآخر من عملية التحول لايزال بحاجة للاكتمال قدر الإمكان. ولابد من إيجاد مناخ داعم ومواتٍ وذلك بالترويج لمبادئ العدل والنزاهة والتعاون ودعمها.

وضع احتمالات العدالة الانتقالية موضع التنفيذ

كل ما ورد فى القسم السابق قد لا ينطبق بالطبع على كل حالة تتطلب تحولاً. ومع ذلك فقد يجوز التعميم بأنه حين تبرز الحاجة لعملية تحول فإنها تكون عملية شاملة دائمًا. فهى عادةً مسألة انتقال من احتكار سياسى اجتماعى اقتصادى حصرى قديم لساسة نهمين للسلطة إلى إدارة شاملة جديدة يقتسم القادة الخاضعين للمحاسبة فيها إدارة البلاد سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا مع الشعب.

وللتخطيط الفعال لابد من أخذ ضخامة المهمة فى الحسبان دائمًا. وبعدها يجب إدراك أن العدالة الانتقالية بند مهم على جدول الأعمال، بل إنها واحدة من بنود مهمة عدة.

وما ينبغى أخذه فى الحسبان أيضًا أنه لا العدالة بعامة ولا العدالة الانتقالية بخاصة مجال يمكن الاندفاع إليه. فهناك تساؤلات يجب طرحها وإجابات يجب تفسيرها وتقويمها قبل التخطيط للعمليات المناسبة وتنفيذها.

وعندما تطبق 'العدالة' بمعنى الامتثال للقانون تصبح التساؤلات عن أصل القانون أو القوانين المعنية ذات صلة، وقد تصبح إشكالية. فلماذا صيغَ القانون وكيف ومتى وأين؟ ومن الذى صاغه ومن الذى يلتزم به؟ وما الذى ينبغى عمله حين يتعلق الأمر بأطراف من ثقافات لها نظم قوانين مختلفة؟ كما تطرح تساؤلات جادة أيضًا عن تطبيق القانون (أو القوانين) المعنية. فكيف يمكن مراعاة تفرد 'حالة' مماثلة ولكنها مختلفة؟ وكيف يمكن إصدار أحكام منصفة غير متحيزة؟

وعندما يتوجب بدء عدالة انتقالية لابد من الاختيار بين خيارات شتى. فيرى كروكر (Crocker 1998: 10) بحق أن «أى هدفين متعارضين» يبدوان «معيوبين أخلاقيًا وينبغى استبعادهما: الثأر و 'النسيان والمضى قدمًا'». وكلا الخيارين لا مجال لاعتبارهما من صور للعدالة. فالثأر قد يعد محاولة من المرء لتحقيق العدالة

بيديه، والنسيان محاولة لتخطى العدالة. وهناك مثالان مهمان لتجريب النسيان. أولهما دأب معظم بيض جنوب أفريقيا لا سيما على الجانب الناطق بالأفريكانز على تجاهل جلسات 'لجنة الحقيقة والمصالحة' (انظر Borris 2002: 174) وتعللهم بأن النسيان والمضى قدمًا خير من نكأ الجروح القديمة. والآخر التجربة الناجحة فى الجارة موزمبيق بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الحرب والعنف. فست عشرة سنة من الحرب الأهلية خلفت مليون قتيل وآلافًا ممن تعرضوا للتعذيب و 'أبشع صور الوحشية' (Graybill 2004: 391). ومع ذلك فإن ماحدث بعد عشرة أيام من توقيع اتفاق السلم هو أن أعلنت حكومة فريليمو عفوًا عامًا عما ارتكب الطرفان إبان الحرب. وكان كلا الطرفين يعرفان حق المعرفة مدى مسؤوليتهما وحجم جرميهما. كما تعلم كلا الطرفين أن الثأر قد يؤدى إلى ثأر مضاد وإلى دوامة من الانتقام المتصاعد. من ثم لم تعلُ «نداءات بالعدالة أو العقاب أو المحاسبة ... بل قرر أهالى موزمبيق التعامل مع الماضى بأعراف التداوى التقليدية على المستوى المحلى» (المرجع نفسه، ٣٩١).

وبين طرفى النقيض، الثأر والصفح، نجد أشهر صور العقاب والإصلاح وأكثرها استخدامًا. ولكن لا ينبغى أن تساورنا الأوهام أننا باستبعاد طرفى النقيض لا يتبقى لدينا سوى اختيار بسيط بين خيارين. فكل من هذين الخيارين له حدود بطبيعته ينبغى التجاوز عنها.

لابد من البحث عن الحقيقة، ولكن سيظل من المستحيل دومًا النفاذ إلى كافة جوانب الحقيقة وكافة رؤاها (Borris 2002: 176; Boraine 2004: 68). ولابد من مساءلة الجناة ومحاكمتهم، ولكن فى معظم الحالات على مستوى البلاد سيظل من المستحيل تعقب كافة الجناة (Boraine 2004: 67). ويمكن وضع خطط مثلى للعدالة الانتقالية، لكن تطبيقها قد يجنح نحو السياسة الواقعية، فى حين يتحتم التغاضى عن النقائص الأخلاقية أو غيرها (Heyns and Stefiszyn 2006: 364; Mamdani 1998: 382).

وفى النهاية يمكن أن نوجز بعض النقاط المهمة النابعة من أمثلتنا ومناقشتنا للعدالة الجزائية والإصلاحية فى أفريقيا.

إجراءات ممكنة ونتائج مرتقبة للعدالة الجزائية. فى مجال تطبيق القانون الجنائى هناك خيارات محاكم جرائم الحرب الدولية، والمحاكمات الجنائية فى الخارج، والمحاكمات الجنائية فى الداخل. أما ما هو أقل من الجرائم الجنائية فيمكن إحالته لدعاوى مدنية داخلية (Crocker 1998: 5).

فى حالة وجود أكثر من نظام قضائى واحد فى الحالة نفسها يمكن اتباع النموذج الرواندى بتصنيف مستويات الجرم وتحديد مستويات خاصة لكل نظام. وهو ما يتطلب التوفيق بين مستويات الإجرام ومستويات العقاب المخولة لكل محكمة.

وإجراءات التحقيق قد تكون ضرورية، سواء فيما يتصل بآلية قضائية ما، أو على حدة فى الحالات الأقل درجة. وقد يتحتم الحصول على حق الاطلاع على سجلات الشرطة أو الجيش أو الحكومة (المرجع نفسه، ٥).

كما فى حالة رواندە قد يستلزم الأمر إلحاق دعاوى رسمية بالطرق التقليدية للتعامل مع النزاع والجريمة. وحين يحدث ذلك ولا سيما فى سياق أفريقى فسيكون له تأثير يتمثل فى تجاوز الحدود العادية للعدالة الجزائية والانتقال إلى بُعد العدالة الإصلاحية.

وعندما لا تمارس سوى العدالة الجزائية فقد يتم التوصل لنتائج كالتالية:

- بعد التحقيق الدقيق والتصديق وبعد المحاكمات العادلة يمكن الحكم على من ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بعقوبات مناسبة منها السجن المؤبد كأقصى عقوبة (المحكمة الجنائية الدولية من أجل رواندە ٢٠٠٧). وفى حالة رواندە تم التصديق على إمكانية تخفيف العقوبة بعد الاعتراف بالجرم (Gasana et al. 1999: 166-7).

- فى حالات الإضرار بالممتلكات (حرق، قتل ماشية، سرقة) يمكن أداء تعويضات للضحايا أو أسرهم (Crocker 1998: 5).
- الجناة حتى وإن منحوا العفو يجوز حظر توليهم مناصب عامة.
- المؤسسات التى يثبت عليها الجرم يجوز تفكيكها بما يحول دون تكرار حدوث انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان (Goldstone 1996: 371-2).
- الضحايا قد لا يمرون بعملية شفاء، ولكن يمكن على الأقل أن يحصلوا على تقدير مناسب وربما على قدر من الترضية بمعاقبة الجناة وبالتعويضات التى تقدم لهم.
- عندما يتركز الجرم من خلال تكشف الحقائق فى أثناء المحاكمة على أفراد فإن الجماعات الأكبر التى ينتمون إليها والتى قد يكون أغلب أفرادها أبرياء تعفى من الاتهام الجماعى (المرجع نفسه، ٣٧٠).
- يمكن ترسيخ سيادة القانون كمحصلة الثانوية يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة فى الإدارة الجديدة.
- احترام القانون يمكن أن يسهم فى منع السلوك الإجرامى.
- أية عملية عدالة جزائية يمكن أن تساعد على إيجاد سلم سلبى على الأقل وشعور جزئى على الأقل بغلق الموضوع.

الإجراءات والنتائج المرتقبة للعدالة الإصلاحية. عندما توجه عملية عدالة انتقالية نحو الإصلاح لا تستبعد الإجراءات والنتائج السابقة الذكر. والفارق أن الأشياء تتم بطرق يمكن أن تساعد على إيجاد مناخ مصالحة.

يمكن تطبيق آلية لمنح عفو عام أو فردى لكل من الجناة والضحايا.

إذا تقرر منح عفو فردى يمكن انتداب لجنة فرعية للحقيقة والمصالحة كما فى جنوب أفريقيا أو لجنة عفو مستقلة لتقويم التطبيق ولمنح العفو إذا كان هناك ما يبرره.

السبيل الأمثل لتلبية حاجات العدالة الإصلاحية هو أن يُعهد بالمهمة للجنة حقيقة ومصالحة. فمن ناحية ستبذل لجنة كهذه كل جهدها لإقامة العدل سواء بمنح العفو أو بضمان تطبيق العقاب. ومن ناحية أخرى ستعمل مثل هذه اللجنة على تعزيز المصالحة والوئام الاجتماعى بقدر الإمكان.

تركز العدالة الجزائية على الجناة بينما تركز العدالة الإصلاحية على كل من الجناة وضحاياهم، مع اهتمام خاص بالضحايا، حيث تؤخذ احتياجاتهم بكل جدية وترد كرامتهم ويعاد دمجهم فى المجتمع.

فى تطبيق العدالة الإصلاحية يمكن توقع نتائج كالتالية:

- تتكشف الحقائق عما حدث فعلاً وأسباب حدوثه.
- الإصلاح الذى يميل لصالح الضحايا يتم تعزيزه بأكثر من طريقة. والضحايا قد يشعرون بالترضية والتمكين برد كرامتهم وهويتهم وثقافتهم والاعتراف بحقوقهم. ولابد أن يدرك الضحايا أن هناك ما هو أكثر من تلبية احتياجاتهم بمجرد التعويض.
- يمكن بدء عملية اجتماعية مهمة أو دعمها. فمثل هذه العمليات هى التحول نحو مجتمع جديد وإعادة الوئام الاجتماعى ودعم المصالحة السياسية بل ربما التصالح على مستوى الجماعة وبين الجناة والضحايا (لجنة الحقيقة والمصالحة ١٩٩٨: ١٠٦-١٠٨).
- إلى جانب السلم السلبى يمكن إيجاد أكبر قدر ممكن من السلم الإيجابى.

دعم العدالة الانتقالية التحولية

فى القسم الأول من هذا الفصل سميت العدالة الجزائية والعدالة الإصلاحية خيارين أساسيين للعدالة الانتقالية، ولكن تم التأكيد أيضًا على وجود صلة بينهما.

وأوضح مثالا رواندہ وجنوب أفريقيا أنه مهما أعطيت الأولوية لأى منهما فلابد من أخذ الآخر فى الاعتبار. فالمسألة ليست اختيارًا بينهما، بل هما حزمة معًا.

من ثم يمكن اعتبارهما مكونين أساسيين للعدالة الانتقالية بل ضمهما فى وصفنا للعدالة الانتقالية. ولكى نتوافق مع فلسفة أفريقيا التى يحتل البشر فيها الصدارة وتعطى الأولوية للعمل الجماعى (انظر Biko 1984: 29) قد نعكس الترتيب ونجعل العدالة الإصلاحية تأتى أولاً.

إذن يمكن وصف العدالة الانتقالية بأنها عمليات متشابكة من العدالة الإصلاحية والجزائية لها فى العادة دور محورى فى فترة الانتقال السياسى الاقتصادى الاجتماعى بين فض نزاع أفضى للإطاحة بنظام شمولى وإقامة إدارة جديدة ديمقراطية وعادلة.

فى حالة وجود انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم حرب فى أثناء الحالة التى أثارت النزاع أو فى أثناء النزاع نفسه يتحتم تطبيق عدالة جزائية من نوعية العدالة الجنائية. وفى الأحوال كافة فالأمر فى العادة يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد عقاب مجرمى الماضى. فالتحول الإصلاحى الهيكلى وتحول المواقف يمكن أن يؤدى إلى أفضل مستويات التعايش والتعاون. إذن فالعدالة الانتقالية يستحسن أن يطلق عليها العدالة 'التحويلية'. 'فالانتقال' يدل على عملية من أعلى لأسفل ... بينما التحويل يدعو المجتمع 'لإعادة خلق نفسه' (Wierzynska 2004: 389).

الديمقراطية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا

بيلاتشيو جبريوولد

اثنتا عشرة من الدول المتأزمة العشرين فى العالم حسب مجلة 'مؤشر الدول الفاشلة' فى السياسة الخارجية لعام ٢٠٠٧ فى أفريقيا وهو أمر ناجم عن عوامل شتى: الفساد وعسكرة السياسة والنزاعات بسبب الموارد فى نيجيريا؛ تركيز السلطة فى الرئاسة والفساد فى أنجولا؛ انهيار المؤسسات الديمقراطية والعزلة الدولية فى زيمبابوى وإريتريا؛ الانقسام السياسى وضعف الأداء الاقتصادى فى كوت ديفوار؛ والانهيار السياسى والاقتصادى فى جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والنزاعات القائمة على التعريب والأسلمة فى السودان؛ واللا ديمقراطية فى إريتريا وإثيوبيا بعد ١٩٩٨؛ والشمولية فى توجو والكاميرون وغينيا، إلخ، وكلها حالات تتفاعل فيها النزاعات وسوء الحكم والمؤسسات اللا ديمقراطية. وتتميز معظم دول أفريقيا بتفكك الدولة والقصور الإدارى وزيادة الإنفاق والممارسات الإسرافية والسفه فى إنفاق المال العام وفشل العديد من المبادرات السياسية والاقتصادية الكبرى (Ayittey 2005: 307-16). كما تعدد 'مؤشر الدول الفاشلة' بعض أسباب فشل الدول. فترى المجلة أن «المشكلات التى تصيب الدول المتداعية شديدة التشابه بصفة عامة: تفشى الفساد، النخب الناهبة التى تحتكر السلطة لمدد طويلة، غياب سيادة القانون، الانقسامات العرقية والدينية الحادة». كما تقدم المجلة (سواء عن عمد أو عن غير عمد) هذه الأمثلة وكأن الأسباب كلها داخلية. أما دور التنافس العالمى على الموارد كالنفط وتحويل الأسلحة والتحالف مع الحكومات غير الديمقراطية، إلخ فلا يولى أى اعتبار فى تحليل أسباب فشل الدول.

ويرى جان فرانسوا بايار (Bayart et al. 1999) أن هناك خمسة أعراض تميز الحالات السياسية والاقتصادية الأفريقية الحالية؛ أولها استبعاد أفريقيا جنوب الصحراء فى الدبلوماسية والاقتصاد والمال (أى فقدان الأهمية الدبلوماسية مع أزمة اقتصادية ومالية سببها تدنى مكانة أفريقيا فى تقدير القوى الكبرى)؛ والثانى فشل التحول الديمقراطى؛ والثالث استمرار النزاعات المسلحة وانتشارها فى معظم بقاع أفريقيا؛ والرابع إعادة تركيب شبه القارة حول تأثيرات وقوى خارجية جديدة كالصين والهند؛ والعرض الخامس هو تنامى تورط المقاولين الاقتصاديين والسياسيين الأفارقة والغربيين والشرقيين فى أفريقيا فى أنشطة قد تعد غير قانونية أو إجرامية بالمعايير الغربية (المرجع نفسه، ٢-٩). ويرى آييتى أن مشكلة أفريقيا الأساسية تكمن فى وجود ثلاث أفريقات فى حالة تصادم دائمة:

> **«أولاها أفريقيا التقليدية أو المحلية التى عوقبت تاريخيًا بوصفها متخلفة وبدائية. ومع ذلك فهى تسير ولو على مستوى متدنٍ من الكفاءة. وإلا لما تمكنت من الإبقاء على أهلها على مر القرون. وهى اليوم تكافح من أجل البقاء. وأفريقيا الثانية هى أفريقيا الحديثة الضائعة. والثالثة هى القطاع غير الرسمى، وهو قطاع انتقالى بين التقليدى والحديث. ومعظم مشكلات أفريقيا نابعة من قطاعها الحديث. فهو يفيض على التقليدى ويحدث تمزقًا وتشريدًا ويودى بضحايا أبرياء. ومعظم الغربيين بعامة يجدون صعوبة فى التعامل مع هاتين الأفريقتين وفى المصالحة بينهما»**
>
> **(Ayittey 2005: 19-20)**

ونسعى فى هذا الفصل لتناول 'أسباب تعثر التحول الديمقراطى فى أفريقيا'. ونرى من جانبنا أن المؤسسات اللا ديمقراطية نشأت فى أفريقيا نتيجة للمفاهيم الغيبية عن الديمقراطية والدولة. ولابد من مناقشة الجانب الغيبى من الديمقراطية

والإيديولوجيا كشىء يعرقل 'فكرة الدولة' (Clapham 1996). ونبدأ بموجز عن مفهوم الديمقراطية ونقدم المفهوم البراجماتى الديوى والرورتى للديمقراطية كبديل عن المفهوم الغيبى للديمقراطية. يلى ذلك مناقشة نمط الحكم والديمقراطية ثم نتناول التحديات التى تواجه عملية التحول الديمقراطى الأفريقى وما لاقت من نجاح وفشل. وليس من اليسير تناول هذه القارة الضخمة فى فصل واحد ولكننا حاولنا أن نتناول الحالات الأهم.

الديمقراطـية

إن الديمقراطية أكثر من مجرد طقوس للتصويت والانتخابات (Kabongo 1986: 35). بل تعدد الآراء وحرية التعبير والنظام السياسى المتعدد الأحزاب والتنافس السياسى والانتخابات التعددية الحرة والشاملة (Chabal 1998: 295) والحقوق الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومحاسبة الحكام هى التى تشكل الديمقراطية. وهى أكثر من مجرد حكم الأغلبية، فحتى الأغلبية يمكن أن تمارس الطغيان (Tockueville 1956: 112-27) على الأقلية الفكرية والإيديولوجية والعرقية والعنصرية واللغوية والدينية. ويوجز طومسون العناصر الأساسية التى تعتبر الأهم بالنسبة للتحول الديمقراطى. فهو يرى أن ترسيخ دعائم الديمقراطية يحتاج لمعارضة حقيقية؛ ومجتمع مدنى قوى؛ واقتصاديات قوية؛ وفصل الدولة عن الحزب الحاكم؛ وتغيير النظام عن طريق انتخابات ديمقراطية؛ ومعالجة تحديات التعبئة العرقية؛ والتعامل مع تهديد الجيش؛ وترسيخ الثقافة السياسية من مشاركة الأفكار والتوجهات والعقيدة السياسية التى يقوم عليها المجتمع (Thomson 2007: 236-44).

ويمكن الحكم على نوعية الديمقراطية ومداها بدرجة الحرية والمساواة؛ ومدى المشاركة والتواصل فى النطاقات العامة 'التى تصوغها المسلمات الليبرالية، وتحكمها سياسيًا مؤسسات نيابية تقوم على حق اقتراع واسع النطاق وانتخابات

تنافسية' (Mackie 2003: 1). ويقترح هابرماس اعتبار الديمقراطية قوة تتولد بالتواصل وسياسة مرسومة (Habermas 1996: 27-8). وهى عبارة عن تداول عام لقضايا ذات اهتمام مشترك بالنسبة للكل (Benhabib 1996: 87). وبما أن الديمقراطية تشاور عام حول الاهتمامات المشتركة فهى رمز للحرية. ولكنها فى الوقت نفسه تدل على القلق والأسى (Parry and Moran 1994: 283). ويشير بيرش (Birch 1993: 47-8) إلى مشكلة الديمقراطية هذه ويرى أن الديمقراطية إذا عرّفناها بأنها 'حكم الشعب' تبرز لنا مشكلتان، إذ علينا أن نحدد تعريف 'الحكم' و 'الشعب'. ويرى روبرت دال (Robert Dahl 1989) أنه بات واضحًا أن الديمقراطية تعنى 'الحكم للشعب'، ولكن من 'الشعب' وما معنى 'حَكَم'؟ (المرجع نفسه، ٣). معنى هذا أن علينا أن نضع تعريفًا ونتفق عليه. ومن ذا الذى يحق له أن يصوغ التعريف وما مدى قابلية هذا التعريف للتطبيق الشامل؟ يرى بنجامين باربر أن «الديمقراطية هى النظام الذى يتصف الكفاح فى سبيل الديمقراطية فى داخله بالشرعية – ويضفى على نفسه الشرعية» (Barber 1996: 357). ويستنتج بيرش أن «لا سبيل للتوصل إلى تعريف موضوعى ودقيق للديمقراطية» (Birch 1993: 48). ويؤكد شانتال موف على عيوب الإيمان بالموضوعية أو العمومية ويناقش سياسة ديمقراطية راديكالية من أجل تعددية المطالب الديمقراطية (Mouffe 1996: 245).

فى الوقت نفسه يبدو أن من المتفق عليه ألا بديل للديمقراطية (Dahl 1989). والنتيجة المنطقية أن الديمقراطية يجب أن تنتشر فى كل مكان. وهو ما يسلم جدلاً بأمرين، أولهما أن التحول الديمقراطى فعل عمد؛ والآخر أن هناك أفكارًا لا تدخل ضمن فكرة الديمقراطية. وضعف الدولة الأفريقية أو فشلها يعزى عادة لغياب الديمقراطية. لكن هناك من يرون أن أفريقيا لديها ديمقراطية ولكن بشكل مختلف. ومن الزعماء الأفارقة من حاولوا من خلال إيديولوجيات أفريقية مختلفة أن يثبتوا أن الديمقراطية موجودة فعلاً فى أفريقيا. فالوحدة الأفريقية لدى نكروما

والاشتراكية الأفريقية عند نيريرى والنزعة الإنسانية الأفريقية لدى كاونده و 'الثقافة السوداء' عند سنجور و 'أصالة' موبوتو وغيرها كلها محاولات لإثبات أن الديمقراطية قائمة بالفعل فى أفريقيا وأن بناء الدولة والثقافة السياسية الوطنية فى بلدان أفريقيا يجب أن تقوم على التصورات الأفريقية للديمقراطية. ولكن ما المفاهيم الأفريقية للديمقراطية؟ هل هى 'ديمقراطية القرية' حيث يتحلق شيوخ القرية معًا ويديرون نقاشًا طويلاً إلى أن يتوافقوا على حل مشكلة ما؟

لكن هناك ما لا يقل عن ثلاث مشكلات جوهرية هنا؛ الأولى أن هذه ديمقراطية اللغو هذه لا تشتمل إلا على رجال؛ والثانية أن النظام السياسى فى نظام ديمقراطية اللغو يختلف عن النظام السياسى القائم على الدولة 'الحديثة'؛ والثالثة أن من يحاولون تصوير ديمقراطية اللغو بأنها الصورة الأفريقية للديمقراطية يقصدون إثبات 'الحضارة الديمقراطية الأفريقية' للعالم الغربى ونفى عقدة التفوق الغربى. وهذه المحاولة المملة فى حد ذاتها محصلة عقدة النقص لدى المثقفين والنخب السياسية الأفريقية والتى غرستها البعثات التبشيرية والمستعمرون والاستعماريون الجدد.

ومن الباحثين من يرون أن الديمقراطية كانت موجودة فعلاً فى أفريقيا حين جاء المستعمرون (Ayoade 1986; Molutsi 2004; Kabongo 1986; Mazula 2004; Magang 1986). ومن ناحية أخرى هناك كثرة من رجال الدولة والمثقفين الأفارقة يؤيدون ديمقراطية اللغو كبطاقة هوية للثقافة الديمقراطية الأفريقية، ولكنهم من ناحية أخرى يتبنون نظام الدولة الغربى الذى أنشأه المستعمر. وهى مفارقة لها نتائج سياسية جادة بالنسبة لأفريقيا اليوم. فعلى سبيل المثال كان نيريرى (١٩٧١) (أوجاما) ونكروما (Nkrumah 1970: 69, 73-4) (الجماعية) يريان أن الجماعية الأفريقية خير سبيل لتحقيق الاشتراكية فى أفريقيا. وحاولا دمج كل من (ديمقراطية اللغو) الأفريقية و (نظام الدولة) الغربى. وفشل المشروع. ونرى من جانبنا أنه فشل نتيجة 'لتزامن غير المتزامن': فمفهوم ديمقراطية اللغو لا يتناسب مع نظام

الدولة الغربى. والخيار هو إما أن نتقبل نظام الدولة الغربى ونستغنى عن ديمقراطية اللغو أو نتبع ديمقراطية اللغو كنظام سياسى ونستغنى عن نظام الدولة الغربى. ومن الذى يقرر ذلك؟ وإذا كانت النخب السياسية المثقفون الأفارقة هم من يقرر أى السبيلين يتبع فيل هذه ديمقراطية فعلاً؟

يرى كابونجو أن النظم الديمقراطية كانت تعمل فى أفريقيا فيما مضى ولاتزال تعمل حاليًا، وبالتالى فالديمقراطية ليست غريبة فى جوهرها عن الشعب الأفريقى (Kabongo 1986: 35). وأفريقيا فيما مضى تشير هنا إلى حقبة ما قبل الاستعمار حين كان النظام السياسى يختلف عن ذلك الذى جاء به المستعمرون أو 'ناشرو الحضارة'.ونظام سياسى مختلف يسلم جدلاً بوجود نظام أو مفهوم ديمقراطى مختلف. ديمقراطية أساسية محلية استبدلت بها ديمقراطية نيابية. فكانت حقبة من التحول السياسى اللا ديمقراطى. فالعلاقة بين النواب ومن ينوبون عنهم كانت مقطوعة جغرافيًا وعاطفيًا نظرًا للوضع السياسى الجديد فى مجتمع سياسى جديد وضخم. وهذه الثقافة السياسية المختلفة التى جاء بها المستعمر نسخت المفهوم الديمقراطى القائم الذى كان منقوصًا فعلاً ولكنه على الأقل قابل للتطبيق على النظام المحلى. ولا نقصد هنا أن نضفى طابعًا مثاليًا على الديمقراطية 'الضيقة الأفق' السابقة التى كانت أبوية فى معظمها، إلا أن المفهوم الديمقراطى الاستعمارى لم يكن أفضل حالاً. فكان الأهالى رجالاً ونساء يجتثهم المستعمر من ثقافتهم؛ فزادت النزعة التوريثية؛ وكان الأفارقة يعاملون كأشباه بشر لا ثقافة لهم؛ وغُرست عقد النقص؛ ومن خلال النظام السياسى الجديد حال المستعمر الذى ارتدى ثوب ناشر المدنية دون تحقق المحاولات المحلية لإيجاد عملية ديمقراطية محلية.

ويرى كابونجو أن «هناك تساؤلاً أوثق صلة يطرح نفسه فى هذه النقطة هو لماذا كان النمط الغربى من الديمقراطية صعب التطبيق فى السياق الأفريقى على مر السنين، وما الآليات الديمقراطية أنسب ...» (المرجع نفسه، ٣٥). يعزو

كابونجو فشل النظام الديمقراطى الغربى فى أفريقيا إلى 'اصطناعيته' و 'تعقيده' (المرجع نفسه، ٣٦). لكن سبب الفشل فى رأينا أن المشروع من بدايته أسيئ فهمه وعوقته عقدة التفوق الثقافى لدى الغرب وعقدة النقص لدى النخب السياسية الأفريقية، وتزامن غير المتزامن. وتزامن غير المتزامن هذا يحدث حين يصبح مفهوم الديمقراطية شيئًا غيبيًا ومنتزعًا من سياقه.

يساعدنا مفهوما الديمقراطية عند جون ديوى وريتشارد رورتى على تناول هذه المشكلة. فالديمقراطية عند ديوى ورورتى مفهوم لا غيبى عملى أو يتوقف على السياق. وهناك عنصران للمجتمع الديمقراطى عند ديوى هما الديمقراطية كاعتراف بالمصالح المتبادلة والتكيف المستمر مع الأوضاع الجديدة الناجمة عن التواصل المتغير (Dewey 1955: 100). وكان ديوى يرى أن «المجتمع الديمقراطى يتبرأ من مبدأ السلطة الخارجية ولابد أن يجد بديلاً فى الاستعداد الطوعى والمصلحة ... والديمقراطية أكثر من مجرد نمط حكم؛ فهى فى المقام الأول نمط حياة مترابط وتجربة تواصل مشتركة» (المرجع نفسه، ١٠١).

ويميز ديوى بين الديمقراطية كفكرة اجتماعية والديمقراطية السياسية كنظام حكم، وإن كان بينهما تداخل بالطبع. الأولى فكرة أوسع نطاقًا وأكمل من أن تتمثل فى الدولة حتى فى أفضل حالاتها (Hickman and Alexander 2004: 293). ويرى ديوى أن حق الاقتراع العام والانتخابات الدورية وحكم الأغلبية وحكم المجلس النيابى ومجلس الوزراء مجرد وسائل لخدمة غرض تلبية الاحتياجات التى يصعب تجاهلها لا غرض تعزيز فكرة الديمقراطية التى هى غيبية (المرجع نفسه، ٢٩٤). هذه الوسائل تتخذ لتساعد على تبرير نظام حكم عملى بعينه يكافح لنيل الاعتراف به، حتى وإن كانت هذه الوسائل يتم التأكيد على أنها حقائق مطلقة فى الطبيعة أو الأخلاق البشرية (المرجع نفسه، ٢٩٥). وهذا التوجه الغيبى هو التحدى الذى يواجه الديمقراطية. فالديمقراطية عند ديوى نتيجة لفعل الأنا الجمعية، وهذا الفعل شيء يتصل بالرغبة والجهد وليس شيئًا غيبيًا (المرجع نفسه، ٢٩٦).

ويرى ديوى أن هناك «مكونين أساسيين فى نظرية الديمقراطية القديمة هما فكرة أن كل فرد مهيأ فى حد ذاته بالذكاء اللازم للمشاركة فى الشؤون السياسية؛ وأن حق الاقتراع العام والانتخابات الدورية للمسؤولين وحكم الأغلبية يكفون لضمان مسؤولية الحكام المنتخبين عن آمال الشعب ومصالحه» (المرجع نفسه، ٢٩٨). وغياب القيود القانونية عند ديوى لا يعنى الديمقراطية. فالديمقراطية تصبح غيبية وضد الحرية نفسها حين يخفى أصحاب السلطة امتيازاتهم الخاصة بكافة أشكال التبرير. ويمكن لمن بيدهم السلطة أن يرفعوا الديمقراطية إلى مستوى الكمال الدينى وأن يضفوا قدسية على المؤسسات القائمة والدستور والمحكمة العليا والملكية الخاصة وما إلى ذلك. وهم يفعلون ذلك عادةً ببث الخوف فى نفوس المواطنين من أن حياتهم فى خطر بدون هذه المؤسسات. فتنشأ هالة دينية تحمى هذه المؤسسات.

إن لفظى 'مقدس' و 'قدسية' يردان على ألسنتنا تلقائيا حين يرد ذكر أشياء من هذا القبيل. وإذا كان لفظ 'مقدس' يدل على ما لا ينبغى مسه أو الاقتراب منه إلا بمحاذير طقسية ومن خلال مسؤولين معمدين بصورة خاصة فإن هذه الأشياء مقدسة فى الحياة السياسية المعاصرة ... فحقيقة المحرمات الدينية آخذة فى التجمع أكثر وأكثر حول المؤسسات الدنيوية، لا سيما ما يرتبط منها بالدولة القومية ... وهناك علم أمراض اجتماعى يعمل بقوة ضد الاستقصاء الفعال فى المؤسسات والظروف الاجتماعية ... ويعلن عن نفسه ... فى التعظيم المفرط 'للأشياء كما هى' ترهيبًا لكل مارق عنها». (المرجع نفسه، ٣٠٢)

ويؤكد ديوى أن الديمقراطية مسمى لحياة من المشاركة الحرة والتواصل الخصب بما يسمح بتوافر الأمن للأفراد وإتاحة الفرصة لتطورهم كشخصيات (المرجع نفسه، ٣-٧). والمبدأ الجوهرى للديمقراطية هو أن غايتيها الحرية والفردية للجميع لا سبيل لتحقيقهما إلا بوسائل تتوافق مع هاتين الغايتين، فالديمقراطية كغاية إذا حدت من حرية المواطن فإنها تناقض نفسها وتصبح نفيًا ذاتيًا للديمقراطية ذاتها. ومعظم عمليات التحول الديمقراطى الأفريقية فشلت بسبب

هذه التناقضات. فبعد الاستقلال مباشرة كان العديد من المسؤولين والمثقفين الأفارقة منقادين لنوع من النفاق الفكرى والتناقض الأخلاقى فى 'دكتاتوريتهم المؤقتة' على الأقل (المرجع نفسه، ٣٣٨). ودكتاتورية تزعم أنها تعمل باسم الجماهير المقهورة فى حين أنها تعمل فى الحقيقة على التشبث بالسلطة ضد الجماهير تعد مفارقة واضحة. لذا «فغاية الديمقراطية عند ديوى غاية مغالية. فهى غاية لم تبرَّر بما يكفى فى أى بلد وفى أى زمان. وهى مغالية لأنها تتطلب تغييرا كبيرًا فى المؤسسات الاجتماعية القائمة اقتصادية وقانونية وثقافية» (المرجع نفسه، ٣٣٨-٣٣٩). والمفهوم الديمقراطى عند ديوى يتسم بالغلو لرفضه أية أسس غيبية للديمقراطية.

> **«للتخلص من عادة التفكير فى الديمقراطية كشىء مؤسسى وخارجى واكتساب عادة معاملتها كنمط حياة شخصى لابد من إدراك أن الديمقراطية مثال أخلاقى، وطالما أصبحت حقيقة فهى حقيقة أخلاقية. وهى إدراك أن الديمقراطية ليست واقعًا إلا حين تكون من الأشياء المألوفة فى الحياة ... والديمقراطية مقارنة بسائر سبل الحياة هى سبيل الحياة الوحيد الذى يؤمن تمامًا بعملية التجربة كغاية وكوسيلة ... ومهمة الديمقراطية هى مهمة خلق تجربة أكثر حرية وأكثر إنسانية يشارك فيها الجميع ويسهم فيها الكل»**
>
> **(المرجع نفسه، ٣٤٢-٣٤٣).**

وريتشارد رورتى فيلسوف أمريكى آخر يرفض بشدة أى فهم غيبى للديمقراطية. فهو يفهم الديمقراطية ويصوغها فى سياق البراجماتية والتعددية. وترى تعدديته الفلسفية السياسية أن ليس هناك هدف للمعرفة فعلى أو ممكن يسمح لنا بتصنيف كافة احتياجاتنا الإنسانية. فمسؤوليتنا أمام غيرنا قوامها السماح لهم

بأكبر قدر ممكن من الفضاء للسعى إلى اهتماماتهم الخاصة وتقديس مثلهم الخاصة (Rorty 2007: 30). ويقترح رورتى اللا تقليدية الإيمانية (antifoundationalism)؛ أى أن الديمقراطية لا ينبغى تصورها كشىء قائم بذاته منفصل عن الممارسات الحسية والآنية. والديمقراطية لا تدرَس دون إحالة إلى حالات وأزمان خاصة (Rorty 1996: 333). ويرى رورتى أن السياسة الديمقراطية كإجماع حر معناها الإعراض عن أهل الغيبيات والفيزياء باعتبارهم بدلاء عن كهنة التوحيد، وعن كل من يدعى معرفة حقيقة الأشياء (Rorty 2007: 30-31). ويرى أن الديمقراطية كنزعة براجماتية تعد 'اتفاقًا بين أفراد' (المرجع نفسه، ٣٥). «ففى المجتمع الديمقراطى يقدس كل فرد رمزه الشخصى الذى يحظى بأقصى اهتمامه ما لم يتداخل تقديس هذا الرمز مع سعى إخوته المواطنين نحو بلوغ سعادتهم» (المرجع نفسه، ٤٠).

طبيعة الحكم كمعيار لطبيعة الديمقراطية

الحكم بوصفه فن وعملية اتخاذ القرار هو المقياس الأهم للحكم على طبيعة التحول الديمقراطى. ونشر البنك الدولى مؤخرًا (يوليه ٢٠٠٧) دراسة عن مؤشرات الحكم على مستوى العالم. وتقيس الدراسة ستة أبعاد للحكم:

١) الصوت والمحاسبة: مدى قدرة المواطنين فى بلد ما على المشاركة فى اختيار حكومتهم، وحرية التعبير وحرية الانضمام إلى التجمعات وحرية الإعلام.

٢) الاستقرار السياسى وانعدام العنف: إدراك احتمال الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما فى ذلك العنف الداخلى والإرهاب.

٣) كفاءة الحكومة: مستوى الخدمات العامة ومستوى الخدمة المدنية ومدى استقلاليا عن الضغوط السياسية، وطبيعة وضع السياسات وتنفيذها، وصدقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

٤) سيادة القانون: مدى ثقة الأفراد فى قواعد المجتمع والتزامهم بها، ولا سيما طبيعة إنفاذ العقود والشرطة والمحاكم واحتمالات الجريمة والعنف.

٥) كبح الفساد: مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما فى ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة و 'استيلاء' النخب والمصالح الخاصة على الدولة (Kaufmann et al. 2007).

والآثار الإيجابية لهذه المعايير الستة تبدو بغير حاجة لإيضاح. ولكن لو أمعنا النظر فيها نجد أن كفاءة الحكومة لا تعنى بالضرورة أن كل فرد يستفيد من أداء الحكومة الاقتصادى وكفاءة سياساتها الاقتصادية. كما أن هناك آليات شتى لجعل الدولة تبدو مستقرة. فيمكن للدولة أن تكون بدون انتهاك حقوق الإنسان أو النزاعات العرقية أو ما شابهها، ويمكن أن تكون مستقرة؛ إلا أن هذا لا يعنى أن الدولة تنعم بالسلم. فحتى حين لا نلاحظ أى عنف مادى أو مباشر يُقتل فيه المدنيون وتغتصب النساء وتساء معاملة الأطفال كما فى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان هناك حالات يحدث فيها عنف هيكلى كما فى أنجولا ما بعد الحرب الأهلية أو فى نيجيريا والجابون اللتين يتفشى فيهما الفساد وحيث يستحوذ خمسة عشر ألفًا (من مجموع مليون ونصف المليون نسمة) على ثمانين بالمئة من ثروة البلاد. وهنا لا وجود لعنف مادى، بل عنف هيكلى مروع. وعلى دراسات الحكم الرشيد أن تتناول هذه الظاهرة.

فى الوقت نفسه فمن الواضح أن مؤشرات الحكم الرشيد هذه لها تأثيرات على التنمية السياسية والاقتصادية. ولكن لا يسهل الخروج بنتائج عما إذا كانت هناك صلة إيجابية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادى. فى حالة بوتسوانا يمكن القول إن الحكومات الديمقراطية المتعاقبة لعبت دورًا إيجابيًا فى أداء البلاد الاقتصادى (Molutsi 2004; Rotberg 2004). وموريشيوس بإجمالى ناتجها المحلى البالغ ١٣,٧٠٠ دولار للفرد تثبت أن هناك صلة بين الديمقراطية والنمو

الاقتصادى. ويرى دايموند أن أفريقيا متخلفة اقتصاديًا لأنها متخلفة فى الحكم (Diamond 2004: 267). ولكن لو تأملنا النمو الاقتصادى فى الصين نجد ألا صلة بالضرورة بين النمو الاقتصادى والديمقراطية. وهى مسألة جدلية لا مجال لمناقشتها تفصيلاً فى هذا المقام.

ومع أن الهيئات المانحة تعلم أن الفساد سم التنمية والديمقراطية فى أفريقيا فإنها غير مستعدة للتصرف على هذا الأساس. وعديد من الحكام الفاسدين وغير الديمقراطيين فى أفريقيا – بيا فى الكاميرون وإياديما فى توجو وموبوتو فى زائير/الكونغو وأراب موى فى كينيا وغيرهم – يلقون الدعم من الغرب. ويرى دايموند أن:

> «تلقت الحكومات الشديدة الشمولية والفساد فى بلدان كالكاميرون وأنجولا وإريتريا وغينيا وموريتانيا معدلات من المساعدات تضارع المتوسط الأفريقى البالغ عشرين دولارًا للفرد أو تزيد عنها. وكافة النظم الشمولية تقريبًا بما فى ذلك ما يخضع منها بضغوط دولية لسوء الحكم فيها (ككينيا وزيمبابوى) تلقت مساعدات تزيد عن المعدل العالمى (١١ دولار للفرد) فى عام ٢٠٠٠ للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ... وأفريقيا بحاجة ماسة لمقايضة جديدة، كتخفيف أعباء الديون فى مقابل الديمقراطية، والتنمية فى مقابل الحكم الرشيد».
>
> (المرجع نفسه، ٢٧٢، ٢٧٨)

ونتيجة لسوء الحكم فى أفريقيا تجتذب دول أفريقيا وحكوماتها تنويعة من التسميات منها 'الدولة مصاصة الدماء' (Ayittey 1999: 157-8; 2005: 239)، و 'الدول المجرَّمة' (Bayart et al. 1999)، ما يوحى بعدم وجود الدول والحكومات أو ضعفها.

ويقودنا النقاش حول الحكم ومستوى الديمقراطية إلى بعض التساؤلات الجوهرية. فما الحكم؟ وما معاييره؟ وكيف يمكن أن نقيس مستوى جودته؟ وإجابات هذه التساؤلات تتوقف على التعريف الذى يستعمله المرء للحكم. يعرف مارك دويتش الحكم بأنه توجيه جماعات كبيرة من الناس أو توجهها الذاتى. وهذه السيطرة الذاتية أو القيادة الذاتية للمجتمع (المدينة أو الدولة أو الأمة) تتطلب إجادة المعرفة أو التقنيات. ويرى دويتش أن هناك أربعة عناصر تشكل الحكم وتعكس نمط الحكم، أولها طريقة الاحتفاظ بالسيطرة أو البقاء فى السلطة؛ والثانى الطبيعة الأساسية للدولة أو البلد أو التنظيم الخاضع للسيطرة؛ والثالث الحدود والفرص المطلوب التعامل معها؛ والرابع النتائج المستهدفة. ويرى دويتش أن فن الحكم يكمن فى الجمع بين هذه الأنواع الأربعة من المعرفة والتصرف على أساسها (Deutsch 1074: 8-9). ومعظم الحكومات فى أفريقيا لا يبدو أنها قادرة على الجمع بين هذه الأنواع الأربعة من المعرفة وعلى تطبيقها.

ويرى جيماه بودى أن الميل العام فى أفريقيا لتعيين غير الأكفاء فى المناصب الإدارية والفنية يعكس عدم نضج النظم والعمليات الديمقراطية الأفريقية (Gyimah Boadi 2004: 7-12). إلا أن شابال يرى أن بعض العوامل الداخلية تؤدى إلى عملية التحول الديمقراطى: «تآكل شرعية دولة الحزب الواحد والانهيار فى كافة جوانب قدرة الدولة وفشل التنمية وعمق الأزمة الاقتصادية وقوة الاحتجاجات السياسية والحركات المنادية بالديمقراطية» (Chabal 1998: 291). ويرى أليكس طومسون أن عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا فى أوائل التسعينيات حدثت نتيجة لفقدان الدولة سلطتها، أى تقلص سطوتها أو تهاوى قدراتها نتيجة نقص الموارد، وظهور مناخ سياسى دولى جديد خفض المساعدات من المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، وإحياء المجتمع المدنى (الكنائس والنقابات المهنية والاتحادات العرقية والتنظيمات النسوية والكيانات المهنية، إلخ) الذى بدأ يلعب دورًا. وتسارعت هذه التطورات نتيجة لموجة من التحول الديمقراطى على

المستوى العالمى كما فى شرق أوروبا منذ ١٩٨٩ (Thomson 2007: 232-6). كما كانت هناك حسب قول شابال عوامل خارجية لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية بالنسبة لعملية التحول الديمقراطى، أولها ظهور رؤية أكثر محافظة عن علاقات الشمال بالجنوب فى الغرب (لا سيما فى إدارتى ثاتشر وريجان) والمساعدات الموجهة لأفريقيا، واكبها تراجع فى الأولوية ودعم لدولة الحزب الواحد؛ والثانى انتشار فرض خطط تكيف هيكلى؛ والثالث انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة (Chabal 1998: 293).

هذه التطورات نحو التحول الديمقراطى تؤدى بنا إلى التساؤل عن كنه الديمقراطية أو الحكم الديمقراطى. يرى كارل دويتش أن فى ظل الحكم الديمقراطى نفهم أن الأغلبية من ناحية تسن القوانين أو تؤكدها وتنتخب الحكومة ومسؤوليها وسياساتها. ولكن من ناحية أخرى فالأقلية التى تعارض اليوم هذه السياسات والقوانين يمكن أن تتحول إلى أغلبية غدًا. وأى نظام سياسى لا يوصف بالديمقراطية إلا إذا تمكنت الأقلية من البقاء حرة فى التعبير عن آرائها وأن تعمل على دفعها وأن تنظم نفسها وتسعى للفوز بأنصار ينضمون لها. ووفقًا لهذا المفهوم الديمقراطى لابد أن تكون للأقلية هذه الحرية لمصلحتها ولمصلحة كل فرد فى الأغلبية. وجدوى حقوق الأقلية بالنسبة للأغلبية أن آراء الأقلية إن أسكتت تعجز الأغلبية عن مقارنة أفكارها وعن تعلم أفكار جديدة وعن تغيير اتجاهها. كما أن الديمقراطية تعنى إمكانية تحول الأغلبية من وإلى أدوار أو مواقف الأقلية والأغلبية (Deutsch 1974: 20).

> «إذا كان الأمر كذلك فقد تجد نفسها فى أقلية حول قضية ما ولكنها قد تمضى قدمًا كأغلبية فى قضية أخرى، أو هى الآن أقلية قد يكتسب رأيها دعم الأغلبية فيما بعد. وحين يجد أعضاء أقلية ما أنفسهم خاسرين دائمًا وفى جل القضايا التى تهمهم أو كلها فقد يكفون عن رؤية أى أمل

فى إمكانية تحقق تبادل سياسى أو تغيير فى الأدوار. وعندما يحدث ذلك فإن وضع الأقلية يصبح مشتتًا فى موقفه من كثير من القضايا؛ وتضعف مساندتها للجماعة الديمقراطية الأكبر وقد يتوتر شعورها بالشرعية والولاء تجاهها بشدة. ومحصلة ذلك قد تتمثل فى عزلة من جانب الأقلية أو ثورة أو عصيان ...»

(المرجع نفسه، ٢٠-٢١)

من خلفية مرونة الحدود بين الأقلية والأغلبية تقاس أية ديمقراطية شرعية أو مستقرة فى أعين الشعب كله بأداء النظام السياسى وقوامه الكفاءة (تحويل نتيجة غير محتمل حدوثها إلى نتيجة محتمل حدوثها) والفعالية (كيف تزيد الجدوى عن التكاليف) (المرجع نفسه، ٢٣٠). والمرونة بين حالة الأقلية والأغلبية تؤدى بنا إلى جودة الديمقراطية. فالديمقراطية عملية وليست غاية. والديمقراطية ليست وعدًا رؤيويًا يتحقق بعد هزيمة الشر. والديمقراطية نقطة انطلاق فى النهج والهدف على السواء. ويرى مانسفيلد وشنايدر (Mansfield and Snyder 1995: 50) أن التحول الديمقراطى فترة انتقالية وعرة تحدث فيها انتكاسات، وأن العنف حالة تصاحب عملية التحول الديمقراطى (المرجع نفسه، ١٢-١٥).

ويرى كثير من الساسة والباحثين غير الأفارقة أن أفريقيا ليست مهيأة للديمقراطية. وهو تأكيد يتنافى مع مفهوم الديمقراطية. فالقول بأن أفريقيا غير مهيأة للديمقراطية معناه تبرير أو إضفاء الشرعية على العنف الذى يحدث فى 'مسار التحول الديمقراطى'. وما من هدف أو غاية تبرر العنف ضد الفقراء أو الأغنياء. وتتوقف جودة الديمقراطية على حالة العنف الثقافى أو الهيكلى أو المادى ضد الفقراء والمهمشين. وإثيوبيا وكينيا اثنتان من أفضل أمثلة التحول الديمقراطى والعنف فى الآونة الأخيرة. فبعد انتخابات ١٥ مايو ٢٠٠٥ رسخت الحكومة الإثيوبية الحدود بين الأغلبية والأقلية لعدم قبول الانتقال الهائل للأصوات من

الأغلبية إلى الأقلية المعارضة. فتظل الأغلبية الحاكمة أغلبية حاكمة دائمًا، وتظل الأقلية المعارضة أقلية معارضة أبدًا. وبعد انتخابات ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ اتبعت كينيا النهج نفسه. وفى فترة ما بعد الانتخابات قتل مئات من المدنيين على يد الشرطة ونتيجة للعنف العرقى، وطرد الآلاف من ديارهم على يد حشود من الجيران السابقين.

تحديات التحول الديمقراطى فى أفريقيا

من العوامل التى تساعد على تفاقم الفقر وانعدام المساواة وتتحدى رسوخ الديمقراطية فى أفريقيا: الحكومات المركزية، شخصنة السلطات، وإضفاء الطابع العرقى على السياسة، وانعدام الشفافية والمحاسبة. وانعدام المحاسبة هذا قوامه غياب المساءلة (قيام المسؤولين العموميين بتفسير تصرفاتهم للشعب) والتنفيذ (قيام جهات المحاسبة بفرض عقوبات على المخالفين) (K|undeh 2004: 121-3).

العرقية. لا تسمح دولة الحزب الواحد فى أفريقيا بالإفصاح عن العلاقة بين الأغلبية والأقلية والتى قام دويتش بتحليلها. ويرى أليكس طومسون (Thomson 2007) أن من أسباب (مركزية) دولة الحزب الواحد فى أفريقيا أن الدولة المتعددة الأحزاب تكون منقسمة اجتماعيًا (ك. نكروما)، وعدم وجود معارضة فعلية فى كوت ديفوار (هوفويه بوانى)، وحاجة الإيديولوجيا الاشتراكية لنظام الحزب الواحد (سيكو تورى)، وملاءمة نظام الحزب الواحد للديمقراطية فى أفريقيا (ج. نيريرى). ويرى كثير من المفكرين الأفارقة وغير الأفارقة ألا داعى لأن تحاكى أفريقيا الثقافة السياسية الغربية (النظام التعددى).

من الآراء الشائعة أن سوء الحكم فى أفريقيا يرجع فى جزء منه على الأقل لإضفاء الطابع العرقى على الثقافة السياسية. وهذا النوع من الثقافة السياسية القائم على التحالفات العرقية يخضع عادةً للنقد والرفض باعتباره غير منطقى. إلا أن

بيرمان (Berman 2004: 51) يرى أن «سياسة السيد والتابع العرقية تختلف عن الفساد، وإن كان كلاهما ينطوى على تخصيص الموارد العامة لأغراض خاصة». فالشللية تقوم على عدم المساواة داخل الجماعة العرقية أو بين الجماعات العرقية وعلى تفرقة تبادلية بين السلطة والولاء؛ ولكنها تنطوى أيضًا على هوية مشتركة. وهذه الهوية العرقية المشتركة تنطوى على توقعات متبادلة وثقة عاطفية سياسيًا واقتصاديًا وأخلاقيًا (المرجع نفسه، ٥١).

ويرى بيرمان أن الشللية السياسية المصطبغة بالطابع العرقى ليست بالضرورة مرادفًا للفساد، وأن التعددية العرقية سمة جوهرية للحداثة الأفريقية التى لابد من الاعتراف بها ومن دمجها فى أى مشروع لبناء دولة ديمقراطية (Berman et al. 2004: 3). «لا شك أن موجة 'التحول الديمقراطى' فى أفريقيا منذ التسعينيات شهدت زيادة لا انخفاضًا فى وضوح السياسة والنزاع العرقيين» (المرجع نفسه، ٩). كما أن التركيز التام على العرقية بوصفها السبب الأول للفساد والشللية ليس صائبًا بالضرورة، فحتى داخل الجماعة العرقية الواحدة هناك تصنيفات فرعية تقوم على القرابة أو الانتماء لعائلة ممتدة. ويرى بيرمان أن التنافس على السلطة بين النخب من الجماعات العرقية الواحدة يلعب دورًا حاسمًا فى عملية الحكم والتحول الديمقراطى. فنخب الجماعات العرقية لا تكون متجانسة قط. وهناك رموز ومظالم وتوقعات توجهها النخب لتعزيز الوعى السياسى لدى بعض من أفراد الجماعة العرقية بينما تقصى بعض الأفراد والنخب فى الجماعة نفسها (المرجع نفسه، ١٠).

ويرى بيرمان أن العرقية واقع بات فى الثقافة والسياسة الأفريقية. والسياسة المصطبغة بالطابع العرقى تبنى نوعًا من الستار الحديدى بين الجماعات العرقية بترسيخ العرقية والفوارق العرقية. وإذا ترسخت الاختلافات العرقية ترسخت الاختلافات بين الأقلية والأغلبية أيضًا. وتترسخ الفوارق العرقية فى إثيوبيا وإريتريا والسودان ونيجيريا ورواندا وبوروندى وغيرها بترسيخ العلاقات بين الأغلبية والأقلية. وهو سبب قاطع للنزاع، بل إنه عقبة أيضًا فى طريق التحول الديمقراطى كما يرى كارل دويتش.

ونظرًا لاعتبار المجتمعات المنقسمة عرقيًا فى بلدان أفريقيا خطرًا يتهدد وحدة الدولة فإن القيادة القوية مطلوبة كضرورة لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسى (Thomson 2007: 11). لكن بنية الحزب الواحد شجعت الفساد وشجعت برجوازية بيروقراطية استغلالية وأخضعت مؤسسات الدولة 'الشكلية' (المجالس النيابية) للقلب التنفيذى (الحكومة) (المرجع نفسه، ١١٢-١١٣). «ففى مناخ سياسى تزيد فيه قوة المديرين التنفيذيين تصبح القوانين تعسفية. فالساسة والبيروقراطيون يحجمون عن طاعة الدستور إذا تعرضت مصالحهم الخاصة للخطر. ويصبح القانون أقل إلزامًا لمن يديرون الدولة، فى حين أن من هم فى المجتمع المدنى يظل يُنتظر منهم أن ينصاعوا له» (مرجع نفسه، ١١٤).

ويشير فريدمان إلى أن التهديدات التى تتعرض لها الديمقراطية فى جنوب أفريقيا لاتزال قائمة، ومنها إعادة إضفاء الطابع العنصرى على السياسة فى حملة انتخابات ١٩٩٩، والأغلبية الانتخابية الحصينة التى يحظى بها 'المؤتمر الوطنى الأفريقى'، والعرق كمحدد أساسى للانتماء الحزبى والخيار الانتخابى. والمناظرات السياسية تزداد استقطابًا، فيتتبع البيض زلات حكومة السود بينما ينبذ مسؤولو الحكومة انتقادات البيض باعتبارها عنصرية (Friedman 2004: 236). وترى شيريل هندريكس أنه حتى لو بنيت الهويات العرقية اجتماعيًا فإنها تصبح حقيقة بالنسبة لحامليها ولها نتائجها. وفى حالة جنوب أفريقيا تحولت إلى 'اختلاف ثابت' (Hendricks 2004: 113, 126). ونظرًا للأغلبية الحصينة التى يتمتع بها 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' فالديمقراطية فى جنوب أفريقيا تعتبر مهددة. وعلى الرغم من هذه الأخطار بينت حكومة جنوب أفريقيا التى يسيطر عليها السود أن الخرافة التى تقول إن الحكومات الأفريقية تفتقر إلى الكفاءة الإدارية لا أساس لها (Friedman 2004: 236-7).

إن بناء مجتمع ديمقراطى مستقر وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق فى أفريقيا إلا بوجود مجتمع مدنى قوى وقطاع خاص ومجتمع سياسى. والمجتمع المدنى معناه تنظيمات مستقلة غير خاضعة للدولة «تدرك الاهتمامات الخاصة للقوى الاجتماعية وتكثفها وتنقلها إلى الفضاء السياسى العام» (Mazula 2004: 183). والمجتمع السياسى ينشأ إذا تكيفت الدولة والأحزاب مع المعايير الاجتماعية والاقتصادية فى ظل اقتصاد حر ومجتمع مدنى ومجلس نيابى متعدد الأحزاب وإعلام مستقل وكثرة من الجمعيات الأهلية. وفى دراسته عن المجتمع المدنى يبين مازولا أن موزمبيق كان بها ٤٢٧ جمعية أهلية فى عام ٢٠٠٠، ويقول إن استقرار موزمبيق منذ اتفاقية ١٩٩٢ السلمية نجمت عن الجمع بين هذه العوامل (المرجع نفسه، ١٩٥-١٩٦). ودور المجتمع المدنى أن يساعد على انفتاح النظم الشمولية وأن يحد من سلطة الدولة وأن يتحدى استغلال السلطة وأن يراقب الانتخابات وأن يعزز صدقية العملية الديمقراطية وأن يعلّم المواطنين وأن يبنى ثقافة تسامح ومشاركة مدنية وأن يدمج الجماعات الهامشية وأن يدعم التجاوب وأن يوفر الوسائل البديلة للتنمية المادية وأن ييسر تدفق المعلومات وتعدديتها وأن يبنى إجماعًا من أجل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. والمجتمعات المدنية الأفريقية مقيدة بشدة نتيجة لضعف الأسس المادية، وتعتمد على الدولة والمانحين الدوليين. ونظرًا لاعتمادها على الدولة فالمجتمعات المدنية تتهاون فى استقلاليتها وتخضع للنظم اللا ديمقراطية، ما يزيد من تشويه شفافيتها (Gyimah-Boadi 2004: 100-108).

الفساد. يرى الاقتصاديون أنه حتى لو كانت الآفاق الاقتصادية لأفريقيا تبدو واعدة للغاية لأول مرة منذ السبعينيات حيث بلغ إجمالى ناتجها المحلى ٥,٥ بالمئة فى عام ٢٠٠٦ وينتظر أن يبلغ ٦,٢ بالمئة فى ٢٠٠٧ فإن صورة أفريقيا يشوهها الفساد وضعف الأداء الاقتصادى وضعف التنافسية. وتبين البيانات الاقتصادية أن ما لا يزيد عن ٣ بالمئة من الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة تدفق على

أفريقيا جنوب الصحراء فى ٢٠٠٥، فى حين اتجه معظم المال إلى حفنة من البلدان الغنية بالموارد كجنوب أفريقيا ونيجيريا وأنجولا. ولا يزيد المستفيدون من الطاقة الكهربائية عن ٢٢ بالمئة من الأسر الأفريقية. إلا أن عدد المشتركين فى الهواتف المحمولة فى أفريقيا والذى قفز بنسبة أكبر من ٥٠ بالمئة فى سنة واحدة فمن المتوقع أن يعزز الاقتصاد الأفريقى (Green 2007: 48).

ويزيد الفساد فى أفريقيا من تكاليف السلع بنسبة تزيد عن ٢٠ بالمئة، كما يصد الاستثمار ويعوق النمو بنسبة ٠,٥ بالمئة (Lockwood 2006: 66). وساعد الفساد والمؤسسات اللا ديمقراطية فى معظم دول أفريقيا على زيادة المديونية الحالية للقارة إلى ثلاثمئة مليار دولار. فعائد النفط البالغ أربعمئة مليار دولار فى نيجيريا منذ أوائل السبعينيات وإنتاج النفط الخام البالغ ٢,١ مليون برميل يوميًا وحوالى ١٨٤ تريليون قدم مكعب من احتياطى الغاز الطبيعى كانا كفيلين بأن يجعلا من نيجيريا إحدى أكثر دول أفريقيا استقرارًا وثراء. ونتج الفشل فى ذلك عن عوامل كالديون الأجنبية التى تبلغ ٣٥ مليار دولار ومعيشة ٦٠ بالمئة من سكانها تحت خط الفقر ومتوسط أعمار ٤٧ سنة. قام حكام نيجيريا بين ١٩٦٠ و١٩٩٩ بسرقة أربعمئة مليار دولار هى عوائد النفط. وهذا الاستغلال الاقتصادى والفساد فى نيجيريا واكبته حرب أهلية حصدت أرواح مليون من البشر وثلاثون سنة من الحكم العسكرى وستة انقلابات (Perry 2007: 26; D. J. 2006). وهذا الظلم والاستغلال الهيكليان تركا ثلثى سكان البلاد البالغ تعدادهم ١٣٥ مليون نسمة فى فقر، وثلث فى أمية و٤٠ بالمئة بلا إمدادات آمنة من الماء ، إضافة إلى ضرر بيئى ناجم عن تسرب ١,٥ مليون طن من النفط على مدار خمسين سنة فى دلتا نهر النيجر التى تعد من أكثر بقاع الأرض تلوثًا. ويقدر أن الفساد يكلف أفريقيا ١٤٨ مليار دولار سنويًا.

وتعد ليبرفيل عاصمة الجابون من المدن العشر الأغلى فى العالم؛ ويستحوذ خمسة عشر ألفًا من سكانها على ثمانين بالمئة من ثروة البلاد؛ وأربعة أخماس

البلاد غابات مطيرة ولها مياه ساحلية غنية بالأسماك ومع ذلك فغذاء البلاد كله يستورد من أوروبا (Perry 207: 28). وهناك دول أخرى ككينيا وأنجولا وتشاد تتميز بارتفاع معدلات الفساد في أفريقيا. وينتظر من اقتصاد أنجولا أن يحقق نموًا قدره ٢٧ بالمئة هذا العام. وكانت نيجيريا في ٢٠٠٦ تحتل المرتبة الثانية عشرة بين الدول المنتجة للنفط. وآبار الجابون في طريقها للنضوب ببطء ولكنها أحد كبار منتجي النفط. وأنجولا ثاني أكبر منتجي النفط في أفريقيا جنوب الصحراء، ويزداد إنتاجها بمعدل ٢٥ بالمئة سنويًا بفضل الصين (المرجع نفسه، ٢٥). فالصين مستعدة دائمًا لتوفير المال للدول الفاسدة كأنجولا لو تعرضت مصالحها النفطية لخطر، فمنحتها قرضًا قيمته مليارى دولار في ٢٠٠٤ دون اشتراطات خاصة كالديمقراطية والحكم الرشيد، وأعلنت في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ منح قروض إضافية قيمتها ثلاثة مليارات دولار. و «رجال الأعمال ذوو الاتصالات ومسؤولو الحكومة معدومو الضمير يزدادون ثراء بشكل غير معقول، والنخب الحاكمة تستغل ثراءها وثروتها في ترسيخ سلطاتها». وعلى الرغم من عوائد النفط التي تبلغ عشرة مليارات دولار في ٢٠٠٥ وحدها فإن سبعين بالمئة من أهالي أنجولا لايزالون يعيشون تحت خط الفقر (المرجع نفسه، ٢٥-٢٦).

سبق أن تناولنا التحديات التي تواجه الديمقراطية في أفريقيا؛ ومنها سياسة الحماية والفساد والنزعة التوريثية المحدثة وإضفاء الطابع العرقي على التحالفات السياسية واقتران الانتخابات بالعنف وتزوير الانتخابات أو نظام شبه تعددي والتلاعب بالدستور والتأجيل المتكرر للانتخابات. وثقافات سياسية كهذه تعرقل ظهور أية مؤسسات أو ثقافة ديمقراطية ثابتة. في الوقت نفسه ينبغي التأكيد على أن ظهور مؤسسات أو ثقافة ديمقراطية ثابتة بالتخلص من هذه التحديات يتوقف لا على حسن نوايا العناصر الفاعلة السياسية الوطنية وحسب بل على توافر إرادة حقيقية من العناصر الفاعلة الدولية أو النظام الدولي في أفريقيا. ومما يؤسف له أن النظام الدولي يسهم في تثبيت النظم اللا ديمقراطية في القارة.

النظم الدولى اللا ديمقراطى. من المهم فى تناولنا مشكلات الديمقراطية فى أفريقيا أن نأخذ فى الاعتبار المشكلات العالمية الشاملة التى تواجه الديمقراطية والحكم. فعلى الصعيد العالمى هناك فى حالات كثيرة سياسات تتسم بالانتقائية وفى بعض الحالات بالأنانية والتناقض. والمقصود بالانتقائية تركيز النقد على بعض حالات تزوير الانتخابات فى أفريقيا (كما فى زيمبابوى ٢٠٠٢) وتجاهل حالات غيرها كما فى زامبيا (نوفمبر ٢٠٠٢) ومدغشقر (ديسمبر ٢٠٠١). وفى 'الحرب على الإرهاب العالمى' نجد أن قوى خارجية كالولايات المتحدة تقودها مصالحها الأنانية لا الرغبة فى المشاركة فى الديمقراطية العالمية أو الحكم الرشيد. ومنذ تفجيرات نيروبى وتنزانيا فى عام ١٩٩٨ أصبحت كينيا أحد حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين فى أفريقيا. وفى سياق 'الحرب على الإرهاب' التى تقودها الولايات المتحدة والبحث عن المقاتلين الإسلاميين فى شرق أفريقيا تجاهلت الولايات المتحدة وبريطانيا ضعف سجل الرئيس دانييل أراب موى فى مجال حقوق الإنسان فى مقابل تجديد اتفاقية تعاون عسكرى تسمح للقوات البريطانية باستخدام القواعد فى كينيا. وفى منطقة البحيرات العظمى هناك حالات من دفع العملية السلمية فى جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكن دون انتقاد القادة صراحة فى الدول الصديقة من أمثال يورى موسيفينى رئيس أوغنده وبول كاجامى رئيس رواندہ لمشاركتهما فى الحرب (Paul Williams 2004: 48-49). وفيما بين ١٩٦٥ و١٩٩٧ لقى موبوتو مساندة عناصر فاعلة دولية شتى مع أنه استنزف اقتصاديًا كافة حركات التحول الديمقراطى وقضى عليها.

تندرج مناطق أفريقيا المنتجة للنفط ضمن نطاق 'المصلحة القومية الإستراتيجية' للولايات المتحدة. فتجوب القطع الحربية سواحل غرب أفريقيا، وهناك مطالبات بإنشاء قاعدة عسكرية ثابتة بالمنطقة وقيادة أمريكية أفريقية منفصلة. فى حين تمثل نيجيريا ١٠-١٢ بالمئة من واردات الولايات المتحدة النفطية سيمثل خليج غينيا ٢٠-٢٥ بالمئة من إجمالى نفط الولايات المتحدة فى ٢٠١٠ (Perry 2007: 24). وتمثل أنجولا ٤٧ بالمئة من صادرات النفط الأفريقية

للصين، تليها السودان (٢٥ بالمئة)، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ بالمئة)، وغينيا الاستوائية (٩ بالمئة) ونيجيريا (٣ بالمئة) (Broadman 2007: 81). واهتمام كل من روسيا واليابان والهند بنفط غينيا الاستوائية والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية فى ازدياد مستمر. وفى ٢٠٢٠ سيحقق خليج غينيا عائدًا قدره ألف مليار دولار من النفط (المرجع نفسه، ٢٤). وهذه الدول ليست مستقرة سياسيًا ولا ديمقراطية ولا قوية مؤسسيًا.

نجاح عملية التحول الديمقراطى وتعثرها فى أفريقيا

يرى شابال أن معظم بلدان أفريقيا بدأت فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤ فى التحرك نحو ديمقراطية تعددية وفى البعد عن النظم السياسية ذات الحزب الواحد (Chabal 1998: 290). ويطلق على تطورات سياسية كالتحول الديمقراطى منذ مطلع التسعينيات 'التحرير الثانى' نتيجة لانتهاء بعض النظم السياسية ذات الحزب الواحد والدكتاتوريات العسكرية كتلك فى إثيوبيا وإريتريا (Giymah-Boadi 2004: 6). حتى موبوتو زعم أنه يتحرك باتجاه عملية تحول ديمقراطى فى عام ١٩٩٢. وانتهى الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٤. وبدأت الدساتير الديمقراطية الليبرالية فى بلدان منها بنين (١٩٩٠) ومالى (١٩٩٢) وجنوب أفريقيا (١٩٩٤) وغانا (١٩٩٣) ومالوى (١٩٩٤) ونيجيريا (الجمهورية الثالثة فى ١٩٩٣، الجمهورية الرابعة فى ١٩٩٩) وإثيوبيا (١٩٩٥) وإريتريا (١٩٩٧) فى تغيير وجه أفريقيا الديمقراطى. وبدأ المجتمع المدنى والمجالس النيابية فى العمل على الساحات السياسية (المرجع نفسه، ٦-٧). ويرى جيما-بودى أنه تمت تهيئة بعض الظروف الأساسية لإنشاء حكومات ودول قائمة على قواعد، وانخفض تعسف المسؤولين وأخذ التمتع بحقوق الإنسان فى الزيادة، وتزداد مواجهة الفساد، والمواثيق الدستورية آخذة فى التحول إلى المرجعيات المعيارية للساسة الأفارقة، وبدأ الإعلام المكثف فى التوسع وإن اقتصر على مناطق الحضر.

وهناك بلدان تحسن الأداء ديمقراطيًا فى أفريقيا. ومع أن العنف بين الإنكاثا/الزولو وأنصار 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' شوهت أول حملة انتخابات ديمقراطية فى عام ١٩٩٤ فى جنوب أفريقيا فإن الانتخابات فى ١٩٩٩ تمت سلميًا. ويرى ماركس أن من العوامل الإيجابية التى تسهم فى السلم بين 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' والإنكاثا انتهاء إستراتيجية 'فرق تسد' التى اقترنت بالفصل العنصرى؛ حتى شباب الإنكاثا العدائيين السابقين بدأوا فى الاقتراب من زعماء الزولو التقليديين؛ وكان هناك تقدم دبلوماسى طيب بين زعماء 'المؤتمر الوطنى الأفريقى' والإنكاثا، وغاب الدعم الخارجى للإنكاثا وزاد الاعتراف الدولى بجنوب أفريقيا الجديدة والتعاطف مع مانديلا بخاصة على المستوى الدولى (Marks 2004: 194-199).

وهناك صحافة حرة نشطة وجهاز قضائى مستقل واحترام حقوق الإنسان من جانب السلطات وغياب الفساد أسهمت فى تحويل كل من بوتسوانا وموريشيوس إلى ديمقراطيتين نموذجيتين فى أفريقيا. وتعتبر بوتسوانا فى العادة إحدى قصص النجاح الأفريقية سياسيًا واقتصاديًا. وهناك عوامل أسهمت فى نجاح الديمقراطية والتنمية فى بوتسوانا؛ فالمحمية التى أنشئت فى عام ١٨٩١ تم التفاوض حولها بين الحكومة البريطانية والزعماء الفرادى؛ والتجانس الثقافى العرقى؛ و 'الفهم السليم للسياسة' أى اتباع سياسات مستمرة ومتداخلة واتباع الخلفاء خطى أسلافهم واستقرار الحزب والقيادة (فترة سيريتسه خاما ١٩٦٥-١٩٨٠؛ كيتوميل ماسيره ١٩٨٠-١٩٩٨؛ فستوس موجاى منذ ١٩٩٨) (Molutsi 2004: 160-170). وناميبيا دولة ديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وإن هيمنت 'سوابو' على الساحة السياسية منذ الاستقلال فى عام ١٩٩٠.

وهناك عدد وافر من البلدان الواعدة ديمقراطيًا. وعندما تنحى رولينجز رئيس غانا فى عام ٢٠٠٠ انتخبت حكومة الرئيس كوفور الحالية من 'الحزب الوطنى الجديد' المعارض فى ديسمبر ٢٠٠٠ أولاً ثم فى ديسمبر ٢٠٠٤ (بنسبة

٥٣ بالمئة من أصوات الجولة الثانية). ويسيطر 'الحزب الوطنى الجديد' على الساحة السياسية فى غانا لا على المستوى الحكومى وحسب بل على المستوى التشريعى أيضًا. كما يبدو سجل غانا فى حقوق الإنسان جيدًا أيضًا كسجلها فى السياسة. كما شهدت انتخابات الرئاسة التى أجريت فى ٥ مارس ٢٠٠٦ والانتخابات التشريعية فى مارس ٢٠٠٧ تقدمًا واعدًا فى التحول الديمقراطى فى بنين. وتتسم السياسة فى بنين بتزايد الأحزاب وتنامى حرية الصحافة وقوة النقابات المهنية والمجتمع المدنى بظهور أكثر من خمسة آلاف جمعية أهلية محلية منها جماعات حقوقية تعمل بحرية دون تدخل من الحكومة. وفى زامبيا تسير عملية التحول الديمقراطى وسجل حقوق الإنسان بشكل طيب. ففى انتخابات ٢٠٠٦ ظهر تحدٍ حقيقى ولكنه ديمقراطى من 'الجبهة الوطنية' بزعامة مايكل ساتا أمام 'الحركة من أجل الديمقراطية التعددية' بزعامة ليفى مواناواسا، ولكن فى النهاية حصل مواناواسا على ٤٣ بالمئة من الأصوات الشعبية فى مقابل ٢٩ بالمئة لساتا. ولكن فى أول أكتوبر ٢٠٠٧ هدد مواناواسا من عارضوا خطط إقرار دستور جديد بتهم بالخيانة، ما يعد تحولاً ديمقراطيًا لا ديمقراطى.

كانت السنغال إحدى بلدان أفريقيا المستقرة؛ إلا أن انتخابات فبراير ٢٠٠٧ الصاخبة بينت أن هذا قد يتغير. ويعد تراث الديمقراطية فى السنغال نموذجًا نادرًا ولكنه يكافح بين أنصار الرئيس عبدالله واد وأنصار رئيس وزرائه السابق الذى صار منافسًا له إدريسا سك قبل أن تلقى انتخابات ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ بظلالها على سجل السنغال الديمقراطى المستقر على الرغم من تعدديتها الدينية والعرقية. وفى الأسابيع التى سبقت استطلاع انتخابات فبراير استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرات احتجاج، وتلقى نقاد واد تهديدات بالقتل، وتم التلاعب بالأصوات.

اشتهر النظام السياسى فى أوغنده منذ ١٩٨٦ بأنه نظام سياسى بلا أحزاب أو 'نظام حركة' مع أن دستور ١٩٩٥ الأوغندى نص على المشاركة السياسية. وفاز نظام الحركة بنسبة ٩١ بالمئة من أصوات الناخبين فى استفتاء ٢٠٠٠. ولكن

نظرًا لانخفاض الإقبال ومحدودية الفرص أمام الجانب المؤيد للتعددية الحزبية لعرض قضيتهم فلا يمكن وصفيا بالديمقراطية تمامًا. وخيم العنف والترهيب على انتخابات ٢٠٠١ فى بعض المناطق، وتم نفى الدكتور كيزا بيسيجيه إلى جنوب أفريقيا لمدة أربع سنوات. ونظم موسيفينى حركة برلمانية فى أغسطس ٢٠٠٥ لرفع حد المدتين الرئاسيتين فى الدستور. ونتيجة لذلك وفى انتخابات فبراير ٢٠٠٦ التى شهد 'لجنة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبى' و 'مجموعة مراقبى الكومنولث' بأنها كانت حرة ونزيهة وعلى الرغم من إثبات عيوب واضحة فى الحملة از موسيفينى بنسبة ٥٩ بالمئة من الأصوات بينما لم يحصل د. بيسيجيه من جماعة المعارضة الرئيسة 'منتدى التغيير الديمقراطى' إلا على ٣٧ بالمئة ويسيطر حاليًا على ٣٧ من مجموع ٢١٥ مقعدًا برلمانيًا. ومع ذلك لاتزال أوغنده تحظى بحرية إعلام وتحسن هائل فى سجل حقوق الإنسان منذ تولى موسيفينى السلطة فى عام ١٩٨٦.

مع أن سكان تنزانيا يشملون عددًا كبيرًا من الجماعات العرقية المختلفة، ومع أن 'حركة الثورة' لاتزال تمثل القوة المهيمنة، تعد تنزانيا أحد بلدان أفريقيا الأهدأ والأكثر استقرارًا وديمقراطية نسبيًا. ومع ذلك فمن حين لآخر تنشب نزاعات بين 'حركة الثورة' و 'الجبهة المدنية المتحدة' (لها قاعدة قوية فى زنجبار ولا سيما فى جزيرة بيمبا) تؤثر على الاستقرار السياسى وعملية التحول الديمقراطية. وألقى العنف والترهيب وادعاءات التلاعب بالأصوات بظلاله على انتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وتبدو بقية المعارضة ضعيفة ومنقسمة. وفى مايو ٢٠٠٥ فاز كيكويته من 'حركة الثورة' بالانتخابات بنسبة ٨٠ بالمئة من الأصوات.

ويبدو أن مدغشقر تعافت من انتخابات الرئاسة فى ديسمبر ٢٠٠١ والتى أدخلت البلاد فى أزمة عندما تورط أنصار كل من راتسيراكا ورافالومانانا فى اضطرابات أهلية استمرت أشهرًا. إلا أن محكمة مدغشقر الدستورية العليا حكمت

بإعادة عد أصوات الجولة الأولى وأعلنت فوز رافالومانانا فى أبريل ٢٠٠٢. ولم تنشب أزمة مماثلة لا عن انتخابات الرئاسة فى ديسمبر ٢٠٠٦ (التى فاز فيها الرئيس رافالومانانا فترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات) ولا عن الانتخابات التشريعية فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ (التى مكنت حزب الرئيس رافالومانانا من السيطرة على ١٠٢ من مجموع ١٦٠ مقعدًا).

وصفت انتخابات سيراليون الرئاسية والبرلمانية فى ١١ أغسطس ٢٠٠٧ بالنزاهة والحرية والصدقية - ولو جزئيًا على الأقل بفضل جهود كريستيانا ثورب كبير المفوضين الانتخابيين - استمرارًا لعملية التحول الديمقراطى التى بدأت فى ٢٠٠٢ بعد انتهاء حرب أهلية دامت لعشر سنوات ونشبت فى ١٩٩١ وراح ضحيتها خمسون ألفًا. ومع أن السياسة فى رواندا لاتزال تتسم بطابع عرقى قوى فإن "سياسة اقتسام السلطة" فى بوروندى تحاول التغلب على الكراهية بين الهوتو والتوتسى (Lemarchand 2007: 1-20)، ويتوالى انضمام أعداد غفيرة من التوتسى إلى أحزاب الهوتو سابقًا.

وهناك ديمقراطيات متعثرة فى أفريقيا نتيجة للفساد بشكل أساسى. وتعد أنجولا من أفسد بلدان أفريقيا. وتم تمرير قوانين انتخابية جديدة فى أبريل ٢٠٠٥ منحت الأنجوليين أملاً فى إجراء الانتخابات فى مدة لا تبعد عن سبتمبر ٢٠٠٦. ولم يبدأ تسجيل الناخبين إلا فى نوفمبر ٢٠٠٦، وينتظر إجراء الانتخابات التشريعية فى ٢٠٠٨ وانتخابات الرئاسة فى ٢٠٠٩ (Transparency International 2007). وهناك بعض أوجه التشابه بين أنجولا ونيجيريا منها الاقتصاد النفطى والفساد. ويرى أبجاجه أنه حتى دستور ١٩٩٩ للجمهورية الخامسة فى نيجيريا معيوب ومخادع «نظرًا لأن النسخة النهائية من الوثيقة وضعتها ثلة من الضباط العسكريين فى أواخر الجمهورية الرابعة» (Abgaje 2004: 209). كما خول الدستور الرئيس سلطات تشريعية؛ وهو دستور مركزى يغلّب الحكومة الاتحادية على الولايات والحكومات المحلية (المرجع نفسه، ٢٠٩-٢١٢). ويخلص أبجاجه

إلى أن «إرث السنوات الطويلة من الحكم اللا ديمقراطى (استعمارى وعسكرى ومدنى) الذى رزحت تحت وطأته نيجيريا والنيجيريون يعد عسكرة عميقة الجذور للمشهد الاجتماعى الثقافى» (المرجع نفسه، ٢٢٠).

ويرى أبجاجه أن التحديات الرئيسة التى تواجه نيجيريا هى إدارة النزاعات العرقية والتوترات الإقليمية والدينية، وإدارة حجم نيجيريا ومواردها وتنميتها الاقتصادية، ومواجهة الفساد وممارسات اللهث وراء المال العام (المرجع نفسه، ٢٠٥). ويؤكد مصطفى على جانب مهم هو أن العمليات الطائفية بين الأعراق وداخلها تهدد الديمقراطية ووحدة نيجيريا (Mustapha 2004: 257). وحتى انتخابات الرئاسة فى أبريل ٢٠٠٧ فى نيجيريا تعتبر غير ديمقراطية إلى حد بعيد. ومهد أولوسيجون أوباسانجو الطريق لفوز مرشحه الأثير عُمرو يارادوا فى انتخابات ٢١ أبريل ٢٠٠٧ (Perry 2007: 26).

أما مصر وليبيا والمغرب وإثيوبيا فتخطوا عملية التحول الديمقراطى. ويمكن إرجاع سياسة مصر غير الديمقراطية إلى الخوف من الإرهاب. والحظر فيها لا يقتصر على أحزاب إسلامية كالإخوان المسلمين، بل يشمل كافة الأحزاب الدينية بنص الدستور، وحتى الأحزاب العلمانية تخضع فيها لقيود. واستغلالاً للخوف من الإرهاب ظل الرئيس مبارك قابضًا على السلطة فيها منذ ١٩٨١. وليبيا دولة شمولية يقودها العقيد معمر القذافى. والمغرب ملكية دستورية ذات سجل غير ديمقراطى، إلا أن النظام السياسى فيها يتطور من ملكية شديدة المركزية إلى نظام نيابى. ووصفت انتخابات ٧ سبتمبر ٢٠٠٧ بالشفافية، وتم تنظيم الحملة الانتخابية برمتها بصورة محترفة؛ إلا أن إقبال الناخبين بنسبة ٣٧ بالمئة كان يمثل انخفاضًا مشهودًا.

وظلت إثيوبيا لسنوات من بلدان أفريقيا المدللة لدى الغرب. وفى الانتخابات العامة فى ١٥ مايو ٢٠٠٥ بات التأييد الشعبى لأحزاب المعارضة واضحًا. وأسفر

هذا التأييد عن تدهور المناخ السياسي واعتقال عدد من قادة المعارضة وممثلي المجتمع المدني والصحافيين بدعوى ضلوعهم في تهييج احتجاجات عنيفة في نوفمبر ٢٠٠٥. وأدت الاضطرابات التي اشتعلت في كينيا عقب انتخابات ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى مصرع المئات وتشريد الآلاف وإشعال نزاع عرقي وأضرت بعملية التحول الديمقراطي وبصورة البلاد على الساحة الدولية.

وهناك بلدان كبوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وتوجو وغينيا ضلت الطريق إلى الديمقراطية. فيعتقد كومباوري رئيس بوركينا فاسو أنه وحده الضامن للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، وتقدم لفترة رئاسة ثالثة في انتخابات ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥ وفاز فيها بنسبة ٨٠,٣ بالمئة من الأصوات أمام أحد عشر مرشحا غيره. وباسم هذا الاستقرار تتعرض أحزاب المعارضة للمضايقات. وبعد انتخابات ٢٢ يوليه ٢٠٠٧ في الكاميرون وفي بلد تكاد المعارضة لبول بيا تنعدم حصل 'التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني' بزعامة بيا على ١٤٩ من أصل ١٨٠ مقعدا في البرلمان. ووصف جون فرو ندى زعيم الحزب المعارض الانتخابات بأنها 'تمثيلية' شوهها الخداع، وهناك مخاوف من أن يحاول الحزب الحاكم أن يستغل أغلبية الثلثين التي يتمتع بها في المجلس في تعديل الدستور لكي يسمح لبيا الذي ظل رئيسا للبلاد لخمس وعشرين سنة بالسعي لفترة رئاسة جديدة في ٢٠١١. وفي الانتخابات البلدية فاز حزب الحكومة بعدد ٣٠٣ من أصل ٣٦٣ دائرة. واشتهرت توجو بأنها إحدى دكتاتوريات أفريقيا لا سيما قبل وفاة الرئيس إياديما جناسينجبه في ٤ فبراير ٢٠٠٥. وفاز ابنه فاوره جناسينجبه بانتخابات الرئاسة في أبريل ٢٠٠٥ والتي وصفتها المعارضة بالمزورة، لكن الاتحاد الأفريقي و 'التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا' (إيكواس) وافقا على هذه النتيجة وحثا جناسينجبه على إشراك أعضاء من المعارضة في الحكومة الجديدة. ولتوجو سجل مرعب في مجال حقوق الإنسان تحت حكم إياديما.

وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مثالان للدول الطليقة والديمقراطية المنعدمة. وجمهورية أفريقيا الوسطى غير مستقرة سياسيًا ومتأثرة بالنزاعات فى السودان وتشاد، وتكاد سلطة الحكومة تنعدم خارج العاصمة. وهى تعتمد على الدعم العسكرى الفرنسى لا على التأييد الديمقراطى للشعب؛ وحقوق الإنسان تنتهكها قوات الأمن التى لا تخضع للسيطرة التامة من جانب سلطات الدولة. وفى تشاد سعى إدريس دبى لفترة رئاسة ثالثة فى انتخابات ٣ مايو ٢٠٠٦ بعد أن أفلح فى تنظيم عملية إزالة حدود فترات الرئاسة عبر استفتاء أجرى فى يونيه ٢٠٠٥، وفاز بتفويض جديد بنسبة ٦٤,٦٧ بالمئة من الأصوات فى انتخابات قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسة.

أسفرت غارات المتمردين على مناطق غينيا الحدودية مع ليبيريا وسيراليون منذ سبتمبر ٢٠٠٠ عن أكثر من ألف قتيل وتشريد الآلاف من السكان. وفى أواخر ٢٠٠١ اقترح الرئيس كونته مد فترة رئاسته، ما أدى لمزيد من تصعيد النزاع. وعلى الرغم من اتفاق مارس ٢٠٠٢ بين غينيا وسيراليون وليبيريا على إجراءات لتأمين الحدود المشتركة ومواجهة التمرد ورسخت العلاقات بين هذه الدول الجارة فإن اعتقالات المعارضة وقمعها فى غينيا ظل مشكلة داخلية عالقة. ونتيجة لمقاطعة الانتخابات من جانب المعارضة فى ٢٠٠٣ ومحاولات اغتيال الرئيس فى ٢٠٠٥ وتعطيل الإضرابات العامة منذ ٢٠٠٦ وإعلان حالة الطوارئ فى ١٣ فبراير ٢٠٠٧ أصبحت غينيا من أكثر دول أفريقيا خروجًا عن السيطرة.

وفى كوت ديفوار وعقب نزاع قسم البلاد إلى شمال وجنوب أنشئت منطقة عازلة بين الجانبين. وفى ٢٧ مارس ٢٠٠٧ اتفق الجانبان على تعيين جيوم سورو الزعيم المتمرد المعروف فى منصب رئيس الوزراء. وفى ٣٠ يوليه ٢٠٠٧ وطأ الرئيس لوران جباجبو بقدميه أرض الشمال لأول مرة منذ أن احتله المتمردون فى ٢٠٠٢ وأعلن انتهاء الحرب. فكان وجود جباجبو فى بواكه معقل التمرد السابق بالنسبة لسورو ضمانًا لإعادة توحيد البلاد. وعلينا أن ننتظر ونرى ما إذا كانت عملية السلم ستؤدى إلى عملية تحول ديمقراطى سليمة.

أما الصومال فتمثل فراغا سياسيًا. فالصومال انهار فى ١٩٩١. وفى سنة ٢٠٠٠ أنشئت 'حكومة الصومال الانتقالية' و فى أواخر ٢٠٠٤ 'الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية'، ولكنها لم تنجح نظرًا لتدفق الأسلحة حيث تقوم دول إقليمية كإثيوبيا وإريتريا واليمن وسوريا والسعودية وإيران والعديد من سائر دول الشرق الأوسط بدعم فئات شتى بالمال والسلاح (Menkhaus 2006/7: 74-106). فليس فى الصومال ديمقراطية، وحقوق الإنسان فيها فى حالة مذرية.

شقت كل من زيمبابوى وإريتريا طريقًا من الديمقراطية إلى الشمولية. ففى ظل بطالة بلغت ثمانين بالمئة وصل التضخم فى زيمبابوى فى نوفمبر ٢٠٠٧ إلى ٨٥٠٠٠ بالمئة. وأكثر من ثمانين بالمئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ولا يزيد متوسط الأعمار فيها عن ٣٥ سنة، ولعل زيمبابوى تمثل أسوأ دول العالم أداء. فمئات الآلاف من سكان زيمبابوى شردوا نتيجة لحملة 'نظافة الحضر' فى ١٧ مايو ٢٠٠٥ والتى تهدف للقضاء على العشوائيات فى المدن والتى تزدهر فيها المعارضة والاقتصاد غير الرسمى؛ كما تفشى فى البلاد سوء الإدارة الاقتصادية والفساد الإدارى والمحسوبية العرقية والترهيب السياسى. وربما نجحت حملة النظافة فى إيجاد حلول قصيرة المدى، ولكن لاتزال المشكلة الجوهرية قائمة وهى غياب الديمقراطية وسوء الإدارة الاقتصادية، ويعارض 'حملة النظافة' أكثر من سبعين بالمئة من الزيمبابويين (Bratton and Masunungure 1007: 43-44). وأدت قوانين الإعلام الشديدة القسوة إلى تقليص وسائل الإعلام والحد من توفر المعلومات وتقييد حماية الخصوصية، حيث تعتبر وسائل الإعلام تهديدًا للأمن القومى كالتدخل الأجنبى (Ronning 2003: 196-221). ويحظى موجابى بدعم العالم الشرقى (لا سيما الصين) والزملاء الأفارقة. ومع أن رئاسة الاتحاد الأفريقى والرئيس الغانى جون كافور وصفا الوضع فى زيمبابوى بأنه 'محرج' فهناك تفاوت فى مواقف الزعماء الأفارقة من موجابى، ولا يرغب 'اللاعب الكبير' جنوب أفريقيا و 'هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية' (سادك) فى ممارسة ضغوط على موجابى بطل مناهضة

الفصل العنصرى السابق. فى الوقت نفسه أصبحت زيمبابوى رمزًا لإيديولوجيا الدولة الشمولية وعلى جدول الأعمال الديمقراطى لمجتمع مدنى متعدد الأوجه (Ronning 2003: 221). وفى مارس ٢٠٠٢ سرق موجابى الانتخابات؛ فقام هو ووسائل إعلامه بتشويه سمعة تسفانجيراى بوصفه بأنه 'قهوجى'؛ وتم تعقب أنصار المعارضة؛ وأصبحت 'بطاقة الحزب' صك الأمان بالنسبة لمعظم الزيمبابويين؛ وحُظر انتقاد الرئيس وأعلن قائد قوات الدفاع اللواء تسفيناقاشى أن الجيش لن يقدم الدعم لمن يفوز غير موجابى (Meredith 2003: 225-236). وعقد نقاد موجابى فى زيمبابوى وخارجيا الأمل على قمتى 'هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية' (سادك) فى ٣٠ مارس و١٧ أغسطس ٢٠٠٧، لكن قضية زيمبابوى لم يكن لها دور مهم فى القمتين.

كان الإريتريون يأملون أن تصبح بلادهم من أكثر دول أفريقيا ديمقراطية ورخاء بعد الاستقلال فى عام ١٩٩٣. لكن السياسة الإريترية تعسكرت تمامًا؛ ولم يتم بعد تطبيق الدستور الذى تم إقراره فى ١٩٩٧ بدعوى أن أولوية إريتريا هى الحرب مع إثيوبيا لا التحول الديمقراطى (Mengisteab and Yohannes 2005: 131-160)؛ ودمر الاقتصاد وتزداد البلاد عزلة إقليميًا ودوليًا. ويقدر أن ما بين أربعمئة وستمئة إريترى يفرون شهريًا من الفقر والتجنيد عبر صحراء السودان الخطر إلى أوروبا على الأكثر.

وتعد جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان دولتين فاشلتين وديمقراطيتين فاشلتين أيضًا. ففى الكونغو الديمقراطية حلفت الحكومة الانتقالية اليمين فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٣ وساندتها قوات الاتحاد الأوروبى وقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. وكان من الأهداف الأولى للحكومة الانتقالية الإعداد لانتخابات ٢٠٠٥، لكن القادة الميالين للحرب والفساد وسوء الإدارة أخذوا يهددون السكان طوال الفترة الانتقالية. وأدى استمرار النزاعات وضعف المؤسسات إلى تأجيل الانتخابات الوطنية من يونيه ٢٠٠٥ إلى مارس ٢٠٠٦. كما واجه الإعداد للانتخابات تحديات

هائلة لوجود ٣٣ مرشحًا للرئاسة و٨٦٥٠ مرشحًا برلمانيًا لخمسمئة مقعد برلمانى، و٢٦٧ حزبًا مسجلاً. وفى أكتوبر ٢٠٠٦ انتخب جوزيف كابيلا رئيسًا بنسبة ٥٨,٠٥ بالمئة من الأصوات فى الجولة الثانية ونصب فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ لفترة خمس سنوات. ويسيطر حزب كابيلا حاليًا على ١١٤ من ٥٠٠ مقعد، وهو أكبر عدد من المقاعد لحزب واحد، ومئتى مقعد غيرهم لحلفائه السياسيين. كما يخضع مجلس الشيوخ (١٠٨ مقاعد) الذى انتخب فى ١٩ يناير ٢٠٠٧ لحزب كابيلا الذى له نصيب الأسد من المقاعد (٢٢) وحزب جان بيير بيمبا الذى حصل على ١٤ برلمانيًا لمدة خمس سنوات. وأعلن الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء جيزنجا حكومة من ستين وزيرًا فى ٥ فبراير ٢٠٠٧. ويبين هذا العدد الكبير من الوزراء أن اقتسام السلطة هو الأهم فى السياسة الكونغولية لا الكفاءة السياسية. ويتوقف المستقبل الديمقراطى للكونغو على التطورات الداخلية وعلى تأثيرات السياسة فى المنطقة والتنافس العالمى على الموارد الطبيعية.

ومنذ أوائل ٢٠٠٣ أودت حملة التعريب التى شنتها حكومة الخرطوم فى دارفور بحياة أكثر من ٢٣٠ ألفًا من الأفارقة السود وشردت أكثر من ٢,٣ مليونًا ودفعت بمئتى ألف لاجئ إلى تشاد. وأدت حملة زعزعة الاستقرار المتبادلة بين السودان وتشاد إلى تشريد ما لا يقل عن ١٤٠ ألف لاجئ تشادى و٢٣٥ ألف لاجئ سودانى وألقت بهم إلى صحراء شرق تشاد. والانتخابات الوطنية كان مخططًا لها أن تتم إطار زمنى بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، إلا أن عملية التحول الديمقراطى هذه لن تتحقق نظرًا لتهميش نظام الخرطوم ووحشيته ضد أهالى دارفور. ونظرًا للتباطؤ الشديد فى تنفيذ اتفاقية يناير ٢٠٠٥ للسلم الشامل وعرقلته المتعمدة هددت "حركة تحرير الشعب السودانى" فى النصف الأول من أكتوبر ٢٠٠٧ بترك الحكومة الانتقالية. ونرى من جانبنا أن السودان الدولة غير الديمقراطية الأولى فى أفريقيا نظرًا لتيديدها السياسى المستمر بالتعريب والأسلمة.

النتائـــج

تناولنا فى هذا الفصل مفهوم الديمقراطية والتحديات التى تواجه التحول الديمقراطى وقصص النجاح والفشل الأفريقية فى عملية التحول الديمقراطى. وتعطل مستقبل إثيوبيا وإريتريا الديمقراطى المشرق فى النصف الأول من التسعينيات كرمز لقيادة أفريقية جديدة بعد اندلاع حرب الحدود بينهما فى عام ١٩٩٨. وتواصل إريتريا سياساتها اللا ديمقراطية وخيبت إثيوبيا آمال الكثيرين بعد انتخابات مايو ٢٠٠٥. وتحولت كينيا تحت حكم كيباكى خيبة أمل أخرى كما يتضح من العنف الذى أعقب انتحابات ديسمبر ٢٠٠٧. إلا أن هناك متغيرات مختلفة تحدد النجاح والفشل على المستويات الداخلى والإقليمى والعالمى. فعلى المستوى الداخلى مثلاً حددت النخب السياسية فى بوتسوانا وجنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصرى قصة نجاح الديمقراطية، بينما عرقلت النخب السياسية فى توجو والكاميرون والكونغو الديمقراطية وغيرها عمليات التحول الديمقراطى. وعلى المستوى الإقليمى الحرب بين إريتريا وإثيوبيا تسهم للأسف فى السياسات اللا ديمقراطية فى كلا البلدين حيث تبدو سياسات الحكومتين متجهة نحو الحرب لا نحو الإصلاح الديمقراطى. وعلى المستوى العالمى (وبسبب النخب الداخلية الفاسدة) قضى تدخل المصالح العالمية (محاربة الإرهاب، والموارد ولا سيما النفط) على عملية التحول الديمقراطى فى بلدان كنيجيريا وأنجولا والسودان. فالتحول الديمقراطى والحكومات المستقرة لا تتحقق بالنصائح والمناشدات والتهديدات والأوامر ولا بجعل الدولة العنصر الفاعل الأوحد، بل بتناول المتغيرات على المستويات الثلاثة المذكورة. ولكن من المهم فى الوقت نفسه أن نشير إلى أن الضغط العالمى على دول كزيمبابوى وإريتريا قد يزيد من حدة العمليات اللا ديمقراطية فى تلك البلدان.

إن مشكلات الديمقراطية فى أفريقيا تكمن فى نهجها الغيبى؛ فالإيمان الغيبى بوحدة الأرض وبدولة مركزية كمبدأ للاستقرار والتنمية أدى إلى نشأة حس لا ديمقراطى. وهناك صدامات بين أفريقيتين (تقليدية وحديثة) ناجم عن المفهوم الغيبى للدولة. ونشأت هذه الغيبيات السياسية الأفريقية لأن كثيرًا من الساسة الأفارقة لا يتصرفون دائمًا فى سلوكياتهم السياسية بدافع حل مشكلات أفريقيا، بل لإبهار بقية العالم وليثبتوا للعالم الخارجى أنهم يتبعون المبادئ 'المتحضرة' أو 'المنطقية' المتبعة فيه. وحين أدرك هؤلاء الزعماء الأفارقة أنهم أخفقوا فى مشروعاتهم السياسية القائمة على المبادئ الغربية بدأوا يؤكدون على 'اختلاف' الأفريقى و'خصوصيته'. والانتقادات من الخارج مرفوضة فى العادة باعتبارها 'نزعة استعمارية جديدة'، ما يؤدى إلى العزلة والعدائية. إن أفريقيا بحاجة لمبادئ عملية، بحاجة لأن تبحث عن حلول ملموسة لمشكلات ملموسة دون اتخاذ الغرب معيارًا. والديمقراطيات الأفريقية فشل أو تفشل لأنها تحيل الديمقراطية من كيان عملى إلى كيان غيبى أسفر عن تقديس للدولة منذ الحقبة أو الثقافة الاستعمارية. ولا الحركة الارتجاعية الراديكالية ضد الثقافة السياسية الغربية ولا اتباع هذه الثقافة كمعيار يمكن أن يحل مشكلات التحول الديمقراطى الأفريقية. وما تحتاجه أفريقيا هو المحلية والعملية فى الفهم السياسى والثقافى المحلى.

الفقر والأمن البشرى فى أفريقيا:
جدلية السلم الليبرالى

م.أ. محمد صالح

إن العلاقة بين انعدام الأمن البشرى والفقر واضحة، فالأول يعقّد نتائج الأخير بالنسبة للأفراد والجماعات، وهو ما يتجسد غالبًا فى عجز فى الاحتياجات الأساسية وانتهاك لحقوق الإنسان وفى بعض الحالات القصوى انتهاك مادى ومعنوى يشمل إنكار الحق فى العيش. والأمن البشرى بمعناه الواسع هو حماية المواطنين وتمكينهم من الحصول على حريات حيوية من العوز والخوف والجوع، وحرية المرء فى الفعل بالأصالة عن نفسه بما فى ذلك بناء لبنات الازدهار والسلم البشريين بكرامة وفى حياة آمنة.

والفقر من العوامل المعقّدة التى تؤثر على إمكانية كسب الميزات النبيلة للأمن البشرى، بمعنى أن الأمن البشرى قد يتعايش مع الفقر، والفقر فى حد ذاته لا يرتبط دومًا بنقيض السلم (أى النزاع) وبانتهاك حقوق الإنسان. بعبارة أخرى فكثير من المجتمعات الفقيرة تتمتع بالسلم، بيد أن الفقر قد يقوض دعائم السلم بإيجاد أوضاع تسهم فى انتهاك حقوق الإنسان نتيجة للا مساواة أفقية (عرقية ودينية وإقليمية، إلخ) أو رأسية (طبقية ونخبوية) وتوزيع جائر للموارد.

والسلم الليبرالى حاليًا هو النموذج السائد فى الجدل حل الفقر والسلم بما فى ذلك إدارة النزاع والحد من الفقر. ونرى من جانبنا أن السلم الليبرالى وحده شرط غير كاف للحد من الفقر وتحقيق الأمن البشرى. ونتناول الفقر فى أفريقيا بالإشارة إلى ثلاث سمات أمنية بشرية (الحياة الآمنة/ غير الآمنة، السلم/ النزاع، الاحتواء/ الإقصاء).

للفقر والنزاع عواقب وخيمة على انعدام الأمن البشرى فى أفريقيا. فيؤكد رامشاران (Ramcharan 2002: 9) أن الفقر واللا مساواة يؤديان إلى الإقصاء الذى يضاعف الظلم بما له من دور واضح فى استمرار النزاع، ويذكرنا بأن «معايير حقوق الإنسان تحدد معنى الأمن البشرى الذى قصد به 'الإعلان العالمى لحقوق الإنسان' و 'الاتفاقية الدولة للحقوق المدنية والسياسية' ... جعل البشر يحيون آمنين فى حرية وكرامة ومساواة وحماية لحقوق الإنسان». ومع أننا لن نركز على مسائل الاختصاص المتعلقة باتصال هذه العبارة المركزة بالفقر والأمن البشرى فى أفريقيا فإن حقوق الإنسان كالأمن البشرى تعد همًا أساسيًا فى السياق الأفريقى وبالتالى فإنها ستحتاج منا لبعض الاهتمام.

هناك ارتباط قوى بين الإدارة السلمية والحل العادل للنزاعات واحترام حقوق الإنسان، وبالتالى بإيجاد وضع يوفر المزيد من الأمن البشرى. وفى أفريقيا وغيرها نجد أن سوء الحكم الشديد وهو من حالات انتهاك حقوق الإنسان يحدث غالبًا فى بلدان تنتهك فيها القيم الأساسية التى تشملها مجموعة الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية الإنسانية.

ونسعى بصورة خاصة لتوسيع نطاق تعريف الأمن البشرى فى ضوء مقولة كراوس وويليامز (Krause and Williams 1997: 44) بأن «الأمن مرادف للمواطنة التى يكون الأمن فيها حالة يتمتع بها الأفراد (والجماعات)». والمقصود بالمواطنة ليس واجبات الأفراد ومسؤولياتهم ونتائجها (من ثواب أو عقاب) وحسب، بل أيضًا حقوق المواطن الأساسية (إنسانية ومدنية وسياسية واقتصادية) وببنود إجرائية لإصلاح انتهاكات هذه الحقوق. ويرى توماس (Thomas and Wilkin 1999: 3) أن ما ينبغى للمواطن أن يتمتع به «له جوانب كمية وكيفية. فهو على مستوى من المستويات ذو صلة بتلبية الاحتياجات الأساسية، وعلى مستوى آخر بتحقيق الكرامة الإنسانية وتشمل الاستقلالية الشخصية وتحكم المرء فى حياته والمشاركة فى حياة المجتمع دون عوائق». وهذا المفهوم عن الأمن البشرى له صلة مباشرة

بالفقر والنزاع، حيث يقضى كلاهما على «الأمن من أخطار مزمنة كالجوع والمرض والقير، وعلى الحماية من الانقطاع المفاجئ فى نمط الحياة اليومية» .(UNDP 1994: 23)

تم فى الآونة الأخيرة تحديد عدد من الأمور العملية المرتبطة بالأمن البشرى منها العون الغذائى والأمن البشرى (Clay and Stokk 2002)، والعنف والتخلف وحقوق الإنسان والأمن البشرى (Ramcharan 2002)، والمفاهيم ونتائجها على الدولة والمسؤوليات المحلية والتدخل ومسؤوليات المجتمع الدولى (Tadjbakhsh and Chenoy 2007) وغير ذلك. ومع أن هذه التوجهات الجديدة الأكثر عملية لم تطبق تمامًا بعد فهى تغذى الجدل الحالى عن الأمن البشرى بطرق تخالف الجدليات والتصورات والقناعات المثالية السابقة المغرقة فى الإيديولوجية.

خلاصة القول إن جدليات الأمن البشرى وثيقة الصلة بالموضوع، لأن الحد من الفقر والأمن البشرى ومفهوم الحقوق نفسه كلها تتوقف على بلورة موقف عملى أكثر إنسانية من الأمن البشرى والتنمية ونتائجها على السلم والأمن والرخاء والعدل الاجتماعى. وهناك ثلاثة عناصر تتعلق بالفقر والأمن البشرى والنزاع فى أفريقيا وتمثل إطارًا تحليليًا لهذا الفصل. فنحن نتناول الفقر فى أفريقيا فى ضوء ثلاث سمات أمنية بشرية هى ١. ارتباط الفقر بانعدام الأمن البشرى ٢. نتائج انعدام الأمن البشرى على النزاع ٣. صلة السلم الليبرالى وجدليته.

نبذة عن الفقر الأفريقى ومؤشرات انعدام الأمن البشرى

على الرغم من جمال أفريقيا الطبيعى ومخزوناتها المعدنية الإستراتيجية الهائلة واحتياطياتها النفطية وسائر مواردها الطبيعية فهى تعد إحدى أفقر القارات. فمن بين البلدان الخمسين الأقل تنمية فى العالم تقع أربع وثلاثون (٦٨ بالمئة) فى أفريقيا وفقًا 'لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية' (UNCTAD 2005). وانخفض

الفقر فى الدخل فى كافة بقاع العالم منذ ١٩٩٠ عدا فى أفريقيا جنوب الصحراء التى تعد المنطقة الوحيدة التى شهدت زيادة فى كل من انتشار الفقر وفى العدد المطلق للفقراء. فيعيش ما يقرب من ثلاثمئة مليون من الناس – حوالى نصف سكان المنطقة – على أقل من دولار واحد يوميًا.

ومن بين البلدان الأربعة والثلاثين الأقل تنمية فى أفريقيا يعانى خمسة عشر منها حاليًا نزاعات أو بعض حركات العصيان النشطة أو اضطرابات ما بعد النزاع أو قلاقل سياسية. ومن دواعى الأسف أن إجمالى الدخل المحلى للفرد فى خمس وعشرين من دول أفريقيا الأقل تنمية يقل عن خمسمئة دولار. ففى بعض البلدان كبوروندى (٩٠ دولار)، ليبيريا (١١٠ دولارات)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٢٠ دولار)، إريتريا (١٨٠ دولار)، تشاد (٢٦٠ دولار)، يقل إجمالى الدخل المحلى كثيرًا عن ٢٠٠ دولار للفرد.

والفقر والارتفاع النسبى فى معدل تكرار النزاعات الاجتماعية والعنيفة يضاعفيما التفاوت. فطبقًا 'لتقرير الأمم المتحدة عن الوضع الاجتماعى العالمى' (UN 2005) يعد التفاوت عامًا بين الدول وفى داخليا فى أفريقيا جنوب الصحراء، سواء تم تقديره من حيث الفقر أو الدخل أو الصحة أو التعليم أو الوصول للسلطة. وفى حين يعيش قطاع ضئيل من سكان معظم الدول فى ظروف تشبه ظروف من يعيشون فى مناطق أكثر تنمية فإن نسبة كبيرة من السكان فى معظم بلدان أفريقيا فقراء. وزاد عدد الفقراء فى المنطقة بمعدل تسعين مليونًا فى فترة تزيد قليلاً عن عقد من السنين (١٩٩٠-٢٠٠١). ويعيش ٢٧ بالمئة من السكان على أقل من دولارين فى اليوم، وهى نسبة لم تتغير كثيرًا على مدار السنوات العشرين الماضية (١٩٨١-٢٠٠١).

جدول ١٠,١ مؤشر الفقر البشرى فى الدول الهشة أو الدول ذات النزاعات الاجتماعية الحادة أو غير المستقرة سياسيًا أو تعانى نزاعات عنيفة

#	الدولة	ترتيب مؤشر التنمية البشرية	ترتيب مؤشر الفقر البشرى	القيمة %
1	جزر القمر	134	61	31.3
2	غانا (شمال غانا)	135	65	32.2
3	موريتانيا	137	87	39.2
4	الكونغو	139	57	26.2
5	سوازيلند	141	73	35.4
6	السودان	147	69	34.4
7	كينيا	148	60	30.8
8	جيبوتى	149	59	28.6
9	زيمبابوى	151	91	40.3
10	أوغنده (شمال)	154	72	34.7
11	إريتريا	157	76	36
12	نيجيريا	158	80	37.3
13	غينيا كوناكرى	160	103	52.3
14	كوت ديفوار	166	92	40.3
15	بوروندى	167	81	37.6
16	الكونغو الديمقراطية	168	88	39.3
17	إثيوبيا (المنطقة صومالية)	169	105	33.3
18	تشاد	170	108	56.9
19	جمهورية أفريقيا الوسطى	171	98	43.6
20	غينيا بيساو	176	99	44.8
21	سييراليون	177	102	51.7

يبين جدول ١٠,١ ترتيب مؤشر الفقر البشرى (HPI) ونسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى إحدى وعشرين دولة أفريقية. وبعض هذه الدول يمكن وصفها بالدول الهشة، وبعضها الآخر دول لديها نزاعات اجتماعية حادة أو غير مستقرة سياسيًا أو تمر بنزاعات عنيفة.

ويمكن الخروج بثلاث نتائج رئيسة من مؤشر التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومن ترتيب مؤشر الفقر البشرى فى إحدى وعشرين دولة أفريقية.

١) الدول الأفضل نسبيًا من حيث مؤشر التنمية البشرية والدول ذات الفقر البشرى الأقل من غيرها تعتبر أفضل أيضًا من حيث التعايش السلمى، وهو عنصر مهم من عناصر الأمن البشرى. وأفضل دول أفريقيا أداء من حيث مؤشر التنمية البشرية هى موريشيوس وسيشل والجابون وبوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا. لكن جنوب أفريقيا حالة شاذة نظرًا لارتفاع معدل التفاوت وارتفاع معدل الجريمة بما يهدد الأمن المادى والمعنوى لعدد كبير من مواطنيها.

٢) الدول الأفريقية الأدنى على مؤشر التنمية البشرية يمكن وصف أغلبها بأنها دول هشة لا سيما السودان وكينيا وأوغنده (الجزء الشمالى) وزيمبابوى وتشاد وكذلك الدول التى لا تتوفر معلومات إحصائية عن مؤشر التنمية البشرية فيها بسبب طول النزاعات المدنية كالصومال وليبيريا وسييراليون.

٣) فى كافة الدول الأفريقية ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع تزامن فقر الدخل فيها مع حدوث نزاع ما – سواء نزاع اجتماعى حاد أو اضطرابات وتوترات سياسية (جيبوتى، موريتانيا، زيمبابوى، سوازيلند، غينيا كوناكرى، جمهورية أفريقيا الوسطى، بوروندى، غينيا بيساو، النيجر، جزر القمر وغيرها) أو نزاعات عنيفة صريحة (كينيا،

السودان، كوت ديفوار، تشاد، إريتريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية). ولا تتوفر معلومات عن ليبيريا والصومال نظرًا لنزاعاتهما الطويلة وغياب الموارد البشرية الماهرة اللازمة لإنتاج البيانات لمؤشر التنمية البشرية.

ويعرض الجدول ١٠,١ قراءة قائمة لا من حيث ترتيب مؤشر الفقر البشرى وحسب، بل أيضًا من حيث عيش الناس فى فقر مدقع يتراوح بين ٢٦,٢ بالمئة فى حالة الكونغو و٥٢,٣ بالمئة فى حالة غينيا كوناكرى و٥٦,٩ بالمئة فى حالة تشاد. وتأمل مؤشرات الفقر الأفريقية يعين على تحديد احتياجات أفريقيا الخاصة وتحديد صلاتها بغياب الأمن البشرى وردود فعل السياسات العالمية والأفريقية إزاءها. وفى الجزء التالى من الفصل نحاول استكشاف هذه القضايا بصورة أكثر تحديدًا.

الصلة بين الفقر وغياب الأمن البشرى

قدمنا فى مستهل هذا الفصل مداخل عدة عن الصلة بين الفقر وغياب الأمن البشرى فيما يتصل بالجدل الراهن حول خفض حدة الفقر فى أفريقيا ورد فعل الأفريقى والخارجى حياله: 'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' (NEPAD) و 'أهداف التنمية الألفية' (MDG). ونظرًا لأن محتوى كلتا المبادرتين يعد من قبيل المعلومات العامة فلن نعرض إلا سماتهما البارزة مع إشارة محددة لصلتهما بالأمن البشرى وتأكيدهما على بناء الأمن الأفريقى.

سبق إعلان وثيقة إطار نيباد الإستراتيجى فى القمة السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية ('الاتحاد الأفريقى' حاليا، وهى تسمية بدأت فى قمة دوربان فى ١٤ مارس ٢٠٠٢) فى يوليه ٢٠٠١ التى سبق أن أعلنت وثيقة الإطار الإستراتيجى، ووضعت بغرض القضاء على الفقر فى أفريقيا ووضع بلدان أفريقيا، سواء على المستوى الفردى أو الجماعى، على الطريق نحو النمو والتنمية الدائمين

وبالتالى وقف تهميش أفريقيا فى عملية العولمة، والنهوض بدور المرأة فى كافة النشاطات. والهدف هو تحقيق معدل نمو إجمالى ناتج محلى متوسط يزيد عن ٧ بالمئة سنويًا فى السنوات الخمس عشرة القادمة وضمان تحقيق القارة أهداف التنمية الدولية المتفق عليها وهى:

- خفض نسبة من يعيشون فى فقر مدقع إلى النصف بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.
- تسجيل كافة الأطفال فى سن المدرسة فى مدارس ابتدائية بحلول عام ٢٠١٥.
- تحقيق تقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالقضاء على الفوارق الجنسية فى الالتحاق بالتعليم الابتدائى والثانوى بحلول ٢٠١٥.
- خفض معدل وفيات المواليد والأطفال بنسبة الثلثين بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.
- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.
- توفير خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها بنسبة الثلثين بحلول ٢٠١٥.
- تطبيق الإستراتيجيات القومية لتحقيق تنمية دائمة بحلول ٢٠٠٥ بحيث تقضى على ضياع الموارد البيئية بحلول ٢٠١٥.

تعلمت شعوب أفريقيا من تجاربها أن السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة السليمة للاقتصاد هى متطلبات التنمية المستدامة. من ثم فلا غرو أن أعلن الزعماء الأفارقة 'مبادرة السلم والأمن' الواعدة جزءًا من أعمال 'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' (NEPAD) العامة.

تتكون 'مبادرة السلم والأمن' الأفريقية من ثلاثة عناصر هى تهيئة الظروف على المدى الطويل للتنمية والأمن وبناء قدرة المؤسسات الأفريقية على الإنذار المبكر؛ وتعزيز قدرتها على منع النزاعات وإدارتها وفضها؛ ترسيخ الالتزام بالقيم

الأساسية "للشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية" (NEPAD). وتم التأكيد على أن الظروف الطويلة المدى لضمان السلم والأمن فى أفريقيا تتطلب معايير لمعالجة الحساسيات السياسية والاجتماعية التى يقوم عليها النزاع.

كما تشير المادة السابعة من "إعلان الألفية" (٢٠٠٠) إلى ترسيخ الديمقراطية فى أفريقيا ومساعدة الأفارقة فى كفاحهم فى سبيل السلم الدائم ومكافحة الفقر والتنمية المستدامة بما يضع أفريقيا ضمن التيار السائد للاقتصاد العالمى. من ثم التزمت الأمم المتحدة بالوفاء باحتياجات أفريقيا الخاصة و:

- تقديم الدعم الكامل للبنى السياسية والمؤسسية للديمقراطيات الناشئة فى أفريقيا.
- تشجيع ودعم الآليات الإقليمية وشبه الإقليمية لمنع النزاع ودفع الاستقرار السياسى وضمان تدفق الموارد لعمليات حفظ السلم بالقارة.
- اتخاذ إجراءات خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق تنمية دائمة فى أفريقيا بما فى ذلك إلغاء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز مساعدات التنمية الرسمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التقنية.
- مساعدة أفريقيا على بناء قدرتها على صد انتشار وباء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية.

تتطابق أهداف "الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية" (NEPAD) مع أهداف "التنمية الألفية" (محو الفقر المدقع والجوع، نشر التعليم الأولى الشامل، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تحسين صحة الأم، مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، إيجاد شراكة عالمية من أجل التنمية). وتعمل كل من "الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية" (NEPAD) و"أهداف التنمية الألفية" فى إطار زمنى واحد على أمل أن تتحقق أهدافهما المشتركة بحلول عام ٢٠١٥.

ومن منظور أمنى بشرى هناك معاملات معينة مشتركة بين 'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' (NEPAD) و 'أهداف التنمية الألفية' وضعت لمعالجة الفقر والسلم/النزاع والأمن. فالفصل الخامس من وثيقة نيباد الأساسية مثلاً (الاتحاد الأفريقى ٢٠٠١: ١٨-٢٤) ينص على دعم 'السلم والأمن والديمقراطية ومبادرات الحكم السياسية' ما أدى إلى تطور مشهود لمؤسسات السلم والأمن وأدواتهما. كما أن الفصل الثانى عشر من تقرير 'أهداف التنمية الألفية' (الاتحاد الأفريقى ٢٠٠٥: ١٨٣) مخصص برمته 'للبلدان المتأثرة بالنزاعات'، ويلاحظ أيضًا فى 'إعلان الألفية' أن السلم والأمن ونزع التسلح أمور أساسية لرفاه البشر ومحو الفقر بكافة أشكاله (الأمم المتحدة ٢٠٠٠).

بات السلم والأمن الرباط المشترك بين الفكر الإستراتيجى والقيم الأساسية لكل من 'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' (NEPAD) و 'أهداف التنمية الألفية'، وجزءًا من مفهوم التنمية الجديد الذى يركز على قضايا التنمية البشرية والأمن البشرى. أى أن النتائج السلبية للنزاع العنيف على الأمن البشرى واحتمالات تفاقم الفقر لا يمكن تجاهلها. ونوضح ذلك فى الجدول ١٠,٢ حتى نفسر هذه العلاقات المعقدة وصلتها بأفريقيا سواء من حيث الخصوصية الإقليمية (نيباد) والتوصل لأمن بشرى شامل ('أهداف التنمية الألفية').

يبين الجدول ١٠,٢ أن التطبيق العملى (نظرية التطبيق) الذى يوجه 'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' (NEPAD) و 'أهداف التنمية الألفية' يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقيم الأساسية للأمن البشرى الشامل. فهما تشتركان فى التأكيد على الأبعاد المتصلة بالأهداف العامة وأهداف السياسات. ومع أن لنيباد أهدافًا واضحة فهى ليست بوضوح 'أهداف التنمية الألفية' وقابليتها للقياس.

على أى هناك فروق فيما يتعلق ببعض أبعاد الأمن البشرى كالقيم (نيباد خاصة بأفريقيا بينما تتخذ 'أهداف التنمية الألفية' قيمًا أشمل وأعم، أى حجم موحد يصلح للكافة). وأطر مؤسسات المال الدولية (لا سيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) هى التى تصوغ قيم 'أهداف التنمية الألفية' التى تؤكد بشدة على المؤسسات التى تمتاز بوجود أنصار السلم الليبرالى كالمجتمع المدنى والسوق الحرة وحرية التجارة والقطاع الخاص وحقوق الملكية والنمو وما إليها. وتخصص نيباد الفصل الرابع كله لدعوة شعب أفريقيا بمقارنة ضمنية بين رؤى الأمن البشرى الفردية والجماعية (أو الأفريقية فى مقابل الليبرالية المحدثة).

وعلى الرغم من جهودهما النبيلة فلا نيباد ولا 'أهداف التنمية الألفية' على الطريق نحو تحقيق أهدافهما. ففى أحدث تقديرات 'أهداف التنمية الألفية' (UN 2007c: 4, 5) ورد ما يلى:

> «انخفض عدد من يعانون فقرًا مدقعًا فى أفريقيا جنوب الصحراء ومعدل الفقر بحوالى ست نقاط مئوية منذ ٢٠٠٠ ... انخفضت نسبة من يعيشون فى فقر مدقع فى أفريقيا جنوب الصحراء من ٨,٦ بالمئة فى ١٩٩٠ إلى ٤١,١ بالمئة فى ٢٠٠٤. وتحقق معظم هذا التقدم منذ ٢٠٠٠. كما بدأ تعداد من يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم فى الانخفاض على الرغم من تسارع النمو السكانى. فزاد دخل الفرد فى سبعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من ٣,٥ بالمئة سنويًا بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥؛ وشهد ثلاثة وعشرون بلدًا أخرى معدلات نمو تزيد عن ٢ بالمئة سنويًا فى هذه الفترة، ما يعطى قدرًا من التفاؤل بالمستقبل».

ومع ذلك فالمنطقة ليست على الطريق نحو تحقيق هدف الحد من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، ٤).

يتضاءل بريق صورة انخفاض نسبة الفقر فى أفريقيا أمام حقيقة فحواها أن النمو حدث فى بضع بلدان تحسن أداؤها، فى حين أن البلدان الأقل تنمية والمصابة بنزاعات (باستثناء أنجولا والسودان بسبب ثروتهما النفطية المكتشفة حديثًا) عاجزة عن اللحاق بنظيراتها التى تحسن أداؤها كجنوب أفريقيا وغانا.

وعلى خلاف 'أهداف التنمية الألفية' لم تقدم نيباد إطارًا تقديريًا شاملاً لقياس إنجازاتها بأية صورة منتظمة، ولو أنها أنتجت بعض التقارير السردية عن الموارد المالية فى قطاعات اقتصادية شتى. فعلى سبيل المثال قدمت 'وحدة أبحاث السياسة الاقتصادية فى ناميبيا' (NEPRU 2006: 1) تقريرًا مفاده استثمار مبلغ يزيد عن ٥٣٠ مليون دولار فى تطوير الطرق وشبكات الاتصالات والطاقة، بينما هناك مشروعات تقدر بمبلغ ٤٩٠ مليون دولار قيد البحث فى عام ٢٠٠٥. وفى الشأن نفسه أبلغ فرمينو ج. موكافيلى المدير التنفيذى لنيباد (المرجع نفسه) قادة دول أفريقيا بأن حوالى ٢,٢ مليار دولار خصصت لتنفيذ مشروعات عدة ضمن خطة نيباد. لكن التقرير ضعيف بعض الشىء فى تقديم ما يدعم هذه المزاعم ولا يضاهى التقرير (UN 2007c) الذى وضع عن التقدم الذى تم حتى الآن فى تحقيق 'أهداف التنمية الألفية'

جدول ١٠,٢ أبعاد الأمن البشرى لدى نيباد و'أهداف التنمية الألفية'

#	بعد الأمن البشرى	نيباد	أهداف التنمية الألفية
1	تعريفات أصلية. يهدف الأمن البشرى إلى تمكين الناس من ممارسة الاختيارات التى توفرها التنمية البشرية، وتسمح لهذه الاختيارات بأن تتم بأمان وحرية وتضمن فى الوقت نفسه أن الفرص التى تأتى بها التنمية اليوم لن تختفى غدًا (UNPD 2004)	السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة من شروط التنمية الدائمة	توفر إطارًا لدعم الحكم والنهوض بحقوق الإنسان وإشراك المجتمع المدنى وتعزيز القطاع الخاص كأساس لإستراتيجيات الحد من الفقر
2	القيم. الأمن والاستقرار ودوام الرخاء	القضاء على الفقر والتنمية المستدامة مع النمو والسلم والأمن	القضاء على الفقر زالنمو الاقتصادى وسيادة القانون والسلم والأمن
3	أهداف عامة. الوقاية – تجاوز آليات المكافحة إلى تحاشى الفقر والنزاع المرتقب والاستعداد للكوارث	القضاء على الفقر والنمو الاقتصادى ومنع النزاع، والتنمية بعد النزاع	الأولوية للسعى إلى عالم أكثر أمنًا وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان كافة بسرعة وبالتساوى وبصورة مستمرة

4	التوجه. حتى النمو المتساوى لا يوفر الحماية للمستبعدين	التنمية المستدامة مع النمو والتركيز الخاص على حماية الضعفاء	النمو الاقتصادى، القطاع الخاص، مع تركيز خاص على دور السوق
5	المدى. يعامل مع الأسباب الجذرية لانعدام الأمن المرتقب (الفقر، اللامساواة، إلخ). يستعد للانتكاسات والنزاعات والطوارئ وأحداث المجتمع السيئة	تعتبر الفقر واللامساواة السببان الأولان لانعدام الأمن والنزاع المرتقب	تعتبر الفقر واللامساواة السببان الأولان لانعدام الأمن والنزاع المرتقب
6	المقياس الزمني. ربط الإجراءات القصيرة الأجل لتتعامل مع الأخطار والجهود الوقائية الطويلة الأجل	إجراءات قصيرة الأجل نسبيًا (٢٠١٥) وضعف الجهود الوقائية الطويلة الأجل	إجراءات قصيرة الأجل نسبيًا (٢٠١٥) وضعف الجهود الوقائية الطويلة الأجل
7	رؤية دور الناس. حماية الناس وتمكينهم	الحماية والتمكين بمناشدة الشعوب الأفريقية	عمل استثمارات أساسية في البنية التحتية ورأس المال البشرى بما يمكن الناس من الانضمام للاقتصاد العالمى. وتمكين الفقراء من الاستفادة من البنية التحتية ورأس المال البشرى

8	رؤية المجتمع. التركيز على الفرد وتدرك الوحدات الكبيرة كتمييزية	التركيز على الناس	التركيز على الفرد
9	الإجراءات. ليس هناك مؤشر تنمية بشرية؛ الاقتناع الذاتى والشعور بالأمان	أنشأ الزعماء الأفارقة آلية مراجعة الأنداد التابعة لنيباد بمؤشرات التقدم الدورى والمنتظم فى كل بلد	تحدد إجراءات واضحة قابلة للقياس لكافة أهداف التنمية الألفية
10	أهداف السياسات. إجراءات لتأمين ما تم ومنع الانهيار الذى قد يسبب النزاعات أو الأزمات (البشرية والطبيعية)	القضاء على الفقر فى أفريقيا ووضع بلدان أفريقيا فرادى وجماعات على طريق النمو والتنمية المستدامة وبالتالى وقف تهميش أفريقيا فى عملية العولمة؛ وتعزيز دور المرأة فى كافة النشاطات	إستراتيجية القضاء على الفقر لزيادة الاستثمارات العامة وبناء القدرات وحشد التنمية المحلية والمساعدة التنموية الرسمية
11	أهداف السياسات. دعم البقاء البشرى والحياة اليومية وتجنب المهانات التى قد تؤدى إلى الأذى والازدراء (Sen 2000)	تحقيق معدل نمو إجمالى ناتج محلى متوسط يزيد عن ٧ بالمئة سنويًا لمدة الخمس عشرة سنة	دعم البقاء البشرى والقضاء على الفقر للوقاية من العوز والجوع والمرض

		القادمة؛ وضمان تحقيق القارة أهداف التنمية الدولية المتفق عليها	
12	مثال السياسات. الوقاية من الإيدز والملاريا والتعامل معهما، إلى جانب تحسين الرعاية الصحية والتعليم والغذاء والأمن والماء	قطاعات أمن بشرى واسعة النطاق ومتنوعة وشاملة من القطاع الاجتماعى إلى البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية	تركز على مفهوم للأمن البشرى قائم على تحسين القطاع الاجتماعى والنمو الاقتصادى

والفشل الأكبر لبلدان أفريقيا فى تحقيق أهداف نيباد و 'أهداف التنمية ألفية' يشمل ما يلى:

١) عدم وفاء هيئات التنمية الدولية بالتزاماتها.

٢) فشل مفاوضات 'هيئة التجارة العالمية' (WTO) فى تقديم أية تنازلات لأفريقيا والدول النامية فى مقابل الدعم الزراعى الحمائى المقدم من حكومات الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة لمزارعيها.

٣) تدنى مستوى الاستعانة بالعلم والتقنية.

٤) النزاع وانعدام الاستقرار السياسى.

٥) التغير المناخى أثر على الإنتاجية الزراعية وأسهم فى ندرة الموارد وأجج النزاعات بين مختلف مستخدمى الموارد الطبيعية فى اقتصاديات أفريقيا القائمة على الأرض – وغير ذلك من العوامل.

ويلفتنا النزاع وعدم الاستقرار السياسى وزيادة تكرار النزاعات البيئية بسبب التغير المناخى إلى البعد الأمنى البشرى فى كل من نيباد و 'اهداف التنمية الألفية' وما ترتب على ذلك من مستويات حالية من الفقر والفشل فى تحقيق الأهداف بما يثبت الصلة بين الفقر والأمن البشرى.

وفى الجزء التالى من الفصل نفسر نتائج الجدل الراهن حول السلم الليبرالى على الفقر والأمن البشرى فى أفريقيا فى ضوء فشل 'أهداف التنمية الألفية' فى تحقيق أهداف الموضوعة.

صلة السلم الليبرالى

لا شك أن النماذج السائدة تحدد الاتجاهات السائدة فى الجدل العلمى والبحث والمنهجيات وتوجيه السياسات وتطبيقها. والليبرالية المحدثة بمختلف مظاهرها هى التى تصيغ نموذج السلم السائد الذى يعرف بالسلم الليبرالى. وإحياء الجدل حول السلم الليبرالى كمبحث علمى فى بناء السلم وأفضل ترتيبات الحد من الفقر والأمن البشرى ليس بالأمر الاستثنائى. فكما يبين تفسير صلة التطبيق العملى (أو نظرية التطبيق) لأبعاد الأمن البشرى بمنظمة نيباد و 'أهداف التنمية الألفية' فالاهتمام بالإدارة الليبرالية المحدثة واضح فى القيم والأهداف وتوجيه السياسات المقترن بجداول الأعمال هذه. من ثم فليس من الصعب إيجاد الصلة بين السلم الليبرالى من جهة وإستراتيجيات الحد من الفقر والأمن البشرى من جهة أخرى. ونبدأ بعرض رؤية موجزة للسلم الليبرالى وعلاقته ببناء السلم من ناحية وبالفقر والأمن البشرى من ناحية أخرى.

موجز القول إن أصول السلم الليبرالى حسب قول فيشر (Fischer 2000: 2) ليبرالية وبالتالى فهى تعكس القيم الأساسية للنموذج السائد حيث أن:

«الليبرالية تهدف إلى حرية الفرد من القهر ومن الحكام بخاصة، وتدخر هذه الحرية فى عدد من الحقوق التى يجب احترامها تحت أية ظروف، وهى حق الحياة أو الحصانة من العنف، وحق حرية التجمع والتعبير عن الرأى والتنقل واختيار الوطن وكسب الملكية والتصرف فيها والمشاركة فى الفنون والحرف وتعليم المرء أبناءه حسبما يرى مناسبًا، إلخ».

هذه القيم الليبرالية تتفق وفكرة خاصة عن الأمن البشرى تتضمنها نظريات الحرية والحق والعدل، وهو ادعاء ينظر إليه غالبًا على أنه يخالف المفاهيم الجماعية عن ملكية وسائل الإنتاج أو العدل الاجتماعى كوسيلة لإعادة توزيع الثروة بشكل خير وبقوة الدولة. وتبقى رؤيتان مهمتان متكاملتان، تهتم إحداهما بالتجارة وحرية السوق ويعكسها رأى كاثرين باربييرى (Katherine Barbieri 2005: 1-2) بأن «الليبرالى يستعين بآراء عن فضائل التجارة تتضمن تفسيرًا لكيفية إيجاد الاعتماد المتبادل الاقتصادى حوافز للتعاون ويحد من التصورات الخطأ ويدعم آليات رسمية وغير رسمية تساعد على فض النزاعات حول المصالح مما قد تنشأ بين الدول». وتركز الرؤية الأخرى على السياسة، ويعرضها بإيجاز جون مكميلان (١٩٩٨) الذى يرى أن «الدول الليبرالية القائمة على حقوق فردية كالمساواة أمام القانون وحرية التعبير وسائر الحريات المدنية والملكية الخاصة والتمثيل المنتخب تناهض الحرب فى جوهرها. من ثم فإن وجود الدول الليبرالية نفسه يتجه نحو السلم الليبرالى. وبذلك فالسلم والديمقراطية وجهان لعملة واحدة».

وفى رده على النزاعات الأخيرة فى أفريقيا والبلقان وآسيا الوسطى يرى نيومان وريتشموند أن «هناك إجماع على أن السلم الليبرالى هدف العمليات السلمية. وهذا يعنى أن أية محصلة ينبغى أن تكون ديمقراطية وتتضمن حرية السوق وعولمته وتطمح إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية

الاقتصادية» (Newman and Richmond 2006). وحاول ريتشموند مؤخرًا أن يعزو هذه الجوانب من السلم الليبرالى إلى الأمن البشرى مع علاقة خاصة بما يسميه السلم المدنى. يقول ريتشموند:

> **«بات الحديث عن النزعة الإنسانية والأمن البشرى مؤشرًا مهمًا لمشاركة التنظيمات والهيئات الدولية والعناصر الفاعلة غير الحكومية فى الإسهام فى السلم المدنى. وهذا الإسهام له أهمية قصوى فى تنمية الجوانب الدستورية والمؤسسية لمشروع السلم الليبرالى. كما أن مثل هذه العناصر الفاعلة ذات المشروعية والقدرة تعد أساسية فى إيجاد إجماع حول بناء السلم. ويسمح ذلك للتدخل على أساس إنسانى بصوغ مشروعيته بغض النظر عن معيار عدم التدخل. كما يخلق حاجة معيارية واضحة لمثل هذا الفعل فى حالة النزاعات والأزمات من جانب المجتمع الدولى كجزء من التزامه بالسلم الليبرالى»**
>
> **.(Richmond 2006: 8-9)**

ويستعين ريتشموند بلغة الاقتصاد السياسى لإعادة البناء بعد النزاع فى تفسير العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين السلم الليبرالى والأمن البشرى. وفى حالة أفريقيا تحديدًا يوصف السلم الليبرالى كسلم ذى بعدين: تحرير اقتصادى يدعمه تحرير سياسى والعكس. ومن ثم فالتحرير الاقتصادى والسياسى معًا يُطرحان كمبدأين للنموذج السائد لبناء السلم، وآثاره الإيجابية تعزى فيما وراء السلم إلى الحد من الفقر والأمن البشرى.

وقلنا فى موضع آخر إن مفهوم السلم الليبرالى فى قارة أفريقيا وعلى الرغم من نبل أهدافه يعانى عمى جزئيًا جسيمًا متأصلاً فى الليبرالية وعمليات التحول الليبرالى التى يطرحها. وهذا العمى الجزئى يعزى فى الأساس إلى أن الليبرالية

المحدثة تميز الليبرالى على الاجتماعى. والاهتمام بالسمات الليبرالية عند دويل ثم عند العديد من الباحثين وصناع السياسات لا يوفر الأمن البشرى حتى وإن حُصر تعريفه فى أنه احتياجات إنسانية أساسية كتلك التى عرضنا فى مقدمة هذا الفصل.

والشواهد المتوفرة تؤيد الرأى القائل بوجود توتر كامن فى السلم الليبرالى، وهو توتر ليبرالى محدث فى محتواه وغرضه. ففى حين حقق الأفارقة نجاحًا مشهودًا فى الجوانب الليبرالية من السلم الليبرالى (أى الديمقراطية وحقوق الإنسان ونذر يسير من سيادة القانون) فإن هذه الجوانب منبتة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يعيشون فيها. وتبين مؤشرات الفقر وعواقب تدنى مؤشر التنمية البشرية على ظروف الأمن البشرى كما وردت فى الصفحات الأولى من هذا الفصل أن عمليات بناء السلم الليبرالى فى دول ما بعد النزاع لم تسهم بعد فى تحسين الظروف الاجتماعية لفقراء أفريقيا.

بعبارة أخرى فالمستفيدين من حرية السوق والقطاع الخاص ممن لديهم من الموارد المالية ما يكفى لخوض الانتخابات والمن على دول ما بعد النزاع هم العناصر الإجرامية نفسها التى استفادت من الاقتصاد السياسى للحرب وأججت النزاعات.

من الواضح أن الحكومة المالية العالمية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) دفعت بسياسات أهملت 'الظروف الاجتماعية للمواطن' وقضت تدريجيًا على قدرة دول أفريقيا على توفير الحد الأدنى من الدعم الاجتماعى للفقراء. أى أن شروط التحول الليبرالى الاقتصادى المرتبطة بالسلم الليبرالى لم تساعد على توفير أمن بشرى أكبر أو على أدنى درجات الحد من الفقر. يقول كوبر (Cooper 2005) إن العولمة الليبرالية المحدثة دفعت على المستوى العالمى بنوع من السلم يضعف الدول ويدعم حرية حركة السلع فى آن، وأوجدت ظروفًا تمكن مقاولو النزاعات المحلية فى ظلها من استغلال شبكات تجارة عالمية مرنة لإنتاج عوائد عالمية من الاستغلال المحلى.

وأدى إهمال الظروف الاجتماعية فى السلم الليبرالى إلى نتائج سلبية جسيمة على مسار التنمية والنزاع. فهو يستدعى فكرة صعبة للسلم تعتمد على ما يعرف فى أدبيات السلم الليبرالى باسم 'الناتج المزدوج' وأعيد صوغها فى هذا الجزء من الفصل بمعنى أن التنمية إذا كانت تسهم فى التعايش السلمى والاعتماد المتبادل فإنها يمكن أن تكون أيضًا ساحة للنزاع حول الموارد النادرة. وفى كلتا الحالتين يقضى النزاع على قاعدة التنمية نفسها (الأمن البشرى) ويزيد من حدة الفقر. يقول ويلكن (Wilkin 2002: 633):

> **«كما يعاد تركيب رأس المال والدول بشتى أنماطها فى حقبة من الحكم العالمى الليبرالى فلا غرو أن تندمج أولويات الأمن والتنمية. فمن الحقائق الضرورية من منظور الحكم العالمى الليبرالى المحدث أن أجهزة أمن الدول القومى والإقليمى والعالمى الوليد يجب أن تولى اهتمامها للأزمات الاجتماعية التى تقوض دعائم النظام العالمى حاليًا».**

ومن دواعى الأسف أن توجيهات السياسات الكبرى التى تحولت إليها دول أفريقيا (نيباد وأهداف التنمية الألفية) تعجز عن التعامل مع هذه الأزمات الاجتماعية الناجمة عن التخلف. والشواهد التى تدعم هذه العبارة موجودة فى أعمال العديد من خبراء السلم والأمن ممن تمكنوا من إثبات شواهد قوية تفسر الصلات بين التخلف وانعدام الأمن أو النزاع. من ثم فليس من الصعب استنتاج أن النموذج السائد الذى يعمل على الانتقال من النزاع إلى السلم أو تنمية ما بعد النزاع فى أفريقيا وغيرها لا ينبت عن السلم الليبرالى وجدول أعماله التنموى الأثير الذى هو ليبرالى محدث شكلاً ومضمونًا.

ومما يؤسف له وكما سبق أن أوضحنا فى مقدمة الفصل فمؤشرات الأمن البشرى لأفريقيا خلو من الروح والقيم الجوهرية اللازمة للتعاطى مع الأزمات الاجتماعية التى تجتاح القارة. هذه الأزمات الاجتماعية ونتائجها يمكن الرجوع بها

إلى الصلة بين التنمية والأمن. ويصدق ذلك بصفة خاصة على دول ما بعد النزاع حيث يخضع نموذج التنمية والسياسات التى تحكم الانتقال من النزاع إلى السلم فيها للسلم الليبرالى وفشلت فى إيجاد الصلات اللازمة بين التنموى والليبرالى باعتبارهما عنصرين من عناصر الأمن البشرى يدعم كل منهما الآخر.

ونقدنا لفشل السلم الليبرالى لأسباب تتعلق بالأمن البشرى يؤيده على سبيل المثال قول روساتو (Rosato 2003: 599):

> **«من التفسيرات الممكنة للسلم الليبرالى أن السلم الديمقراطى فى الحقيقة سلم إمبراطورى قائم على السطوة الأمريكية. ويقوم هذا الادعاء على ملاحظتين، الأولى أن السلم الديمقراطى هو فى جوهره من ظواهر ما بعد الحرب العالمية الثانية ويقتصر على الأمريكتين وغرب أوروبا. والأخرى أن الولايات المتحدة هى القوة المهيمنة فى كلتا هاتين المنطقتين منذ الحرب العالمية الثانية وتركز بشدة على السلم الإقليمى».**

من ثم فالمنطق البسيط الذى يرى أن الديمقراطيات لا تخوض الحروب مع بعضها البعض يعد محدودًا تاريخيًا وجغرافيًا وبالتالى فهو معيوب إذا طبق دون تمييز على أفريقيا وسائر الدول النامية. كما أن الظروف الاجتماعية السائدة فى أفريقيا تجعل من الصعب التوصل إلى سلم ليبرالى دون أمن بشرى.

موجز القول إن المشروعات التى تهدف إلى الحد من الفقر كجانب مهم من جوانب الأمن البشرى حين تعزى إلى النتائج الضعيفة للأهداف الإقليمية (نيباد) والعالمية (أهداف التنمية الألفية) تؤدى بنا بالضرورة إلى التساؤل عما إذا كانت القيم الجوهرية للسلم الليبرالى تتوافق مع اعتبارات الأمن البشرى العالمية التى جاءت بها هذه البرامج النبيلة. هناك إذن حاجة لفهم أفضل للعوامل التى يبدو أنها تعرقل التوصل لأبعاد الأمن البشرى الكامنة فى المسعى العالمى للحد من الفقر، ناهيك عن القضاء عليه.

النتائـــج

إن الصلة بين الفقر والأمن البشرى فى أفريقيا مقلقة وتمثل تحديًا فى آن. فهى مقلقة لأن الظروف الاجتماعية السائدة فى البلدان التى تعيش حالة سلم لا تقل تداعيًا عنها فى البلدان التى خرجت لتوها من نزاع. وهى تمثل تحديًا لأن الظروف الداخلية فى أفريقيا ليست واضحة تمامًا لدى اللاعبين العالميين الذين يسعون بكل جهدهم لمساعدة آخر جبهات التنمية.

ومسألة السلم الليبرالى ذات صلة وثيقة من حيث أنها أقرب إستراتيجيات الحد من الفقر والتنمية وثالثهم الأمن البشرى. والمادة التى عرضنا وحللنا فى هذا الفصل بجداولها المرفقة تسمح بتفحص القيم الجوهرية للأمن البشرى فى صلتها بجهود التنمية فى أفريقيا المتمثلة فى نيباد التى نمت محليًا والمثال العالمى للأمن البشرى المتمثل فى 'أهداف التنمية الألفية'. وفى كلا الجانبين حاولنا أن نفسر سبب انفصام نموذج السلم الليبرالى عن الواقع الأفريقى.

وهذه النتيجة ليست ضد الليبرالية ولا تحط من شأن الصلات التى وجدت بين الديمقراطية والسلم. وهذه الرؤية فى مجملها تدعمها حقيقة فحواها أن الاستثنائية الأفريقية لا يجب أن تسيطر على تفكيرنا فى المضى قدمًا، ومع ذلك فالفقر وانعدام الأمن البشرى يجب أن يعاملا لا كسمتين أفريقيتين استثنائيتين، بل كمسألة تتطلب مدخلات أفريقية أكثر مما كنا نتصور. وفى ظل هذه الظروف فإن مكاسب السلم الليبرالى من الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن نبذها باعتبارها غير ذات صلة. فهى يمكن أن تمدنا بلبنات بناء الأمن البشرى إذا أولى القدر نفسه من الاهتمام للظروف الاجتماعية للفقراء.

أفريقيا والعولـمة

جيم ويتمان

عند التفكير فى أفريقيا والعولمة نجد أن إغراءات التعميم قوية. فأولاً هناك 'أفريقيا البلد'، وهو تصور أن بعضًا من أسوأ المشكلات التى تحدق بعديد من دول أفريقيا (ودول جنوب الصحراء بخاصة) لا يمكن فهمها كلاً على حدة كما فى سائر المناطق أو من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروطة تاريخيًا، بل يمكن اعتبارها مظاهر للتعثر العام فيها. وهو تصور ثابت وشامل ويكتسب شرعية ذاتية حتى فى مواجهة أية شواهد نافية. فعلى سبيل المثال «ظلت أسواق المال العالمية {طوال السبعينيات والثمانينيات} ... تنظر إلى معظم أفريقيا باعتبارها 'حالة ميؤوس منها'. {وفى تلك الحقبة} لم تكن الجهات المانحة والهيئات الدولية والمستثمرون بل حتى الحكومات الأفريقية تؤمن بأن تدفق (رأس المال) الخاص على أفريقيا مهم أو متزايد» (Bhinda et al. 1999). واستمرت المشكلة:

> **«نظرًا لانتشار الحروب والمجاعات والاضطرابات السياسية فى أفريقيا كان يبدو غريبًا أن يقدم المستثمرون على مجرد التفكير فى العمل فيها. فمخاطر المصادرة والفساد والتحولات التنظيمية – ناهيك عن الأخطار الأمنية وانعدام الاستقرار السياسى والقلاقل المدنية – مرتفعة ولكن ربما كانت مبالغًا فيها. يقول تارا أوكونل من 'كرول ورلدوايد': 'هناك صورة سائدة بأن أفريقيا حالة ميؤوس منها تمامًا. لذا فإن كثيرًا من الصور التى تحيط بنا توحى**

باستحالة تحقيق أرباح فى أى موضع بالقارة، وهو أمر لا أساس من الصحة».[١]

والزيادة السريعة فى الكم والتنوع وصدق المعلومات عن الأساس شبه الآنى الذى يستشهد به بشكل روتينى كسمة أساسية للعولمة لم تؤد إلى تحسين الأمور بالضرورة، فالحروب والكوارث والفساد السياسى تسود وسائل الإعلام الإخبارية على مستوى العالم وتدعم الصورة النمطية عن 'أفريقيا البلد'.

والعولمة فى حد ذاتها منفتحة للصور التى تنزل بها إلى مستوى التأثيرات المرئية وتختزل أهم ما فيها سياسيًا واجتماعيًا وبيئيًا وترسم خطوط اعتبارات القوة والسطوة والسببية. لذا فأنصار العولمة الاقتصادية مولعون بالمثل القائل 'المد المرتفع يرفع القوارب كلها' والذى يتجاهل أشكال الظلم البشرى العديدة والمحتومة والتى هى جزء حتمى من العملية.

ووضع أفريقيا فى ساحة معولَمة ولاتزال تتعولم معناه المجازفة بنوعية التعميمات التى تحجب الفوارق القومية والدوافع المتنافسة إن لم تكن المتناقضة والمحصلات غير المتساوية والخيارات الصعبة، وأحيانًا عدم وجود الاختيار. إلا أن الحكومات والزعماء الأفارقة فى المشروعات العامة والخاصة على السواء على وعى تام بضغوط العولمة وفرصها؛ بل يرون فى أى تنظيم على مستوى أفريقيا وفى الاستقرار والتعاون إمكانات لإدارة هذه التيارات.

ويتضح ذلك فى مشروع 'الاتحاد الأفريقى'، وفى جهود يبذلها قادة أفريقيا لإحلال السلم والاستقرار فى القارة كشرط لازم لتنميتها اقتصاديًا (للاطلاع على ملخص واف لذلك انظر Cilliers and Sturman 2002). ففى مقدمة القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى يعلن رؤساء دول أفريقيا أنهم 'على وعى بأن بلاء

(١) 'Risky Business'. Africa-investor.com – News, 1 October 2004. <www.africa-investor.com/article.asp?id=1124>.

النزاعات فى أفريقيا يشكل عقبة كأداء فى طريق التنمية الاجتماعية الاقتصادية للقارة، وبالحاجة للنهوض بالسلم والأمن والاستقرار كمطلب لتحقيق إستراتيجيتنا للتنمية والتكامل'.[1] والأهم من ذلك الصلات الوثيقة بين مبادئ الاتحاد الأفريقى وأهدافه و'الشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' (نيباد). ومن أبرز سمات إعلان نيباد التأكيد على الشروط القانونية والسياسية والاجتماعية اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى القارة. والدليل فيما يلى:

> **«أصبح من المعترف به الآن أن التنمية مستحيلة فى غياب ديمقراطية حقيقية واحترام لحقوق الإنسان والسلم والحكم الرشيد. و 'بالشراكة الجديدة من أجل التنمية الاقتصادية الأفريقية' تتعهد أفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية التى تشتمل مكوناتها الجوهرية على التعددية السياسية والسماح بتواجد أحزاب عديدة ونقابات عمالية وانتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة ومفتوحة ومنظمة سياسيًا تمكن الجماهير من اختيار قادتهم بكل حرية»**
>
> **(AU 2001: Article 79)**

ويؤكد إعلان نيباد أن تحقيق أهداف التنمية يستلزم أن «يتحمل القادة الأفارقة مسؤولية مشتركة عن ... النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحمايتها فى بلادهم ومناطقهم وذلك بإيجاد مقاييس واضحة للمحاسبة والشفافية والحكم بالمشاركة على المستويين القومى وشبه القومى» (المصدر نفسه، المادة ٤٩). وتتضح ضرورة بناء أفريقيا مستقرة ومتماسكة وقائمة على القانون فى أحد أهداف

---

(١) القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى، <www.africa-union.org/about-AU/AbConstitutive-Act.htm>.

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي: «إيجاد الظروف اللازمة التي تمكن القارة من أداء دورها الصحيح في الاقتصاد العالمي وفي المفاوضات العالمية» (المادة 3i). وكجزء من إشراك بقية العالم في تنمية أفريقيا يعد الاتحاد الأفريقي تأكيدا لأولوية الدولة – الدولة التي تتوافق مع منظومة الدول الأكبر التي تخضع تدريجيًا للمعايير العالمية لا القومية أو الإقليمية. فاستقرار القارة وتماسكها جانبان محوريان للبلدان الأفريقية ومستقبلها، ولنقارن صورة أفريقيا والسياسة الأفريقية التي ترزح حاليًا تحت وطأة العنف والمعاناة الإنسانية في دارفور بصورة أوروبا والسياسة الأوروبية بعد الحرب المدمرة في يوغسلافيا السابقة.

إلا أن تأمين أساسيات الحكم لقارة أفريقيا وما فيها من دول لا ينفي المصاعب التي يتحتم على كافة دولها أن تواجهها في التجاذب مع تعقيدات العولمة.

العـــولمـة

تعرَّف العولمة بأنها «إعادة صوغ للجغرافيا الاجتماعية يتميز بنمو الصلات الكوكبية وفوق الإقليمية بين الناس» (Scholte 2005: 8). وكما الحال مع أي مصطلح جامع 'كالحرب' و 'السلم' و 'الرأسمالية' مثلاً يمكن لنا في بعض السياقات أن نعتبر العولمة تكتلاً؛ وأن ننظر إليها في سياقات أخرى بالتركيز على أحد التأثيرات أو عدد منها. وليس كل اعتبار جزئي – كالعولمة والبيئة مثلاً أو العولمة والتعددية الثقافية – سيشمل كل عنصر في القائمة التالية (التي تعد هي نفسها أبعد ما تكون عن الكمال)، بل يمكن لنا على الأقل أن ندرك السمات المشتركة التي تجعل من 'العولمة' مصطلحًا له معنى (وإن خلا من الدقة): تقليص الزمان والمكان (ركيزة للخطاب السوسيولوجي والجغرافي عن العولمة)؛ انتقال الناس والأفكار عبر الحدود ماديًا ومعنويًا على السواء؛ زيادة القدرة على الوصول إلى السلع والخدمات العامة؛ المعرفة وإحلال الإنتاج كأساس للرخاء الاقتصادي؛

ضعف التمييز بين السياسة 'العليا' و'السفلى'؛ ظهور مراكز جديدة للولاء والتنافس والسلطة وأشكال جديدة للاعتماد المتبادل المعقد بين الدول وبين العناصر الفاعلة من أشباه الدول على اختلاف أنواعها. والعولمة فى الوقت نفسه ليست ذات خط واحد ولا يستحيل مقاومتها ولا حسنة أو سيئة بصورة غامضة ولا يسهل فهمها من منظور واحد – سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى. وديناميات العولمة ليست من قوى الطبيعة، بل هى أمور نوعية وارتباطية تنشأ عن النشاط الإنسانى بشكل مباشر أو تراكمى.

نشأت العولمة بسرعة من ظاهرة قابلة للرصد لتصبح سمة أساسية للظرف الإنسانى بمعنى أنه ما من دولة أو بضع أفراد لم يشعروا بتأثيراتها سواء الحسنة أو السيئة. وبتنحية تحليلات التكلفة والجدوى بأنواعها والمفتوحة للعديد من الدول المتقدمة ولمواطنيها فمن الواضح أن ظروف ملايين من الأفراد والعديد من الحكومات تتركهم بلا حول ولا قوة فى مواجهة ديناميات عولمة نشأت ونمت على مبعدة كبيرة منهم. وهناك كم كبير من أدبيات مناهضة العولمة يوثق الغضب على ما ترتب عليها فى الغالب من إقصاء وفقر (Held and McGrew 2007). والجدل السياسى حول تأثيرات العولمة لا يقتصر بالطبع على العالم النامى؛ فهناك 'فائزون وخاسرون' بين الدول بل فى داخلها أيضًا؛ و تحوم حول كل جدل مهم حول العولمة تساؤلات من قبيل 'لمصلحة من؟' و 'قيم من؟' ولكن تظل الدول قادرة تمامًا على إفساد الأمن البشرى سواء على إطلاقه أو فى مواضع بعينها فى مقابل مكاسب ضيقة وآنية فى حين تكون هى نفسها فى مأزق فيما يتعلق بديناميات العولمة التى لا يحركونها كلها بأنفسهم. وهناك ثلاثة أسباب لذلك.

السبب الأول أن الدول متلقية لديناميات العولمة ومرسلة لها فى آن، وبالتالى فمع أن الدول تواصل العمل من أجل مصالحها عبر كافة قنوات السياسة الدولية المعروفة فإن النظام الدولى نفسه يعمل فى ساحة معولمة، ومن هنا كانت المشاورات الدولية لتأمين البقاء البيئى للكوكب.

السبب الثانى أن كافة الدول تكافح من أجل تخفيف تأثيرات العولمة وخفض تكاليفها وآثارها المرفوضة وتوزيع فوائدها. والاحتجاجات المناهضة للعولمة شاهد على ذلك بما تعتنق من مصالح قومية وعبر قومية شديدة التباين (Munck 2005; Starr 2000).

والسبب الثالث أن التحديات المنظمة بكافة أنواعها تواجه ساحة لا تتوقف عن التمدد من الأطراف المعنية والعناصر الفاعلة القادرة والمصالح المتضاربة أقلها الأموال المقيّدة والشركات المتعددة القوميات (Morgenson 1998; Korten 1995)، بل إن هناك مجموعات عديدة وشديدة التباين من التحالفات والانتماءات والحملات تحتشد تحت مسمى 'المجتمع المدنى العالمى'.[1] ولا شك أن جماعة الضغط الدولية ذات القاعدة العريضة التى ساعدت فى إنهاء الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا تعد مثالاً للأسلوب الذى يمكن للعولمة أن تسهم به فى إحداث تغيير سياسى إيجابى.

وفى هذه التطورات يمكن ملاحظة تقلص فى سلطة الدولة ومداها أو 'تراجع الدولة' (Strange 1996) وآفاق 'الحكم بلا حكومة' (Rosenau and Czempiel 1992). ولا شك أن من السمات العجيبة فى عصرنا أن العولمة مكنت كثيرًا من العناصر الفاعلة من غير الدول؛ وذلك بالاستعانة برافعات الحكومة وحدها، فلا يمكن للدول أن تنفرد بالتحكم فى أمور من قبيل قيمة العملة الوطنية أو التحكم فى تمدد الأسواق وانكماشها أو تؤمن الواردات الكافية من السلع الأساسية. ولكن لا ينبغى اللبس بين التغيير والتحول. فالعناصر الفاعلة التى تم تمكينها حديثًا ومن كل نوع تعتمد على البنية والنظام والاستقرار الذى يوفره النظام الدولى؛ وفى غياب السلطة السياسية للدول وشرعيتها ومحاسبتها – وآليات السياسة الدولية

---

(١) انظر الإصدارات المتتابعة من "الكتاب السنوى للمجتمع العالمى" (Global Society Yearbook)، من ٢٠٠١) لناشرين مختلفين.

والقانون الدولي وإجراءاتهما – كيف يمكن للبشرية أن تتعاطى مع ظهور قضايا أصبحت الآن عالمية بحق فى مداها وخطرها؟ وتبقى الدولة والنظام الدولى وسيلتنا الفعالة لفرض النظام والاعتدال على الشؤون الإنسانية فى ظل ظروف العولمة. والدول بالطبع تنافسية للغاية أيضًا؛ وتساوى الدول كافة فى السيادة لا يجعلها متساوية فى قدرتها على صوغ الظروف التى يتم التنافس فى ظلها. تقول سوزان سترانيج: «من لديهم السلطة الهيكلية يمكن الاعتراف بهم يمكن التعرف عليهم لأنهم قادرون على التأثير على نطاق الخيارات الذى يمكن لغيرهم أن يختاروا فيه ما يعملون. وقد يبدو أن غيرهم اختاروا بحرية لكن مخاطر الخروج عن هذا النطاق من الخيارات له من العواقب الجزائية ما يجعلها لا تؤخذ على محمل الجد» (Strange 1997: 136). وهذا هو الموقف الذى تجد دول أفريقيا نفسها فيه. فالزعماء الأفارقة على وعى تام بأن قدرة الدول على تخفيف حدة المتغيرات المرفوضة والإفادة من المتغيرات الإيجابية تتوقف على نوعية حكمهم وعلى قدرة بناهم التحتية على مواجهة مثل هذه الضغوط بصورة عادلة وعلى حالة التنمية البشرية داخل حدودهم. وساعدت ضغوط العولمة على زيادة هذا الوعى، وينعكس فى اهتمامات الاتحاد الأفريقى ونيباد.

وعندما نتحدث عن تزايد عولمة العالم فإن محور النقاش فى الأساس هو التغلب السريع والقوى على كافة أشكال الحدود أمام التواصل البشرى المادى والثقافى والسياسى. ويرى أنصار العولمة فى ذلك إفراطًا فى الاعتماد المتبادل الذى سيكون فى النهاية لصالح السلم والأمن الدوليين. ومهما كان المشهد على المدى الطويل فستظل فروق القوة فى العالم تعنى أن بعض الجماعات البشرية سواء أكانت دولاً أو شركات أو مجموع السواح من دول العالم المتقدم فى موقف أفضل للتصرف ومهيأين لتفادى أن يكونوا موضع تصرف إذا شاءوا. فالدول المتقدمة قادرة مثلاً على عزل قطاعات ما من صناعاتها الإنتاجية عن ضعف ظروف التبادل التجارى من خلال الدعم بمختلف أشكاله ووضع التنظيمات

الملائمة. كما أن قدرًا كبيرًا من حرية الحركة (وبعض الحماية من الصدمات) يصبح حقًا مشروعًا للدول ذات العملات القوية وحيازات النقد الأجنبى الواسعة النطاق. والفقرة التالية من نشرة African Economic Outlook الصادرة عن 'هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية' ليا مغزاها:

«والانخفاض فى أسعار القطن يبين المشكلات التى يواجهها بعض من أفقر بلدان جنوب الصحراء فى سياق تشوهات التبادل التجارى. فبلدان وسط أفريقيا وغربها تنتج قطنًا منخفض التكلفة وعالى الجودة، ولكنها تواجه أسعارًا عالمية غير جاذبة أضعفها تقديم دعم كبير من البلدان المتقدمة فى السنوات الأخيرة. وهناك عبء إضافى على البلدان المنتجة للقطن فى هاتين المنطقتين يتمثل فى إيثار اليورو على الدولار منذ عام ٢٠٠٠».

من ثم فتذويب الحدود والقيود يؤدى بالنسبة للأقوياء إلى زيادة كبيرة فى الفرص لا تصاحبها تكاليف أو أخطار. والمرور ليس كله فى اتجاه واحد بالطبع، حيث تعانى صناعات بأكملها فى العالم المتقدم خسائر أمام تنافس أجنبى أرخص كثيرًا؛ وتحولت الهجرة إلى قضية سياسية جدلية كما كانت فى المرحلة الأولى من عولمة القرن التاسع عشر ومطلع العشرين (O'Rourke and Williamson 1999).

وديناميات العولمة لا تمثل بالنسبة لعديد من دول أفريقيا قائمة صغيرة من الخيارات الصعبة، بل مجرد واقع صعب. هكذا الحال بالنسبة لهجرة العقول الأفريقية؛ فما يقرب من ثلاثين بالمئة من المهنيين المدربين فى جامعات أفريقيا يعملون بالخارج، ما يؤثر فى أساسيات من قبيل الرعاية الصحية والبحث العلمى والإدارة العامة. والمسألة كما هو الحال دائمًا تنطوى على عوامل 'جذب' وعوامل 'طرد'. وتشمل الأولى اتكال العالم المتقدم؛ فيقول الدكتور بيتر نجايتا مدير المؤسسة الطبية والبحثية الأفريقية فى نيروبى إن «هيئة الصحة الوطنية البريطانية

لا تدرب سوى سبعين بالمئة من الأطباء الذين تحتاج إليهم، فمن أين تأتى نسبة الثلاثين بالمئة الأخرى؟ وفى الولايات المتحدة لا يدربون أكثر من خمسين بالمئة مما يحتاجون من هيئة التمريض. فالعامل فى مجال الصحة فى ذلك العالم سلعة قيمة» (McVeigh 2006). ولكن فى الوقت نفسه بلغ نفاذ العولمة حد أن أصبح الاعتماد المتبادل الشديد التعقيد من صنع الشتات الأفريقى أيضًا، وهو أمر يصعب حله ويكاد يستحيل تصنيفه كإيجابى تمامًا أو سلبى تمامًا. ورد ما يلى فى أحدث تقارير 'مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية' (أنكتاد) حول الدول الأقل تقدمًا:

> **«زادت التحويلات النقدية بشكل كبير فى السنوات الأخيرة وبلغ إجماليها ١٦٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ حسب تقديرات البنك الدولى. ونمت بشكل أسرع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعونات التنمية الرسمية على مدار العقد الماضى، فتضاعفت فى العديد من البلدان وزادت بما يقرب من عشرة بالمئة سنويًا بين ٢٠٠١ و٢٠٠٥. ودورها الأساسى فى الدول المتلقية تحفيز الاستهلاك والاستثمار فى تلك الدول، والمساعدة فى تخفيف القيود على النقد الأجنبى والإسهام فى الحد من الفقر. ويتوقف إسهامها فى التنمية على تأثيرها الاقتصادى الكلى وكيفية استعمالها فى الدول المتلقية. وهناك ما يدل على أنها توجه إلى الاستهلاك أكثر مما توجه إلى الاستثمار، ما قد يفسر سبب عدم وجود صلة لها بالنمو الطويل المدى»**
>
> **(UNCTAD 2007: 142)**

وإذا كانت العولمة تجعل دعم دول أفريقيا ونظام دول أفريقيا أكثر إلحاحًا فإنها أيضًا تجعله أصعب وأكثر تعقيدًا؛ فالخيارات الصعبة والمبادلات التى تتم

بشكل روتيني كجزء من عمليات العولمة فى كل مكان قد تشتد بصورة خاصة فى مواقف يكون الأمن البشرى فيها هشاً وقد يكون للاحتياجات الآنية اعتبارات بعيدة المدى.ويمكن أن نضيف إلى ذلك أوجه خلل ذات خطر فى الحكم اعترفت بها الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقى صراحةً. ونظرًا لأن أفريقيا جنوب الصحراء أفقر بقاع العالم فإن أفضل دولها حالاً تناضل من أجل دفع التنمية من خلال ما تتيح العولمة من فرص؛ وأضعفها تضاف إلى أعبائها أعباء العولمة غير المرغوبة. وهذه الحالات الخاصة هى التى تسمح لنا بتحديد آفاق أفريقيا ودول أفريقيا فى عالم يزداد عولمة.

دول أفريقيا والعولمة والتنمية

إن القضية المحورية التى تواجه معظم دول أفريقيا فيما يتعلق بقوى العولمة ليست مسألة 'لحاق' بقدر ما هى مسألة ألا تتعرض للسحق. وأكبر خطر هو أن موارد القارة الكثيرة 'ستباع بثمن بخس'، أى لتلبية أدنى الاحتياجات الناجمة عن تنامى الفقر وضعف قدرة البنى التحتية لا لدعم موقفها التنافسى وتحقيق أهداف بعيدة المدى. والاستثناءات – كالشركات المصرية وتوسعاتها الخارجية الواسعة النطاق والتدفق الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة (Wallis 2006) – تذكرنا ألا نصنع صورة هزلية من وصف عادى. أما بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء فالقائمة التالية من العراقيل التى تواجه الاستثمار الأجنبى المباشر فى أفريقيا يمكن أن تمثل صورة لما تعانى من أوجه قصور تنطبق على التحديات التنظيمية للعولمة بصفة أعم:

> «والعوامل المقيدة تشمل ضعف تعبئة الموارد والدرجة العالية من الشك وسوء الحكم والفساد وضعف تنمية رأس المال البشرى وسوء المناخ التنظيمى وضعف

البنية التحتية وصغر حجم الدول وتزايد الاعتماد على الصادرات السلعية الأولية وتراجع الصورة فى الخارج ونقص النقد الأجنبى وعبء المديونية الداخلية والخارجية الهائلة وتخلف أسواق رأس المال والحساسية المفرطة وتحامل المستثمرين الأجانب»

(Anyanwu 2006: 42)

وعندما يجتمع عدد من هذه العوامل مع سائر أوجه الضعف الشديدة ومطالب العولمة وفرصها تصبح الخسائر فادحة والنتائج مضاعفة. وإذا تخيرنا مثالاً واحدًا «فلعل خمسًا وعشرين من دول جنوب الصحراء البالغ عددها أربعًا وأربعين تعانى نقصًا حادًا فى الكهرباء (٢٠٠٧) وأزمة طاقة يعتبرها الخبراء غير مسبوقة. والأسباب متعددة؛ فالنمو الاقتصادى القوى فى بعض المناطق والانهيار الاقتصادى فى مناطق أخرى والحروب وضعف التخطيط والانفجار السكانى وارتفاع أسعار النفط والجفاف اجتمعت معًا لتترك الصناعة والبيوت فى حالة نقص شديد للطاقة» (Wines 2007). وهذه العيوب الجسيمة فى البنى التحتية موجودة فى أفريقيا جنوب الصحراء كليا:

«باستثناء جنوب أفريقيا التى يفوق اقتصادها واستهلاكها من الطاقة غيرها من الدول فإن السبعمئة مليون مواطن فى بقية المنطقة لديهم من الكهرباء ما لدى الثمانية والثلاثين مليون من مواطنى بولنده. كما أن بعض الشبكات صيانتها ضعيفة لدرجة أن موردى الكهرباء لا يحصلون إلا على ستين بالمئة من الطاقة التى ينتجون. والبقية إما تسرق أو تضيع فى شبكات لا تخضع للصيانة»

(المصدر نفسه).

هذا المثال الواحد يبين أيضا أنواع التوتر الموجودة بين احتياجات التنمية البشرية الأساسية والصناعات التي تحتاج كثافة من رأس المال والطاقة: «كثير من الكهرباء يذهب إلى الصناعة، وهناك مصنع لصهر الألومنيوم بالقرب من مابوتو عاصمة موزمبيق يستهلك من الكهرباء كما يوازى ما تستهلكه بقية موزمبيق كليا. وأقل من واحدة من كل أربع من دول أفريقيا جنوب الصحراء مربوطة بشبكات كهرباء قومية» (المصدر نفسه).

هذه المصاعب وغيرها يرجح أن تعوق قدرة دول أفريقيا على تعظيم الاستفادة من الطفرة السلعية الحالية على الرغم من امتلاكها كثيرًا من الموارد المطلوبة. ومع أن استثمارات الصين الهائلة فى القارة لقيت كثيرًا من الترحيب فهناك قدر كبير من التضارب، فالأفارقة يدركون جيدًا أن نوايا الصين ليست لوجه الخير. وعلى أى فأفريقيا وجدت نفسها فى الآونة الأخيرة الخاسر الأكبر أمام الصين فى أحد أسواق التصدير الأساسية للقارة وهى المنسوجات:

> **«فصناعة المنسوجات والثياب وهى إحدى المحركات التى استخدمتها الصين فى تمويل توسعها الاقتصادى فى الثمانينيات تلقت ضربة قاسية فى أفريقيا. فبلدان أفريقيا ظلت لعشرات السنين تصدر كميات كبيرة من الثياب والمنسوجات للبلدان المتقدمة بمقتضى اتفاقية أبرمت لحماية الأسواق الأوروبية والأمريكية من الصين وغيرها، بينما شجعت الصادرات من أفقر دول العالم. إلا أن 'اتفاقية المنسوجات المتعددة' انتهت مدتها فى يناير ٢٠٠٠ وأصبحت هذه البلدان فى تنافس مباشر مع الصين»**
>
> **(Polgreen and French 2007)**

ومستوى الاستثمارات الصينية ومداها فى أفريقيا وصل إلى حد مذهل، كما قدمت قروضًا هائلة وتخفيفًا للديون. ولعل أجرأ مجازفاتها كان قرضًا بخمسة مليارات دولار للكونغو وعدت أن تنشئ به ٣٢٠٠ كيلومترًا من الخطوط الحديدية والطرق وإحدى وثلاثين مستشفى وجامعتين جديدتين (French 2007). وفيما يمكن اعتباره تكتيكًا للفوز بدول أفريقيا من أيدى دول الغرب وصندوق النقد الدولى فإن الاستثمارات الصينية فى أفريقيا «... تأتى دون شروط تتعلق بالحكم أو بالذمة المالية أو أى مما يهم المانحين الغربيين حاليًا» (Lyman 2005: 2). وعبر دينيس أويمانا بسفارة رواندە فى الصين عن ذلك صراحةً قائلاً: «مساعدات الصين لا تصاحبها حبال وقيود» (Lovgren 2007).

وينطوى ذلك على أخطار جمة على رأسها احتمال ترسيخ أسوأ ممارسات سوء الحكم فى عديد من دول أفريقيا مما يعد العامل الأصلى لتنامى الفقر والمعاناة والحرمان من الحقوق. ويعبر أحد المحللين عن ذلك بقوله: «السؤال إذن هو هل تريد الصين أن تبدو فى أفريقيا فى صورة المدافع عن الدول المارقة والباحث النهم عن موارد أفريقيا الطبيعية دون اعتبار للشفافية والتنمية والاستقرار فيها؟ هل هناك مجال لإيجاد بعض قواعد الطريق وبعض الأهداف المشتركة وبعض السبل لأن تأتى المكاسب الاقتصادية الصينية لأفريقيا (ولنفسها) مصحوبة ببناء مزيد من الاستقرار والديمقراطية فيها؟» (Lyman 2005). وقد نضيف إلى هذه التساؤلات ما إذا كان زعماء أفريقيا الذين تعهدوا بالالتزام بالمقاييس المعيارية والأهداف العملية للاتحاد الأفريقى ونيباد مستعدين للعدول عنها؟

فى زيمبابوى أخضع روبرت موجابى الأمن البشرى الآن للحفاظ على النظام الحاكم. وفى بلد لم يبق فيه 'إلا القليل مما يمكن نيبه' قدرت الأمم المتحدة أن ربع السكان سيواجهون سوء التغذية مع حلول انتخابات ٢٠٠٨. والستارة الخلفية لوعيد موجابى ضد المتآمرين الغربيين هى معونات الغذاء الأمريكية لـــ ١,٤ مليون من سكان زيمبابوى (Africa Monitor: Southern Africa 2007: 4).

وما يثير الإحباط فى ذلك هو عجز التجمع الأمنى الناشئ فى الجنوب الأفريقى (Schoeman 2002: 1-26) عن التعاطى المباشر مع انهيار زيمبابوى. فلا 'هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية' (سادك) ولا الاتحاد الأفريقى قادر على التعامل مع الأزمة السياسية أو الكارثة الإنسانية فيها. وفى الوقت نفسه فالإجهاد السياسى والعملى الذى أصاب الاتحاد الأفريقى من جراء استمرار الكارثة فى دارفور وعودة العنف فى الصومال كان اختبارًا موجعًا لصدقية مشروع الاتحاد الأفريقى ونيباد.

ووقعت دول أفريقيا ومناطقها فى فخ عولمة المصالح الذى لعب دورًا فى إشعال أشكال من النزاع العنيف (Bourne 2007)؛ واستيراد الصين لنفط السودان وإمداد تلك الدولة بالأسلحة من أمثلة ذلك (Human Rights Watch 2003). إلا أن المسؤولية عن منع النزاع والوساطة وتطبيق العقوبات والتدخل أمور تعهدت دول أفريقيا جميعًا بتوليها حسب ما تملى الظروف؛ فمن مبادئ مجلس الأمن التابع للاتحاد الأفريقى (4j) 'حق الاتحاد فى التدخل فى أية دولة عضو وبقرار من المجلس فى الظروف المهمة أى جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية طبقًا للمادة الرابعة (و) من ميثاق التأسيس'.[١] وبعيدًا عن العواقب الإنسانية لانهيار الدولة أو نشوب النزاع العنيف فيها فإن فشل دول أفريقيا فى المشاركة الفعلية فى أمور كهذه تقوض صدقية ما تعيد الاتحاد الأفريقى ونيباد بالقيام به. فالسلم والأمن فى دول أفريقيا ومناطقها أساسيان كما فى سائر بقاع العالم؛ وستظل أهمية النفط وسائر السلع بالنسبة لاقتصاد العالم يجلب ضغوطًا وفرصًا للعديد من دول أفريقيا. ومما يشار إليه أن 'هيئة التنمية الأفريقية الجنوبية' (سادك) بأعضائها الأربعة عشر اتخذت فى الآونة الأخيرة قرارًا بعدم استعداد أى من أعضائها لاستضافة 'قيادة أفريقيا' الجديدة التابعة للولايات المتحدة (أفريكوم).[٢]

---

(١) بروتوكول تأسيس مجلس الأمن التابع للاتحاد الأفريقى، <www.africa-union.org/organs/orgThe_Peace_%2oand_Security_Councilhtm>.

(٢) 'تنامى معارضة أفريكوم'، Africa Research Bulletin, 44(8): 17208A-9A.

ولكن من الخطأ فصل الأمن القومى عن الأمن البشرى – ونظرًا لمعدلات مؤشر التنمية البشرية الأفريقى[1] فإن الصلة بينهما قوية ومباشرة. وفى ٢٠٠٧ وفى منتصف الفترة المحددة لتحقيق 'أهداف التنمية الألفية' للأمم المتحدة ليست هناك أية دولة أفريقية جنوب الصحراء على الطريق لتحقيقها (UN 2007b). فثلاثون بالمئة من الأطفال فى أفريقيا جنوب الصحراء ليسوا مسجلين فى المدارس فى مقابل ١٢ بالمئة على المستوى العالمى؛ وكما يمكن لضغوط العولمة أن تفرض خيارات صعبة فإن ضعف البنية التحتية وتمدد موارد الخزانة قد تفرض ضغوطًا مماثلة. وعلى سبيل المثال «خفضت مالاوى معدل الإنفاق على المياه والنظافة (يتسبب غياب الصحة العامة وتلوث مياه الشرب فى ٩٠ بالمئة من الوفاة بالإسهال) وزادت فى الوقت نفسه الاستثمار فى الصحة والتعليم' (Elliott 2007). إلا أن هذه الصورة القاتمة قد تخفى ما تحقق من تقدم مهم فى مجالات عدة وفى بلدان عديدة. ففى مالاوى وضعت خطة للأسمدة والبذور ضاعفت الإنتاجية الزراعية فى سنة واحدة؛ وألغت بلدان عدة منها كينيا وتنزانيا وأوغنده الرسوم الدراسية فى المدارس الابتدائية.[2]

إلا أن التقدم فى المجالات الأساسية فى أفريقيا تقضى عليه التأثيرات المضاعفة لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز):

> **«على الرغم من أن القارة تضم ١١ بالمئة من سكان العالم فإن بها أكثر من ٧٠ بالمئة من الحالات المتصلة بمرض الإيدز فى العالم. وإلى جانب قائمة طويلة من الضحايا فإن آثار هذه المأساة الإنسانية تصل إلى بنية**

---

(١) 'مؤشر التنمية البشرية' فى 'تقرير التنمية البشرية' (Human Development Report) السنوى الذى يصدره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة متاح فى <http://hdr.undp.org/en/>.

(٢) 'Millennium Development Goals: halfway point', Africa Research Bulletin, 44(6): 17215A-B.

الاقتصاد وقدرة المؤسسات ووحدة المجتمع وحياة الأسر.
وقد يحوم الشك حول قدرة بعض الدول على البقاء»

(Poku and Sandkjaer 2007: 127)

ويمكن أن نتبين التأثيرات المضاعفة والبعد الزمنى لهذا المرض المدمر إذا عرفنا أن هناك أكثر من اثنى عشر مليون من أيتام الإيدز فى أفريقيا؛ وأن القارة هى البقعة الوحيدة فى العالم التى شهدت ارتفاعا فى نسبة الإصابة بالسل.

والصلة بين العولمة والإيدز فى أفريقيا (والدول النامية فى سائر بقاع العالم) تتمثل فى "الجوانب المتعلقة بالتجارة من الملكية الفكرية" (TRIPS) التى أبرمت من خلال منظمة التجارة العالمية. ومفاد هذه الاتفاقية حماية المنتجات الدوائية الخاصة بشركات العالم المتقدم من النسخ الأرخص غير المحدودة الملكية والتى يمكن أن تتوفر فى المناطق الفقيرة من العالم. وفى هذه الحالة ومن خلال التعاون غير الحكومى والمتعدد الجنسيات يلحق الخزى بالشركات التى تحاول منع البدائل الرخيصة لمضادات الفيروسات التى تنازلت عنها.

و"مبادرة مصل الإيدز الدولية"[1] فى عقدها الثانى الآن وتدعم الشبكات العالمية القائمة لمكافحة أكبر أسباب الموت فى أفريقيا. وينم انتشار الإيدز حول العالم عن كيفية فتح العولمة قنوات لتفاعلات شديدة التعقيد بين نظم بشرية وطبيعية يصعب التنبؤ بأى منها والتحكم فيه (Whitman 2005) كما فى حالة إنفلونزا الطيور. كما يلاحظ أن تضارب المصالح فى أمور عالمية فى مداها – فى حالة الإيدز حماية الملكية الفكرية كمصدر للربح فى مقابل التضامن البشرى – تيسره وسائل الاتصال ونشر المعلومات. وهذا لا يحل الفروق فى القوة والموارد ولكنه يفتح الطريق للنوايا الحسنة والسياسة التقدمية والتفكير الإيجابى لكى تعبر عن نفسها وتصنع فارقا. وفى هذا الصدد يمكن اعتبار تقدم حقوق الإنسان فى العقود الماضية محصلة جزئية للعولمة وعاملاً لعولمة المعايير التى تحكم علاقات القوة بكافة أشكالها (Clark 2001)، وهى معايير تبنتها كافة دول أفريقيا رسميًا الآن.

---

(١) Internationa AIDS Vaccine Initiative: <www.iavi.org/>.

لكن كثيرًا من أهم سبل الاتصال والتبادل التى جاءت بها العولمة – وتلك التى تمكن الدول والشعوب من المشاركة فى صوغ قواها – ليست مجانية. فالاتصالات عن بعد (والشبكة العالمية بخاصة) تعد مطلبا أساسيًا للمشاركة الكاملة والفعالة فى الاقتصاد السياسى العالمى. ولا غرو أن هناك 'انقسامًا رقميًا' ظهر فى مسح أجرى مؤخرًا على مستوى العالم يبين أن 'العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء لم يرد لها أى ذكر فى الأرقام ولا يظهر بالقائمة سوى جنوب أفريقيا والسودان والسنغال والجابون بنسبة مشاركة تبلغ ١،٧٩ بالمئة فى جنوب أفريقيا وما لا يزيد عن ٠،٠٥ بالمئة فى السودان' (Wray 2007). كما أن الفجوة بين شمال أفريقيا (المغرب بنسبة ٧ بالمئة) وأفريقيا جنوب الصحراء كبيرة أيضًا. وهناك أمل فى أن توفر شبكات الهواتف المحمولة الاتصال على نطاق واسع وسريع فى المناطق التى تمس فيها الحاجة إليها، ولكن كما فى حالة المساعدات التنموية غير المشروطة قد يمثل ضعف الكيانات التنظيمية أو عدم وجودها حجر عثرة فى النهاية. على أى فالتنمية البشرية لا تبدأ بالاتصالات عن بعد؛ وفى الوقت نفسه فالعولمة ومظاهرها المتعددة لن تنتظر شعوب أفريقيا حتى توفى متطلباتها للمشاركة الفعالة فيها.

النتائج

مهما كانت آفاق 'النهضة الأفريقية' التى بشر بها ثابو مبيكى قبل عشر سنوات تقريبا فمن الواضح أنها لابد أن تنشأ فى ساحة عالمية تشملها. ومع أن ديناميات العولمة المتعددة تقدم أفريقيا ودولها بفرص كثيرة يتطلب أفضلها وأكبرها مستوى من التنمية لن يأخذ القارة إلا إلى نقطة البداية حتى إذا أمكن تحقيق 'أهداف التنمية الألفية'. وفى الوقت نفسه فالحكومات الأفريقية لديها الكثير مما يمكن لها أن تساوم عليه منها الموارد الطبيعية والأسواق الواعدة لسلع العالم المتقدم. لذا فإن

تخفيف مديونية دول أفريقيا لم يبرز على جدول الأعمال السياسى الدولى فى السنوات الأخيرة لأسباب إنسانية بحتة.(١)

إلا أن القدرة على التعامل مع العولمة – والتى تشمل الاعتراف الكامل بأهم الأهداف الممكن تحقيقها قوميًا وإقليميًا – يقع مركز جاذبيتها فى دول أفريقيا نفسها. وهذا بالطبع أمر يتعلق بمقاييس الحكم الرشيد التى تعهد بها قادة دول أفريقيا جميعًا، ولكنه أيضًا أمر يتعلق بمتابعة ذلك والمساءلة عنه. فقبل عقد من السنين أعلن ثابو مبيكى نائب رئيس جنوب أفريقيا أول شروط النهضة الأفريقية التى يتطلع هو والملايين غيره لتحقيقها:

> «لابد إذن من طرح سؤال هو: ما الذى يصنع التحرير الحقيقى؟ أول هذه العناصر أننا لابد أن نوقف الممارسات التى أدت بالكثيرين حول العالم لأن ينظروا إلينا كأفارقة باعتبارنا عاجزين عن إقامة نظم من الحكم الرشيد. وتجاربنا العملية تنبئنا بأن الحكم العسكرى لا يمثل نظام الحكم الرشيد الذى نتطلع إليه»
>
> .(Mbeki 1998)

ولكن فى ٢٠٠٧ وبعد بدء الاتحاد الأفريقى ونيباد وتولى مبيكى فترة رئاسته الثانية نشهد:

> «... انتخاب زيمبابوى لرئاسة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ... وبتعيين فرانسيس نهيمه وزير البيئة فى زيمبابوى رئيسًا لها وجهت الحكومات الأفريقية

---

(١) انظر الجزء الخاص بأفريقيا ضمن "قضايا السياسات" فى قمة الثمانية لعام ٢٠٠٥ فى جلينيجل فى
<www..g8.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/Showpage&
.c=Page&cid=1094235520151>

ضربة قاسية لنفسها. فاللجنة ... تمثل المنتدى الأممى الأكبر لمعالجة الصلة بين التنمية والبيئة. ودور أفريقيا فى ملء مقعدها – الذى تتناوب عليه المناطق – يمثل فرصة لشغل مكانها الأخلاقى الرفيع».[1]

وعلى الرغم من النمو والخطة اللذين وضعتهما دول أفريقيا لنفسها لتوجيه قواها الكبرى كانت جريدة فايننشال تايمز فى شك ككثير ممن تمنوا تجاوز الصور النمطية 'لأفريقيا البلد' بسطحيتها وسذاجتها المضرة: «توقيت هزيمة الأمم المتحدة تعيس أيضًا لأنه يرسل إشارة سيئة مع بدء محادثات إعادة تمويل 'بنك التنمية الأفريقى' و 'اتحاد التنمية الدولى' التابع للبنك الدولى. وحتى لو كان الأمران منفصلين فإن أفريقيا حققت هدفًا مشهودًا».[2] ولا يسع المرء إلا أن يتذكر وصية بنيامين فرانكلين لدى توقيع إعلان استقلال الولايات المتحدة: «لابد أن نتماسك معًا جميعًا وإلا فإن كلاً منا سيعلَّق وحده».

ويبقى الأمل فى جيل جديد من قادة أفريقيا، جيل غير مثقل بولاءات مغلوطة ويسعى للموازنة بين متطلبات العولمة ومتطلبات التنمية البشرية، ويقيم أسس الحكم الرشيد لا فى دوله وحدها بل فيما بينها أيضًا. والدول الأفريقية لديها ما تقدمه لعالم معولَم وعالم لايزال فى طور العولمة؛ فسمو ثقافاتها وتنوعها مصدر لأنماط بديلة من العلاقات الاجتماعية وسبل العيش فى عالم يتجه بكثافة نحو المدنية بعد أن سطحته نزعة استهلاكية محمومة أشعلتها العولمة. وأية نهضة أفريقية حقيقية قد تواجه العولمة باسم شعوب أفريقيا، بل أن تتصرف بإيجابية لأنسنة قوى العولمة التى يطلقها العالم المتقدم دون روية.

---

(١) 'هدف أفريقيا'، المقال الافتتاحى بجريدة فايننشال تايمز، ١٦ مايو ٢٠٠٧.

(٢) المصدر نفسه.

الخاتمة: مستقبل السلم والنزاع فى أفريقيا

ديفيد ج. فرانسيس

ما مستقبل السلم والنزاع فى أفريقيا فى ضوء القضايا المهمة التى تناولها هذا الكتاب؟ حددت المقالات التى ضمها هذا الكتاب تعددية المشكلات وتعقيدها وتحديات السلم والنزاع وفرصه فى أفريقيا. والنقطة المشتركة التى تجمع بين كافة المقالات هى أن أفريقيا لن تشهد بعد الآن فوضى التعميم التى تتجلى فى الاضطراب السياسى الدائم والحروب الأهلية الدامية والنزاعات المسلحة الوحشية التى باتت السمة الثابتة للقارة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٢. ويقوم هذا التفاؤل الحذر على عوامل عدة، أولها أن هناك جهدًا مضنيًا يبذل حاليًا فى تحليل النزاعات على أيدى عدد كبير من العناصر الوطنية والدولية وهيئات تدخل فى النزاعات والتنمية فى محاولة لفهم جذور أسباب النزاعات وإمكانات إحلال السلم. وهذا الاستثمار فى تحليل النزاعات يقوم على حقيقة فحواها أن أنشطة التدخل السائدة السابقة وإستراتيجياته كانت تصاغ ضمن تفسيرات سطحية وتصنيفية للحروب والنزاعات المسلحة وأسباب التخلف والأزمات الاقتصادية. وكانت نتيجة هذا النوع من رد الفعل تجاه مواقف النزاع فى أفريقيا حلولاً غير مناسبة وتدخلات دولية متسرعة وقصيرة المدى. وكما أشار كل من محمد صالح وطونى كاربو هناك إجماع ناشئ داخل الجدل حول الصلة بين الأمن والتنمية على أن الاستثمار فى تحليل النزاعات والذى يتضمن تقديرًا لفرص إحلال السلم يعتبر إسهامًا مهمًا فى فهم السلم والنزاع فى أفريقيا.

ثانيًا ففى ضوء الاهتمام العالمى المتنامى بأفريقيا ولا سيما ما تشكله الحروب والاضطرابات والفقر المدقع والتخلف فى القارة من تهديد للسلم الدولى زادت جهود المجتمع الدولى لإدارة الحروب والنزاعات المسلحة وإقرارها وحلها ولو بدرجات متفاوتة من النجاح. وتتخذ هذه المشاركات الدولية نمطين سائدين: تدخلات أمنية-عسكرية من خلال نشر قوات حفظ السلم، وتنمية اجتماعية-اقتصادية ودعم مالى من خلال شركاء تعاون تنموى ومؤسسات عالمية. وإكمالاً للجهود الدولية رأينا ظهور ما يوصف 'بالإقليمية الحازمة' فى السلم والأمن فى أفريقيا بنشر قوات حفظ سلم إقليمية وتدخلات لإقرار النزاعات فى غرب القارة (إيكواس وإيكوموج) وفى جنوبها (سادك) وفى القرن الأفريقى (إيجاد) والاتحاد الأفريقى. وهذه التجارب المحلية الأفريقية للتدخل لإدارة النزاعات وحفظ السلم ولو بدرجات متباينة من النجاح اجتذبت دعم عناصر غير إقليمية كقوات حفظ السلم وعمليات دعم السلم التابعة للاتحاد الأوروبى فى منطقة إيتورى بالكونغو الديمقراطية (عملية أرتميس) وتشاد، ودعم منظمة حلف شمال الأطلنطى لعمليات حفظ السلم التابعة للاتحاد الأفريقى فى دارفور. والحقيقة الواضحة هى أن قضية السلم والنزاع فى أفريقيا تتصل بصورة وثيقة بالسلم والأمن الدوليين، وبالتالى فمن مصلحة المجتمع الدولى أن يدعم المبادرات الوطنية والإقليمية لإدارة النزاعات وفضها وبناء السلم.

ثالثًا أدى فرض مشروع السلم الليبرالى على أفريقيا إلى إهمال المصادر والمؤسسات المحلية التى تعنى بالمصالحة وإدارة النزاعات وفضها وبناء السلم فى المجتمعات الانتقالية. إلا أن كلاً من جانى مالان وطونى كاربو وآيزاك ألبرت وتيم موريثى يرون أن بعض الجهد يبذل الآن للاستعانة باحتياطى القارة الغنى من المؤسسات التراثية والمصادر والأعراف الاجتماعية الثقافية لبناء السلم ومعالجة قضايا العدل والمصالحة فى المجتمعات المنقسمة وفى البلدان التى خرجت من حرب أهلية عنيفة. ويعد عرف الجاكاكا الذى يعنى بالسلم والمصالحة فى رواندا وعرف الماتو أوبوت فى شمال أوغنده مثالين لتطبيق مصادر التراث الأفريقى والتوجهات المحلية على النزاعات الحديثة.

رابعًا، فطبقًا لمؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج التنمية الأممى (٢٠٠٧) تصنف معظم بلدان أفريقيا ضمن فئة التنمية البشرية الدنيا، وتشير تقارير دولية عديدة إلى أن أفريقيا هى القارة الوحيدة التى لن تحقق أيا من 'أهداف التنمية الألفية' بحلول عام ٢٠١٥. وهذه المؤشرات الاجتماعية الثقافية والتنموية المحبطة نوعًا تخفى النهضة الاقتصادية والتنموية المهمة التى تشهدها القارة وعلى الرغم من المشكلات والتحديات الكبرى التى تمثلها العولمة المتسارعة. كما يعترف 'مؤشر التنمية البشرية' (٢٠٠٧) بأن ثلاثة من بلدان أفريقيا تصنف ضمن فئة 'التنمية البشرية المتوسطة' هى تونس (٩١) والرأس الأخضر (١٠٢) والجزائر (١٠٤). إلى جانب أن القارة سجلت نموًا بإجمالى الناتج المحلى السنوى قدره ٥,٦ بالمئة فى عام ٢٠٠٦. وهى تطورات قد تكون متواضعة وقد تعتبر تافهة، ولكنها تبين أن شيئًا ذا مغزى يحدث فى أفريقيا على طريق النمو الاقتصادى والنهضة التنموية المتواضعة. وكل هذه عوامل قد تدعم تحديات السلم والنزاع الصعبة والمعقدة بالقارة.

وأخيرًا ووراء الصورة التعميمية لدول أفريقيا الضعيفة والهشة والفاشلة والمنهارة فإن ثلث بلدان القارة يمكن وصفها بدول قوية وحية وحديثة على مختلف مستويات بناء الدول مع الأخذ فى الحسبان أن معظم دول أفريقيا لاتزال جديدة نسبيًا ولا يزيد عمرها عن خمسة عقود مقارنة بدول أوروبا التى يزيد عمرها عن أربعة قرون. كما أن 'الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى' فى أفريقيا كانت له تأثيراته السلبية والإيجابية لدرجة أن أكثر من ثلثى بلدان القارة الآن فى طور بناء ثقافة ديمقراطية حية و 'حياة تقوم على المشاركة' لا سيما فى المجتمعات الانتقالية. إلا أن طريق الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا لايزالان محفوفين بالأخطار والانتكاسات كما تبين من عنف ما بعد الانتخابات بين ديسمبر ٢٠٠٧ وفبراير ٢٠٠٨ فى كينيا التى تعد من بلدان أفريقيا المستقرة سياسيًا واقتصاديًا. لكن الانتكاسة الديمقراطية الكينية كغيرها من الانتكاسات بالقارة تعزز مسار التقدم والتعثر الذى يميز أفريقيا المعاصرة.

المحررون فى سطور

ديفيد ج. فرانسيس: مدير دراسات السلم والنزاع فى أفريقيا باليونسكو ومدرس بقسم دراسات السلم بجامعة برادفورد.

د. تيم موريثى: باحث فى مركز التعاون والأمن الدوليين بقسم دراسات السلم بجامعة برادفورد.

د. آيزاك أ. ألبرت: مدرس ومدير معهد الدراسات الأفريقية بجامعة إيبادان بنيجيريا.

د. خواو جوميس بورتو: مدرس دراسات السلم بقسم دراسات السلم ومدير برنامج مجموعة المؤسسات الإقليمية الأفريقية بالمركز الأفريقى لدراسات السلم والنزاع بجامعة برادفورد.

د. كينيت س. أوميجه: مدير دراسات السلم والنزاع فى أفريقيا ومدير برنامج مجموعة الأمن البشرى بالمركز الأفريقى لدراسات السلم والنزاع بجامعة برادفورد.

د. نانا ك. بوكو: أستاذ كرسى جون فيرجوسون للدراسات الأفريقية بالمركز الأفريقى لدراسات السلم والنزاع ومدير البحوث بقسم دراسات السلم بجامعة برادفورد.

د. طونى كاربو: مدير برنامج الجامعة لبرنامج سلم أفريقيا بأديس أبابا بإثيوبيا، وأستاذ مساعد بمعهد القيادة والحكم السلمى بجامعة أفريقيا بزيمبابوى.

د. جـــانـــى مـــالان: باحث فى أكورد بجنوب أفريقيا ومدير تحرير مجلة 'المجلة الأفريقية لفض النزاعات' (African Journal of Conflict Resolution).

د. بيلاشيو جبريوولـــد: مدرس العلاقات الدولية الأفريقية بمدرسة العلوم السياسية وعلم الاجتماع بجامعة إينسبروك بالنمسا.

د. مـــحمـــد صـــالـــح: أستاذ سياسة التنمية بمعهد الدراسات الاجتماعية بلاهاى وبقسم العلوم السياسية بجامعة لايدن بهولنده.

د. جـــيـــم ويـــتمـــان: مدرس دراسات السلم بجامعة برادفورد ورأس كلاً من برنامجى الليسانس والدراسات العليا بقسم دراسات السلم.

المترجم فى سطور:

د. عبدالوهاب علوب

أستاذ مساعد اللغة الفارسية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميشيجن (آن آربر) وله العديد من المؤلفات فى تخصصه وعدد وافر من الترجمات عن الإنجليزية والفارسية والطاجيكية. ومن أبرز مؤلفاته 'الأدب الفارسى الحديث والمعاصر' و'المسرح الإيرانى' و'نهاية العالم' و'إنجيل أمريكا' وقاموس 'الواعد' (فارسى- عربى) ومن ترجماته عن الإنجليزية 'ديانة الساميين' و'العمارة الإسلامية فى مصر' و'الحداثة وما بعد الحداثة' و'الإسلام فى البلقان' و'ثقافة العولمة' و'فعل القراءة' و'السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية' و'قصة الثورة الإيرانية' و'أسفار العهد القديم فى التاريخ' و'مصادر دراسة التاريخ الإسلامى' و'الموجة الثالثة: التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين' و'القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠' و'نون والقلم' و'تاريخ المغول'؛ وعن الفارسية 'أسمار الببغاء' و'تاريخ الجزيرة العربية والإسلام' و'حكايات إيرانية'؛ وعن الطاجيكية 'الطاجيك فى مرآة التاريخ' وغير ذلك.

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز
الإشراف الـفنى: حســـــن كامل